

تاريخ القوانين المصري

(مع دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الروماني)

تأليف

دكتور
عبد المجيد محمد الحفناوي

دكتور في القانون ودكتور في العلوم السياسية

من جامعة باريس

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة القانون وتاريخه

بكلية الحقوق — جامعة الإسكندرية

محام لدى محكمة النقض

والمحكمة الادارية العليا

الكتاب الاول

دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الرومانى

القسم الاول

فكرة القانون لدى الرومان

مقدمة تاريخية عامة

يعبر عن القانون عادة في كتابات الفقهاء المحدثين بالتشريع ، أى عمل تشريعى صادر من الدولة . وتتضمن قواعد القانون الخاص في غالبية البلاد المتمدنية مجموعة قانونية تسمى بالتقنين المدنى أو المجموعة المدنية ، بمعنى أن هذه التقنينات تحتوى على مجموعة القواعد القانونية المقررة لتنظيم الروابط بين الافراد . فتفترض حدوث وقائع معينة ، وترتب عليها آثارا قانونية . ومن حيث وقت سريان هذه القواعد ، نجد أنها لا تسرى الا على الوقائع التى تتم في ظلها . ولا تطبق على حالة فردية ، بل على مجموعة غير محددة من وقائع متساوية . فنضمن بذلك عمومية القواعد القانونية وتجريدها ، وبالتالي مساواة المواطنين أمام القانون . ولذلك ، فالتعريف الغالب للقانون في العصر الحديث هو مجموعة القواعد التى تصدر بمقتضى سلطة الدولة .

وهذا هو تعريف القانون طبقا للمعيار الشكلى ، اذ أنه يترك جانبا كل اعتبار موضوعى (مثلا مدى ملاءمة أو عدالة القاعدة القانونية أو مجموعة القواعد القانونية) . وهناك أوضاع أخرى سنتعرض لها انشاء كلامنا عن القانون الرومانى ، اذ أنه يقدم لنا تجربة مختلفة لحدا ما ، كما أنها أكثر تنوعا .

فلقد كان العرف - وليس سلطان الدولة - هو نواة القانون الخاص الرومانى . فكان الافراد يبرمون التصرفات القانونية وفقا للعادات القديمة التى انتقلت اليهم من الآباء والاجداد . ولذلك عاش القانون كقاعدة متبوعة ومطبقة فعلا في واقع الحياة العملية ، وليس كنص قرره الدولة . وكان النظر الى الخطأ يؤدي بطريقة غير مباشرة الى معرفة القانون . ففصدى

الاعتداء أن يقوم المجنى عليه بالثار من الجاني . ومع تقدم الزمن ، ترك تقرير هذا الصدى الى حكم أو قاضى . والقاضى لا يقرر ذلك الا بالنسبة لحالة فردية ، اذ لا يبنى التعبير عن مبدأ عام يطبق على جميع الحالات المتشابهة . ثم ظهر الميل الى مراعاة الاحكام السابقة فى الوقائع المتشابهة وتطبيقها على ما يحدث من وقائع فى المستقبل . فلاسباب متنوعة ، اتجه القضاة والافراد الى حل المشكلة المعروضة طبقا لما تقرّر فى حالة سابقة ومشابهة . وادى تطابق الاحكام بخصوص واقعة معينة الى خلق قاعدة ، وكان فى ذلك ضمان لسائر أفراد الجماعة . اذ أصبحت القاعدة الواجبة للتطبيق معروفة ، مما ترتب عليه تقليل تحكم القضاة ومغالاتهم أو تحيزهم .

ومع ذلك ، فإن المعرفة التامة للقانون أو عبارة أخرى التأكيد من وجوده ، لا يمكن أن يكون الا بتقنيته . وهذا ما حدث فى روما نحو عام ٥٠٠ ق.م. بتقنين القواعد المستقاة من العرف والعادات فى تقنين قديم يسمى قانون الألواح الاثني عشر . ولا يجوز الاعتقاد أن قانون الألواح الاثني عشر كان تقنيا كاملا للقانون الخاص (كما أنه لا يقتصر على أنظمة القانون الخاص فقط) . فيتلخص دوره فى تحديد بعض القواعد التى قررها العرف والعادات منذ زمن طويل ، وتهذيب البعض الآخر ، وادخال بعض القواعد الجديدة *ex novo* ، ولكنه لا يتجاوز المجالات التى تحتاج الى التحديد أو التأكيد أو التجديد .

وإذا كان القانون الرومانى لا يختلف عن غيره من الشرائع عند نشأته ، فلابد أعطته الافكار القانونية الرومانية اثناء تطوره صيغة لصيقة به ، وخصائص مميزة لازمتها حتى النهاية ، فمن المعلوم أن القانون الخاص الرومانى تقدم بفصل الفقه والبريتور . فالفقه ، باستخدامه التفسير الواسع ، أدخل تغييرات جوهرية فى قواعد البريتور لم يطبق أية قاعدة من قواعد القانون المدنى اذا وجدها غير ملائمة أو غير عادلة ، بل وقد يقرر قواعد مخالفة كل الاختلاف . ولذلك كان من السادر اللجوء الى أسلوب التشريع ، بمعنى النص العام الذى تصدره الدولة . فالقانون ما دام أنه ليس من صنع الدولة ، فلا يحتاج اليها لتعديله أو تطويره . وكانت القاعدة القانونية موضوعا للمناقشة ، ومحلا للتطور والتقدم يوما بعد يوم . ولكن

كان يتم ذلك في بؤدة وحذر ، خطوة بخطوة في سبيل الملائمة . فاذا ثبتت صلاحية القاعدة بالنسبة الى نظام معين بعد تجارب عديدة ، كان من الممكن ان تمتد الى غيره من النظم وهكذا .

فالامر يتعلق بطريقة تختلف كلية عن طريقة المشرع . وهذه الطريقة التي اتبعها الفقهاء والبريتسور اثناء الجمهورية ، استمرت ايضا في ظل الامبراطورية العليا : فمن جهة ، لم يستعمل الفقه في هذا العصر منهجا يختلف عن المنهج الذي اتبعه في عصر الجمهورية . ومن جهة أخرى ، فان الامبراطور - وهو عضو جديد لعمل القانون - جدد كثيرا ، ولكن ببطء وحذر ، وبعبدا عن ادخال مبادئ قانونية عامة (على الاقل كقاعدة عامة) .

وهذه الطريقة الخاصة لمعمل القانون تتفق مع العقلية الرومانية في تقدير القانون ، لا بالنسبة الى انه قواعد عامة ومجردة ، بل في تطبيقه وفقا لمعيار الملائمة والعدالة . ولذلك فان الرومان لا يقدرون القواعد العامة التي تطبق على اكبر عدد ممكن من الحالات ، حق قدرها ، مع انها تؤكد التطبيق المتساوي على الجميع . فهم على العكس ، يفضلون الامتداد المحدود لهذه القواعد ، ويواجهون الحاجات التي تستجد في الحياة اليومية بقواعد جديدة .

ومن ثم كان يراعى في تطبيق القانون استمرار الاختبار والتجربة العملية . ويتفادى التعميم الذي لا يعتمد على التجارب والخبرة ويؤدي الى التطبيق الآلى للقاعدة القانونية ، ولا يراعى احتياجات العدالة والاقتصاد في المجتمع . ولعل تعريف الفقيه سلسوس يلخص التجربة القانونية للرومان في *ius est boni et aequi* أي ان القانون هو فن العدالة والصلاح .

وقدر لهذا الوضع ان يتغير في عصر الامبراطورية السفلى ، فنجد :
أولا : ان ظروف الحياة التي تساعد على ازدهار القانون وتطوره ، وتدفع للفقيه مكانا رفيعا للاجتهاد والتفسير ، قد تغيرت تغيرا ملموسا .

وثانيا : ان النظام المطلق الذي ساد في هذه الفترة اعتبر مصدرا للقانون هو الدولة ، واراد جمع مختلف القوانين في تقنين شامل يصدره الامبراطور .

وثالثا : ان تغيير ظروف البيئة العلمية نزع كل اهتمام للتحليلات الدقيقة لمختلف الوقائع . ومن هنا أصبح الميل الى التبسيط والتعميم .

ويمكن استخلاص هذه الصفات من التقنيات التي قام باجرائها
الامبراطور جستينيان ، فهي تقنيات رسمية أصدرها الامبراطور بعد
تبسيط وتعميم القواعد القانونية التي كانت سارية في العصر الغلمي ،
لتنظيم كل روابط القانون الخاص .

الباب الاول

التقسيمات الرومانية للقانون

- ١ - القانون المدني وقانون الشعوب والقانون الطبيعي .
- ٢ - القانون المدني والقانون الولائي والقانون الاستثنائي .
- ٣ - القانون العام والقانون الخاص .

الفصل الاول

القانون المدني *ius civile* وقانون الشعوب *ius gentium*

والقانون الطبيعي *ius naturale*

ويقسم القانون هنا على اساس الاشخاص الذين تسرى عليهم
قواعده : هل يسرى القانون على رعايا الدولة وحدهم أم يتعداهم الى
غيرهم من سائر البشر ؟

فالقانون المدني هو عبارة عن مجموعة النظم القانونية الخاصة بكل
دولة على حدة وقاصرة على رعاياها . فبالنسبة للدولة الرومانية ، كان
القانون المدني الروماني لا يطبق الا على المواطنين الرومان . ولم تكن له
غناصير مشتركة مع قوانين الدول الاخرى . ومثال ذلك ، أن الفقيه
جايوس (١) يؤكد ان السلطة الابوية الرومانية *patria potestas* ، مع
ما تخوله من سلطات ، هي من أنظمة القانون الخاص بالمواطنين الرومان ،
ونعني به القانون المدني .

(١) جايوس ، كتاب النظم : ١ ، ٥٥ .

أما قانون الشعوب ، فهو عبارة عن مجموعة النظم القانونية التى توجد لدى الرومان وغيرهم من الشعوب المتحضرة . وبلاحظ ان هذه النظم القانونية هى نظم رومانية ، وتكون جزءا من التنظيم القانونى الرومانى . ومع ذلك فهى معروفة لدى الشعوب الاخرى . ومثالها العقود الرضائية الاربعة (عقد البيع ، وعقد الاجارة ، وعقد الشركة ، وعقد الوكالة) ، وعقد التعمد الرسمى *stipulatio* ، والوديعة ، وعارية الاستعمال ، والفضالة *negotiorum gestio* ، والمطالبة برد ما هو غير مستحق *repetitio indebiti* والتسليم .

أما القانون الطبيعى ، فهو عبارة عن مجموعة القواعد التى تصدر عن الانسان بناء على طبيعته المحضة ووفقا لفكرة العدالة . ولقد اخذت فكرة القانون الطبيعى عن الفلسفة اليونانية ، وبصفة خاصة عن فلسفة الزهد *stoicisme* . وتنحصر السمة الاساسية لهذا القانون فى عالميته ، ويترتب على ذلك ان النظم التى توجد لدى سائر الشعوب ، وتكون ثمرة الطبيعة المحضة للانسان ، وتستقي من حاجته الى المعيشة الاجتماعية ، تعتبر من نظم القانون الطبيعى . وتوجد علاقة مشتركة بين القانون الطبيعى وقانون الشعوب تبلغ الى ما يقرب من حد التطابق ، الا انه ليس تطابقا مطلقا او كاملا . ونسوق مثلا يوضح ما نعتنيه : فوفقا لقواعد القانون الطبيعى ، يولد الانسان حرا فى أى مكان (وهذا ما تنادى به فلسفة الزهد) ، ومع ذلك ، فان الرقى كان معترفا به لدى جميع الشعوب ، أى انه من نظم قانون الشعوب ، دون أن يكون نظاما يعرفه القانون الطبيعى . وعليه ، فان هناك فرقا بين نظم القانون الطبيعى ونظم قانون الشعوب . ومع ذلك ، يوجد من الفقهاء من لا يفرق بين النوعين من القانون ، ويعتبرون ان اصطلاحى القانون الطبيعى وقانون الشعوب هما لفظان مترادفان يؤيدان الى نفس المعنى .

ولقد ترتب على وجود قواعد يتضمنها قانون الشعوب ، والتفرقة بينها وبين قواعد القانون الطبيعى ، نتائج عملية هامة . فالاولى كانت تطبق ليس فقط على العلاقات التى تنشأ بين المواطنين الرومان ، بل تمتد الى العلاقات الناشئة بين الرومان والاجانب . وهذا استثناء يرد على القاعدة العامة التى تنص على ان تطبيق القانون الرومانى مقصور على الرومان .

أما بالنسبة للقانون الطبيعي ، فلقد كان له تأثير كبير في ادخال كثير من التعديلات والتجديدات في المبادئ غير العادلة التي تضمنها القانون المدني مثل : تحريم الاتراء بلا سبب ، وفكرة الالتزام الطبيعي *obligatio naturalis* والآثار التي تترتب عليه ، بقصد اضعاف بعض العدالة على نظام الالتزام في القانون المدني الروماني .

الفصل الثاني

القانون المدني ، والقانون الولائي (البريتوري) ، والقانون الامبراطوري (أو الاستثنائي)

ويشتمل هذا التقسيم على أساس مصادر القانون .

١ - فالقانون المدني *ius civile* تقصد به هنا معنى آخر يختلف عن معناه الاول الذي سبق شرحه حينما قابلنا بينه من جهة وبين قانون الشعوب والقانون الطبيعي من جهة أخرى . فالقانون المدني بمعناه الثاني هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تكونت حتى سقوط الجمهورية بطريق العرف ، وتفسير الفقهاء ، والتشريع . وفي عصر الامبراطورية العليا ، اضيف الى تلك المصادر : نشاط الامبراطور ومجلس الشيوخ . ويفرق المشتغلون بالقانون الروماني في الوقت الحاضر بين القانون المدني القديم *ius civile vetus* ، والقانون المدني الجديد أو الحديث *ius civile novum* والذي يقصد به مجموعة النظم التي استحدثت بفعل الامبراطور ومجلس الشيوخ .

٢ - أما القانون الولائي (البريتوري) *ius honorarium* ، فهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تضمنتها منشورات الحكام الذين كانوا يتمتعون بسلطات قضائية طبقا للمبادئ الدستورية في العصر الجمهوري . وأهم هذه المنشورات ، من حيث تكوين القانون ، هو منشور البريتور (البريتور المدني وبريتور الاجانب) ومنشور المحتسب ومنشور الوالي في الولايات الرومانية . ويطلق أحيانا على القانون الولائي اسم القانون البريتوري باعتباره أهم صور القانون الولائي .

واعترف الفقهاء الرومان بأهمية هذا القانون . اذ أنه يتضمن القواعد والنظم التى وضعها البريتور لتطوير القانون الرومانى . ومن المعلوم أن البريتور قام بشايط كبير فى هذا الصدد ، فبالىه يرجع الفضل فى تعديل قواعد ذلك القانون وجعله ملائما لتطورات المجتمع ، وفى التوسع الكبير الذى تم بين منتصف القرن الثالث ومنتصف القرن الثانى قبل الميلاد . وكان أمام البريتور ثلاثة طرق :

١ - ادخال نظم جديدة يجهلها القانون المدنى لسد النقص الظاهر فى أحكامه .

٢ - تعديل بعض قواعد القانون المدنى لعدم ملاءمتها لاحتياجات المجتمع الرومانى المتطور .

٣ - الحيلولة دون تطبيق القانون المدنى ، واحلال قواعد جديدة مكانه .

واتبع البريتور هذه الطرق جميعا ، ولكنه كان مقيدا بوضعه الدستورى ، ووظيفته كعضو قضائى . فمن حيث وضعه الدستورى ، لا يعتبر نشاط البريتور بمثابة مصدر للقانون المدنى الرومانى ، وبالتالي لا يملك قانونا حق تعديل أو الغاء أو تكملة قواعد هذا القانون . ولكن البريتور ، بما له من سلطة قضائية وباعتباره المسئول الاول عن تنظيم العدالة والاشراف على القضاء ، كان يستطيع الحيلولة دون تطبيق اية قاعدة من قواعد القانون المدنى برفض اعطاء برنامج الدعوى التى يطلبها صاحب المصلحة منه تطبيق تلك القاعدة . وبعبارة أخرى ، كان البريتور يستطيع رفض منح دعوى نص القانون المدنى على منحها . وعلى العكس من ذلك كان يمنع صاحب المصلحة برنامج الدعوى المناسبة اذا طلب منه تطبيق قاعدة من قواعد القانون البريتورى ، بمعنى انه يعطى فى هذه الحالة برنامجا لحماية مراكز قانونية لم يحمها القانون المدنى .

وكان البريتور يبين هذه الفروض فى منشوره ، فيعرف المواطنون طريقهم بوضوح . ويتربى على هذا الوضع ان القانون المدنى كان يظل نافذا من الناحية الشكلية ، ولكنه لا يطبق فى الواقع الا فى الحدود التى يسمح بها البريتور .

٣ - أما القانون الاستثنائي *ius extra ordinarium* ، فهو القانون الذى ابتدعه الموظفون الإمبراطوريون عند مباشرتهم لوظائفهم الإدارية . وكان مصدره اللوائح والتعليمات التى يصدرونها بأمر أو بتفويض من الإمبراطور ، ويوقعون جزاء استثنائيا *extraordinem* على كل من يخالفها . وكانوا يضمنون هذه اللوائح والتعليمات مراكز ونظم قانونية لترتيب أثار معينة لا يعترف القانون المدنى بها ، أو كانت وسيطته فى ترتيبه تلك الآثار غير فعالة .

وقد وجد هذا القانون فى العصر الاول من الإمبراطورية باتباع نفس الطريقة التى ترتب عليها نشأة القانون البريتورى ، أى عند مباشرة النشاط القضائى تتكون مبادئ ونظم جديدة . فمن حيث المبادئ الدستورية فى ظل الجمهورية ، لم يكن للموظفين الإمبراطوريين اختصاصات قضائية (وحتى الإمبراطور لم يكن له أى اختصاص قضائى فى أول الامر) . ومع ذلك ، لما كان هؤلاء يباشرون وظائف إدارية ، فقد أدى ذلك الى تكوين تنظيم جديد للدولة الرومانية ، وتقرير دعاوى لحماية النظم الجديدة التى يدخلونها فى العمل . وهذا النوع الجديد من الدعاوى يسمى *cognitio* أو *cognitio extraordinem* . وترتب على ذلك وجود مجموعة كبيرة من النظم الجديدة ، واجراء تعديلات كثيرة فى النظم التى كانت موجودة من قبل .

ولقد انقضى هذا التعدد فى القوانين فى ظل الإمبراطورية السفلى ، وأصبح القانون المدنى والقانون الولائى والقانون الاستثنائى تكون نظاما واحداً يسمى *ius civile* . فإذا كان فقهاء العصر العلمى لم يرغبوا أو لم يجروا على القيام بعملية التوحيد لشتى هذه القوانين ، فلقد تحقق ذلك بفضل ما استقر عليه العمل فى ظل الإمبراطورية السفلى ، وبترك كل ما ليس له تطبيق عملى . ولقد تبنت الدساتير الإمبراطورية ما جرى عليه العمل فى هذا الشأن .

الفصل الثالث

القانون العام والقانون الخاص

أوضح الفقيه أولبيان الفرق بين القانون العام والقانون الخاص في نص له جاء في الموسوعة (١) . فالقانون العام *ius publicum* ، هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الخاصة بتنظيم الدولة وبيان وظائفها . أما القانون الخاص *ius privatum* ، فهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد .

ولقد بنى أولبيان تعريفه على أساس المصلحة *utilitas* . فالقانون العام وضع لتحقيق المصلحة العامة . والقانون الخاص وضع لتحقيق مصلحة الأفراد . بيد أن هذه التفرقة محل نظر حيث أن الأصل في القانون ، أيما كان نوعه ، أنه وضع لرعاية مصلحة عامة . ونرى أن أساس هذه التفرقة يكمن في الوظيفة المباشرة لنوعى القانون . فوظيفة القانون العام المباشرة هي تنظيم الدولة الرومانية *status rei Romano* . ووظيفة القانون الخاص المباشرة هي تنظيم مصلحة الأفراد في علاقة بعضهم ببعض . ومع ذلك ، فإن القانون العام يكفل سعادة الفرد ومصلحته ، عندما يحقق سمر المرافق العامة بانتظام . والقانون الخاص يؤمن بطريقة غير مباشرة النظام الاجتماعى ، ويهدف الى رعاية المصلحة العامة عندها ينظم العلاقات بين الأفراد .

وهناك معنى آخر للقانون العام ذكره الفقيه الرومان في كتاباتهم . ذلك أنه يوجد في مجال القانون الخاص ، نوغان من القواعد : قواعد لا يمكن للأفراد مخالفتها أو تعديلها ، وقواعد لا تطبق إلا إذا لم يظهر الأفراد ارادة عكسية ، بمعنى أنها تطبق في حالة اتفاق الاطراف على ذلك . فالقواعد القانونية التي تتعلق باكتساب الفرد لاهلية الاداء ، أو التي تستلزم وجود وصى للقاصر المستقل بحقوقه *sui iuris* ... الخ ، لا يمكن مخالفتها . أما القاعدة التي تقرر أن البائع يضمن العيوب الخفية التي قد توجد في

المبيع ... الخ ، فيجوز للأفراد مخالفتها . وسمى الفقهاء الرومان النوع الأول من القواعد بالقانون العام *ius publicum* لأنها تتعلق بالصالح العام ولا يمكن مخالفتها . ويطلق فقهاء القانون المدني المعاصرون على النوع الأول من القواعد اسم القواعد الآمرة ، ويطلقون على النوع الثاني اسم القواعد المقررة أو المكملة .

الباب الثاني

تطبيق القانون من حيث المكان والزمان

١ - تطبيق القانون الروماني من حيث المكان :

سبق القول أن القانون المدني الروماني هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تسرى على الرومان فقط . ويعنى ذلك أن القانون المذكور اتبع مبدأ شخصية القوانين ، واستبعد مبدأ الإقليمية أو الوطن الذي يقضى بأن قانون كل بلد له السيادة المطلقة على أرضها ، ويطبق على السكان جميعا بصرف النظر عما إذا كانوا مواطنين يتمتعون بجنسية البلد أم لا .

ويتربط على مبدأ الشخصية النتائج الآتية :

١ - لا يجوز لغير المواطن الروماني أن يباشر التصرفات المنصوص عليها في القانون المدني .

٢ - للمواطن الروماني وحده أن يباشر الحقوق الخاصة بأنواعها . فيجوز له أن يكون مالكا ، وله حق الاتجار ، وإبرام التصرفات المالية ، والتمتع بالحقوق العائلية والموارث .

٣ - لا ينظر الحاكم القضائي المدني (البريتور) ألا الدعاوى المرفوعة من الرومان فقط .

٤ - تتجه قواعد القانون ومصادره إلى المواطنين الرومان ، ولا يستفيد منها غيرهم .

ولم تسر هذه القاعدة على إطلاقها ، بل أدخلت عليها العديد من الاستثناءات ، حتى في ظل القانون الروماني القديم . فلقد ترتب على

معاهدات الصداقة التي عقدها روما مع جيرانها أن تمتع فريق من الأجانب بحقوق الاتجار في روما ، وإبرام التصرفات المالية في هذا المجال . ووجدت مجالس من نوع خاص تسمى *recuperatores* للفصل في المنازعات التي تنشأ بضد حق الاتجار *ius commercii* .

كما أقرت روما لبعض الأجانب بحقوق الزواج من الرومان *ius connubii* ولقد كثرت هذه الاستثناءات بتقديم روما السياسي والاقتصادي مما أدى إلى انشاء وظيفة جاكم قضائي خاص بقضايا الأجانب ، منذ عام ٢٤٢ قبل الميلاد ، ويسمى بريثور الأجانب . وكان يحيل المتقاضين على الحكم وفقا لاجراءات غير الاجراءات الرومانية . وأدى ذلك أيضا إلى إيجاد قانون مستقل ، وهو قانون الشعوب *ius gentium* ، الذي اختص بتنظيم العلاقات بين المواطنين الرومان *cives* والأجانب .

وأخيرا ، امتد نطاق تطبيق القانون الروماني رسميا على سكان الولايات الرومانية ابتداء من عام ٢١٢ ميلادية ، حينما منحوا الجنسية الرومانية بمقتضى دستور كراكلا . ومنسندى لهذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد .

٢ - تطبيق القانون الروماني من حيث الزمان :

ولا شك أن تحقيق العدالة في المجتمع لا يكون الا اذا تأكد كل فرد من أن كل تصرف يقوم به تترتب عليه الآثار التي يريدها وفقا لنصوص القوانين المعمول بها وقت إبرام هذا التصرف . وقد يعوق تنفيذ رغبته ، صدور قانون بعد إبرام التصرف القانوني لينظمه ، وما كان في الامكان توقع هذا القانون وقت إبرامه . وبالتالي يرى الفرد نتائج تترتب على فعله لم يكن في مقدوره توقعها لحظة وقوع التصرف . فلتفادي هذا الوضع ، تقرر القاعدة العامة التي تنص على أن القانون يتعلق بالمستقبل فقط ، أي أنه ينصرف إلى العلاقات التي تتم في ظله ، لا إلى التي تمت في الماضي . وهذا هو ما يسمى بمبدأ عدم رجعية القوانين .

ولقد أخذ القانون الروماني بهذا المبدأ ، واقتفت أثره القوانين الحديثة . وأحيانا كان المشرع الروماني يقرر رجعية بعض القوانين

الجديدة نظرا لاسباب يقدرها مناسبة وعادلة . وبلا حظ أن القوانين التى تصدر بقصد تفسير قوانين سابقة - أى تفسير مطابق تماما للاصل - تطبق على الزوابط التى نشأت قبل صدورها ، اذ أن المشرع لا يقرر أى تنظيم جديد ، وانما يلزم كل مفسر بمعنى معين كان القانون يؤدى اليه منذ صدوره لو فسر تفسيراً مطابقاً .

ولقد طبقت مجموعات جسيمنين التشريعية على التصرفات التى نشأت قبل صدورها ، أى انها كانت ذات اثر رجعى ، ولكن الامبراطور لم ير هذا الزاى بل اعتبرها بمثابة تفسير وتنظيم للقوانين المعمول بها فى الماضى . ولذلك أجاز تطبيقها على الوقائع والتصرفات التى تمت قبل صدور المجموعة المذكورة . واستثنى من هذا التطبيق الدعاوى التى صدر فيها حكم نهائى ، وكذلك العلاقات التى كانت موضوع تصالح بين الاطراف .

القسم الثاني فكرة الحق لدى الرومان

باب تمهيدى مضمون الحق وتنفيذه

الفصل الاول مضمون الحق وتقسيماته

لا شك أن الانسان حيوان اجتماعى بطبعه . إذ إنه يحتاج الى الجماعة ليعيش فيها ، والمال لاشباع حاجته باستعماله ، هذا الاستعمال الذي يحميه القانون ويقره . ولذلك يجب معرفة علاقته بالآخرين فى هذا الخنصوص . ومن المعلوم أن سلوك الآخرين يجب أن يكون بادية ذى بدء فى صورة تعاون له طابع سلبى ، فعلى الآخرين أن يمتنعوا عن كل تدخل أو تمكيد متعمد عند استعمال الفرد لماله . وأحيانا يضاف الى هذا التعاون السلبى سلوك ايجابى ومحدد من أشخاص معينين ، ويكون ذلك حينما يدعى صاحب الحق شيئا معينا يطلب به أحد الأشخاص . والمثال الذى يوضح الحالة الاولى يتعلق بحق الملكية : فللمالك استعمال حقه وحده ، وعلى الغير عدم التدخل فى نطاق هذا الحق . ومثال الحالة الثانية ينصرف الى حقوق المديونية : فللمشتري الحصول على المبيع ، ولا يسوغ لاي فرد أن يعكر هذا الوضع ، ولكن له أن يتوجه الى شخص معين بالدات (البائع) لتنفيذ حقه ، والبائع هو الشخص الوحيد الذى يستطيع تحقيق ذلك .

وتسمى حالة الشخص الذى يجب عليه القيام بسلوك معين تجاهه صاحب الحق الفردى بأنها حالة التزام . فالفكرة المقابلة للحق الفردى هى فكرة الالتزام (والعكس صحيح) . فتوجد اذن علاقة شخصية بين صاحب الحق والفرد الملتزم تجاهه . وينظم القانون هذه العلاقة (فيقرر ما يجب على الملتزم القيام به لصاحب الحق) ولذلك تسمى بعلاقة قانونية . واذا كانت العلاقة القانونية بين صاحب الحق ومجموعة غير محدودة من الأشخاص فيعنى ذلك أن له حق مطلق كما هو الحال بالنسبة الى حق الملكية . أما اذا كانت العلاقة القانونية تقرر التزام فرد أو أفراد معينين ، فيكون هناك حق

نسبى (كحق المديونية مثلا) . والتفرقة بين الحقوق المطلقة والحقوق النسبية ليست رومانية ، بل انها تفرقة جاءت بها القوانين الحديثة . اما الرومان ففرقوا بين حقوق عينية (وهى نموذج الحقوق المطلقة) ، وحقوق شخصية أو الالتزامات (وهى نموذج الحقوق النسبية) . فالحق العيني هو عبارة عن سلطة على الشيء تخول صاحبها التمتع به تمتعا مباشرا وفى الحال . أما الحق الشخصى فيخول صاحبه التمتع بالشيء من مختلف الوجوه ، عن طريق شخص آخر يسمى المدين .

اما عن كيفية اكتساب هذه الحقوق وأنواعها ، فهذا ما يقرره القانون استنادا الى أسس مختلفة . ويمكن أن نشير الى خاتمتين رئيسيتين هما :

١ - المطابقة للنموذج ، ٢ - حرية تقرير الحقوق .

١ - أما عن المطابقة للنموذج ، فتكون حينما يقرر التنظيم القانونى مجموعة محددة من الحقوق ، ولكل حق مضمونه الخاص . فلا يسوغ للفرد أن يتمتع الا بهذه الحقوق المقررة على سبيل الحصر .

٢ - أما عن حرية تقرير الحقوق ، فتكون فى الحالة العكسية . ولقد أخذ القانون الرومانى فى العصر العلمى بمبدأ أنموذجية الحقوق العينية (حق الملكية ، وحقوق الارتفاق المحددة على سبيل الحصر ، وحق الانتفاع ، وحق الاستعمال usus ، والرهن) . وعلى العكس من ذلك ، اتبع مبدأ الحرية بالنسبة الى الحقوق الشخصية ، فلم يحددها على سبيل الحصر . فمضمون هذه الحقوق (وبالتالى عددها) يمكن للأفراد القيام بتحديدده .

وتوسع قانون جستينيان بخصوص حقوق الارتفاق ، باتباعه مبدأ حرية تقريرها .

الفصل الثانى

تنفيذ الحق وحمايته

١ مباشرة الحق أو تنفيذه :

يقصد بمباشرة الحق أو تنفيذه ، تحقيق مضمونه وتطبيق ما يحتويه فى الحياة العملية . فحينما يستعمل المالك ملكه ، فانما يباشر فى الواقع حق

الملكية . وحينما يطالب الدائن مدينه بالوفاء ، فانما يسمى الى تنفيذ حقه في المديونية الذي يقتضى من المدين الوفاء بما عليه .

وتعتبر مباشرة الحق من قبيل المباح ، حتى ولو ترتب على ذلك ضرر ما للفير « *qui iure utitur neminem laedit* » . ومع ذلك ، لا يجوز أن يكون الغرض من استعمال الحق هو مجرد اضرار الغير . وسمى فقهاء العصر العلمى هذه الحالة الاخيرة بأنها اساءة او تجاوز في استعمال الحق ، ولذلك حرموها .

وتنشأ مشكلة تنفيذ الحق ، اذا ترتب على شيء واحد عدة حقوق لشخص ، أو أكثر ، اذ لا يمكن تحقيق الحقوق باكملها لاصحابها . ونفرق بين وضعين :

(١) فاما أن يتعدت اصحاب هذه الحقوق ، وتسمى هذه الحالة بتعارض أو تراحم الحقوق . وهنا ينبغي مواجهة أحد فرضين :

أ - فالفرض الاول يقتضى تقسيم الشيء أو قيمته بين اصحاب الحقوق ، كما هو الحال بالنسبة للملكية الشائعة أو المشتركة . اذ يقسم المال المشاع أو المشترك على الشركاء ، ويختص كل شريك بحجز منه . وكذلك الامر فيما يتعلق بالتنفيذ على أموال المدين الممتنع عن الدفع ، فتباع امواله ويقسم الثمن (أى قيمتها) على الدائنين .

ب - ويتلخص الفرض الثانى فى أن من يسبق الآخرين فى مباشرة حقه ، يكون له الاولوية فى تنفيذه باكملة *Prior in tempore in iure* . فاذا رفع أحد الدائنين المتضامنين الدعوى على المدين ، كان له الحق فى استيفاء دينه باكملة ، دون أن يراحمه فى ذلك بقية الدائنين المتضامنين .

ويختلف الاخذ بأحد هذين الفرضين تبعاً لاختلاف الحالات .

(٢) وأما ان تكون هذه الحقوق لشخص واحد ، وتسمى هذه الحالة بتسابق الحقوق . والقاعدة هنا أن مباشرة أحد هذه الحقوق يترتب عليها استبعاد المطالبة بالباقي من الحقوق . ويفضل فقهاء الرومان تسمية هذه الحالة بتسابق الدعاوى .

٢ - حماية الحق :

إذا استحال على صاحب الحق تنفيذه ، في واقع الحياة العملية ، أو قابل في سبيل ذلك عوائق بسبب نشاط غير مشروع صدر عن شخص ما ، فيجوز له المطالبة بحماية حقه ، أى القيام بالإجراءات اللازمة لإبصار هذه العوائق ورفع ما يترتب عليها من انتهاك لحقه .

١ - والالتجاء الى السلطة العامة هو الطريق العادى لحماية الحقوق . فيقع على الدولة عبء تنظيم القضاء للدفاع عن الحقوق المختلفة . وهذا يعنى أن الحكم الذى يصدر فى الدعوى التى يرفعها صاحب الحق ، هو أكثر ملاءمة وأقيد له من أى إجراء آخر قد يتخذه . فالتعبير العملى عن الحق المعتدى عليه يكون فى رفع الدعوى . والحكم فى الدعوى المرفوعة يخلو صاحب المصلحة القدرة على مطالبة أحد أجهزة الدولة (السلطة العامة) باستعمال الجهاز لما تحت يده من قوة ، حتى يتمكن هذا الشخص من الحصول على المال المقرر له .

ويفترض هذا الوضع أن يكون الحق فى جانب ، والخطأ فى الجانب الآخر . ولكن كثيراً ما لا تعرض الأمور بهذه السهولة . فقد يكون لدى المدعى عليه (أى المرفوع عليه الدعوى) بعض الأسباب المقيسولة التى تمكنه من التمسك بها فى مواجهة المدعى . فهو لا ينكر على المدعى حقه ، وإنما يؤكد أنه ليس حقا كاملا . وهذا هو ما يسمى بالدفع *exceptio* ، فهو عبارة عن وسيلة يستعملها المدعى عليه فى الدموى للدفاع عن نفسه ضد ادعاء صاحب الحق .

ب - ويسوغ للفرد أحيانا حماية حقه بنفسه ، دون الالتجاء الى أجهزة الدولة لتقزير هذه الحماية . وهذه هى القاعدة العامة التى جرى عليها العمل فى العصور القديمة ، ولكنها انكمشت وأصبحت مجرد استثناء بتقدم الحضارة الانسانية .

وعرف القانون الرومانى حالات عديدة يجوز فيها للفرد حماية حقه بنفسه : فإذا اقتضت حيازة عقار بالقوة أو الخفاء ، أمكن استرداده ولو بالقوة . ولصاحب الحق هدم ما بناه شخص آخر بالقوة أو الخفاء منتهاكا

بذلك خربة حقه ولو استعمال القوة في تحقيق هذا الغرض . وللدائن اجبار المدين على دفع دينه . . . الخ .

وحاول الفقهاء الرومان في العصر العلمى تقليل الحالات التى يسمح فيها للفرد بحماية حقه بنفسه . وانتهى الامر الى السماح بذلك في حالة واحدة ، وهى حالة الدفاع الشرعى . فيجوز للفرد قانونا استخدام القوة للمحافظة على حقه من اعتداء حال ، اذا لم تكن هناك وسيلة اخرى تحت يده ، وبشرط أن يكون هناك تناسب بين الاعتداء والدفاع .

الباب الاول

اشخاص الحق

الفكر عامة :

يعتبر شخصا في نظر القانون كل من يكون اهلا للتمتع بالحقوق . وبعبارة اخرى ، الشخص هو - على حد تعبير الفقهاء المعاصرين - من له اهلية الوجوب . فهناك مرادف للشخصية في اللغة القانونية وهو اهلية او قدرة . وفقهاء القانون المدين الحديث يطلقون على صاحب الحق لفظ شخص . بعكس الرومان ، فانهم يستعملون كلمة *persona* أى شخص ليمينوا الانسان بصفة عامة . ويترتب على ذلك أن العبد يعتبر شخصا *persona* ، مع أنه ليس شخصا في نظير القانون وإنما شيء . وهناك لفظ مرادف للكلمة اللاتينية *persona* وهو *caput* . وفي عصر جستينيان ، اتجه الفقهاء الى إطلاق هذين اللفظين *persona* و *caput* على اشخاص القسانون فحسب . ولذلك نجد في أحد نصوص جستينيان أن العبد هو من ليس شخصا .

ويجوز - طبقا للافكار الحديثة - أن يكون شخصا في نظر القانون اما الانسان بصفته هذه واما أى كائن آخر يمنح الشخصية القانونية . فالشخص القانونى قد لا يكون شخصا طبيعيا (أى من بنى الانسان) ، بل يمكن أن يكون شخصا اعتباريا . ولم يصل القانون الرومانى الى فكرة الشخص الاعتبارى الا بكثير من الاجهاد والتعب .

فالشخصية القانونية هي القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات . ونفرق بين هذه القدرة ، والمباشرة الفعلية لها : ونسمى الاولى بأهلية الوجوب ، والثانية بأهلية الاداء . وكلتا الاهليتين مستقلتان تمام الاستقلال ، الواحدة عن الاخرى . فيمكن وجود اهلية الوجوب دون أهلية الاداء (كما هو الشأن بالنسبة الى الصبي الحر الذي يقل سنه عن ١٤ سنة) . ويمكن تحقق الحالة العكسية ، أي توافر أهلية الاداء دون أهلية الوجوب (مثال ذلك العبد الناضج الذهن) . وأخيرا ، قد تجتمع الاهليتان معا .

بدء الشخصية القانونية وانتهائها :

١ - بدء الشخصية القانونية :

تبدأ الشخصية القانونية للانسان (الشخص الطبيعي) منذ لحظة وجوده على ظهر البسيطة . فهي تنشأ بالميلاد ، بشرط أن يكون المولود حيا . وفي حالات معينة ، يعترف للجنين بشخصية قانونية ، على أن يولد حيا .

ويأخذ المولود من زواج شرعى حالة أبيه وقت الحمل . فإذا كان الأب حرا في ذلك الوقت ، ولد الابن حرا ، والعكس صحيح . أما المولود من علاقة غير شرعية فيأخذ حالة أمه وقت الوضع .

واعتبر الجنين من وريثة الشخص الذي كان سيصبح تحت سلطته لو قدر لهذا الشخص أن يعيش حتى مولده . ثم أصبحت القاعدة العامة في قانون جستينيان انه يجب افتراض مولد الجنين ، وتقرير الشخصية القانونية له بناء على ذلك ، اذا كان في هذا الافتراض مصلحة له . كما أنه اذا نشأ أثناء الحمل طرف يفسد الجنين ، فيعتد به . ومثال ذلك ، اذا حملت الام وهى رقيقة ، فيجب - طبقا للقاعدة العامة التى تقول بأنه يشترط لإبرام زواج صحيح أن تكون الام حرة - أن يأخذ الابن حالة أمه ، فيولد رقيقا لان أمه غير أهل لان تكون طرفا في زواج شرعى . ومع ذلك ، اذا اعتقت الحامل فى اية لحظة أثناء الحمل ، ولد الابن حرا .

٢ - انتهاء الشخصية القانونية :

وتنتهى الشخصية القانونية بالوفاة . وعلى من يدمي موت شخص

ما ان يقوم باثبات هذه الواقعة . ويلاحظ بالنسبة للقانون الرومانى :
١ - انه لم تعرف حالة افتراض الموت . ب - وسلم فى المرحلة الاخيرة من
تطوره - اى فى عصر جستينيان - وفى حالات ضيقة ومحددة ، بتقرير قرائن
فى حالة وفاة عدة أشخاص معا : فاذا حدثت وفاة الاب والابن فى نفس
الحادثة ، فيفترض ان وفاة الاب قد تمت قبل وفاة الابن البالغ . اما اذا
كان الابن غير بالغ ، فيفترض ان وفاته هى التى وقعت أولا .

الشروط اللازمة لاكتساب الشخصية القانونية :

وهناك شروط ثلاثة لاكتساب الشخصية القانونية فى القانون الرومانى
وهى ١ - أن يكون الشخص حرا . ٢ - وأن يكون مواطنا رومانيسا .
٣ - وأن يكون رب أسرة . وسنكتفى بمعالجة الشرط الاول والشرط الثانى .

الفصل الاول

حالة الحرية status libertatis

هذا هو الشرط الاول لاكتساب الشخصية القانونية ، بمعنى انه
يشرط أن يكون الشخص حرا . اذ أن الارقاء لا يتمتعون بالشخصية
القانونية .

ويكون الفرد حرا اما بالميلاد أو بعده :

- ١ - فيولد حرا المولود من زواج شرعى iustae nuptiae من أبوين
حرين ، أو المولود على اثر علاقة غير شرعية اذا كانت الأم حرة .
- ٢ - ويصير الرقيق حرا اذا أعتقه سيده .

ويسمى المولود حرا ingenuus أى الحر الاصيل . اما من يكتسب
الحرية بعد الميلاد فيطلق عليه لفظ libertus او libertinus أى المعتق .

فقد صفة الحرية :

ويترتب على فقد صفة الحرية أن يصبح الحر عبدا . فيسمى اختفاء

الحرية بحالة الرق . واعتبر الرقيق شيئا . ومع ذلك ، استخدم - باعتباره شيئا مفكرا - لاجراء خدمات لسيدته .

١ - فمن حيث انه شيء ، كان الرقيق يخضع لسلطة سيده المطلقة . فللسيد الحق في قتل رقيقه أو التصرف فيه بالبيع مثلا أو إساءة معاملته . فلم تقيّد سلطة السيد إلا بقيد اقتصادي ، بمعنى عدم المبالغة في اهلاك شيء له قيمة اقتصادية ، اذ أن الرقيق كان يعتبر شيئا نفيسا .

ولا يكون الرقيق صاحب أي حق من الحقوق ، ما دام انه لا يتمتع بأهلية الوجوب أو الشخصية القانونية : فلا يجوز له رفع الدعوى ، أو الزواج ، أو التملك ... الخ .

وإذا كان الامر كذلك من الناحية النظرية والقانونية ، إلا أن الامور لم تكن تسير على هذا المنوال من حيث الواقع . فلقد كان السيد يرمي آدمية رقيقه ، ويحترم روابط القرابة التي كانت تنشأ بين الارقاء . واعترف له بإمكانية حيازة جزء من المال لإدارته ، ويسمى الحوزة .

وبتقدم الفكر القانوني ، وحرص الرومان على جعل تنظيمهم القانوني أكثر إنسانية ، تحسنت حالة الرقيق من الناحية القانونية أيضا . فإذا قتل شخص عبدا مملوكا لغيره ، يعاقب على أساس انه قد ارتكب جريمة قتل . ويسرى نفس الحكم على السيد الذي يقتل رقيقه دون أن يكون لهذا القتل ما يبرره . كما سمح للعبد برفع دعوى على سيده *extra ordinem* إذا إساء لمعاملته ، وبترتب على الحكم فيها لصالح الرقيق اجبار سيده على بيعه إلى آخر .

ب - ومن حيث انه شيء مفكر يتمتع بالذكاء والقدرة على اجراء التصرفات المختلفة ، استغل الرومان هذه القدرة وقرروا انه إذا قام العبد بمباشرة تصرفات قانونية نافعة نفعا محضا آلت آثارها إلى السيد ، لا إلى الرقيق . ولكن لا يستطيع الرقيق أن يلزم سيده بأى التزام .

المبحث الاول

اسباب الرق

تنشأ حالة الرق بسبب الميلاد أو بعده . فمن ولد من أم رقيقة صار رقيقاً بالميلاد . وقد يصير الحر رقيقاً بعد الميلاد لاسباب عديدة تلخص أهمها :

(١) الاسر :

فاذا وقع الروماني الحر في الاسر ، فانه يفقد صفة الحرية ويصبح رقيقاً لمن أسره . وتنتهى حالة الرق اذا هرب الروماني من الاسر ورجع الى روما ، فيستعيد كل حقوقه كاملة . ويعتبر انه لم يفقد حرته في أية لحظة ، وهذا هو ما يسمى بنظرية ما وراء الحدود *ius postliminium* . واذا مات الاسير في الاسر ، اعتبر انه مات حراً *in civitate* . ولذلك تقسم تركته على ورثته (اذا ان الرقيق لا يمكن أن يكون له ورثة) .

(٢) البيع فيما وراء نهر التيبر *Trans Tiberium* :

ونص القانون الروماني القديم على هذا السبب . وهو يكون بالنسبة للمدين المعسر . فلذاثته حق بيعه واستيفاء دينه من الثمن . وينطبق نفس الحكم على المواطن الروماني الذي لم يتقدم الى الرقيب لكي يقيد اسمه في قوائم الجندية أو الاحصاء ، وعلى الهارب من التجنيد أو من الحرب . فللحكم أن يبيع المواطن الروماني في الحاليتين الاخيرتين فيما وراء نهر التيبر أى خارج روما .

(٣) تسليم المواطن الى دولة اجنبية :

اذا قام المواطن بارتكاب جريمة ما ضد دولة اجنبية موالية لروما ، فكانت الدولة الرومانية تسلمه اليها حتى لا تتحمل مسؤولية تلك الجريمة .

(٤) الحكم بالاعدام أو الاشغال الشاقة *ad metalla* :

اذا حكم على مواطن روماني بالاعدام أو الاشغال الشاقة ، فقد حرته

servus poena وألقى الإمبراطور جستينيان هذا السبب من أسباب
السرقة ،

(٥) جحود العبد المعتق بنعمة سيده :

للسيد المعتق أن يعيد إلى الرق عبده المعتق *revocatio in servitutem* إذا قام بأفعال خطيرة تدل على جحوده بنعمة سيده ، ونكرانه
للجميل .

(٦) ارتباط المرأة الحرة بعلاقة غير مشروعة مع عبد مملوك للغير :

إذا عاشرت المرأة الرومانية عبدا رغم إرادة سيده ، فإنها تصبح رقيقة
لهذا السيد . وألقى جستينيان هذا السبب .

(٧) بيع الأب لأولاده كارقاء :

لرب الأسرة *paterfamilias* أن يبيع أولاده - باستعمال صورة
الإشهاد *mancipatio* القديمة ، إذا شاء الانتفاع بأيمانهم أو التخلص منهم .
وقد قيد هذا السبب تقييدا كبيرا في قانون العصر العلمى . ومع ذلك وجدت
تطبيقات كثيرة لهذه الحالة في الفترة الأخيرة من تطور القانون الرومانى تحت
تأثير قواعد عرفية أجنبية ، والازمات الاقتصادية التى تعرضت لها
الإمبراطورية في عصرها الأخير . فسمح ببيع الأولاد بعد الميلاد مباشرة ،
وترك للأب حق استعادة ابنه بدفع الثمن الذى تسلمه أو بإعطاء عبد آخر
كمقابل .

(٨) معاقبة الحر الذى يتواطأ مع غيره على أن يبيعه باعتباره رقيقا :

قضى البريتور في منشوره بتوقيع عقوبة على الرومانى المتواطئ مع
غيره لبيعه كرقيق واقتسام الثمن ، وهى حرمانه من دعوى استرداد الحرية
« *vindicatio in libertatem* » التى كان له الحق في رفعها ضد المشتري
المغشوش طبقا لقواعد ألقانون الرومانى . فيستثمر في حالته كعبد للمشتري
من الناحية الواقعية . واستبقى قانون جستينيان هذه الحالة .

المبحث الثاني

انتهاء حالة الرق

وتنتهى حالة الرق إما بالعتق *manumissio* وإما بالتحرير الشرعى .
والعتق هو الاجراء الذى بمقتضاه يهب السيد الحرية لرفيقه . فأساس
زوال الرق هو ارادة السيد . ويسمى من كان رقيقا وأصبح حرا بالعتيق .

أما التحرير الشرعى أو القانونى فهو عبارة عن زوال حالة الرق بنص
القانون ، مثال ذلك ما قرره القانون الامبراطورى من اكتساب العبد لحرية
بقوة القانون اذا أساء سيده معاملته أو اذا أرشد من قاتل سيده أو من
الجنة فى بعض الجرائم العامة كما سيحىء .

١ - طرق العتق :

وهناك طرق متنوعة للعتق نص على بعضها فى القانون المدنى *ius civile* ، والبعض الآخر فى القانون الولاى *ius honorarium* أو القانون
الاستثنائى *ius extraordinarium* .

١ - طرق العتق فى القانون المدنى : وتتلخص هذه الطرق فيما يأتى :

(١) دعوى الحرية الصورية *manumissio vindicata* :

فالطريقة الاولى للعتق كانت تتم فى شكل الدعوى الصورية *in iure cessio* ، حيث ينوب شخص عن الرقيق فى رفع دعوى الحرية - لان
الرقيق لم يكن له حق التقاضى - ويسمى *adsertor libertatis* . ويقرر أمام
الحاكم القضائى والسيد أن العبد ليس رقيقا بل هو شخص حر . ولا
يعترض السيد على الادعاء المطروح . ومن ثم يصادق الحاكم القضائى على
هذا الاقرار .

وتبسطت اجراءات هذه الطريقة بعد ذلك فى قانون جستينيان .
فاقتصرت على مجرد اقرار يقدمه السيد الى القاضى برغبته فى عتق رقيقه .
ويصدق القاضى على هذا الاقرار .

(٢) قيد الرقيق في قوائم التعداد *manumissio censu* :

يطلب السيد من الرقيب بقيد رقيقه في قوائم التعداد التي تحرر لاحياء المواطنين الاحرار كل خمس سنوات . ويترتب على قيد العبد في هذه القوائم بموافقة سيده ، اكتسابه صفة الحرية . وسقطت هذه الطريقة بعدم الاستعمال خلال العصر الامبراطورى .

(٣) الوصية *manumissio testamento* :

ويجوز للسيد ان ينص في وصيته على منح رقيقه حريته بعد وفاته ، بشرط ان يكون العبد مملوكا للسيد وقت تحرير الوصية ووقت وفاته . فيكتسب العبد الحرية عند قبول الورثة للتركة *adoptio hereditatis* ، وفي حالة ما اذا كان العتق معلقا على شرط ، فيتم بتحقيق هذا الشرط .

ب - طرق العتق في القانون الولاى (او البريتورى) :

وقرر البريتور طرفا اخرى للعتق ، لا تستلزم اتخاذ الاجراءات الرسمية او الشروط التى نص عليها القانون المدنى الرومانى . فللسيد اعتناق رقيقه ، دون اتباع الاجراءات الرسمية الموضحة في الطرق السابقة . ويكتفى بمجرد اقرار شفوى او كتابى من قبله في المناسبات : في حضرة الاصدقاء *inter amicos* ، او بواسطة خطاب *per epistula* ، او اثناء تناول الطعام على المائدة *ad mensam* .

وكذلك الامر بالنسبة للاخوال التى لا تتوافر فيها الشروط التى نص عليها القانون المدنى الرومانى . فللمالك البريتورى للعبد ان يحرره باتباع احدى الطرق المقررة في القانون المدنى .

ويترتب على كلتا الحالتين اعتبار الرقيق حرا من حيث الواقع ، وان ظل عبدا امام القانون . فيستطيع المعتق - في الحالة الاولى - استرداد العبد طبقا لاحكام القانون المدنى ، لانه لم يعتق بالطرق الرسمية المقررة . وكذلك الامر بالنسبة للحالة الثانية ، فلصاحب الملكية الرومانية على العبد وكذلك الامر *ex iure Quiritium* استرداد رقيقه . ولكن تدخل البريتور ومنح السيد من استعمال حقه في استرداد العبد عن طريق دعوى الاسترداد .

وبناء على ذلك ، لم تترتب على ادعاءات السيد في الحالتين السابقتين آثار قانونية . وكان العبد يظل في حالة حرية فعلية . ولذلك سمي هذا النوع من العتق ، بالعتق البريتورى أو الحرية البريتورية .

ج - طرق العتق في القانون الاستثنائى *ius extraordinarium* :

وظهرت طريقة جديدة للعتق في العصر الإمبراطورى ، وتلخص في أن يرجو الموصى في وصيته وارثه أو الموصى اليه أو شخصا ثالثا باعتاق عبده مملوك للموصى أو للوارث أو للموصى اليه أو للغير . ولقد أصدر مجلس الشيوخ عدة قرارات تستوجب قيام السلطة العامة بهذا الاعتراف اذا لم يرغب في ذلك من طولب به أو كان عاجزا عن تحقيقه .

وأدت حرية الاعتراف الى نتائج معينة . اذ كان العتق يكتسبه صفة الحرية والصفة الوطنية بمعنى أنه كان يترتب على الاعتراف ادخال افراد في الجنسية الرومانية ، واختلاط الرومان بأجناس دخيلة عليهم أو أقل منهم مرتبة دون أن تستطيع الدولة مراقبة هذا الوضع . ومن جهة أخرى ، كان الرقيق يمثل قيمة مالية هامة . فاعتاقه - دون رقابة الدولة أو بقصد الفس والاضرار بحقوق الدائنين - يؤدي الى نتائج ضارة بالنسبة للسيد أو الغير . وأخيرا فان العتق بلا اجراءات رسمية كان في حاجة الى تحديد دقيق .

ولقد صدرت ثلاثة قوانين في عهد أغسطس لمعالجة هذه العيوب :
قانون فوفيا كانينيا *lex Fu fia Caninia* (الصادر في عام ٢ قبل الميلاد) ،
وقانون ايليا سينتيا *lex Aelia Sentia* (الصادر في عام ٤ بعد الميلاد) ،
وقانون جونيا نوربانانا *lex Junia Norbana* (الصادر في عام ١٩ بعد الميلاد) .

ولقد قرر قانون فوفيا كانينيا أنه لا يجوز للسيد عند العتق بوصية أن يتجاوز نسبة معينة من أرقائه ، على إلا تزيد على المائة بأى حال من الأحوال . ومن هنا يبين أن القانون المذكور وضع حدا أقصى لعدد الأرقاء القابلين للاعتاق .

وتضمن قانون إيطاليا سنتيا أربعة نصوص :

١ - فيحرم النص الأول على القاصر الذى تقل سنه عن عشرين سنة أن يعتق أحد أرقائه الا بطريق دعوى الحرية الصورية *vindicta* أو بسبب مشروع *iustia causa* بشرط طلب موافقة سابقة من مجلس خاص *adprobatio consilium* شكل لهذا الغرض . أما اذا استعمل القاصر المذكور طريقة من طرق القانون المدنى دون موافقة المجلس الخاص المذكور فيعتبر ذلك سببا لأبطال العتق . واذا استعمل طريقة من طرق القانون البريتورى بعد موافقة المجلس ، فيترتب على ذلك اكتساب الحرية البريتورية .

٢ - ويقرر النص الثانى أن الرقيق الذى لم يبلغ سن الثلاثين لا يمكن اعتاقه الا بطريق دعوى الحرية الصورية بشرط طلب موافقة سابقة كما هو الشأن بالنسبة الى الحالة المتقدمة . فالعتق بطريق دعوى الحرية الصورية بدون موافقة سابقة *causa adprobatio* لا يؤدي الى اكتساب الحرية البريتورية وكذلك الامر بالنسبة الى العتق بطريق الوصية *man. testamento*.

٣ - ويقرر النص الثالث بطلان العتق الصادر من مدين مفلس أو يكون هو السبب في ذلك .

٤ - وأخيرا ، فإنه اذا اعتق رقيق ذو سلوك مشين ، يلحق ببطقة مفتوقى الاجانب المستسلمين *peregrini dediticii* . ويحرم عليه الإقامة في روما او في دائرة تبعد مائة ميل منها .

وأصلح قانون جونيا-نوربانا هذا الوضع بعض الشيء . فاعتبر العتق الذى يتمتع بالحرية البريتورية في مركز لاتينى المستعمرات *atini coloniaril* (وهم سكان المستعمرات اللاتينية التى أنشأها الرومان بعد عام ٢٦٨ قبل الميلاد) . وكان لهم حق التعامل والتقاضى *commercium* . ولم يكن لهم حق عمل وصية أو الأكتساب *capere* بطريق الوصنية . وتؤول أموالهم عند وفاتهم الى السيد العتق أو ورثته على اعتبار أنها حوزة *iure peculi* .

وتحسننت حالة الارقاء في ظل الامبراطورية السفلى . واتسعت وسائل العتق بانشاء اسباب جديدة له . كما وجدت طريقة جديدة للعتق الرسمي وهي حصوله في الكنيسة *in ecclesia* . فيعلن السيد امتناق وقيقه بحضور رجال الدين والموجودين . كما ألقى جستينيان الكثير من القيود الواردة على العتق : فألقى قانون فوفيا ، وقانون جونيا ، والنصين الثاني والرابع من قانون سينتيا .

ب - التحرير الشرعى أو العتق بنص القانون :

ونقصد به العتق الذى يتقرر كمنحة قانونية . ويتم لأسباب مختلفة ، يترتب عليها عتق الرقيق بقوة القانون . ونذكر أهم هذه الاسباب :

- ١ - اذا كشف الرقيق عن قاتل سيده .
- ٢ - اذا نبذه سيده لشيخوخته أو مرضه أو تركه في مكان مقفول .
- ٣ - اذا أبلغ عن الجناة في بعض الجرائم العامة ، مثل تزوير النقود ، وخطف المرأة ، والهروب من الجيش .
- ٤ - اذا تمتع بحالة الحرية لمدة عشرين سنة دون منازعة أحد (أى يمتضى المدة على حالة الحرية الفعلية) .
- ٥ - اذا بيع الى شخص ما بقصد اعتناقه بعد ذلك ، ولم يقم المشتري بالاعتناق في وقت مقبول .

واجبات العتيق :

ويترتب على العتق واجبات عديدة تقع على عاتق العتيق تجاه مولاه ، منها :

١ - واجب الاجلال والاحترام نحو سيده *Obsequium* :

فاذا أهمل الواجب المذكور ، خضع لقضاء مولاه المائلى . كما أن للسيد أن يلجأ الى سلطات الدولة في هذا الصدد . ولا يجوز للعتيق مقاضاة سيده الا باذن الحاكم القضائى . ولا يسوغ له بأى حال أن يرفع عليه احدى الدعاوى المخلة بالشرف .

٢ - القيام ببعض الخدمات Opere :

ويلزم العتيق بأداء بعض الخدمات ومساعدة مولاه . فهناك نوع من الخدمات الرسمية يكون ملزما بأدائها . وفضلا عن ذلك كان الرقيق يتعهد عند إعتاقه بأداء نوع معين من الخدمات بطريق التعهد الرسمي أو القسم ، إذ أن التزامه قبل العتق ما كان يرتب آثارا ملزمة .

٣ - أداء بعض الحقوق المالية Bona :

وهناك حق النفقة ، الذي يقع على عاتق العتيق والسيد على حد سواء ، بمعنى أنه التزام تبادلي يجوز لكل من الطرفين مطالبة الآخر به إذا أسبر . وللمولى حق الميراث على أموال العتيق .

الفصل الثاني

حالة الوطنية Status civitatis

تكون الوطنية الرومانية Status civitatis العنصر الثاني من عناصر الشخصية القانونية . بمعنى أنه يشترط للتمتع بهذه الشخصية انتماء الفرد الى الدولة الرومانية باعتباره مواطنا . ويتميز المواطنون الرومان عن غيرهم ممن يعترف بهم التنظيم السياسي والقانوني الروماني ، ولكن بدرجة اقل ، وهم اللاتينيون والاجانب . كما أن هناك نوعا من الاجانب لا يعترف به هذا التنظيم علي الإطلاق .

وتتلخص القاعدة العامة في أن من لا يتمتع بصفة الوطنية الرومانية - أي من ليس رومانيا - لا يكون صاحب حق من الحقوق التي يقررها القانون الروماني ، ولا يستطيع مباشرة أي تصرف مكسب لتلك الحقوق . ولا تترتب على هذه القاعدة أية مشكلة اذا تعلق الامر بإنشاء علاقة قانونية أو إجراء تصرف من التصرفات بين غير المواطنين الرومان بعضهم وبغض ، إذ ينظم تلك العلاقة أو التصرف قانونهم الخاص الذي يحتفظون به ويخضعون لاحكامه .

ولكن تنشأ الصعوبة حينما يتعلق الامر بتنظيم روابط أو علاقات بين الرومان وغيرهم . وخففت هذه الصعوبة بطرق عديدة :

فالاولا : يقف الاجاب على قدم المساواة مع الرومان فيما يتعلق باجراء التصرفات المنصوص عليها في قانون الشعوب *ius gentium* .

وثانيا : تمنح الدولة أحيانا للاجنى حق التعامل *Commercium* أو حق الزواج *Connubium* . وتقصّد بحق التعامل القدرة على اجراء كافة انواع التصرفات التابعة للقانون المدنى الرومانى .

اما حق الزواج فهو عبارة عن القدرة على عقد زواج شرعى *iustae nuptiae* أى الزواج المنشئ للأسرة الرومانية والسلطة الأبوية وما يترتب عليها من قرابة وميراث ونفقة ووصاية .

المبحث الاول

المواطنون *Cives*

١ - اكتساب صفة الوطنية :

تكتسب الجنسية الرومانية بال ميلاد أو بعده :

أ - اكتساب الجنسية الرومانية بال ميلاد : ويكون مواطنا رومانيا من ولد من أب رومانى ، بشرط أن يتم ذلك فى زواج شرعى . اما اذا لم يكن نتيجة زواج شرعى ، فيأخذ المولود حالة امه أى يكون رومانيا إن كانت امه رومانية . وينظر الى الامر وفقا لوقت الحمل أو الوضع .

ب - اكتساب الجنسية بعد الميلاد : فيصير مواطنا رومانيا الرقيق الذى يكتسب الحرية لسبب من أسباب العتق . وكذلك الاجنبى بطريق المنحة من الدولة . وتمنح الجنسية الرومانية عادة الى جماعة بأكملها ، وأحيانا الى فرد من الافراد .

٢ - فقد صفة الوطنية :

وتفقد الجنسية الرومانية اسبابا فى الحالات الآتية :

١ - أن يصير الحر عبدا ، لانه يترتب على فقد صفة الحرية ، ضياع صفة الوطنية .

٢ - وأن يتناز المواطن الرومانى عن جنسيته ، بأن يصبح عضواً في مستعمرة لاتينية .

٣ - وبالحكم ببعض العقوبات كمعقوبة النفى .

المبحث الثانى

اللاتينيون Latini

اللاتينيون عبارة عن سكان المدن اللاتينية التى ارتبطت مع روما بانفاقية خاصة ، ويخضعون لقوانينهم الاصلية ، وكذلك سكان المستعمرات اللاتينية .

وينقسم اللاتينيون الى فريقين :

١ - اللاتينيون القدماء Latini prisci ، وهم سكان اقليم اللاتيوم الذين اشتركوا مع سكان روما فى تكوين الاتحاد الفدرالى ، وكذلك سكان المستعمرات اللاتينية التى أسسها الاتحاد المذكور قبل عام ٢٦٨ قبل الميلاد . وكانوا يتمتعون بالحقوق المدنية الثلاثة التى كانت للمواطنين الرومان ، وهى الزواج والتعامل والتقاضى . ويتمتعون أيضاً بغالبية الحقوق السياسية .

٢ - لاتيشو المستعمرات Latini coloniarii ، وهم سكان المستعمرات اللاتينية التى تأسست بعد عام ٢٦٨ قبل الميلاد . ويلحق بهم المعتاق الذين لم يتبع فى عتقهم الطرق الرسمية المنصوص عليها فى القانون الرومانى ، ويسمون باللاتينيين الجونيين Latini Juniani . وكذلك المعتاق دون مراعاة نصوص قانون ايليا سينتيا Lex Aelia Sentia ، ويسمون باللاتينيين الايليانيين Latini Aeliani .

وكان لهؤلاء حق التعامل 'Commercium' وحق التقاضى . أما حق الزواج بالمواطنين الرومان فلم يكن يتمتعون به الا بناء على منحة خاصة .

المبحث الثالث

الاجانب Peregrini

وهم سكان المستعمرات الرومانية الذين لا يتمتعون بالوطنية أو بالصفة اللاتينية . وينقسمون الى قسمين :

١ - **الاجانب العاديون** ، أو الاجانب الذين لهم نظام محلي معترف به
Peregrini Alicuius civitatis.

وهم سكان المدن الاجنبية الذين تركت لهم - بعد خضوعها لروما - تنظيمهم السياسى والقانونى . فيحتفظون بقانونهم الوطنى ونظامهم المحلى .

٢ - **الاجانب المستسلمون** ، أو الاجانب الذين ليس لهم نظام محلي معترف به *Peregrini Nullius civitatis* ويسمون أيضا *Peregrini dediticii* .

وهم الذين الفت روما كل تنظيم من الناحية القانونية كانوا يتمتعون به ، بعد اخضاعهم لها . فيعتبرون فى حكم الاعداء للرومان ، ولا يعترف من الناحية النظرية ، بنظامهم المحلى . واذا كان الامر كذلك من الناحية النظرية ، فانه كان يختلف من الناحية العملية .

والحق بهم الارقاء الذين اشتهروا بسلوكهم المشين واعتقوا وفقسا لقانون ايليا سينتيا *Lex Aelia Sentia* ، والوطنيون المحكوم عليهم بحكم جنائى .

حالة الاجانب طبقا لنصوص القانون الرومانى وتطورها :

لم يكن الاجانب يتمتعون بحقوق عامة أو خاصة : فليس لهم حق التعامل فى روما *Commercium* الا بمقتضى منحة خاصة . وليس لهم حق الزواج . فالعلاقة بين الرومانى والاجنبية لا تصبغ عليها صفة الزواج الشرعى . ويترتب على ذلك أن المولود نتيجة هذه العلاقة يعتبر طفلا غير شرعى . ومنح حق الزواج يترتب عليه تحويل طبيعة هذه العلاقة ، فتقلب الى علاقة شرعية أى أنها تعتبر - من حيث التكييف القانونى - زواجا (ويصبح الاطفال شرعيين ، ويتبعون حالة الاب) .

ولم تدم هذه الحالة طوال عصور تطور القانون الرومانى . فلقد أصدر
الامبراطور كراكلا عام ٢١٢ ميلادية دستورا مشهورا منح بمقتضاه الرعية
الرومانية لجميع سكان الامبراطورية ، ما عدا طبقة الاجانب المستسلمين .
وهذا يعنى ، وفقا لرأى بعض الشراح ، أن دستور كراكلا منح الجنسية
الرومانية الى اللاتينيين والاجانب الذين لهم نظام محلى معترف به
Peregrini Alicuius civitatis لكنه لم يسر على الاجانب الذين ليس
لهم نظام محلى معترف به *Peregrini nullius civitatis* ، وكذلك
اللاتينيين الجونيين *Latini Iuniani* ، والاجانب المستسلمين ، طبقا
لنصوص قانون ايليا سينتيا *dediticii ex lege Aelia Sentia* ، والوطنيين الذين
اعتبروا فى مركز الاجانب المستسلمين نتيجة لحكم جنائى . وعلى كل ،
فاننا سنناقش هذا الرأى ومدلول طبقة الاجانب المستسلمين فيما بعد .

وفى الفترة الاخيرة من العصر العلمى خفت التفرقة بين سكان
الامبراطورية من حيث الجنسية لدرجة الانعدام . فالفيت القيود المتعلقة
بالمعق والتى كان يترتب عليها وجود لاتينيين أو أجانب مستسلمين . وأقر
جستينيان هذا الوضع تشريعا .

وايا ما كان الامر فانه فى عصر الامبراطورية السفلى ، لم يعد هناك
اجانب فى نظر القانون الرومانى الاعيا الدول الاجنبية .

والعائلات التى تضمها عشيرة واحدة ، تتميز فيما بينها باسم
العائلة *Cognomen* . فعشيرة كورنيليا مثلا كانت تشمل عائلة سيللا *Silla*
أو عائلة سيبينيونى *Scipione* وعائلة لينتولى *Lentuli* ، وعائلة سيننا
Cinna ، الخ . وتضم كل عائلة مجموعة من الافراد الذين يتميزون فيما
بينهم بالاسم الشخصى *Praenomen* مثال ذلك ، الدكتاتور لوسيو كورنيليو
سيللا *Lucio cornelio Silla* : لوسيو هو الاسم الشخصى *Praenomen* ،
وكورنيليو هو اسم العشيرة *Nomen* ، وسيللا هو اسم العائلة *Cognomen* .

واختلفت وظيفة العائلة عن وظيفة العشيرة فى محيط القانون الخاص
اختلافا كبيرا . اذ أن العائلة هى أساس نظم القانون الخاص القديم . ولذلك
نظمت الملكية والميراث ، الخ على أساس تقويتها وجعلها متماسكة وثابتة على
من العصور . وسلطة رب الأسرة المطلقة كانت تهدف الى هذه الغاية .

أما العشرة فانها لم تكن لها تلك الاهمية التى لعبتها الاسرة فى نطاق القانون الخاص . واقتصرت حقوق العشرة على نوع معين من الميراث ، وهو الميراث الشرعى ، وكذلك الوصاية الشرعية . فكان افراد العشرة يدعون الى الميراث فى حالة عدم وجود وارث من الاعصاب ، وتؤول اليهم أيضا الوصاية الشرعية اذا لم يوجد للقاصر قريب من الاعصاب . ومن هذا يتضح الدور الثانوى الذى لعبته العشرة فى مجال القانون الخاص .

الفصل الثالث

زوال الشخصية القانونية أثناء الحياة أو ما يسمى بالموت المدنى

Capitis deminutio

وتزول الشخصية القانونية قبل الوفاة بزوال أحد عناصرها . وهناك ثلاث درجات للموت المدنى :

(١) الدرجة القصوى *Capitis deminutio maxima* وتكون بفقد عنصر الحرية .

(٢) الدرجة الوسطى : *Capitis deminutio media* وتحدث بفقد عنصر الوطنية .

(٣) الدرجة الصغرى : *Capitis deminutio minima* وتحدث بتغيير صفة الشخص العائلية .

وبلاحظ أن فقدان حالة الحرية وحالة الوطنية يكون بصفة نهائية . أما فقدان الحالة العائلية فيكون بسبب اكتساب حالة عائلية أخرى . ففى الحقيقة ، يحدث الموت المدنى فى درجته الصغرى فى الاحوال الآتية :

(١) التبنى بنوعيه ، أى تبنى الخاضع لغيره *adoptio* (بأن ينتقل ابن الأسرة من عائلة الى أخرى ، أى تتغير السلطة الابوية الخاضع لها بسلطة أبوية أخرى) ، وتبنى المستقل بحقوقه *adrogatio* (بأن يصبح رب العائلة خاضعا لسلطة رب عائلة أخرى بأعتباره ابنا له بعد أن كان مستقلا) .

(٢) بالزواج بالسيادة *Cum manu* ، وذلك بأن تخضع الزوجة

لسلطة الزوج manu نتيجة للزواج بالسيادة . وهذا اجراء مماثل
للتبني بنوعيه adoptio ، adrogatio : بحسب ما اذا كانت المرأة خاضعة
لغيرها قبل الزواج alieni iuris أو مستقلة بحقوقها sui iuris .
(٣) بطريق التحرير emancipatio أى تحرير الابن من السلطة الأبوية ،
ويصبح مستقلا بحقوقه .

ومما هو جدير بالذكر أن التعبير اللاتينى capitis deminutio يفيد
التقليل أو التخفيض . وهذا لا شك صحيح بالنسبة للموت المدنى فى
درجته القضى والموت المدنى فى درجته الوسطى ، أى بالنسبة الى حالة
فقد الحرية ، وفقد الوطنية . كما انه صحيح ايضا فيما يتعلق ببعض
حالات فقد الصفة العائلية أى الموت المدنى فى درجته الصغرى ، مثل تبني
المستقل بحقوقه adrogatio ، وزواج المستقلة بحقوقها بالسيادة . ولكنه
غير صحيح بالنسبة الى الحالات الاخرى ، اذ يترتب على تغيير الصفة
العائلية فيها اما وجود الشخص فى نفس وضعه السابق (مثل تبني الخاضع
لغيره adoptio) أو فى وضع افضل (مثل تحرير الابن من سلطة أبيه
emancipatio) . وربما تطرق الى اذهان الفقهاء الرومان انه يحدث فى هاتين
الحالتين أيضا تنقيص بالنسبة للشخص اذ أن اجراءاتهما تتم بطريق
الإشهاد mancipatio ، ويكون الشخص فى كلتا الحالتين محلا لبيع صورى .

الفصل الرابع

أهلية الاداء (الوصاية والقوامة)

سبق القول ان توافر عناصر الشخصية الثلاثة : الحرية والوطنية
والحالة العائلية ، يعنى تمتع الشخص بأهلية الوجوب ، أى صلاحيته لان
يكون له حق وعليه واجب . أما أهلية الاداء وهى صلاحية الشخص لان
يشارك كسب الحقوق والتحمل بالالتزامات فانها لا تترتب تلقائيا على وجود
أهلية الوجوب . وصحيح أن توافر أهلية الاداء يعنى توافر أهلية الوجوب
ولكن العكس غير صحيح . فقد يكون الإنسان متمتعاً بأهلية الوجوب دون
أهلية الاداء بسبب صغر سنه أو حالته العقلية أو أوثنته .

ذلك أن أهلية الأداء تتطلب قدرا من النضج الذهني ، يسمح بفهم معنى التصرف الذى يجريه الفرد ووزنه . ومن ثم لا يتمتع بها إلا الشخص الذى بلغ سنا معينة ولا تعتريه حالة مرض ذهني أو ميول نفسانية - كالسفه - تؤدي به الى عدم سلامة ادارة احواله الخاصة أو تبذيرها . فضلا عما تقدم ، فإنه ما كان يجوز للمرأة ادارة اموالها الخاصة بنفسها .

وطالما كان هؤلاء الأشخاص الذين لا يتمتعون بأهلية الاداء كلية (أو كانت ناقصة بالنسبة اليهم) خاضعين للسلطة الابوية ، أى خاضعين لغيرهم فلا توجد لهم ذمة مالية ، كما أن تصرفاتهم وسلوكهم يشرف عليها رب الأسرة .

ولكن الامور تتعقد اذا كان هؤلاء الأشخاص المذكورون مستقلين بحقوقهم ، أى لا يخضعون لسلطة الغير . فلا بد من أن تعهد ذمتهم المالية الى شخص قادر على رعايتها ومباشرة التصرفات القانونية نيابة عنهم وادارة اموالهم والعناية بشخصهم . ووجد نظام الوصاية ونظام القوامة لتحقيق هذه الاغراض .

ومن ثم يخضع لنظام الوصاية :

- ١ - الصبي غير البالغ . ويعتبر غير بالغ من قل سنه عن ١٤ سنة أو ١٢ سنة بحسب ما اذا كان ذكرا أم أنثى .
- ٢ - المرأة دون التقييد بسن معينة .

أما نظام القوامة ، فقد وضع لمعالجة حالات عرضية هي الجنون والسفه . وامتد نطاق هذا النظام بعد ذلك ليشمل حالة القاصر دون الخامسة والعشرين ، بعد تبين الاضرار التى كانت تترتب على اعتبار الصبي بمجرد بلوغه الطبيعى أى عند وصوله الى ١٤ سنة أو ١٢ سنة أهلا لجميع التصرفات طبقا لاحكام القانون القديم . اذ يؤدي صغر سنه ونقص تجاربه الى سهولة استغلاله وغشه .

المبحث الاول نشأة الوصاية

من القواعد التي كانت مقررة في الفترة السابقة على صدور قانون
الالواح الاثني عشر ، أنه عند وفاة رب الأسرة يصبح الاولاد مستقلين
بحقوقهم *sui iuris* ، الا أنه لا يترتب على ذلك تقسيم أموال
الأسرة فيما بينهم بل بقاؤهم مع هذه الاموال في شركة تسمى نظام الشركة
بين الاخوة Consortium .

وكان لهذا النظام وضع خاص ، إذ أن لكل عضو التصرف في كل
الاموال وليس فقط في نسبة معينة تمثل نصيبه . كما انه يضم الاخوة
جميعا سواء أكانوا كاملي الأهلية أو ناقصيها (الصغر السن أو لاي سبب
آخر) . ومن ثم يدير الشركة الاخوة القادرون على ذلك ، أي كاملي الأهلية ،
لصالح الجميع . ويقع على عاتقهم رعاية الاخوة العاجزين ، ويتمتعون
ازاءهم بما يشبه السلطة الأبوية . فلم تظهر الحاجة - بسبب ذلك - الي
نظام الوصاية ووجود الاوصياء .

الا أنه بصدر قانون الالواح الاثني عشر ، تغير هذا الوضع ، فلم يعد
الاخوة *Fratres* ملزمين بالبقاء سويا بعد وفاة رب الأسرة . ذلك أنه أصبح
من الجائر تقسيم أموال الأسرة بين أفرادها . وللاخ إدارة نصيبه واستغلاله
سواء تمت القسمة أم لا . وتطلب الامر تنظيم العلاقة بين القصر وبين من
يدير أموالهم لا على أساس نظام وحدة الدمة الذي كان متبعاً قبل صدور
قانون الالواح الاثني عشر ، وإنما على أساس نظام تعدد الذمم . وسمى
النظام الجديد الذي ينظم العلاقة بين القاصر ومن يدير أمواله باسم
الوصاية . واستبدل هذا النظام المذكور بعض عناصره من نظام الشركة بين
الاخوة *Consortium* الذي كان موجوداً من قبل ، كما قرر بعض القواعد
الجديدة . وكانت النتيجة هي ما يأتي :

١ - اعترف للوصي بسلطة كبيرة على القاصر وعلى أمواله ، فله إدارة
الاموال كما لو كان هو صاحبها . وفي كثير من الاحيان كان للوصي مصلحة
شخصية في المحافظة على هذه الاموال ، إذا كان من الاعصاب مثلاً إذ أنه
يكون وارثاً للقاصر ومن ثم ليس من صالحه تبديد تلك الاموال .

٢ - ويجب على الوصى القيام بالادارة الحسنة لاموال القاصر . وبينى هذا الواجب على الثقة Fides التى يترتب على خيانتها Perfidia توقيع العقاب المقرر فى قانون الاالواح الاثنى عشر . ولكن معيار حسن الادارة كان ضيقا فى العصر القديم . فهو لا يتحقق فى حالة امتناع الوصى عن الاعمال اللازمة لحماية اموال القاصر من ضرر حال بها .

ويبين مما تقدم ان النظام القديم للوصاية كان يركز على مجموعة من البواعث المتشابهة التى كانت - فى جزء منها - صدى لعصر مضى ، وتعتبر - فى جزء آخر - مقدمة لنظام مقبل لم ينضج بعد . وترتب على التطور الذى حدث بعد صدور قانون الاالواح الاثنى عشر سقوط بعض عناصر النظام القديم للوصاية ، وتطور عناصر اخرى .

١ - فاصبح الهدف الوحيد من الوصاية هو مصلحة القاصر المطلقة .

٢ - وضعف عنصر السلطة التى كان يتمتع بها الوصى ، فلم تعد مطلقة . وركز الاهتمام على واجبات الوصى وتحديدها تحديدا دقيقا مما ادى الى تقرير شامل لمسئوليته .

وظهرت بوادر هذا التقدم خلال العصر الجمهورى . ومع ذلك فان تنظيم الوصاية على هذا النحو يقتضى ازدياد تدخل الدولة فى نظام الوصاية ، لمراقبة ادارة الاوصياء مراقبة فعالة . وهذا ما حدث فى عصر الامبراطورية ، فاكدت السلطة العامة ان الادارة الحسنة التى يقوم بها الاوصياء ورعايتهم مصالح القصر تعتبر من المصالح العامة الجوهرية .

نشأة القوامة :

حظى نظام الوصاية بمعنايتنا باعتباره النظام الهام الذى خصه الرومان باهتمامهم . اما نظام القوامة فى العصر القديم فهو اقل اهمية ، ولذلك لن نقف لمعالجته باسهاب . اذ ان ما جرى من خطوات فى تطور نظام الوصاية يسرى بدوره هنا وان كان بدرجة اقل .

اما الوصاية على المرأة فلم تتطور كما حدث بالنسبة الى الوصاية على القاصر والقوامة بل كان لها وضع خاص سنعالجه فيما بعد .

المبحث الثاني الوصاية على القصر

١) تعريف الوصاية وأنواعها :

وضع القانون الروماني نظاما يقصد به إيجاد الاهلية الفعلية للقاصر المستقل بحقوقه *sui iuris* ويسمى بالوصاية . ويطلق على من يقوم بإدارة الوصاية اسم الوصي ، ومن تدار لصالحه الوصاية اسم القاصر *Pupillur*.

وتنقسم الوصاية الى ثلاثة أنواع : الوصاية الشرعية ، والوصاية المختارة ، والوصاية القضائية .

١ - الوصاية الشرعية :

قرر قانون الألواح الاثني عشر هذا النوع من الوصاية . وكانت لنفس الأشخاص الذين يدعون الى الميراث الشرعي *ab - intestato* اى لاقرب فالاقرب من الاعصاب ، ثم لافراد العشيرة عند عدمهم (وامتد نطاق الوصاية الشرعية ، بفضل التفسير الواسع ليشمل وصاية السيد المعتق وفروعه على عبده المعتق) .

ويبين من ذلك أن الاوصياء الشرعيين هم :

أ - الاعصاب *agnati* وأفراد العشيرة *gentiles* (الاقارب الطبيعيون *cognati* سواء أكانوا من الاعصاب أم من جهة الام في قانون جستينيان) ، وذلك بالنسبة الى الاحرار الاصلاء *ingenui* . والقاعدة أن اقرب هؤلاء في الدرجة بالنسبة للقاصر يستبعد الباقيين .

ب - المعتق وفروعه بالنسبة الى العتيق اذا كان طفلا أو فقير بالغ .

٢ - الوصاية المختارة :

يعين رب الاسرة قبل وفاته في وصيته الوصي الذي يختار له مصالح الأشخاص الذين كان له عليهم السلطة الابوية ، ويصبحون مستقلين بحقوقهم عند وفاته .

٣ - الوصاية القضائية :

وتدخل المشرع الروماني ليعالج الحالة التي لا يكون للقاصر فيها وصي مختار أو شرعي ، وذلك بمقتضى قانون أتيليا *lex atilia* بالنسبة إلى روما ، وقانون جوليا أتيتيا *lex julia attitia* . فيما يتعلق بالاقاليم . وحدث تغيير مستمر في الحكام المختصين بتعيين الوصي في هذه الحالة كما يلي :

١ - في العصر الجمهوري ، بريتور المدينة : و حاكم الولاية .

٢ - وفي عصر الامبراطورية العليا ، القناصل ، ثم بريتور خاص يسمى بريتور الوصاية *praator tutelar* ، وذلك بالنسبة لروما . أما في الولايات ، فظل تعيين الوصي من اختصاص حاكم الولاية .

٣ - وفي عصر جستينيان ، البريتور ومحاظف المدينة *prefectus* في العاصمة والحاكم الاداري في الاقاليم .

واقدم هذه الانواع هي الوصاية الشرعية التي احتفظت بخصائصها القديمة في العصر الامبراطوري ، وأحدثها هي الوصاية القضائية التي يمكن القول بأنها كانت المثال العلمى لتطور النوعين الآخرين .

ب) وظائف الوصي :

يرمى الوصي التطور الطبيعي لحياة القاصر ، وبصفة خاصة بدير ذمته المالية . أما اعمال الادارة الفردية ، فيمكن اجراؤها طبقا لطرق ثلاث مختلفة :

١ - يجوز لغير البالغ (الصبي المميز) *infantia maior* - وهو من جاوز دور الطفولة *infantia* ببلوغه سبع سنين - أن يقوم وحده ، بدون حاجة الى تدخل الوصي ، بالتصرفات التي تزيد في أمواله لا التي تنقص منها ، أي التصرفات النافعة نفعا محضاً . أما اذا قام بتصرف متردد بين النفع والضرر ، كشرائه شيء ما ، صح التصرف فيما ينفعه ويبطل فيما يضره ، بمعنى أنه يكتسب ملكية الشيء ولكنه لا يلزم بدفع الثمن .

٢ - ولغير البالغ - في غير الأحوال المتقدمة - اجراء أى تصرف قانونى فى حضور الوصى ليكمل أهليته بالمصادقة أو الاذن له بمباشرة العقد *auctoritas* . وهو ما يسمى بطريقة الإجازة .

٣ - أما الصبى غير المميز *infans* ، أى من لم يجاوز سبع سنين ، فلا يمكنه الالتجاء الى الطريقة السابقة (وهى طريقة اشتراك الوصى مع القاصر بالمصادقة أو الاذن له باجراء التصرف) . وليس للصبى غير المميز أن يشترك فى أى عمل أو أن يجرى أى تصرف قانونى . ويقوم الوصى وحده بمباشرة جميع التصرفات ، نيابة عنه ، أى أنه يعتبر نائبا عن القاصر فى مباشرة التصرف . وتسمى هذه الطريقة *negotiorum gestio* أى طريقة الإدارة المباشرة .

وتعتبر النيابة فى هذه الحالة ناقضة أو غير مباشرة ، وبالتالي فإن الآثار التى تترتب على التصرفات التى يجريها الوصى بنفسه تؤول اليه ، لا الى القاصر . ولتفادى ما قد يترتب على ذلك من أخطار أو عيوب ، أستعين بعبد مملوك للقاصر . فمادام كل ما يكتسبه العبد يؤول الى سيده ، فإنه اذا تصرف العبد المملوك للقاصر بناء على أمر الوصى ، أُنْتِج التصرف القانونى آثارا مباشرة فى شخص السيد أى القاصر .

الا أن اتباع الطريقة الثالثة المذكورة - أى مباشرة الوصى التصرف القانونى بنفسه ، أو ادخال عبد للقاصر فى التصرف - لا يجوز بالنسبة الى الأعمال القانونية التى يجب صدورها من القاصر شخصا . والمثال التقليدى لهذه الحالة هو قبول التركة *aditio hereditatis* . اذ يجب الانتظار حتى يتجاوز الطفل السابعة ، وحينئذ تتبع طريقة الإجازة ، فيكتسب غير البالغ التركة بقبوله بعد اذن أو تصديق الوصى .

ج) سلطة الوصى :

كان الوصى يتمتع بسلطات واسعة على أموال القاصر . فلقد اعتبر اذاءها بمزبة المالك *loco domini* . ومن ثم كان يستطيع التصرف فى هذه الاموال كما يتصرف فى أمواله الخاصة . ويستطيع اجراء كل أنواع التصرفات : فله بيع أى شئ مملوك للقاصر ، ونقل ملكيته . الخ ، بشرط

أن يكون قد روعى في التصرف مصلحة القاصر ، والا يكون الناية من اجرائه تبديد أمواله .

ولكن هذه السلطات قد خفت كثيرا في اواخر العصر العلمى . ووضع العديد من القيود على سلطة الوصى في تصرفاته وأدارته لاموال القاصر . ففي عام ١٩٥ م صدر قرار من مجلس الشيوخ يسمى *oratio Severi* يحرم على الوصى التصرف في العقارات الزراعية وفي بعض العقارات المبنية ، المملوكة للقاصر *praedio rustica at suberbama* ، ألا اذا كان والد القاصر قد صرح بذلك في وصيته ، أو اذا اذن الحاكم القضائى باجرائه لسداد الديون السابقة على الوصاية .

وفي عام ٣٢٦ م ، تطلب الامبراطور قسطنطين ضرورة حصول الوصى على اذن الحاكم القضائى للتصرف في عقارات القاصر المبنية ، وفي الأموال المنقولة ذات القيمة الكبيرة .

وأخيرا قيد قانون جستينيان سلطة الوصى تقييدا تاما ، فلم يعد في استطاعته اجراء أى نوع من أنواع التصرف الا اذا كان موضوعه أشياء ذات قيمة ضئيلة أو استهلاكية ، كالثمار مثلا .

(د) مسؤولية الوصى :

وهى المجال الذى يظهر فيه بوضوح اختلاف تركيب الانواع الثلاثة للوصاية السابقة الذكر ، وحركة التطور بقصد توحيدها جميعا .

ففى القانون القديم وجسدت حالات لمسئولية الوصى ، بالنسبة الى اقدم نوعين من الوصاية وهما الوصاية الشرعية والوصاية المختارة . وكانت المسئولية جنائية فقط . ومن ثم لا يسأل الوصى الا بالنسبة للاعمال التى تدل على سوء نيته (الفش) . كما أنه لا يتطلب منه تقديم كشف حساب عن ادارته في نهاية الوصاية ، ولا أن يدير أموال القاصر بعناية . ولتقريب هذه المسئولية كان هناك دعويان :

(١) دعوى الحساب *actio rationibus distrahendia* : وهى التى ترفع على الوصى الشرعى اذا اختلس شيئا من أموال القاصر . وتؤدى الى الحكم على الوصى بضعف قيمة ما اختلسه .

ودعوى عزل الوصى *actio suspecti* ترفع على الوصى في حالة ارتكابه عمل من أعمال الفس ، وتؤدي الى عزله .

ولكن التنظيم الكامل لمسئولية الوصى يقتضى ان يلتزم بتقديم كشف حساب عن كل أعمال ادارته . وقد تحقق ذلك لأول مرة في أواخر الجمهورية بالنسبة لحدث أنواع الوصاية ، وهى الوصاية القضائية . فترفع على الوصى القضائى دعوى تسمى دعوى الوصاية *actio tutelae* لمطالبته بتقديم الحساب وتسليم ما فى ذمته وتعويض الخسارة الناشئة من سوء ادارته . وأصبح الوصى مسئولا ليس فقط عن التزام سلبى بالامتناع عن الفس ، بل فرض عليه أيضا التزام ايجابى بالقيام بالادارة بعناية ، وتعتبر الدعوى المذكورة من دعاوى حسن النية ، أى تجز الوصمة على الوصى . ولما كانت دعوى الوصاية هى عبارة عن دعوى تقديم حساب ، فانها تباشر في نهاية الوصاية .

كما ان للوصى ان يطالب القاصر ، عند انتهاء الوصاية كذلك ، بالمصاريف التى تكبدها أثناء قيامه بأعمال الادارة . وتسمى الدعوى التى يرفعها الوصى في هذه الحالة بدعوى الوصاية غير المباشرة *actio tutelae contraria* . وتؤدي الى استرداد المصاريف التى أنفقتها الوصى بسبب ادارته .

ويتضح مما تقدم أن هناك اختلافا بين معايير المسئولية التى تطبق على الأنواع المختلفة للوصاية . ولكن بتطور القانون ، قلت أهمية هذا الاختلاف ، وتوصل في النهاية الى نظام موحد . إذ أن نطاق دعوى الوصاية امتد في القرن الاول قبل الميلاد الى الوصى المختار ، ثم شمل الوصى الشرعى في القرن الثانى للميلاد . وحتى قبل ذلك ، أى في القرن الاول قبل الميلاد ، تطلب من الوصى الشرعى أن يتعهد بطريق التعهد الرسمى *stipulatio* ، بالمحافظة على أموال القاصر وادارتها ادارة حسنة مع مسئوليته بتعويض الاضرار التى يتعرض لها القاصر . ويسمى هذا التعهد الشفوى *cautio rem pupilli salvam fore* .

كما امتد نطاق دعوى الحساب *actio rationibus distrahendis* ليشمل الوصى القضائى . والتطورات الخاصة المذكورة لم تكن جميعها واضحة تماما في قانون العصر العلمى .

أما في قانون جستينيان ، فلقد تم هذا الوضع ، وتأسست مسؤولية الوصى على مبدأ وحدة الوصاية . ومن ثم ترفع الدعاوى الآتية على كل وصى أيا كان ، وبصرف النظر عن نوع الوصاية :

١ دعوى عزل الوصى *a-suspecti tutoris* ، وتؤدي الى عزل الوصى غير الأمين أو المهمل اهمالا فاحشا .

٢ - ودعوى الحساب *a-rationibus distrahendis* ، لمراقبة الوصى على اختلاساته .

٣ - ودعوى الوصاية *a. tutelar* لمراقبة حسن ادارة الوصى . ويقابل هذه الدعوى ما يسمى بدعوى الوصاية غير المباشرة *a-tutelar contraria* . ويجوز للوصى أن يرفع هذه الدعوى على القاصر لمطالبته بالتعويضات التي يستحقها بسبب ادارته .

وفي ظل هذا النظام المتكامل ، لم تكن هناك حاجة الى امتداد نطاق التعهد الرسمي السابق ذكره *cautio rem pupilli salvam fore* ، فظل مقصورا على الوصى الشرعى . كما تقرر للقاصر حق رهن عام على جميع أموال الوصى لضمان استيفاء ديونه

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم من ضمانات للقاصر ، الدعوى الاحتياطية *actio subsidiaria* التي أدخلت في عصر الامبراطور تراجان ، للرجوع بها على السلطات المحلية المختصة بتعيين الاوصياء القضائيين في حالة اعسارهم .

المبحث الثالث

الوصاية على النساء

كانت الانثى المستقلة بحقوقها *sui iuris* تخضع لنظام الوصاية، حتى ولو كانت قد تجاوزت سن البلوغ الطبيعي (١٢ سنة) . واستثنى من هذه القاعدة :

١ - حارسات الشعلة المقدسة vestales في معبد الهة النار vesta (وذلك بنص قانون الألواح الاثني عشر) .

٢ - المرأة التي منحت امتياز الاولاد ius liberorum ، أى المرأة التى أنجبت ثلاثة اولاد اذا كانت حرة أصيلة . أما المعتقة فانها تمنح هذا الامتياز اذا أنجبت أربعة اولاد . وأنشئ هذا الامتياز في عهد اغسطس بمقتضى قانون جوليا lex julia . وزيادة على ذلك ، كان الامتياز المذكور يعطى منحة فردية لنساء لم يكن لهن العدد المقرر من الاولاد ، وذلك بقرار من الامبراطور .

من له الوصاية على المرأة ؟

١ - الوصاية الشرعية :

يحتل هذا النوع من الوصاية المرتبة الاولى من حيث الاهمية بالنسبة لانواع الوصاية الاخرى على المرأة . وتكون الوصاية الشرعية للاقرب فالاقرب من الاقصاب ، ثم لاقضاء العشيرة ، اذا كانت المرأة حرة أصيلة . أما اذا كانت معتقة ، فان الوصاية تكون للمعتق وفروعه .

٢ - الوصاية المختارة :

كان لرب الاسرة - أى من كان له السلطة الابوية أو السلطة الزوجية manus على المرأة - أن يختار وصيا لابنته ، أو لزوجته مع السيادة بطريق الوصية . وكان له أن يمنح المرأة حق اختيار وصيها optio tutoris لعدد من المرات المحددة أو غير المحددة . وهكذا تستطيع المرأة تغيير الوصى كلما أرادت ذلك .

٣ - الوصاية القضائية :

وتكون بناء على طلب المرأة من الحاكم القضائى بان يعين لها وصيا .

وظائف الوصى :

ولا يتولى الوصى على البالغة ادارة اموالها بنفسه بطريق الادارة

المباشرة *negotio rum gestio* ، بل يتدخل فقط لإجازة التصرفات التي تبأشرها المرأة بنفسها .

وكانت هذه الإجازة *auctoritas* ضرورية في الأحوال الآتية :

٢ - الزواج بالسيادة ، بمعنى الزواج الذي تخضع فيه الزوجة لسيادة زوجها وسلطته *manus* .

٢ - التصرف في الأموال النفيسة *res mancipi* .

٣ - تقرير دوطة .

٤ - عمل وصية .

٥ - التعهد بالتزام .

٦ - العتق .

٧ - رفع دعوى من دعاوى القانون *legis actio* (وبالتالى مباشرة التصرفات التي تصاغ في صورة دعوى كتقل الملكية بطريق الدعوى الصورية *in iure cessio*) .

وأصبحت إجازة وصى المرأة مجرد اجراء شكلى في العصور الامبراطورية . فلقد خولت المرأة الحق في مطالبة الحاكم القضائى باجبار الوصى على اعطاء الإجازة *interpositio auctoritatis* . ويضاف الى ذلك أن التصرفات التي لا تدخل ضمن التعداد المذكور ، تملك المرأة القيام بها وحدها .

ولما كانت وظيفة وصى المرأة تنحصر في اجازته تصرفات معينة لا تملك المرأة القيام بها وحدها ، فإنه لا يسأل أمام المرأة بأية دعوى من الدعاوى التي تحمى الصبى غير البالغ والتي سيقنت بالإشارة اليها .

زوال الوصاية على النساء :

الذى الامبراطور كلود *claud* (٤١ - ٥٤ م) الوصاية الشرعية على

المرأة الحرة الاصيلة . وبدأت الانواع الاخرى من الوصاية على النساء تزول بدورها تدريجيا . وفي أوائل القرن الخامس للميلاد اختفت الوصاية على النساء نهائيا . ولم يوجد لها أثر في قانون جستينيان .

المبحث الرابع

نظام القوامة

أولا - القوامة على المجانين :

١ - انواع القوامة :

تقررت القوامة على المجنون بقانون الالواح الاثني عشر لاقاربه من الاعصاب وافراد العشيرة (القوامة الشرعية) . ثم ظهرت منذ نهاية الجمهورية القوامة القضائية التي يقوم فيها الحاكم القضائي بتعيين القيم . ولم يوجد ما يسمى بالقوامة المختارة . ومع ذلك ، كان الحاكم القضائي يقر عادة من اختاره رب الاسيرة في وصيته ليكون قيما على ولده للمجنون .

ومن ثم ، لم يوجد التقسيم الثلاثي للقوامة - القوامة الشرعية ، والقوامة المختارة ، والقوامة القضائية - الا في عصر جستينيان .

٢ - سلطة القيم على المجنون *curator furiosi* :

لا يستطيع المجنون ادارة امواله أو مباشرة التصرفات القانونية المختلفة . ولذلك ، تمتع القيم بسلطة التصرف المطلقة . وكانت الطريقة الوحيدة التي يباشر القيم بمقتضاها وظيفته هي طريقة الادارة المباشرة *negotiorum gestio* . وما كان يجوز للمجنون أن يتصرف باسمه حتى ولو كان القيم حاضرا ، بمعنى أن القيم لا يستطيع ادارة اموال المجنون عن طريق الاجازة *auctoritas* .

ثانيا - القوامة على السفهاء :

يرجع نظام القوامة على السفهاء - كما هو الشأن في نظام القوامة على المجانين - الى قانون الالواح الاثني عشر . ولكن جرى العرف على أن السفهاء

لا يخضع لنظام القوامة الا اذا صدر قرار الحاكم القضائى بالحجر عليه . وكانت القوامة مقررّة لصالح الإعصاب (القوامة الشرعية) ، ثم أُضيف النوع الثانى من القوامة (القوامة القضائية) فى العصر العلمى ، أى يرجع تعيين القيم الى الحاكم القضائى . وفى قانون جستينيان ، وجد التقسيم التقليدى المعتاد ، وهو القوامة الشرعية ، والقوامة المختارة ، والقوامة القضائية .

٢ - سلطة القيم على السفهه curator prodigi :

ويمتتع القيم على السفهه بسلطات مشابهة لتلك التى يتمتع بها القيم على المجنون . كما أن عدم أهلية السفهه للتصرف فى أمواله الخاصة وبالتالى منعه من اجرائها يماثل - كقاعدة عامة - عدم أهلية المجنون ومنعه من مباشرة أى تصرف .

ثالثا - القوامة على الشاب القاصر دون الخامسة والعشرين :

ونشأ هذا النظام كنتيجة غير مباشرة لقانون بليتوريا lex plaetoria أو ليتوريا laetoria الصادر فى أوائل القرن الثانى قبل الميلاد . اذ لا شك أن اعتبار الصبى أهل لجميع التصرفات بمجرد بلوغه الرابعة عشرة من عمره جعله عرضة للغش والتدليس من جانب المتعاملين معه . ولذلك اضطّر الرومان الى إصدار قانون بليتوريا المذكور متضمناً مجموعة من الجزاءات توقع على كل من يخدع القاصر دون الخامسة والعشرين فى معاملته ، مستغلاً بذلك صغر سنه ونقص تجاربه . غير أن هذا القانون كان يشترط لتوقيع العقوبات الواردة به وقوع غش أو تدليس من الطرف الآخر . ولذلك تدخل البريتور وسمح للقاصر دون الخامسة والعشرين بطلب إعادة الشئ الى أصله in integrum ، أى له الحق فى طلب فسخ التصرف واعتباره كأن لم يكن لاي ضرر يصيبه من جراء التصرف (فلم يشترط الغش أو التدليس مثل قانون بليتوريا ، بل يكفي أن يكون قد أصابه ضرر أو غبن بسبب عدم خبرته) .

ومع ذلك ترتب على هذه الضمانات التى كانت تهدف الى حماية الشاب الذى لم يبلغ الخامسة والعشرين ، أن تردد القيم فى معاملته . وحتى

يحيط القاصر تصرفاته بنوع من الضمانات الادبية والواقعية ورغبة منه في ادخال الطمأنينة على قلوب الغير ، كان يطلب تعيين قيم عليه ليعاونه في اجراء التصرف .

ونورد الملاحظات الآتية بالنسبة الى هذه القوامة :

١ - كانت القوامة على الشاب القاصر دون الخامسة والعشرين اختيارية ، بمعنى أنها لا توجد الا بناء على طلب القاصر . ومع ذلك ، اذا اراد الشاب مقاضاة غيره ، كان يجوز لخصمه أن يطلب تعيين قيم عليه .

٢ - انها مؤقتة ، أي تنتهي بتمام التصرف .

٣ - وظيفة القيم تنحصر في مساعدة القاصر بالنسبة الى تصرفات معينة بالدات . فالقوامة هنا هي خاصة . ومن ثم لا يكلف القيم في هذا النوع من القوامة بادارة اموال القاصر دون الخامسة والعشرين ، وبرعاية شئونه كلها .

ثم أصبحت القوامة على القاصر دون الخامسة والعشرين عامة ودائمة بفضل الاصلاح الذي قام به الامبراطور Marc-Aurèle ولكنها ظلت اختيارية .

ووصل هذا النوع من القوامة الى المرحلة النهائية من تطوره في قانون جستينيان . فأصبح القيم مكلفا بادارة جميع اموال القاصر ، وبصفة دائمة ، أي ان القوامة صارت عامة ودائمة . ولم تعد مقصورة على تصرف معين تنتهي بانتهائه . وتمثلت وظيفة القيم ووظيفة الوصي من حيث أنه ينبغي على القيم أن يقوم برعاية مصالح القاصر دون الخامسة والعشرين باتباع طريقة الادارة المباشرة أو طريقة الاجازة . فله أن يجري التصرفات بنفسه أو يساعد الشاب عند اجرائها بالمصادقة عليها . ووجد التقسيم الثلاثي التقليدي . فالقوامة اما أن تكون شرعية أو مختارة أو قضائية .

وبفضل كل هذه الاصلاحات ، أصبحت الوصاية على الصبي غير البالغ والقوامة على القاصر دون الخامسة والعشرين مظهرين لشئ واحد ^(١) ويهدفان الى نفس الغاية ، وهي : وجوب حماية افراد معينين لم يصلوا بعد

الى النضج الذهني الكامل بالنسبة الى ادارة أموالهم . . . ولذلك نص قانون جستنيان على تطبيق قواعد الوصاية على نظام القوامة .

واذا كان في تقرير الاهلية الكاملة للصبي بمجرد بلوغه الرابعة عشرة سنة مبالغة وعدم واقعية من جانب ، فان اعتبار كل شاب قاصر حتى يبلغ الخامسة والعشرين فيه مبالغة من جانب آخر ، اذ ان هذا السن يزيد كثيرا على سن البلوغ . ولذلك ، أدخل الامبراطور قسطنطين نظاما دائما يسمى بامتياز الاعفاء من السن *reniaetatis* . وبمقتضى هذا الامتياز ، يجوز للقاصر عند بلوغه عشرين سنة ان كان ذكرا ، او ثمانى عشرة سنة ان كانت انثى ، ان يطلب اعفاءه من مساعدة القيم ، ورفع القوامة عنه . ويستجاب طلبه بناء على قرار يصدر من القاضي ، بشرط ان يثبت قدرته على ادارة أمواله بنفسه وحسن سلوكه .

الفصل الخامس

الاشخاص المعنوية

١ - تعريفها :

الاشخاص المعنوية هي عبارة عن جماعات اعتبارية ، اى لا وجود لها الا في الذهن . ومع ذلك اعتبرها القانون أهلا لكتساب الحق والالتزام بالواجب ، شأنها في ذلك شأن الاشخاص الطبيعية . ومن ثم تتمتع هذه الجماعات بشخصية مستقلة ومتميزة عن شخصية الداخلين في تكوينها . فهناك من المصالح ما لا يمكن اشباعها بواسطة الافراد اما لان النشاط الفردي لكل منهم لا يكفي ، واما لان وجودها يتعدى حياة الافراد انفسهم .

ولذلك كما ان القانون - رغبة منه في اشباع مصالح فردية - يخلو مجموعة من الرخص الى الشخص الطبيعي وتسمى بالحقوق الفردية ، كذلك فانه - رغبة منه في اشباع مصالح مستقلة ومتميزة عن الافراد - يقرر مجموعة من الرخص الى شخص معنوى أو اعتبارى .

فعالما الواقعى لا يعرف الا أفرادا من الجنس البشرى ، اى كائنات عاقلة لها حياتها المادية ووجودها الجسم . أما الشخص القانونى ، فلا

وجود له الا في الدهن ولذلك يسمى شخصا معنويا أو اعتباريا . وفكرة الأشخاص المعنوية تحقق الرابطة الاصطلاحية بين وجود الحق ووجود صاحب له ، وتضمن حماية المصالح التي ما كان من المستطاع رعايتها رعاية حسنة اذا عهدت الى فرد ما أو الى مجموعة من الافراد . ويبين اذن أن الشخص المعنوي في جوهره هو الترجمة في عالم القانون لواقعة اجتماعية توجد من أجلها منظمات أو جماعات بجانب الافراد ولكنها متميزة عنهم . أما من الناحية الشكلية ، فإن الشخص المعنوي هو الترجمة الاصطلاحية لضرورة استخدام فكرة الحق الفردي بالنسبة الى نوع معين من المصالح .

٢ - أنواع الأشخاص المعنوية :

ويوجد نوعان رئيسيان من الأشخاص المعنوية :

أ - جماعات الأشخاص :

وترتبط بين هؤلاء الأشخاص فكرة واحدة وهي تحقيق هدف مشترك يترتب عليه فائدة لكل منهم . ومثال ذلك ، مجموعة الأشخاص الذين تضمهم الدولة . فالدولة توجه نشاطها الى تحقيق الأغراض العامة التي تعود بالنفع على كل من الافراد الذين تضمهم (الدفاع ضد الاخطار الاجنبية، سيادة النظام العام ، سهولة المواصلات الخ ...) . ومثال ذلك أيضا المدن والاقاليم والمجالس البلدية ، والنقابات الخ .

وفي هذا النوع ، ينظر الى التنظيم من ناحية الأشخاص المكونين له . ولذلك يمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة من الافراد اجتمعت لتحقيق هدف مشترك .

ب - مجموعة الاموال :

ويقوم فرد أو مجموعة من الافراد بانشاء جمعية تهدف ، لا الى منفعة الأفراد المكونين لها كما هو الشأن بالنسبة الى النوع السابق ، بل الى منفعة تعود على أشخاص لا تضمهم الجمعية أو التنظيم نفسه .

ونضرب مثلا على ذلك بالجماعات الخيرية التي تتضمن تخصيص

مبالغ خاصة يرصدها أصحابها لأغراض الخير ، كإنشاء مستشفى . وهنا لا يهدف المؤسسون إلى عمل يعود بالنفع عليهم ، بل غايته تنحصر في خدمة أشخاص لا يضمهم التنظيم .

والعنصر المالي - لا الشخصي - هو الأساس الذي يقوم عليه هذا التنظيم الذي يعرف باسم المؤسسات . فهي عبارة عن مجموعة من الأموال رصدت بقصد تحقيق غرض معين .

٣ - أهلية الأشخاص العنوية :

بالنسبة إلى جماعات الأشخاص ، توصل القانون الروماني تدريجياً إلى فكرة الشخصية العنوية ، أي فكرة تمييز الجماعة عن شخصية كل عضو من أعضائها الداخليين في تكوينها . أما فيما يتعلق بمجموعات الأموال (المؤسسات) ، فلم يعترف بها قط كفكرة متميزة في أي عصر من عصور القانون الروماني ، فهي فكرة حديثة من عمل الشراح المحدثين .

وإذا نظرنا إلى مجموعات الأشخاص ، نجد أنها تتكون من :

أ - أشخاص القانون العام : كالدولة ، وفروعها كالمدن .

(١) الدولة :

اعتبر الرومان الدولة شخصاً معنوياً ، ويتمتع بالأهلية القانونية أي له اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات . ومن ثم تتمتع الدولة بأهلية كاملة في مجال القانون الخاص ، كما أنها أهل للقيام بجميع التصرفات القانونية بواسطة حكامها : فيمكن أن تكون وارثة أو موصى إليها ، ولها عتق العبيد وتكتسب بذلك حقوق العتق ، الخ ...

ومع ذلك ، يلاحظ أنه فيما يتعلق بإدارة ذمة الدولة الخاصة ، فإن ذلك يكون في نطاق القانون العام . فالعلاقة التي توجد بين الدولة والأفراد عندما تمنح أو تؤجر مثلاً الأراضي الإقليمية المملوكة لها ager publicus وما شابه ذلك ، تنظم إدارياً ، والخلافات التي تثور بمناسبتها يفضل فيها الموظفون أنفسهم الذين قاموا بإجراء المنح . ومن ناحية أخرى ، فإن الآثار

التي تترتب على التصرفات التي يقوم بها موظفو الدولة تقع مباشرة على الدولة .

(٢) فروع الدولة :

١ - أما عن الأقسام الإدارية الأخرى civitates كالإقليم والمدن والقرى ، فقد اعترف لها بالشخصية القانونية في عصر الإمبراطورية العليا . فلها اكتساب الأموال وحيازتها بكافة أنواع التصرفات فيما بين الأحياء inter vivos ، ثم اعترف لها بحق الاكتساب عن طريق نوع معين من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت mortis causa ، وهو الوصية . وفي عصر الإمبراطورية السفلى ، تقرر لها الحق في أن تكون وارثا ، ولم يكن لها هذا الحق في عصر الإمبراطورية العليا إلا على سبيل الاستثناء . ويلاحظ أن حق المدينة ، في أن تكون وارثا لعتقائها (العبيد الذين حررتهم) ، قد تقرر بواسطة قرار من مجلس الشيوخ .

ب - أشخاص القانون الخاص :

أما المؤسسات أو الجمعيات الخاصة corpora فلها أنواع مختلفة : المؤسسات الدينية والخيرية sodalicia, collegie cultorum ، مثل جمعيات دفن الموتى collegia funeraticia التي تهدف إلى القيام بإجراءات الجنائز والدفن عند موت أحد أعضائها ، والنقابات : وهي مؤسسات تتكون من أشخاص يباشرون نفس المهنة ، وجماعات الملزمين بجمع الضرائب societates publicanorum الخ .

وفي البداية كانت حرية إنشاء الجماعات المذكورة corpora مطلقة . فالدولة لا تتدخل في شؤونها إلا في حالة تعكير صفو الأمن والنظام . ولكن ترتب على هذه الحرية المطلقة فوضى خطيرة في أواخر العصر الجمهوري . ولذلك أمر الإمبراطور أغسطس إعادة تنظيم هذه الجماعات . وتم حل غالبية الجماعات الموجودة collegia ، ولم يستبق منها إلا تلك التي يرجع تاريخها إلى عهد قديم . وتقرر بمقتضى قانون جوليا الخاص بالجمعيات lex julia de collegiis عدم جواز إنشاء جمعيات جديدة إلا بعد إجازة

مجلس الشيوخ (وذلك بالنسبة الى روما وإيطاليا والولايات التابعة لمجلس الشيوخ) ، أو الامبراطور (وذلك فيما يتعلق بالولايات الامبراطورية) . ومع ذلك ، فهناك أنواع معينة من الجمعيات الاهلية أو المؤسسات قبلت في الحياة العملية بالتدريج وأُعفيت من الاذن المذكور . فالمؤسسات الدينية والخيرية collegia tenuiorum ، ومثالها المشهور جمعيات دفن الموتى ، استقرت في الحياة العملية بصفة نهائية واستثنت من ضرورة الحصول على الاذن .

ولا يخلع الاذن الشخصية القانونية على الجماعة بل يقرر مجرد شرعية انشاء هذه الجماعة أما الشخصية القانونية فان الجمعية تتمتع بها بمجرد قيامها قانونا . وبفضل التطور الذي أعقب قانون جوليا الخاص بالجمعيات ، صارت اهلية هذه الجمعيات كاملة . فقد تقرر لها حق الاكتساب بطريق الوصية وحق تحرير العبد ابتداء من الامبراطور Marc - Aurèle .

اما بالنسبة الى تخصيص مبالغ خاصة لهدف معين : فنجد ان عصر الامبراطورية العليا لم يجهل الحقيقة الاقتصادية التي تقتضى تخصيص مجموعة من المبالغ أو الاموال لغرض معين . ولكن لم يعترف لها بكيان خاص أى شخصية معنوية . فقد توهب مثلا قطعة من الارض الى أحد المجالس البلدية municipia لتقيام بأغراض خيرية معينة . فلا تنشأ شخصية قانونية مستقلة كما هو الشأن بالنسبة الى الجمعيات والمؤسسات السابقة الذكر .

وفي عصر الامبراطورية السفلى ، كثر رصد المبالغ والاموال لأغراض الخير ، ولكن يبدو ، حتى في هذا العهد ، أنه لم يخلع عليها كيان خاص مستقل .

الباب الثانى

محل الحق

١ - تعريف الشيء والمال :

يضمن التنظيم القانونى فى كل بلد التمتع بأشياء قابلة للتملك ، ويمكن

تقدير قيمتها ماليا ، وتسمى بالاموال . وتختلف طبيعتها اختلافا كبيرا .
فيمكن تعريفها بانها كل شيء نافع يصح أن يستأثر به شخص دون غيره .

اما الشيء فهو كل ما هو كائن في الوجود ونافع للانسان كالشمس والهواء والنباح والانهار . الخ . . . ولكن لا يستأثر المرء الا بالقليل من الاشياء الموجودة في الكون ، وهو ما يسمى بالمال . فالشيء جنس والمال نوع منه . فيشترط ، بالنسبة الى المال أن يكون له جسم معين ، وأن يكون قابلا للتملك . فلا تعتبر مالا النجوم والهواء والمال ، الخ . . الا اذا توصل الى تملك كمية منها .

٢ - تقسيمات الاشياء :

١ - الاشياء الداخلة في الذمة *res in patrimonio* والاشياء الخارجة عن الذمة *res extra patrimonium* (او الاشياء الداخلة في دائرة التعامل *res in commercio* ، والاشياء الخارجة عن دائرة التعامل *res extra commercium*) .
وأساس هذا التقسيم هو قابلية الشيء لان يكون موضوع حق ، وبعبارة أخرى يمكن تملكه أم لا في لحظة معينة . ولم يبين هذا التقسيم على أساس الطبيعة العامة للشيء الذي تؤهله لان يكون محل تصرفات قانونية ، وانما على أساس ظروفه الواقعية في لحظة معينة .
ولذلك فان جايوس يضع في نفس المرتبة الاشياء الخارجة عن التعامل لاهتبارات دينية *res divini iuris* والاشياء التي تتضمنها تركة المتوفى قبل قبول التركة .

٢ - الاشياء الخاصة بحقوق الآلهة *res divini iuris* والاشياء الخاصة بحقوق الناس *res humani iuris* .

ويقول جايوس (١) ان هذا هو التقسيم الاساسي *summa divisio* للاشياء .

١ - فالاشياء الخاصة بحقوق الآلهة - وتخرج لذلك عن دائرة التعامل

extra commercium - هى تلك الاشياء المخصصة للالهة ، وتشمل فى قانون المصر العلمى على ما يأتى :

١ - الاشياء المقدسة Rex Sacrae :

وهى عبارة عن الاشياء المخصصة لعبادة الالهة العليا . وتكتسب صفة التخصص للعبادة أى الصفة المقدسة باجراءات رسمية تقوم بها الدولة aedificatio . وتنتهى صفتها المقدسة باجراءات عكسية مماثلة للاجراءات السابقة profanatio . ومن أمثلتها الاماكن المخصصة للعبادة ، والغابات المقدسة .

٢ - الاشياء الدينية Res Religiosae :

وهى الاشياء المخصصة لعبادة الالهة السفلى ، أى التى تتعلق بأرواح الموتى (آلهة المنزل الذى تحميه أرواح الاجداد والاسلاف) . ولذلك تعتبر المقابر من الاشياء الدينية بشرط أن يكون الميت قد دفن فيها ، وأن يكون ذلك قد تم بواسطة من له الحق فى القيام به (أى المالك كقاعدة عامة) . ويترتب على ذلك أنه لا يمكن أن توجد أشياء دينية فى أراضى المقاطعات ما دامت أنها - تطبيقاً للقاعدة العامة - غير مملوكة للأفراد . ومع ذلك تعتبر المقابر فى المقاطعات الرومانية شبيهة بالاشياء الدينية pro religiosis .

٣ - الاشياء المحروسة أو المحمية Res Sanctae :

وهى أبواب المدن وأسوارها .

أما فى قانون جستينيان ، فانحصرت الاشياء الخاصة بحقوق الالهة فيما يلى :

١ - الاشياء المقدسة res sacrae .

٢ - الاشياء الدينية ، وهى المقابر وفقاً للشروط المقررة فى المصر العلمى ، والتى بقيت على أساس الاحترام الذى يكنه الرومان لتقاليدهم القديمة .

٣ - الاشياء المحروسة ، وهى نفس الاشياء التى كانت معروفة فى العصر العلمى . وبقيت بدورها مراعاة للتقاليد .

ب - أما الاشياء الخاصة بحقوق الناس *res humani iuris* ، فهى الاشياء المخصصة لاشباع الاحتياجات الاقتصادية للأفراد أو للجماعة . وتشمل ثلاثة أنواع :

الاشياء الخاصة *res privatae* ، والاشياء العامة *res publicae* ، والاشياء المملوكة للجماعات العامة *res universitatis* .

ويلاحظ أن الاشياء العامة والاشياء المملوكة للجماعات العامة تعتبر من الاشياء الخارجة عن دائرة التعامل *extra commercium* . ويشترك معهما فى هذه الصفة ما يسمى بالاشياء الشائعة .

فالاشياء العامة ، هى عبارة عن الاشياء المملوكة للدولة الرومانية ، ويشترك جميع الرومان فى الانتفاع بها . كالطرق العامة والكبارى والمسارح والحمامات العامة والإنياز العامة الدائمة الجريان ، الخ وجرت العادة على أن يكون استعمال هذه الاشياء حراً وبالجمان . ولكن قد يتطلب أحيانا الحصول على ترخيص بذلك أو دفع مقابل . والترخيص (على الأقل فى قانون جستينيان) كان يطلب للاستعمال الخاص للشيء ذاته ، مثال ذلك تحويل جزء من مياه النهر .

أما الاشياء المملوكة للجماعات العامة ، فهى الاشياء التى تمتلكها المدن *civitates* ، وتخصص لاستعمال سكان المدينة جميعا كالملاعب والحمامات الخ

والاشياء الشائعة *res communes omnium* ، هى الاشياء التى خصصتها الطبيعة لاستعمال الكافة ، ويشترك الافراد فى الانتفاع بها انتفاعا مطلقا ، كما يستحيل على أى فرد أن يستأثر بها لنفسه ، ومثالها الهواء والماء الجارى الصالح للشرب والبحر وشاطئه .

أما الاشياء أو الاموال الخاصة (أى الاشياء الداخلة فى دائرة التعامل) ،

فهي الاشياء التي تدخل في تكوين الذمة المالية (أي مجموعة الحقوق والواجبات التي للشخص أو عليه ، بما له قيمة مالية) إذ أنها قابلة لأن تكون محلا للملكية الفردية . وتقسم الى تقسيمات عديدة نذكر منها :

١ - الاموال النفيسة *res Mancipi* والاموال غير النفيسة *res nec Mancipi*.

فالاموال النفيسة ، هي العقارات الإيطالية من اراضي ومباني (أي الموجودة في إيطاليا فقط *in italico solo*) ، والعقارات التي يتمتع بهذه الصفة *ius italicum* بمقتضى منحة من الدولة ، والارقاء ، ودواب الحمل والجر (البقر والخيول والبغال والحمير) بشرط ان تكون مستأنسة ، وحقوق الارتفاق الزراعية .

اما الاموال غير النفيسة ، فهي ما عدا ذلك من اشياء .

وكان لهذا التقسيم معناه الاجتماعي في العصر الاول لروما . وذلك أن الاموال النفيسة كانت ذات قيمة *res pretios* ، ولها أهمية كبرى في حياة دولة يقتصر نشاط رعاياها على الزراعة والحرب . فالكلمة اللاتينية *Mancipi* تعنى في الحقيقة الاراضي وما هو لازم لزراعتها أو لنقل المحاصيل الزراعية ، فضلا عن الخيل الذي كان يستعمل في الحرب .

ويتلخص المعنى القانوني لهذه التفرقة في أن الاموال النفيسة تنتقل ملكيتها بطريق الاشهاد *mancipatio* ، ويعكس الاموال غير النفيسة التي تنتقل ملكيتها بالتسليم باعتبارها من الاشياء المادية . أما الدعوى الصورية *in iure cesso* فذات نطاق عام ، أي أنها تنتقل ملكية الاشياء المادية . والمعنوية على السواء .

ثم فقد هذا التقسيم معناه الاجتماعي بظهور صور جديدة للثروة تتجه نحو القيم المنقولة . فلم تعد الاشياء النفيسة هي وحدها الاشياء الثمينة (فيكفي أن نذكر قيمة النقود والمجوهرات ، الخ) . كما أن التقسيم المذكور فقد جزءا من قيمته القانونية . إذ أن البريتور أصبح يحمي الفرد الذي ينتقل اليه مال نفيس دون استعمال طريق الاشهاد .

وفي عصر الامبراطورية السفلى ، كان الافراد يلتجئون الى التسليم لنقل ملكية الاموال أيا كان نوعها . وسقطت التفرقة بين الاموال النفيسة

والاموال غير النفيسة بـمـدم الاستعمال . وذلك الى أن جاء الامبراطور
جستينيان فنص على الفائتها .

٢ - الاموال المنقولة *res mobilis, res moventes* والاموال العقارية *res immobiles, res soli*

وعرف القانون الروماني تقسيما ثانيا للاشياء الداخلة في دائرة
التعامل . فيعتبـر من الاموال المنقولة كل ما يمكن نقله دون تلف ، كالدواب .
اما الاموال العقارية ، فهي التي لا يمكن نقلها من مكان الى آخر دون أن
تتغير ذاتها ، أو بعبارة أخرى هي الاشياء الثابتة كالارض والمباني .

وظهرت فائدة هذا التقسيم في العصر العلمي ، استنادا الى نص
يرجع الى قانون الاسواح الاثني عشر ، وذلك بالنسبة لاكتساب الملكية
بالتقادم ، حيث كانت الاموال العقارية خاضعة لنظام اكثر دقة وصراحة
من ذلك الذي تخضع له الاموال المنقولة .

وفي عصر الامبراطورية السفلى ، استلزم أن يكون التصرف في الاموال
العقارية مصحوبا باجراءات رسمية خاصة .

٣ - الاموال المادية *res corporales* والاموال المعنوية *res incorporales*

وعرف جايوس (١) الاموال المادية ، بأنها الاشياء التي تقع تحت
الحواس ولها وجود مجسم كالارض والرقيق وغيرها . اما الاموال المعنوية ،
فهي ما لا وجود لها الا في الذهن ، وتشمل الحقوق سواء كانت حقوقا عينية
أو شخصية أو عائلية .

وظاهر أن الرومان أرادوا بهذا التقسيم التمييز بين الاشياء المجسمة
والحقوق (باعتبارها اشياء معنوية) . ومع ذلك ، فإنهم لم يدخلوا حق الملكية
في جانب الحقوق بل اعتبروه من الاموال المادية ، لأنهم اعتادوا على مزج
حق الملكية بمحل أي الشيء الذي يقع عليه .

٤ - الأشياء البسيطة والأشياء المركبة والمجموع (٣) :

الأشياء البسيطة ، هو ما كان مصنوعا من مادة وأجسدة أو قطعة واحدة كالرقيق .

والشئ المركب ، فيتكون من اتصال عدة أشياء بعضها ببعض كالبناء والسفينة .

أما المجموع ، فهو عبارة عن اجتماع عدة أشياء منقولة و متميزة . وهو أما مجموع مادي universitas facti كقطع من الأغنام ، وأما مجموع معنوي universitas iuris ، أى مجموعة من العلاقات القانونية تتعلق بنفس الشخص كالذمة المالية والتركة . ويمكن استعمال أحد الأشياء التى تكون المجموع المادى والتصرف فيه على حدة ، كما يجوز للمالك بعض هذه الأجزاء المطالبة بها بدعوى الاسترداد . أما المجموع المعنوي فيمكن أن يكون موضوع تصرف واحد كالتسليم للتركة مثلا .

٥ - الأموال التى تستهلك بمجرد الاستعمال والأموال القابلة للاستعمال المتكرر :

فالأموال التى تستهلك بمجرد الاستعمال هى تلك التى تكون وظيفتها إشباع حاجة إنسانية باستهلاكها أو التصرف فيها ، بمعنى أنها تخرج من ذمة صاحبها بأول استعمال كالأكولات والمشروبات والنقود .

أما النوع الثانى فيتعلق بالأموال القابلة لإشباع حاجة معينة بطريق الاستعمال المتكرر ، حتى ولو أدى هذا الاستعمال المتكرر إلى استهلاكها (فالاستهلاك ليس هو الهدف كما هو الشأن بالنسبة إلى النوع الأول ، وإنما نتيجة حتمية للاستعمال) كالكتب ، والآلات الخ ...

٦ - الأموال الثلية ، الأموال القيمة :

والأموال الثلية هى عبارة عن الأموال التى لها ما يماثلها فى السوق ، وتقوم بعضها مقام بعض فى الوفاء ، كالوادر الغنائية والرقيق الذى يباشر حرفة دون كفاءة خاصة ، الخ .

أما الاموال العينية: أو القيمة فهي أموال معينة بصفاتها الخاصة التي لا توجد لها مقابل في غيرها ، كالصورة والرقيق الذي يتمتع بقدرة معينة في حرفة ما ، الخ .

ويقترّب هذا التقسيم اقترابا كبيرا من التقسيم السابق (أى الاموال التي تستهلك بمجرد الاستعمال والاموال القابلة للاستعمال المتكرر) .

٧ - الاموال القابلة للقسمة والاموال التي لا تقبل القسمة :

فالأموال القابلة للقسمة هي التي يمكن تقسيمها الى اجزاء متعددة ، بحيث يقوم اى جزء منها بنفس وظيفة الكل ، ويحفظ صفته مثل الارض والفلال .

أما الاموال الغير قابلة للقسمة فهي الاموال الاخرى كالرقيق .

وينبغي التمييز بين قابلية الشيء للتقسيم وبين قابلية الحق لذلك . فالقاعدة العامة ان الحقوق قابلة للقسمة . ومع ذلك يوجد ايضا حقوق غير قابلة للتقسيم ، كحقوق الارتفاق . وهكذا قد يحدث أن يكون الشيء غير القابل للقسمة موضوع حق يقبل التقسيم بين عدة أشخاص ، مثال ذلك تقرير حق الملكية الشائعة أو المشتركة على عبد ما .

٣) اجزاء الشيء وملحقاته :

١ - تعريف الجزء :

الجزء هو عنصر اساسى في الشيء ويشترك في تكوينه . ولذلك فان الجزء هو شيء جوهري وليس عرضيا . وتظهر اهميته المباشرة في الاموال المنقولة . ولكن تزداد اهميته من الباخيتين الاقتصادية والقانونية بالنسبة الى الاموال العقارية . فكل ما ينضم للعقار ويجعله قادرا على أداء وظيفته يعتبر جزءا منه . ولا يشترط الالتصاق الكلى ، اذ يكفي مجرد الانضمام ، كما لا يشترط أن يكون هذا العمل قد تم على يد مالك الشيء الرئيسى . ونضرب امثلة جاء بها القانون الرومانى :

فنتعتبر اجزاء للارض الزراعية ، الاخشاب التي تستند عليها الكروم

المزروعة في الارض ، والآلات الموجودة في الارض لربها ، ومواسير المياه ،
والنافورات الخ ..

وبالنسبة الى المباني تعتبر من اجزائها الدواليب المصنوعة في
الحائط ، الخ ..

وقد يضعف الاتصاق أو الانضمام وقتيا وبطريق الصدفة . ولا يعنى ذلك زوال صفة الجزء ، بشرط بقاء النية في وضع الأشياء من جديد في اوضاعها العادية . وبالعكس ، لا يكفى مجرد النية لخلع صفة الجزء على شيء ما . ومن الناحية القانونية ، يتبع الجزء الشيء الاصلى ، بحيث أنه اذا كان الاصل موضوع تصرف ما فيعتبر أنه قد تصرف أيضا في الجزء .

٢ - الملحقات :

ويطلق الرومان على مجموعة الأشياء المنقولة التي تستخدم لحفظ الشيء الاصلى واستغلاله لفظ ملحقات instrumentum . فالفرض منها ليس توفير الراحة الشخصية للمالك وإنما استغلال الشيء والمحافظة عليه .

ومن ثم فان ملحقات الاراضي الزراعية instrumenta fundi هي الارقاء والحيوانات التي تستخدم في زراعتها الخ ، وملحقات المنزل instrumenta domus هي المواد الموضوعة بجانبه لاصلاحه ، وآلة اطفاء الحريق الخ ..

ويلاحظ ان التصرفات القانونية التي يكون محلها العقار لا تشمل الملحقات الا اذا اتفق على ذلك صراحة .

٤ - الثمار :

والثمار هي عبارة عن نتاج الشيء الاصلى في فترات دورية منتظمة ، ويتميز عنه دون أن ينقص جوهره ، كما أنه يحدد الاهمية الاقتصادية للشيء الاصلى . ومثال ذلك ، نتاج المواشى وصوفها ولبنها ، والمحصولات الزراعية . ولم يعتبر نتاج الرقيقة من الثمار ، اذ أن الاهمية الاقتصادية للارقاء تنحصر بصفة خاصة في نشاطهم الذي يبذلونه في العمل .

وامتدت فكرة الثمار في عصر الامبراطورية الى النائج الذى يتكرر لفترة طويلة كالأحجار والرمال وانتاج المناجم والحاجر .

وتعتبر ثمارا بالمعنى الواسع النقود التى تحصل مقابل التنازل عن الشيء الأصلى الى الغير ، كفوائد رؤوس الاموال وأجرة المنازل والاراضى ، الخ . . . ويسمى الفقهاء المحدثون هذا النوع بالثمار المدنية لانها تنتج من المال عن طريق استغلاله بالاعمال القانونية . وعلى العكس من ذلك ، يطلق على النوعين الاولين اسم الثمار الطبيعية لانها تنتج من طبيعة الشيء ذاته .

الباب الثالث

مصادر الحق

(الوقائع والاعمال القانونية)

فصل تمهيدى

ماهية الوقائع والاعمال القانونية

يقع دائما فى الحياة اليومية تغيرات قانونية سببها حدوث وقائع أو أعمال . وتؤدى الى تعديل العلاقات القائمة بين الناس فى المجتمع . ومضمون هذه التغيرات اما نشأة حق فردى أو تعديله أو انقضاؤه .

ذلك أن القانون يرتب آثارا قانونية معينة على حدوث وقائع معينة تنتمى اما الى عالم الطبيعة (وقائع طبيعية) واما الى عالم الانسان (أى بفعل الانسان) . وتسمى هذه الوقائع التى تسبب تغيرات يرتب عليها القانون آثارا معينة ، وقائع قانونية . وتنقسم الى :

(١) وقائع قانونية طبيعية (أو بسيطة) ، وهى التى تحدث بفعل الطبيعة ، ولا يكون للانسان دخل فى ذلك مثل ظاهرة الجزر التى تتكون فى وسط النهر من تراكم الطمي *insula in flumine nata* ، فهى سبب تملك أصحاب الاراضى المقابلة للجزر لها .

(٢) وقائع قانونية من فعل الإنسان ، وتسمى العمل القانوني . وتنقسم الى نوعين :

١ - الوقائع التي تحدث بفعل الإنسان لترتيب آثار معينة ، ويعتد القانون بها باعتبارها تعبيراً عن الإرادة التي انصرفت الى أحداث هذه الآثار . ومثال ذلك ، اعلان الفرد عن رغبته في أن يكون وارثاً ، اذ أن هذا الاعلان هو سببه اكتساب التركة في القانون الروماني .

ب - والوقائع التي تحدث بفعل الإنسان ، ويعتد القانون بالنتائج التي تترتب عليها بصرف النظر عن ارادة محدثها . مثال ذلك بعض تطبيقات الالتصاق *accessio* (بلد البدور ، وغرس الاشجار) ، والتي تعتبر سبباً من أسباب كسب الملكية دون النظر الى ارادة محدثها ، رغم انها هي سبب التغيير الطبيعي الذي حدث .

ويتضح مما تقدم أن العمل القانوني - ككل عمل صادر عن الإنسان - هو نتاج الإرادة . وهذه الإرادة ككل ارادة انسانية - تنصرف الى تحقيق غاية معينة باستخدام وسائل محددة . ومن ثم فإن عناصر السلوك الانساني هي : الإرادة ، والفاية أو الباعث ، والنشاط البدول في سبيل ذلك . وطبيعة الفاية أو الباعث هي التي تكيف هذا النشاط .

فاذا كان الباعث مشروعاً أى يقره القانون ، فإن العمل القانوني يكون مشروعاً (ويسمى العمل المشروع) . أما اذا كان الباعث غير مشروع ، أى لا يقره القانون ، فيسمى العمل القانوني بأنه غير مشروع .

وبالنسبة الى العمل القانوني المشروع ، نجد أن القانون يرمي الإرادة لأنها تنصرف الى تحقيق غاية معينة ومشروعة . ويستطيع الفرد أن يفرض على الغير احترامه بالالتجاء الى السلطة العامة اذا اقتضى الامر .

أما العمل القانوني غير المشروع ، فإنه يهدف الى تحقيق غاية لا يقرها القانون ، ولذلك يحرمه . وصحيح أن النتائج المباشرة لهذا العمل (اذا لم يمكن منعها من الحدوث في الوقت المناسب كما يحدث غالباً) هي ما يريده الفرد ، ولكن النتائج القانونية تكون عكس ما يهدف اليه ، وتتضمن تقرير

جزاءات ضده ، والزامه بدفع تعويض الى المصاب ، (مثال ذلك ، ارتكابه جريمة ما) .

ولا يقتصر مضمون التغييرات القانونية التي تقع نتيجة للوقائع والاعمال القانونية ، على انشاء الحق أو تعديله أو انقضائه ، فقد يهدف العمل القانوني مثلا الى مجرد المحافظة على الحق . فاذا طالب الدائن مدينه بتقديم وثيقة مثبتة لدينه الموجود من قبل ، فانه يباشر عملا افترض منه هو مجرد المحافظة على حقه .

وتسمى الاعمال القانونية المشروعة التي يترتب عليها اكتساب أو تعديل أو انقضاء حق ما بالتصرفات القانونية . ولما كان النشاط الانساني هو عبارة عن عملية تطور ارادي ، أي تطور مصحوب بالارادة ، لذلك قيل بحق ان التصرف القانوني هو تعبير عن الارادة .

وتكتسب الحقوق - سواء في ذلك الحقوق العينية أم الحقوق الشخصية أم حقوق الاسرة - بأحد هذين الطريقين :

الوقائع أو الاعمال القانونية .

الفصل الاول

ادكان الوقائع والاعمال القانونية

المبحث الاول

التصرف القانوني

١ - تعريف التصرف القانوني :

التصرف القانوني هو تعبير عن الارادة التي تنصرف الى انشاء الحق أو نقله أو تعديله أو انقضائه ، بقصد تحقيق هدف يقره التنظيم القانوني . ومن ثم فان العناصر الثلاثة للعمل الانساني وهي الارادة ، والحدث الخارجي ، والنية أو الهدف (والمقصود بالنية هو اتجاه الارادة الى أحداث اثر قانوني) ، تتحقق في التصرف القانوني باعتباره عملا انسانيا يعرفه القانون ويقره .

فبالنسبة لمعرفة القانون للتصرف ، فان ذلك يكون تحت مظهرين :

١ - من حيث أنه يخرج من المحيط الفردي لصاحبه ، ليدخل في حقيقة العلاقات الاجتماعية . ويتم ذلك حينما لا تقتصر ارادة اتمام التصرف على المحيط الداخلي للفرد ، بل تتركه وتخرج الى عالم الواقع بالتعبير عنها ، أى توجه الى شخص ما لترتيب آثار معينة معه أو إزاءه . ومن ثم فان الإرادة المعروفة للقانون هي الإرادة الخارجية (أى التى يعبر عنها الحدث الخارجى) .

ب - ومن حيث أنه يتعلق بمصلحة برعاها القانون . فالأموال أو المصالح أو العلاقات التى لا يحميها القانون ، لا يمكن أن تكون موضوع التصرف القانونى .

ومن ناحية أخرى ، فان التصرف يعتبر عملاً يقره القانون من حيث أنه لا يؤدي الى نتيجة يعتبرها القانون نفسه غير قابلة للتحقيق أو غير مشروعة .

وبين من ذلك أن شروط التصرف القانونى هي :

- ١ - الشكل ، أى التعبير عن الإرادة .
- ٢ - المضمون ، أى تقرير الآثار التى يهدف الأفراد الى تحقيقها .
- ٣ - السبب ، وهو طبقاً للاضطلاع التقليدى - الهدف أو النتيجة التى يقصد الأفراد تحقيقها بشرط أن تكون مقبولة من القانون .

المطلب الأول

فى

الشكل أو التعبير عن الإرادة

أولاً - تعريفه :

الشكل هو المظهر الخارجى للإرادة الذى يتطلب ممن يباشر تصرفاً مراعاته حتى يعلم الغير بها . ولما كان القانون هو الذى يحدد شكل كل تصرف ، فيمكنه اما النص على طريقة بعينها للتعبير عن الإرادة وإظهارها

الى العالم الخارجى (بان يبين القانون ما اذا كان التعبير بطريق الكتابة أو شفويا ، أو بان يشترط اتباع إجراءات معينة أم لا ، الخ . . .) ، واما يكتفى بمجرد التعبير عن الإرادة أيا كانت صورة هذا التعبير ، بشرط أن يكون واضحا . ومن ثم يوجد ما يسمى بالشكل الرسمى فى الحالة الاولى ، والشكل غير الرسمى أو الحر فى الحالة الثانية .

ويطلق على التصرفات التى يشترط القانون لوجودها أن يلجأ الافراد فى التعبير عن الارادة الى اتباع إجراءات شكلية معينة بالتصرفات الرسمية أو الشكلية . بعكس التصرفات التى لا يشترط القانون لوجودها اتباع أية إجراءات معينة فتسمى التصرفات غير الرسمية أو غير الشكلية .

وفى الحالات التى يستلزم فيها القانون اتباع شكل رسمى معين ، فانه اذا عين عن الارادة بغير الإجراءات الشكلية المنصوص عليها ، فان التصرف القانونى يعتبر غير موجود قانونا .

ثانيا - الاشكال الرسمية التى عرفها القانون الرومانى :

١ - فى العصر القديم والعصر العلمى :

كانت الاشكال الرسمية التى قررها القانون القديم شفوية . وكذلك الاشكال التى حددها القسانون الرومانى فى العصر العلمى فانها غلبت عليها بدورها الشفوية ، ومع ذلك قبل الشكل الكتابى فى بعض الاحيان .

(١) ويمكن حصر الاشكال الشفوية أو اللفظية فيما يلى :

(١) التصرف بالسبيكة والميزان : gesta per aes et libram

ويتيم هذا النوع من التصرف وفقا للقواعد التالية :

يتفق الطرفان أمام خمسة شهود وحامل للميزان libripens ،

ويقومان بإجراءات معينة والتلفظ بالفاظ مقررّة : فيضع المدين سبائك البرونز فى الميزان . فهى تقوم بدور الثمن النقدى فى وقت لم يكن قد تم فيه اختراع النقود المضروبة . ولذلك كان لا يعرف قيمة النقود الا اذا قام حامل الميزان بوزنها . ولذلك كان من الضرورى استعمال الميزان .

وأهم تطبيقات التصرف الذى يتم بهذه الطريقة هى ما يأتى :

(١) الإشهاد mancipatio :

وكان فى البداية عبارة عن بيع حقيقى يتم بإبدالة مال نفيس بثمن يوزن فى الميزان . وينتج هذا البيع أثره فى الحال ، أى يكتسب المشتري ملكية الشيء فوراً .

(٢) القرض المسمى بالنكسوم nexum :

وعرف الكثير عن هذا التصرف . وتلخص إجراءاته فى وزن النقود المقرضة وتسليمها الى المستقرض الذى يلتزم برد مثلها .

(٣) الوفاء بالسبيكة والميزان Solatio per aes et libram :

فيقوم الدين (المستقرض) بوزن النقود المقرضة ويسلمها الى الدائن (المقرض) . ويؤدى ذلك الى انقضاء الدين .

ومن ثم فإن العملية التى يتسم من خلالها إبرام التصرف بالسبيكة والميزان ، تستلزم أداء حركات وأفعال مرسومة ، والتفوه بعبارة خاصة : أفعال وحركات يقوم بها من يدفع النقود (بأن يقبض على المال المراد نقل ملكيته مثلاً ، ويضرب الميزان بقطعة البرونز) ، وعبارة أو صيغ رسمية يجب النطق بها (يعلن مثلاً كما فى الإشهاد بأن المال ملكه طبقاً لقانون الرومان وأنه اشتراه بالثمن المقرر بالميزان) .

وإذا كنا نعلم بالعبارة التى يجب النطق بها فى حالتى الإشهاد والوفاء بالسبيكة والميزان ، فإن الدراسات الرومانية لم تتوصل حتى الآن الى معرفة عبارات القرض nexum . وسبق القول أن من يتفوه بالعبارة هو الشخص الذى يدفع النقود : أى المشتري فى حالة الإشهاد ، والمدين (المقرض) فى حالة الوفاء بالسبيكة والميزان . فالمشتري كان يجب عليه أن ينطق بالعبارة الرسمية الآتية (مع اقتراض أن المال المباع عبد : «أعلن أن هذا العبد ملك لى طبقاً لقانون الرومان وقد اكتسبته بالشراء عن طريق هذه السبيكة البرونزية (الثمن) وهذا الميزان» . ويتفوه الدين (المقرض)

بالعبارة الآتية «أننى ائى اليك (الى الدائن) بدينى بهذه السبيكة البرونزية (قيمة الدين) والميزان لتحرير نفسى» .

ويتسلم البائع فى حالة الاشهاد ، والدائن فى حالة الوفاء بالدين قطعة البرونز ، دون أن يتطلب منهما (البائع والدائن) ألا حضورهما أثناء القيام بالاجراءات السابق بيانها ، وعدم النطق بكلمة (فيعتبر السكوت قبولا) .

ولقد ترتب على اختراع التقود المضروبة من الدولة ، أن أصبحت عملية الوزن عديمة القيمة ، ما دامت أن قيمة النقود أصبحت معروفة وثابتة فى التعامل ، دون حاجة الى وزنها لمعرفة قيمتها . ومن ثم تغيرت طبيعة العملية المذكورة وأصبحت مجرد عمل رمزى أو صورى : فتوزن قطعة من النحاس لا قيمة لها Raudusculum . اذ أن الطبيعة الشكلية للتصرف ظلت ثابتة ، ومع ذلك فانه اذا كان الشكل قد ظل على ما هو عليه ، فان جوهر العملية قد تغير . وهذا أمر طبيعى ما دام أن عناصر التصرف بالسبيكة والميزان ، التى كانت فى الاصل عناصر حقيقية ، قد تغير وضعها . فانكمش بعضها وأصبح ذات طبيعة رمزية ، بينما ظل البعض الآخر كما كان عليه من قبل أى بمثابة اجراءات حقيقية تهدف الى تحقيق أغراض معينة .

وترتب على هذا التطور آثار مختلفة بالنسبة إلى التطبيقات الثلاث للتصرف بالسبيكة والميزان :

(١) الاشهاد :

احتفظ الاشهاد بالعنصر المتعلق باكتساب المشتري (المكتسب mancipio accipiens) للملكية الشيء . أما اكتساب البائع (الناقل mancipio dans) للنقود ، فلم يعد يحتفظ به . فالاجراء الذى يمثل وزن الثمن أصبح بمثابة اجراء رمزى .

ولما كان ليس من المعقول اجراء بيع حقيقى ما لم يتم تبادل الشيء المبيع مقابل الثمن ، لذلك تحول الاشهاد الى بيع صورى imaginaria vendit . وأصبح الاشهاد طريقة عامة لاكتساب الملكية على الاموال النفيسة ايا كان سبب نقل الملكية ، ما ديم أن صورة البيع يمكن أن تعطى

كل هدف يريد الطرفان تحقيقه . فقد يستخدم الاشهاد لنقل ملكية الشيء مقابل دفع الثمن (أى اجراء بيع حقيقى) . ولكن تعدى الاشهاد هذا النطاق ، اذ يمكن للطراف بمقتضاد نقل الملكية بدون مقابل ، كتقرير هبة مثلا ، بما دام أن الشكل الخارجى للتصرف لم يعد يجبر الطرف المنقول اليه ملكية الشيء (المكتسب) بدفع أى ثمن حقيقى . ولهذا السبب ، اعتبر الاشهاد فى العصر العلمى من بين طرق اكتساب الملكية .

(٢) الوفاء بالسبيكة والميزان :

كذلك حدث نفس التطور بالنسبة الى الوفاء بالسبيكة والميزان . إِصَار و وفاء صوريا *imaginaria solutio* . فلم يعد الدين يفى بدينه بطريق وزن قيمته . بل يتم الوفاء الحقيقى بتسليم المبلغ المطلوب الى الدائن . ومن ثم أصبح الفرد يلجأ الى طريقة الوفاء بالسبيكة والميزان عندما يريد تحرير المدين بدون أن يقوم بالوفاء حقيقة ، أى لتحقيق التنازل عن الدين .

(٣) القرض المسمى بالتكسوم *nexum* :

ولا نعلم ما اذا كان هذا القرض قد تحول الى قرض صورى أم لا . اذ أن معلوماتنا عنه قليلة للغاية .

يوضح لنا اذن التطبيقات الثلاثة للتصرف بالسبيكة والميزان . ولا شك أن الاشهاد يحتل الدور الاول سواء من حيث اهميته أو من حيث تطبيقاته العديدة . وقد استعمل ، فضلا عن نقل الملكية كما سبق بيانه ، لتحقيق اغراض أخرى منها :

(١) تقرير حقوق الارتفاق الزراعية .

(٢) واجراء النوع الرئيسى من انواع الوصايا الرومانية ، ونعنى به الوصية بالسبيكة والميزان *testamentum per aes et libram* .

(٣) وابرام الزواج بالسيادة *coemptio* . ومباشرة بعض افعال اجرائية أخرى تهدف الى التبنى أو تحرير الاولاد .

(٢) الدعوى الصورية *in iure cessio* :

(١) تعريفها ومجالها :

هى عبارة عن إجراء يتم أمام الحاكم القضائى (أى البريتور المدنى فى روما والوالى بالنسبة الى الولايات الرومانية) ، ويكون فى صورة دعوى استرداد *vindicatio* صورية .

ولما كانت دعوى الاسترداد تستخدم لحماية سائر الحقوق العينية وحقوق الاسرة ، لذلك فانه كان يمكن - بطريق الدعوى الصورية - اكتساب الملكية على جميع الاشياء النفيسة وغير النفيسة ، وحق الانتفاع والحقوق المشابهة ، وحقوق الارتفاق ، والتركة *Hereditas* ، والسلطات العائلية ، وحالة الحرية *status libertatis* . وهذا يعنى أن موضوع الدعوى الصورية كان عاما ، فيشمل جميع الاموال والحقوق وما اليها .

(٢) اجراءاتها :

يذهب الطرفان الى الحاكم القضائى ، ويصور أمامه الامر فى صورة دعوى استرداد . ويقوم الطرف الذى يريد اكتساب الشيء من الآخر بالادعاء بأنه صاحب الحق على الشيء ، ولا يعترض الطرف الآخر (وهو فى الحقيقة صاحب الحق) على ادعاء الطرف الاول ، بل يصمت . ومن ثم فان البريتور يقرر الحق لصالح من أكد أنه صاحبه دون أن يرد عليه الطرف الثانى بـ *ادعاء مضاد* . ولنضرب مثلاً بوضع ذلك : اذا تعلق الامر بنقل ملكية عبد ، فان المكتسب والناقل يتفقان فيما بينهما على أن يصورا الامر فى صورة دعوى استرداد أمام الحاكم القضائى . ويقوم المكتسب بدور المدعى ويؤكد بأن العبد مملوك له طبقا لقانون الاكويريين (أى القانون الرومانى القديم) ، ويصمت الناقل - وهو مالك العبد - ولا يعترض على الادعاء . ولذلك يفسر البريتور هذا السكوت بمثابة قبول لما اعلنه الطرف الاول ، ويقرر ضم العبد للمكتسب ، ويسمى هذا القرار *addictio* .

(٢) التعهد الرسمي (أو عقد الاشتراط الشفوي) stipulatio :

(١) تعريفه والفاظه :

هو عبارة عن تعهد أو وعد تعاقدى يتم في صورة سؤال (الإيجاب) بصيغة مقررّة ، وجواب (القبول) في صيغة مقيّرة أيضا . أما السؤال فيصدر عن طالب التعهد الذى يريد أن يعده الطرف الآخر بشئ ما فيقول : هل تمسّد ؟ spondes أو هل تعطى كلمة promittis ، أو أفسّطعنى ؟ dabis . ويجب المتعهد أو الواعد (وهو الشخص الذى يتعهد بشئ ما) ، على أن تتضمن عبارته الفعل الذى استعمله طالب التعهد في سؤاله ، فيقول على الترتيب : نعم أعد spondeo ، أو نعم أعطى كلمة promitto ، أو نعم سأعطي dabo .

ومن ثم فإن التعهد الرسمي هو أحد مصادر الالتزام ، وإن كان لا ينشئ التزاما إلا بالنسبة إلى طرف واحد فقط ، إذ أن طالب التعهد لا يعد هو بشئ .

(٢) مضمونه :

ويعتبر التعهد الرسمي قالبا لمختلف أنواع المعاملات : التعهد بإعطاء مبلغ من النقود ؟ centum dari spondes ، أو التعهد بنقل ملكية عقار معين ؟ fundum dari spondes الخ . . . ولذلك كان التعهد الرسمي صالحا لعدد لا يمكن حصره من التطبيقات ، فيمكن الالتزام بمقتضاه بأي شئ ما دام ممكنا ومشروعا . وكان أكثر العقود انتشارا في روما ، بل إنه كان نموذج العقد الروماني نفسه .

د - صور أخرى للعقد الشفوي أو اللفظي :

عرف القانون الروماني أشكالا شفوية أخرى غير التى عالجنّاها : ومثال ذلك الوعد بالدوطة dictio dotis الذى يصدر عن والد المخطوبة أو عن المرأة نفسها أو عن أحد مديّنيها للخاطب . وكذلك إعلان الوارث عن رغبته في قبول التركة cretio ، والعقد المسمى بيمين العتقاء jusjurandum libert operai لمصلحة مولاة عددا من أيام السنة ، الخ . . .

(ب) أما الأشكال الكتابية المعروفة في العصر العلمي فهي اثنان : أحدهما نص عليه القانون المدني وهو العقد الكتابي . والآخر تضمنه قانون الشعوب ، وهو ما يسمى بالوصية البريتورية .

٢ - الأشكال الرسمية التي عرفها القانون الروماني في عصر الإمبراطورية السفلى :

اندثرت الأشكال الشفوية أو اللفظية في عصر الإمبراطورية السفلى . فاختفى من الحياة العملية ، الأشهاد والدعوى الصورية ، والوعد بالدوطة ، وأعلان الوارث عن رغبته في قبول التركة cretio . وسقطت هذه الصور بعدم الاستعمال ، مثل كل ما هو خاص ولصيق بالقانون المدني القديم . أما بالنسبة إلى التعهد الرسمي ، فلقد ظل موجودا ، إلا أنه فقد طبيعته كتصرف رسمي .

ولم يتطلب قانون جستينيان من الإجراءات الشكلية إلا الكتابة بالنسبة إلى بعض التصرفات القانونية ، مثل الهبات التي تتجاوز نصا بمعينا ، والوصية العادية .

ثالثا - الأشكال غير الرسمية :

فالشكل غير الرسمي يتعلق بالعقود الرضائية والعينية ، والاتفاقات ، والتسليم traditio وسلوك الشخص بالنسبة للتركة مسلکا يدل على أنه وارث pro Herede gestio . ويرتب على عدم استلزام الشكل الرسمي لها ، أنه يجوز إجرائها بين غائبين ، وإن الإرادة تنتج آثارها سواء كان التعبير عنها صريحا ، أو ضمنا أي يمكن استنتاجها من ظروف الحال والملازمات المحيطة بسلوك الشخص . وتطبيقا على ذلك فإنه يمكن إجارة شيء ما لمدة محددة ، فإذا ما انقضت هذه المدة ، فليس هناك داعي للتعبير الصريح عن الرغبة في استمرار العلاقة بين المستأجر والمؤجر إذ أن بقاء المستأجر في العين بفلم المؤجر ودون حدوث إعلان بانقضاء الإجارة ، يفيد معنى التعبير عن إرادة تجديد العقد (أي التجديد الضمني لعقد الإيجار tacita reconductio . وكذلك الأمر بالنسبة إلى من يريد اكتساب تركة

ما ، فيستطيع أن يسلك مسلكاً يدل على أنه وارث *pro herede* ، بأن يقوم بأى عمل يفيد رغبته في أن يكون وارثاً (مثل دفع دين في ذمة المورث ، أو المطالبة بدين للمورث ، أو استعمال شيء من محتويات الشركة أو التصرف فيها ، الخ) . -

وتثور المشكلة بخصوص السكوت : هل السكوت يفيد التعبير الضمني عن الإرادة ؟ اذ توجد حالات معينة يتوقع فيها التعبير الصريح من الإرادة من قبل شخص ما ولكنه يسكت . وما دام السكوت لا يوافق أو يعترض ، فليس من السهل تقرير معنى السكوت . فاذا تركنا جانباً الحالات التي يعتبر السكوت فيها رضاً بقوة القانون *de iure* (وهي الأشهاد *mancipatio* ، والدعوى الصورية *in iure cessio* كما سبق بيانه) ، فإنه في الحالات الأخرى لا يعتبر السكوت رضاً الا اذا أحاطت به ملاسكات تفيد ذلك .

رابعا - الإرادة الظاهرة والإرادة الباطنة :

واذا كان صحيحاً أن الإرادة لها قيمتها أمام القانون من حيث أنها إرادة ظاهرة أى عبر عنها في المحيط الخارجى ، فإنه صحيح أيضاً أن قيمة التعبير الخارجى تكمن في أنه هو الدليل عن الإرادة الحقيقية أو الباطنة للفرد . فاذا اختلفت الإرادة الحقيقية عن التعبير عنها ، بمعنى أن المظهر الخارجى للإرادة يفيد معنى غير الذى يعنيه الفرد حقيقة (ويمكن أن يقع ذلك لأسباب متنوعة ، كالغلط مثلا) ، فإن التصرف يكون مريضاً . اذ إن التعبير هو الأداة الضرورية التى يمكن بها معرفة الإرادة فى العالم الخارجى ، ومن ثم فإن القانون يهتم فقط بالتعبير بل وأيضاً بالإرادة التى تعكسها . فيقرر بأنه ، كما أنه لا أثر قانونى للإرادة بدون تعبير خارجى ، كذلك لا أثر قانونى للتعبير الخارجى اذا لم يطابق الإرادة الباطنة ، أى اذا لم تتساو الإرادة الظاهرة والإرادة الحقيقية . فالتساوى أو التطابق بين الإرادة والتعبير عنها هو الأساس الذى يحدد قيمة التعبير فى التصرف القانونى .

المطلب الثاني

في

المضمون

(1) تعريف المضمون وبيان الشروط الواجب توافرها فيه :

مضمون التصرف القانوني هو عبارة عن العملية القانونية وما تتضمن من آثار يهدف الفرد إلى تحقيقها . ومن ثم يتنوع المضمون بحسب كل تصرف . ولا يمكن أن نذكر هنا إلا بعض القواعد العامة التي تتعلق بالإمكانية ، والمشروعية ، والشرعية ، والمطابقة للنموذج . فالشروط الواجب توافرها في المضمون هي ما يأتي :

أ - الإمكانية :

للأفراد تقرير أثر يكون ممكنا من الناحيتين الطبيعية والقانونية : فلاستحالة الطبيعية هي ما ترجع إلى قوانين الطبيعة ، أما الاستحالة القانونية فتتعلق إلى قاعدة قانونية . فبيع أشياء غير موجودة يكون معيبا بسبب استحالة طبيعية ، أما الإشهاد *mancipatio* بالنسبة للأشياء الخارجة عن دائرة التعامل *res extra commercium* فيكون معيبا لاستحالة قانونية .

ب - المشروعية :

ولا يسوغ أن يخالف المضمون نصا في القانون أو إحدى قواعد النظام العام والآداب . فالتعهد الرسمي الذي يكون مضمونه هو التعهد بقتل شخص ما *titium occidere spondes* ؟ يكون معيبا بعدم المشروعية ، إذ أن الأداء الذي يتعهد المدين بالقيام به يكون جريمة (فعدم المشروعية يرجع إلى نص القانون) . والتعهد الرسمي الذي يكون مضمونه هو التعهد بالزواج من امرأة معينة *Titium in matrimonium ducere spondes* ؟ ، يكون غير مشروع لمخالفة مضمونه للنظام العام والآداب ، لأنه يقتضي التعهد بالقيام بعمل (الزواج) الذي لا يجوز أن يكون موضوع وعد أو تعهد من قبل الغير . بل على العكس يجب أن يكون حرا من كل ضغط خارجي .

ج - الشرعية (بالنسبة للشخص) :

فيمكن تقرير اثر قانونى معين اذا كان مسموحا به قانونا للفسرد .
ولذلك مظهران :

(١) لل فرد الحرية الكاملة فى نطاق محيطه القانونى الخاص ، اى يستطيع
اصحاب الحقوق التصرف فيها ، وذلك باستثناء الحالة التى يكون فيها قد
سحبت القدرة على التصرف بناء على قاعدة قانونية معينة : فلاشخاص
الموضوعون تحت الوصاية ، والمدبتون المفسرون الذين اتخذت اجراءات
التنفيد على اموالهم ، تسحب عنهم حرية التصرف فى اموالهم الخاصة .

(٢) ولل فرد ايضا القدرة على التصرف فى حقوق الغير ، اذا اجاز ذلك
نص فى القانون . كما هو الشأن بالنسبة الى الوصى والقيم ، فلهما التصرف
ينص القانون فى المحيط القانونى للغير (القصر ، والمجانين ، الخ . .) . ولا
يتعدى نطاق القدرة على التصرف فى حقوق الغير الفروض والحالات التى
يقرها القانون . ومع ذلك يمكن مد هذا النطاق اذا وافق على ذلك من له
القدرة على التصرف . وتأسيسا على ذلك ، يجوز رهن الشيء المملوك للغير
اذا اقر المالك هذا الزهن .

د - المطابقة للنموذج :

ونعنى بمطابقة المضمون للنموذج ان القانون يحدد الآثار القانونية
المتربة على تصرف معين ، ولا يعترف للأفراد الحق فى تغييرها ، الا فيما
يتعلق بالعناصر العرضية التى ستمالجها فيما بعد . ويوجد مظهران
يتضمنهما القانون الرومانى بالنسبة الى المطابقة للنموذج .

(١) المظهر الاول مستقى من قاعدة اساسية عامة ومفادها انه لا يترتب
على تصرف قانونى بعينه الا آثار عينية او آثار شخصية . ويسرى ذلك على
اكل من التصرفات بين الاحياء والتصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

فبالنسبة الى التصرفات بين الاحياء ، نجد انه يترتب على الاشهاد ،
والدعوى الصورية ، والتسليم آثار او حقوق عينية . أما العقود ، فلا
يترتب عليها ، على العكس ، سوى آثار شخصية او التزامات . وتأسيسا

على ذلك ، اذا تعهد الواعد في التعهد الرسمي بنقل ملكية شيء ما الى طالب التعهد ، فيستطيع الاخير الزام الواعد بنقل الملكية . ولكن لا يتأتى ذلك الا بالالتجاء ، كخطوة ثانية ، الى الاشهاد ، النخ ، الذى ينقل الملكية في الحال .

اما التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، فنجد ان هناك طرقا للوصية الجزئية . *legs* يترتب عليها نشوء حقوق عينية ، وهى الوصية الجزئية التى تؤدى الى التملك الفوري في الاعيان المعينة *legs per vindicationem* ، والوصية الجزئية بما يزيد على النصيب الارثي *legs per praeceptionem* . وهناك طرق اخرى للوصية الجزئية ينشأ عنها التزامات او حقوق شخصية ، وهى طريقة الامر والالزام *legs per damnationem* ، وطريقة التخلية *legs sinendi modo* .

(٢) المظهر الثانى هو ان لكل تصرف قانونى مضمونه الخاص المحدد . ومع ذلك ، خفف من حدة مظهرى المطابقة للنموذج مع الزمن .

نفي العصر العلمى نجد انه :

١ - بالنسبة الى المظهر الاول ، اقر القانون البريتورى انه يمكن ان ينشأ حق عيني من اتفاق (فيتولد من نفس الاتفاق الرهن باعتباره حقا مينا وعلاقة شخصية او التزامية اى التزام) . وكذلك يمكن انشاء ما يسمى بالاتفاق البريتورى ، والاتفاق البريتورى ، من مجرد اتفاق . (او تعهد رسمى) . ومن ناحية اخرى صدر قرار من مجلس الشيوخ في عهد الامبراطور نيرون يحد من التفرقة بين الانواع المختلفة للوصية الجزئية *legs* .

٢ - وبالنسبة الى المظهر الثانى ، تقرر استثناءان هامين فيما يتعلق بالتعهد الرسمى ، ونوع من الوصية ببعض المال ، وهو *legs per damnationem* (اى طريقة الامر والالزام) بمقتضاها يمكن ان يتعهد الواعد او الوارث بمجموعة غير محددة تقريبا من الاداءات . كما ان الاتفاق ، اذا اقترن بتصرف من تصرفات حسن النية ، يمكن تغيير مضمونه ، والوصية الاستثنائية *fidéicommissis* يمكن ان يكون مضمونها اى اجراء مضاف الى ما بعد الموت *mortis causa* .

ولقد فقد شرط المطابقة للنموذج أهميته في قانون جستينيان :

١) فلمن حيث المظهر الاول ، اختفى الاشهاد والدعوى الصورية ، ولم يبق الا التسليم باعتباره الطريقة الوحيدة لنقل الملكية . ومع ذلك ، فانه نتيجة للتطور الذى وقع في عصر الامبراطورية السفلى ، فقد التسليم معناه كوسيلة لانتقال وضع اليد ماديا ، بل يباشر في أغلب الاحوال بطريقة صورية مثل انتقال وضع اليد بمجرد النية فقط . ومن هنا اختفى استقلال الطريقة الناقلة للملكية ازاء التصرف الملزم . وحدث نفس الشيء بالنسبة الى اختفاء التفرقة التقليدية المترتبة على تقسيم الوصية الجزئية legs الى انواع مختلفة ، اذ قرر جستينيان أن الوصية الجزئية - ايا كان نوعها - يمكن ان ترتب آثارا عينية (أي نقل الملكية والحقوق العينية الاخرى) وشخصية (أي الترامات) .

٢) ومن حيث المظهر الثانى ، لم يعد لشرط المطابقة للنموذج أى معنى في نطاق العقود ، اذ أن المبدأ الذى كان أساس نظرية العقود غير المسماة والذى كان مطبقا في محيط القانون الولائى *ius honorarium* ، تقرر أيضا في محيط القانون المدنى . ومع ذلك بقيت أنموذجية التصرفات الوصائية ، وإن كان قد توسع في مضمونها توسعا كبيرا .

٢ - تغيير المضمون :

ويمكن للأفراد تغيير مضمون التصرف القانونى الذى حدده القانون ، بتضمين التصرف الشروط التى تحمل ذلك التغيير . ونفرق في هذا الصدد بين العناصر الرئيسية للتصرف ، والعناصر الطبيعية ، والعناصر العرضية . فالعناصر الرئيسية أو الجوهرية هي عبارة عن العناصر التى لا يمكن أن يوجد التصرف بدونها . أما العناصر العرضية فهي العناصر التى لا تدخل بداتها في التكوين النموذجي للتصرف وإنما تدخل في التصرف بناء على اتفاق الطرفين ، وأهم أشكالها هو التكليف *modus* والشرط والأجل . وأخيرا ، فإن العناصر الطبيعية هي العناصر المرتبطة بالتصرف والتى لا يمكن فصلها عنه الا اذا اتفق الطرفان على ذلك . ولنضرب مثالا لتوضيح ذلك : اذا اتفق شخصان على بيع عقار مملوك لاحدهما الى الآخر مقابل ١٠٠٠ جنية ،

فان وجود العقار ، ووجود الثمن يعتبران عنصرين جوهريين في العقد ، لانه بدونهما لا يمكن أن يوجد عقد البيع . ولكن ، قد يتفق الطرفان على تأجيل دفع الثمن فترة من الوقت ، ومن ثم فان هذا الاجل يعتبر عنصرا عرضيا . ومن ناحية أخرى ، يلتزم البائع بنص القانون بضمان وضع اليد الهادىء للمشتري (الالتزام بضمان الاستحقاق) ، ولكن يجوز للطرفين الاتفاق على إعفاء البائع من هذا الضمان . فالالتزام بالضمان اذن ليس من صميم عقد البيع (كالالتزام بالتسليم أو بالثمن) ، وان كانت تقتضيه طبيعة البيع .

ويتضح من ذلك ان ارادة الطرفين لا تتمتع بأى سلطان على مضمون التصرف بالنسبة الى العناصر الجوهرية ، وبالعكس فان لها سلطانا مطلقا فيما يتعلق بالعناصر العرضية ، وسلطانا مقيدا بالنسبة الى العناصر الطبيعية .

المطلب الثالث

في

السبب

(١) تعريفه وخصائصه :

لا شك أن معالجة التصرف القانوني من حيث مضمونه انما تنطوي على تقديره من حيث جوهره أو طبيعته . اذ تنحصر المشكلة في معرفة ما اذا كان التصرف من حيث العناصر المكونة له ، نافذا بالنسبة الى الاشخاص الذين يبرمونه وكذلك بالنسبة للقانون .

ومع ذلك ، فان الاختصار على تقدير طبيعة التصرف ، وأخذها وحدها في الاعتبار لا يكفي . ذلك ان التصرف يتضمن نوعا من التجديد في الحقيقة القانونية الموجودة قبل نشأته ، وان عناصره تكون الوسيلة الهادفة الى تغيير هذه الحقيقة بصورة ما . ونسئ بالحقيقة القانونية الموجودة من قبل مجموعة العلاقات الموجودة في واقع الحياة العملية والتي اقحم عليها التصرف الجديد . ولذلك يجدر بنا أن نقوم بتقدير آخر حول امكانية وكيفية هذا الإقحام . ويعود هنا أيضا العنصران اللذان سبق الحديث عنهما أثناء الكلام

عن المضمون ، وهما الامكانية ، والمشروعية (وان كانا يقدران تحت مظهر آخر) : فيجب النظر الى ما اذا كان من الممكن ادخال التصرف في الحقيقة القانونية الموجودة من قبل ، وما اذا كان هذا الادخال مشروعا . ومن ثم لا يجب الاقتصار على تكوين حكم موضوعه العناصر المتعلقة بطبيعة او جوهر التصرف ، بل من الضروري ايضا تكوين حكم عن وظيفته ، اى عن النتيجة او الغرض الذى يقصد الوصول اليه . وهذا الحكم الذى يتعلق بالنتيجة هو حكم يتعلق بسبب التصرف ، ويتميز بالخصائص التالية :

١ - العمق ، ذلك انه لا ينصرف الى التصرف في ذاته ولدائه ، وإنما يتعدى ذلك الى العلاقة بين التصرف والعلاقات القانونية السابقة عليه . وهذا ما لا يؤدي اليه الاقتصار على تقدير المضمون .

ب - الفردية ، اذ لا تأخذ في الاعتبار التصرف على أساس عناصره التى يمكن تقديرها وفقا لمعيار عام يمكن تطبيقه على مجموعة غير محددة من التصرفات ، وإنما على أساس النتيجة الفردية أو الخاصة التى يهدف التصرف الى تحقيقها .

ج - النهائية ، فهو حكم نهائى ، اذ ان موضوع التصرف لا يمكن أن يستخلص منه أحكام أخرى .

د - ومع ذلك ، فهو مجرد حكم سلبى . اذ ان القانون يهدف الى تقرير ، على أساس السبب ، ما لا يسوغ للأفراد القيام به . فهو لا يهدف الى تحديد ما يجب على الافراد القيام به . ومن ثم فان مسألة المطابقة للنموذج ومسألة السبب لا يرتبطان معا بعلاقة ما .

و - وهو حكم يتعلق بالنتائج المباشرة للتصرف . فمن يملك سلاحا ما يستطيع أن يهبه ، ولا يهم ما اذا استعمله الموهوب له بعدئذ في غرض غير مشروع ، اذ أن ذلك ليس هو النتيجة المباشرة للتصرف .

ومن ثم يمكن تعريف السبب بأنه الغرض المقصود من التصرف والمقبول من القانون . والغرض المقصود من التصرف يعنى النتيجة المترتبة عليه حيث أن القانون يهدف الى جعل هذه النتيجة مفيدة من الناحية

الاجتماعية . كما يجب الا تكون - كنتيجة مباشرة يهدف الفرد الى تحقيقها - مستحيلة أو غير مشروعة .

(٢) أهميته وتطوره :

ولا يخلع القانون أهمية متساوية لعنصر السبب بالنسبة الى سائر التصرفات . فهناك نوع من التصرفات لا يشترط فيها السبب كركن من أركانها ، وتسمى بالتصرفات المجردة (عن سببها) ولكن ذلك لا يعنى التجريد المطلق لعنصر السبب . فما يضعه القانون جانبا هو التقدير المباشر للسبب : ولا يعنى ذلك عدم وجود مشكلة السبب ، بل مجرد انتقالها الزمنى . ولنضرب مثلا لتوضيح هذه الفكرة : اذا أجرى الاشهاد بدون سبب ، فانه يؤدى الى انتقال الملكية مباشرة . ولكن ، يستطيع من قام بالاشهاد أن يرفع بعد ذلك دعوى شخصية *condictio* (مثلا الدموى الشخصية برد ما دفع بدون وجه حق *condictio indebiti*) .

والبواصت التى من أجلها يوصف التصرف بأنه مجرد عن سببه ليست هى نفسها فى القانون القديم والقانون المتطور . ففيما يتعلق بالقانون المتطور ، فان التجريد ، وخاصة جيشما يتجسم الحق فى الوثيقة أو السند المثبت له - كما هو الشأن بالنسبة الى الكمبيالة فى القانون المعاصر - يضمن سرعة تداول السند وتأمينه . وفى هذا فائدة كبيرة للتجارة . ومع ذلك ، فان الفائدة المذكورة للتجريد لم يعرفها القانون الرومانى .

فالقانون الرومانى القديم لم يكن فى استطاعته اخذ فكرة السبب فى عين الاعتبار . اذ أن تقدير هذه الفكرة - كما سبق القول - يعنى تحليلا دقيقا وعميقا للاعمال القانونية وآثارها . ومن ثم فان غالبية الاعمال القانونية المنصوص عليها فى القانون المدنى القديم هى أعمال مجردة : ومثالا ، الاشهاد والدعوى الصورية والتعهد الرسمى ، الخ . . ولقد ظلت هذه الاعمال تنسم بالتجريد فى العصر العلمى كذلك . اذ أن تقدير السبب وأخذه فى عين الاعتبار كان من فعل القانون الولاى ، والقانون المدنى الرومانى فى مرحلته الحديثة . ويترتب على ذلك ما يأتى :

١ - ان النظم القانونية التى ظهرت فى المرحلة الحديثة من تطور

القانون المدني ليست مجردة عن السبب (فهى نظم سببية) . ومن أمثلتها العقود الرضائية .

ب - وأنه قد أدخلت نظم ملائمة لتصحيح نتائج التجريد بالنسبة الى بعض الاعمال : وهكذا فان الدعوى الشخصية *condictio* قصد بها علاج أوضاع عديدة يعتبر فيها التجريد باعشا على الأثر غير المشروع .

ج - وهناك قوانين رومانية حديثة قررت أن التصرف يقع باطلا : اذا كان سببه غير مشروع . ومثال ذلك ، قانون إيليا سينتيا *lex Aelia Sentia* الذى نص على بطلان العتق الذى يباشر بقصد الغش والاضرار بحقوق الدائنين .

د - ونص القانون الولائى بدوره على جزاءات لحالات متنوعة يكون السبب فيها اما غير مشروع أو غير موجود . ويكفى ذكر المبدأ العام الذى اخذ به هذا القانون والذى يقضى بتحريم الافعال التى يقصد بها الغش والاضرار بحقوق الدائنين ، وكذلك الدفع الغش *exceptio doli* الذى يعالج النتائج غير العادلة المترتبة على كون التعهد الرسمى من الاعمال القانونية المجردة (أى الاعمال التى لا يبحث فيها عن سببها ، ولكن تعتبر موجودة بمجرد توافر جميع شروطها) .

هـ - وساهم كذلك القانون الامبراطورى أو الاستثنائى فى هذا المجال . اذ حمى المدينين من جشع الدائنين الصوريين والمرايين الذين كانوا يطلبون فوائد ربوية باهظة عند الاتفاق على قرض بفائدة فى صورة تعهد رسمى أو فى غيره من الصور . ولذلك سمح القانون الامبراطورى للمدين بتقديم ما يسمى بالشكوى من عدم تسلم النقود *querela non numeratae Pecuniae* ويترتب عليها أن الدائن لا يستطيع أن يتقاضى الدين الا اذا أثبت واقعة قبض المدين للقرض .

المطلب الرابع

في

مطابقة التصرف القانوني للنموذج

تعريف مبدأ الانموذجية وتطوراتها :

الانموذجية أو المطابقة للنموذج هي عبارة عن تقرير القانون لمجموعة محددة من التصرفات القانونية ، بحيث يتعين على الافراد ان يسلكوا دائما في معاملاتهم على منوال هذه التصرفات. وإذا لم يندرج تصرفهم تحت صورة من الصور التي حددها القانون ، فان هذا التصرف يصبح عبثا ، لا وجود له في عالم القانون . ويعتبر مبدأ المطابقة للنموذج من خصائص القانون المدني ، ونتيجة للطريقة الرومانية التي تحدد تصرفا أو مجموعة من التصرفات ، ولا تضع مقدما *a priori* نظما واسعة النطاق . ويمثل المبدأ المذكور عقبة امام المبادرة الفردية التي لا يمكن التعبير عنها بحرية .

ويمكن الالتجاء الى وسائل متنوعة لتفادي النتائج التي تترتب على المطابقة للنموذج . ففيما يتعلق بالتصرفات بين الاحياء ، يوجد في نطاق القانون المدني التعهد الرسمي الذي بموجبه يمكن إنشاء مختلف أنواع الالتزامات ، إذ أنه يمكن التعهد بأي أداء مشروع . ومن ثم يصلح التعهد الرسمي لأن يكون قالما عاما يصب في المتعاقدان مختلف أنواع المعاملات التي يرغبونها . ولكن تفادي المطابقة هنا أساسه المبادرة الفردية أي رغبة الافراد في ترتيب آثار معينة والتجاولهم الى التعهد الرسمي لتحقيقها .

ومن جهة أخرى ، قرر البريتور اشكالا جديدة للعقود ، حتى ولو لم يتبع في ابرامها الصورة المعينة التي ينتظمها التعهد الرسمي ، او لم يتضمنها الاطار الذي وضعه القانون لاي من العقود المعروفة ، ويطلق عليها العقود غير المسماة .

اما بالنسبة للتصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، فيطبق عليها نفس القواعد السالفة الذكر : فهناك أحد أنواع الوصية ببعض المال *legs per damnationem* (أي طريقة الامر والالزام) ، التي يصلح

مضمونها لمختلف أنواع المعاملات . فهي تقابل - في هذا المجال - التعهد الرسمي في مجال التصرفات بين الأحياء . وزيادة على ذلك ، فإن صيرورة الاستئمان fidéicommiss (أي رجاء يوجه الموصى في وصيته إلى أحد الأشخاص للقيام بعمل ما بعد وفاة الموصى) أمر قانوني وشيعة بين الناس في أوائل العصر الإمبراطوري كان يعنى الانكار الصريح لمبدأ الإنمذجية ، حيث انه يمكن أن يتضمن الاستئمان مختلف أنواع التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت والتي نص عليها القانون المدني .

ويخلص مما تقدم أن مبدأ الإنمذجية حصر في أضيق الحدود في العصر العلمي . ولم يبق له أثر في قانون جستينيان .

المطلب الخامس

في

أبواب التصرف القانوني ونشره

(١) الحرر أو الوثيقة الرومانية :

اعتاد الرومان على كتابة تصرفاتهم ، حتى في الحالات التي لم يستلزم القانون فيها الكتابة ، بقصد توفير حيز الوسائل التي تبين الشروط المختلفة المتفق عليها ، بالإضافة إلى كونها دليلاً هاماً للأبواب إذا نشبت منازعة قضائية .

وتسمى الوثيقة المدونة لهذه الافتراض بالوثيقة المثبتة ، أو الوثيقة الموجودة بقصد الإثبات ad probationem . ويجب التمييز بين هذا النوع من الوثائق ونوع آخر يكون الكتابة فيه أحد أركان التصرف ، أي يشترط توافرها ad substantiam لوجود التصرف .

وكانت أغلبية الوثائق الرومانية تعد عادة للإثبات . وتتكون الوثيقة من لوحين أو ثلاثة ، وتكتب من جانب واحد . وتوضع هذه الألواح معنوا بحيث يكون الجانب غير المكتوب هو الجانب الخارجي ، وتربط برباط مختوم بالشمع . ولتفادي فتح الوثيقة باستمرار لمعرفة مضمونها ، تلخص نقاطها الرئيسية على الجانب الخارجي scriptura exterior .

وفي العصر الإمبراطوري ، حلت أوراق البردى محل الألواح . ووجد نوعان من الوثائق أو المحررات :

١ - الإشهادات Testationes :

وهي عبارة عن محررات مكتوبة بصيغة الفائب (أي أسلوب موضوعي) ، وتتضمن ما اتفق عليه شفوياً ، وكان يوقع عليها عندد من الشهود .

٢ - الإقراءات Chirographa :

وهي عبارة عن محررات مكتوبة بصيغة المتكلم (أي أسلوب شخصي) ، وعادة بيد المدين الذي يقر فيها بالدين الذي يشغل ذمته .

وكانت الوثائق الرومانية خاصة . فلم تعرف الوثائق العامة أو الرسمية - أي الوثائق التي يقوم بالإشراف عليها موظف عمومي - إلا منذ أوائل القرن الثالث بعد الميلاد . واشترط هذا النوع من الوثائق في ظل الإمبراطورية السفلى بالنسبة للهباء .

٣ - النشر :

وقد يتطلب نشر تصرف ما تحقيقاً لمصلحة عامة . ويتم باستعمال طرق متنوعة تسهل على الغير الإحاطة به . ويكون النشر عادةً للتصرفات الناقلة أو المنشئة للحقوق العينية على العقارات .

فأجراء تصرف ناقلاً لحق الملكية مثلاً ، يؤدي إلى افتقار ذمة مالية لشخص ما واغتناء ذمة أخرى . وقد يوجد الكثير من الأفراد الذين يريدون معرفة هذا التغيير (كدائى المتصرف مثلاً) . ومن ثم استلزم النشر بالنسبة إلى التصرفات الناقلة للملكية العقارات ، باعتبارها أموالاً تمتعت بدرجة كبيرة من الأهمية حتى المصور الحديثة .

ولم يعرف الرومان مبدأ نشر التصرفات الناقلة للملكية العقارات إلا في المقاطعات . واستفادوا من النظام الذي كان معمولاً به في مصر في العصر الأول من الإمبراطورية . إذ وجد كتاب عقارى يحتوى على أسماء الملاك

العقاريين ، وإشارة إلى العقارات التي يملكها كل فرد . وكان كل تصرف ناقل للملكية يدون تحت أسماء الافراد الذين يتعلق بهم التصرف . ولذلك ، كانت هذه الكتب (وجد كتاب لكل دائرة) تعطى صورة آمنة للتغيرات المختلفة . وكان التدوين يتم بناء على طلب الطرفين . ويترتب على اهماله عدم سريان التصرف في مواجهة الغير .

ويثور الخلاف حول معرفة الغرض الرئيسى من وجود الكتب العقارية المذكورة . فهناك فريق من العلماء يرى أن الهدف الرئيسى ينحصر في ضمان علانية ونشر التصرفات العقارية . وهناك فريق آخر يذهب إلى أن الكتب العقارية كانت تستخدم أساسا لغرض ضريبي ، أى لتحديد القيمة التي يدفعها كل مالك من الضرائب ، وبطريق غير مباشر استخدمت أيضا يقصد العلانية والنشر . ويستدل هذا الفريق رأيه من حرص الرومان على الاحتفاظ بكتب عقارية بالنسبة إلى المقاطعات ، دون إيطاليا (إذ أن الأراضي الإيطالية كانت معفاة من الضرائب) .

ومهما يكن من أمر ، فإن التصرفات العقارية كانت تتم - في عصر جستينيان - أمام سلطة عامة . كما أن الهبات ، سواء أكان محلها عقارا أو منقولا ، خضعت لإجراء التوثيق (أى كان من اللازم تسجيلها في مكاتب عامة ، متى تجاوزت قيمتها خمسمائة دينار) .

ومن ثم ، فرض شرط النشر والتسجيل بالنسبة إلى تصرفات معينة ، رغم أنه كان مجهولا ، كقاعدة عامة ، من القانون الرومانى في العصر العلمى .

المطلب السادس

في

أنواع التصرفات القانونية

تنقسم التصرفات القانونية من حيث عناصر تكوينها إلى تقسيمات مختلفة . ولقد سبق أن تعرضنا بطريقة غير مباشرة إلى تقسيم التصرفات إلى تصرفات رسمية (أو شكلية) وتصرفات غير رسمية - (وأساسه هو كيفية التعبير عن الأداة ، أى عنصر الشكل) ، وكذلك تقسيمها إلى تصرفات لها

سبب وتصرفات مجردة من السبب (وأساسه هو ظهور السبب فيها أم لا) .
فكما رأينا ، هناك تصرفات لا يرتب القانون عليها آثارا قانونية إلا إذا كان
السبب موجودا ومشروعا ، وهناك تصرفات تنتج آثارها القانونية ولو كان
السبب غير موجود أو غير مشروع . ومن ثم فهي تعتبر قالباً عاماً تصاغ
فيه كافة أنواع التصرفات . ونقصد بالسبب الغاية القانونية المباشرة التي
يهدف من قام بالتصرف إلى الوصول إليها .

ولم يبق لنا إلا أن نستعرض التقسيمات الآتية :

• تصرفات قانونية صادرة من جانب واحد (أي تصرفات فردية) ،
وتصرفات قانونية صادرة من جانبين (أي تصرفات ثنائية) ، بحسب ما إذا
كانت تتم هذه التصرفات بإرادة منفردة أو بإرادتين . وتطابق أو تلاقى
الإرادتين في التصرف الثنائي (أي التصرف الصادر من جانبين) يسمى
بالتراضي .

ومن أمثلة التصرف الصادر من جانب واحد ، الوصية . أما التصرف
الصادر من الجانبين فمن أمثلته ، التعهد الرسمي و الأشهاد .
وبحسب الاصطلاح الذي ساد في عصر الإمبراطورية السفلى والعصور
الحديثة ، يطلق تعبير التصرف الثنائي (أو التصرف الصادر من جانبين)
على العقد .

وفي محيط العقود ، نفرق أيضا بين الفردية والثنائية ولكن بمعنى
مختلف . فالعقد الفردي هو العقد الملزم لجانب واحد ، ومثال ذلك التعهد
الرسمي ، أي أن آثار العقد السلبية (الالتزامات) تنشأ في ذمة أحد الطرفين
فقط . أما العقد الثنائي فهو العقد الملزم للجانبين (كالبيع مثلا) ، بمعنى أنه
ينشئ بالنسبة لكل من الطرفين التزامات متقابلة يرتبط بعضها ببعض .
وعلى ذلك ، إذا كانت الالتزامات المتقابلة لا تنشأ إلا بطريقة احتمالية ،
فيسمى العقد عندئذ عقدا ملزما للجانبين غير تام ، ومن أمثلته عقد الوديعة
الذي لا ينشئ - كقاعدة - إلا التزامات في ذمة المستودع أهمها هو الالتزام
برد الوديعة عند طلب المودع . ولكن قد ينشئ كذلك التزامات في ذمة المودع
كما لو سببت العين المودعة ضررا للمستودع .

ب - المعاوضات والتبرعات :

فالتصرف القانوني يكون من المعاوضات أو التبرعات بحسب ما إذا كان هناك تبادل في الثمن والقيمة (كالبيع والإيجار) ، أم أن هناك غنما دون غرم مقابل (كالهبة) .

ولا ينطبق هذا التقسيم على التقسيم السابق الخاص بالعقود الملزمة للجانبين والعقود الملزمة لجانب واحد . ومع ذلك ، يوجد بينهما نطاق مشترك ملموس ، لأن كل العقود الملزمة للجانبين هي من المعاوضات .

ج - تصرفات قانونية بين الأحياء Inter vivos ، وتصرفات قانونية مضافة إلى ما بعد الموت Mortis causa :

وذلك بحسب ما إذا كان التصرف يتضمن إجراء له قيمته أثناء حياة من أجره (كالبيع) أو بعد وفاته (كالوصية) .

د - التصرفات المبنية على حسن النية وتصرفات القانون الضيق Stricti iuris :

فتحديد مضمون التصرف القانوني يكون إما على أساس معيار حسن النية أم لا. وهذا التقسيم هو نتيجة لتقسيم آخر يتعلق بالدعوى، فتقسم إلى دعوى حسن النية ودعوى القانون الضيق ، فبالنسبة لدعوى حسن النية ، يتمتع القاضي بسلطات واسعة من حيث تحديد مضمون التزامات الأطراف المتعاقدة : ومن هنا تنشأ مجموعة من المبادئ تنعكس على جوهر التصرف ذاته .

والتصرفات التي تبنى على حسن النية هي : البيع ، والإيجار ، والشركة ، والوكالة ، والوديعة ، والعارية ، والتصرف الائتماني (ويضيف البعض تصرفاً آخر وهو الرهن) .

ومن أمثلة تصرفات القانون الضيق ، القرض والتعهد الرسمي .

ولا شك أن النتائج ، التي تترتب على كون التصرف مبنياً على حسن النية ، عديدة وسنقابلها كثيراً أثناء دراستنا .

المطلب السابع

في

الخصائص العرضية للتصرف القانوني

١ - الشرط Condicio :

أ - تعريفه :

هو عبارة عن أمر مستقبل وغير محقق الوقوع ، يعلق على تحققه وجود التصرف القانوني . ومثاله أن يعد الواعد في التعهد الرسمي بدفع مبلغ ما إذا قدمت السفينة من آسيا (وهذا مثال روماني وصورته ، أن يقول طالب التعهد : هل تعد باعطاء مائة دينار إذا قدمت السفينة من آسيا؟
Si navis ex Asia venerit, centum dari spondes ?

فيجيب المسئول : نعم اعد Spondeo) .

ومن ثم ، فإن الفكرة الرومانية للشرط تقابل فكرة الشرط الواقف في التقنينات الحديثة . أما الشرط الفاسخ أي أمر مستقبل غير محقق الوقوع يعلق على تحققه زوال التصرف القانوني ، فهو فكرة حديثة (أي لم يعرفه القانون الروماني) .

ب - صورته :

للشرط صور عديدة :

(١) فيمكن أن يكون شرطا احتماليا أو اراديا أو مختلا .

فالشرط الاحتمالي ، هو الشرط الذي يتكون من أمر مستقبل لا يتوقف تحققه على إرادة أحد طرفي التصرف (أي عبارة عن حادثة من حوادث الطبيعة ، أو فعل حنادر من الغير) . ومثال الشرط الاحتمالي أن ينص المورث في وصيته أنه إذا لم يولد لتيتيوس (اسم روماني) ولد خلال الخمس سنوات القادمة ، فعلى الوارث اعطائه ألف دينار .

أما الشرط الارادي ، فهو الشرط الذي يتوقف وقوعه على إرادة

أحد الطرفين . ومثاله أن يقرر المورث في وصيته أنه إذا اعتق تيتيوس رقيقه يصير وارثا .

وأخيرا فإن الشرط المختلط ، هو الشرط الذي يتوقف تحققه على إرادة أحد الطرفين وإرادة الغير معا ، كما لو علق المورث منحه لمنزله إلى تيتيوس على زواجه من امرأة معينة ، أو يجعله وارثا له إذا تبني شخصا معينا .

(٢) ويمكن أن يكون شرطا إيجابيا أو سلبيا ، بحسبه ما إذا كان يتضمن القيام بعمل أو الامتناع عن فعل . ويعتبر من قبيل الشرط الإيجابي نفس أمثلة الشرط المختلط . أما الشرط السلبي ، فمثاله أن يقرر الموصي في وصيته أن تيتيوس يكون وارثا له إذا لم يحرر العبد المملوك له .

(٣) الشرط الحقيقي والشرط غير الحقيقي :

فيكون الشرط حقيقيا إذا علق على أمر تتوافر فيه الصفتان الآتيتان :

أ - أن يكون قد علق عليه التصرف بناء على إرادة الطرفين وحدها .

ب - أن يتضمن عدم تأكد حقيقى من وقوعه في المستقبل .

أما الشرط غير الحقيقي فيكون في الحالة العكسية ، أى حينما لا تتوافر إحدى هاتين الصفتين .

ومن ثم فإنه بالنسبة إلى الصفة الأولى ، يعتبر من قبيل الشروط غير الحقيقية الشروط التى تنقرر بناء على نص في القانون *Condiciones iuris* ، كتعليق اكتساب التركة على شرط قرره القانون وهو قبول التركة *aditi hereditatis* . ولذلك لا يترتب أى أثر خاص على اشتراط الموصي في وصيته بأن يكون تيتيوس وارثا إذا قبل التركة .

وبخصوص الصفة الثانية ، يعتبر الشرط غير حقيقى إذا تضمن أمرا تم فعلا وقت التعليق *in praesens vel in praeteritum callatae* . إذ أن عدم التوقع الموضوعى لا يتحقق إلا بالنسبة للأمور المستقبل ،

لا بالنسبة للامر الحاضر أو الماضي . ففي هذه الحالة الأخيرة لا يوجد
الا عدم توقع شخصي . ويترتب على ذلك أن التصرف يوجد مباشرة -
طبقا لتحقيق الامر الذي يتضمنه الشرط ، ولا يوجد اذا تخلف هذا التحقق .
وبعبارة أخرى ، ان التصرف الذي يطلق وجوده على امر تم فعلا وقت
التعليق يكون تصرفا منجزا ، ولو كان الطرفان يجهلان تحقق هذا الامر
وقت اتفاقيهما . ونضيف الى ذلك ، انه يعتبر من قبيل الشروط غير
الحقيقية ، الشروط المستحيلة ، لانه يكون محققا عدم وقوعها . ومن أمثلة
الشروط التي تتضمن عدم توقع شخصي : هل تعد بدفع مائة دينار اذا كان
تيتيوس حيا ؟ Si titius vivit, centum dari spondes .

٤) الشرط الممكن والشرط المستحيل :

فيكون الشرط ممكنا أو مستحيلا بحسب ما اذا كان يتضمن امرا
ممكنا تحققه من الناحيتين المادية والقانونية أم لا . ويستبعد الشرط
المستحيل امكانية وجود التصرف . ومع ذلك ، استثنى السابينيون -
وتبعهم غالبية الفقهاء - من هذه القاعدة الشرط المستحيل المقترون بتصرف
مضاف الى ما بعد الموت ، فيعتبر الشرط كان لم يكن ولا يؤثر في وجود
التصرف .

ويجب أن تكون الاستحالة دائمة ، أي أن تكون قائمة وقت اشتراط
الامر المستحيل وبعد ذلك . فالاستحالة الطارئة (بمعنى أن يكون الامر
ممكنا وقت الاشتراط ثم يصير مستحيلا بعدئذ) تعتبر تخلفا للشرط يترتب
عليه عدم وجود التصرف .

٥) الشرط المشروع والشرط غير المشروع :

ويكون الشرط مشروعا أو غير مشروع بحسب ما اذا كان تطبيق
التصرف عليه يجعل السبب مشروعا أو غير مشروع . ومن ثم ، فان التعهد
الرسمي الذي كان يتضمن تعهدا من قبل الواعد بدفع مبلغ من النقود الى
شخص ما اذا ارتكب جريمة من الجرائم ، يكون غير مشروع . وذلك بعكس
ما اذا تضمن التعهد الرسمي تعهدا بتعويض الضرر الى المعتدى عليه اذا
ارتكب شخص في حقه جريمة ما ، فيكون مشروعا .

ج - التصرفات التي تقبل اقتران الشروط بها :

وهناك تصرفات تقبل اقتران الشروط بها وتصرفات لا تقبل ذلك .
فبعض تصرفات وأعمال القانون المدني لا تقبل أن تعلق على شرط ، أما
بسبب طبيعتها ، أو لانه نظراً لأهمية العمل القانوني لا يقبل أن يعلق آثاره
على أمر غير محقق الوقوع . ويترتب على اقتران الشرط بهذا النوع من
الأعمال القانونية بطلان العمل القانوني . ومن ثم ، لا يقبل الشرط بالنسبة
إلى الإشهاد والدعوى الصورية والأبراء اللفظي *acceptilatio* ، لأنها
تتضمن ما يفيد التأكيد بالوجود الحالي لأمر من الأمور . وهذا لا يتلاءم
منطقياً مع مفهوم الشرط وهو التأكيد بالوجود المتعلق حالياً على هذا الأمر .
(وهو ما يعني عدم الوجود الحالي) . فمن يعلن كونه مالكا لشيء ما ، أو أنه
قبض قيمة الدين الموجود في ذمة شخص ما ، لا يمكنه أن يعلن في نفس
الوقت أن الملكية ليست له حالياً أو أن انقضاء الدين لا يتحقق ، بسبب
تعلق الإشهاد أو الأبراء اللفظي على شرط .

ولا يقبل الشرط أيضاً بالنسبة إلى قبول التركة *aditio hereditatis*
واختيار الرقيق *servi aptio* لأن التصرفات المذكورة
تقتضي أن تكون آثارها فورية ولا يجوز الرجوع فيها .

د - الآثار التي تترتب على الشرط .:

تختلف آثار الشرط في أثناء تعلقه ، عنها بعد انتهاء تعلقه .

١) أثناء تعليق الشرط *Pendente Condizione* :

وتعليق الشرط هو حالة عدم التأكيد السائدة في الفترة ما بين إبرام
التصرف وبين لحظة بيان مصير الشرط من حيث تحققه أو تخلفه . وفي هذه
الفترة ، لا ينشأ حق بحيث يستطيع أحد الطرفين أن يدعي بأنه صاحبه ،
وبالتالي لا ينشأ التزام في ذمة الطرف الآخر . فلا يوجد إلا مجرد أمل .
ومن ثم ، فإن الرومان يؤكدون أن التصرف يبرم فعلاً متى تحقق الشرط ،
وأنه لا يوجد حق أثناء فترة التعليق .

ومع ذلك ، تترتب بعض الآثار في فترة التعليق :

١ - يمكن التوارث بالنسبة الى العلاقة المعلقة على شرط
Sub condicione.

ب - ويقوم البريتور في العصر العلمي باتخاذ بعض الاجراءات اللازمة للمحافظة على الحق المعلق على شرط .

٢) انتهاء فترة التعليق :

ينتهي التعليق اما بتحقيق الشرط ، اى حدوث الامر المشروط المعلق عليه آثار التصرف ، واما بتخلفه ، اى عدم وقوع هذا الامر .

فاذا ما تحقق الشرط ، تترتب عليه النتائج القانونية المقررة : وبعبارة اخرى ، نفاذ التصرف .

اما اذا تخلف الشرط ، اعتبر التصرف كأن لم يكن له وجود أصلا .

واختلفت الآراء حول مصير ما اذا كان تحقق الشرط يكون باثر رجعى أم لا : أى ما اذا كان من الواجب اعتبار التصرف منجزا وكاملا منذ الوقت الذى نشأ فيه ex tunc ، أو يستند أثره الى الوقت الذى تحقق فيه الشرط ex nunc .

ويذهب الرأى السائد الآن الى انه لم يكن للشرط اثر رجعى في العصر العلمى ، بعكس قانون جستينيان الذى أخذ بمبدأ الاثر الرجعى للشرط . وهناك بعض المشتغلين بالدراسات الرومانية الذين ينكرون مبدأ الاثر الرجعى للشرط في العصر العلمى وكذلك في قانون جستينيان . ومع ذلك ، لا يمكن الجزم بأن القانون الرومانى في العصر العلمى لم يأخذ بهذا المبدأ .

٢ - الاجل Dies :

١ - تعريفه :

الاجل هو عبارة عن امر مستقبل محقق الوقوع يتوقف على حصوله نفاذ التصرف القانونى (وهذا هو الاجل الواقف ، ويسمى التصرف

الذى يضاف الى هذا النوع من الاجل : تصرفا *A diem* . ويمكن من طريق اقتران اتفاق بالتصرف الرئيسى ، تقرير أجل يؤدي وقوعه الى انقضاء التصرف (وهذا هو الاجل الفاسخ ، ويسمى التصرف الذى يضاف الى هذا النوع من الاجل : تصرفا *In diem* .

ويبين من ذلك أن الاجل يشترك مع الشرط في أنه أمر مستقبل ، ويختلف عنه في أنه أمر محقق الوقوع : ومن ثم لا يوجد حالة تعليق كما هو الشأن في الشرط .

ب - الآثار التى تترتب على الاجل :

تختلف هذه الآثار بحسب ما اذا كان الاجل واقفا أو فاسخا .

(١) آثار الاجل الواقف :

١ - بالنسبة الى التصرفات المكتسبة للحقوق العينية ، فان الملكية لا تنتقل الا بحلول الاجل (مثال ذلك ، الوصية ببعض المال بطريقة التملك الفورى في الاعيان المعينة *Legs per vindicationem*) .

ب - وبالنسبة الى التصرفات المكتسبة للحقوق الشخصية (الالتزامات) ، فانه تنشأ حقوق الدائن فور إبرام هذه التصرفات ، ولكنها حقوق غير مستحقة الاداء (أى لا تكون نافذة) الا في الوقت الذى يحل فيه الاجل . ومن ثم ، فان الوفاء بدين مضاف الى أجل يكون صحيحا ، حتى قبل حلول أجله ، اذ انه واجب ما دام أن العلاقة الالتزامية موجودة .

(٢) آثار الاجل الفاسخ :

ويترتب على الاجل الفاسخ جميع الآثار التى تترتب على الشرط الفاسخ . بمعنى أنه يوجد اتفاق مقترن بالتصرف الرئيسى (المنجز) ، وهذا الاتفاق يتضمن الاجل الذى يترتب على حله انقضاء آثار التصرف الرئيسى .

ويلاحظ أن التصرفات التى لا تقبل الاقتران بشرط ، لا تقبل كذلك الاقتران بأجل . ويترتب على هذا الاقتران البطلان .

(٢) التكاليف في التبرعات Modus :

أ - تعريفه :

هو عبارة عن تكليف يقع على عاتق من يؤول إليه عمل من أعمال التبرع (كالعتق ، والهبة ، وتعيين وارث Heredis Institutio ، والوصية ببعض المال Legs) . ومثال ذلك ، أن ينص المورث في وصيته بأنه يجب على الوارث إعطاء عقار معين إلى تيتيوس ، على أن يقيم تيتيوس تمثالا للمورث .

وبين من ذلك أن هناك شبها ظاهريا بين التكاليف Modus وبين الشرط الإرادي ، إلا أنه يختلف عنه من حيث الآثار المترتبة عليه . إذ أن التكاليف لا يوقف - كما هو الشأن بالنسبة إلى الشرط - مفعولية التصرف : فمن يقع عليه عبء الشرط ينبغي عليه تنفيذه حتى يحصل على ما يتضمنه التصرف ، أما المدين بالتكاليف فإنه يكتسب ما يتضمنه التصرف أولا (لأن التصرف المترن بتكاليف ينتج آثاره في الحال) ، ثم يقوم بعد ذلك بتنفيذ التكاليف .

ب - آثاره :

وإذا كان التصرف المترن بتكاليف ينتج آثاره في الحال ، فإن المشكلة تثور بالنسبة إلى كيفية إجبار المكلف (أى الملزم بتنفيذ التكاليف) بالقيام بواجبه .

ولم يضع القانون الروماني في العصر العظمى علاجا عاما لهذه المشكلة بل واجهها في بعض التصرفات المحدودة وقرر الحكم المناسب بخصوصها .

(١) فالواهب يستطيع أن يسترد العين الموهوبة من الموهوب له بطريق دعوى الاسترداد الشخصية Condictio de causam datorum . كما أنه يمكن أن يحتاط سلفا بطريق التعهد الرسمي الذي ينشئ على عاتق الموهوب له التزاما بالرد .

(٢) والتكليف المقترون بتصرف ايضائي يمكن كقاعدة تفسيره كوصية ائتمانية *Fidéicommiss* . ويمكن الرجوع على الموهوب له على هذا الاساس وفي حالة الوصية ببعض المال *Legetum* المقتونة بتكليف ، فانه يشترط لكي يرفع الموصي له الدعوى ضد الوارث أن يقدم ضمانا بتنفيذ التكليف . كما يجوز الانتجاع بطريق الدعوى الشخصية الاستثنائية *Cognitio extra ordinem* الى الامبراطور وموظفيه .

وانتهى الامر في قانون جستينيان الى تقرير ضوابط عامة لهذا الموضوع ، وترتيب حماية شاملة للتصرف المقترون بتكليف .

المطلب الثامن

في

النيابة في التصرفات القانونية

(١) انواع النيابة :

هناك نوعان من النيابة :

النيابة الكاملة ، وهي عبارة عن النظام الذي بموجبه يبرم شخص (يسمى النائب) بطريق التعبير عن ارادته ، تصرفا باسم ولحساب شخص آخر (يسمى الاصيل) الذي تنصرف اليه آثار هذا التصرف .

اما النيابة الناقصة ، فهي النظام الذي بموجبه يبرم شخص تصرفا لحساب الاصيل ولكن باسمه هو شخصا ، وتنصرف آثار هذا التصرف الى ذمته هو لا الى ذمة الاصيل (الذي لا يذكر اسمه عند التعاقد) ، بحيث يقتضى اجراء لاحق يقوم به النائب حتى ينتقل اثر هذا التصرف الى ذمة الاصيل .

وتعرف الشرائح الحديثة النيابة الكاملة . اما القانون الروماني ، فلقد بدأ بالنوع المقابل ، أى النيابة الناقصة ، ليصل في النهاية الى النيابة الكاملة .

(٢) مصادر النيابة :

تنشأ النيابة إما بنص القانون أو بفعل إرادة خاصة . ومن ثم جرت العادة بين الفقهاء المحدثين على التمييز بين النيابة القانونية ، كما في حالة الوصي على القاصر Tutor impuberis والقيسم على السفیه Curator prodigi أو على المجنون curator furiosi ، وبين النيابة الإرادية التى تنشأ إما بناء على عقد بين النائب والاصيل (عقد وكالة) أو بناء على تولى شخص من تلقاء نفسه (أى دون إذن سابق) إدارة شئون الغير الذى لا تسمح ظروفه بالقيام بها (كما في حالة غيابه مثلاً) ، ولحساب هذا الغير . فيتحقق حينئذ ما يسمى بالفضالة negotiorum gestio . وتستمد الولاية هنا من واقع قيام الشخص بأعمال الإدارة . والإدارة تتعلق بتصرف واحد أو أكثر ، وقد تتخذ شكل إدارة الذمة . ولذلك يمكن التمييز بين النيابة العامة التى يوكل فيها الى النائب بإدارة جميع أموال الاصيل ، والنيابة الخاصة التى ترد على تصرف أو عمل معين .

فمن عهد اليه نيابة عامة (أى متولى شئون الغير باذن سابق) يسمى الوكيل العام procurator ، وأحياناً يسمى الوكيل الحقيقى verus procurator . لتمييزه عن الوكيل غير الحقيقى Falsus procurator وهو الفضولى (أى متولى شئون الغير دون وكالة أو إذن سابق) . وأحياناً لا تراعى الدقة في التعبير ، فيطلق لفظ procurator كذلك على من ليس وكيلًا عاماً .

(٣) عدم أخذ القانون الروماني - في عصوره الاولى - بمبدأ النيابة الكاملة (المبدأ والاستثناءات التى وردت عليه) :

ولم يسلم الرومان بمبدأ النيابة الكاملة (أى انصراف آثار التصرف مباشرة الى ذمة الاصيل) تأسيساً على قاعدة ترجع الى القانون الروماني القديم وهى : نحن لا نستطيع اكتساب الحقوق بواسطة الغير «extraneam personnam nobis adquire non potest» . ومع ذلك ، فإن تنظيم آثار التطرف القانوني الذى يبرمه النائب طبقاً لمبدأ النيابة الناقصة (أى أن النائب يجرى التصرف باسمه ولكن لحساب الاصيل) ، ثم يقوم بفد

ذلك بنقل آثار هذا التصرف الى ذمة الاصيل) ، يمكن أن يؤدي الى عرقلة المعاملات ، ولا يلائم الاحتياجات العملية . ومن ثم لم يقف الرومان مكتوفين اليدين أمام القاعدة القديمة المذكورة .

فلقد سلم **القانون البريتورى** مبدأ النيابة الكاملة في حالات عديدة ، أهمها :

(١) إذا وضع الاصيل على رأس مشروع تجارى أحد الاشخاص بمثابة نائب له *institor* ، فانه يسال مباشرة عن الديون الناشئة من التصرفات التى عقدها النائب مع الغير . ويمكن الرجوع عليه بدعوى التجارة البرية *actio institoria* .

(٢) وكذلك إذا عهد مجهز السفينة *exercitor navis* بها الى نائب له *magister navis nauta* . للاختصار بها عبر البحار فانه يلتزم بالديون المتولدة عن التصرفات التى يعقدها النائب ، ويرجع عليه بدعوى التجارة البحرية *actio exercitoria* .

ومن جهة أخرى ، أخذ بمبدأ النيابة الكاملة لحماية مصالح الاصيل في الحالتين السابقتين . فيستطيع توجيه المطالبة الى الغير الذين تعاملوا مع النائب *institor* أو *magister* ولم يقوموا بالوفاء له ، وذلك اذا كان من غير المستطاع اقتضاء حقه من نائبه (كما لو أفسر مثلاً) .

وفي نهاية العصر العلمى ، امتد نطاق مسئولية الاصيل فشمل ، فضلاً عن الحالات التى ترفع فيها دعوى التجارة البرية ودعوى التجارة البحرية ، حالة الاصيل الذى يعهد الى الوكيل العام *procurator* بإدارة شؤونه . فأصبح من الجائز الرجوع عليه ، فيما لو كان الوكيل معسراً ، بمقتضى ما يسمى بالدعوى المقررة على غرار دعوى التجارة البرية *actio utilis ad exemplum institoriae* . وسميت في قانون جستينيان بشبه دعوى التجارة البرية .

كما أخذ **القانون الاستثنائى أو الامبراطورى** بالنيابة الكاملة بالنسبة الى المسائل التى تدخل فى اختصاص ادارة التفذية (أى التجارة بالجملة للمواد الغذائية التى تخضع لرقابة الموظفين الامبراطوريين) .

وبالنسبة للقانون المسمى ذاته ، فمن الثابت أنه في خلال العصر العلمي ، قد ادخل في نطاقه مبدأ النيابة الكاملة على النحو التالي :

(١) أصبح من الجائز أن يكتسب الشخص وضع اليد من طريق نائبه . ثم امتد اثر هذه القاعدة الى جواز انتقال الملكية الى الاصيل بطريق تسليم المال الى الوكيل . وقبل أيضا الفرض العكسي : فيمكن نقل الملكية بطريق التسليم الذي يقوم به الوكيل . وبعبارة أخرى ، يلاحظ أنه في الفرض الاول ، يكسب الوكيل الملكية الى الاصيل بقيامه بمهمة التسليم ، بدلا من الاصيل . وفي الفرض الثاني ، تنتقل الملكية من الاصيل بموجب التسليم الذي يقوم به الوكيل الى الغير .

(٢) وامتدت القاعدة السالفة من الحقوق العينية الى الحقوق الشخصية أو الالتزامات : فالقرض ، والوفاء الذي يقوم به الشخص عن طريق نائبه يكون صحيحا ، اذا قام النائب بتسليم النقود الى الغير باسم الاصيل .

وعلى العموم ، يمكن القول بأن الحالات التي يجوز فيها استخدام النائب لانتقال وضع اليد يمكن فيها أيضا انتقال أو اكتساب حق ما (سواء كان حقا عينيا أو شخصيا) .

ويبين مما تقدم أهمية وكثرة الحالات التي أخذ فيها القانون الروماني بمبدأ النيابة الكاملة ، بحيث يمكن القول بأن الاستثناءات التي تقررت خلال العصور المختلفة لتطور القانون الروماني تطلبت على القاعدة القديمة (قاعدة اللانيابة) وتركها جانبا . ومن ثم ، فإن قبول القاعدة العكسية (قاعدة النيابة الكاملة ، أي أن العلاقة القانونية تعتبر أنها قد نشأت مباشرة بين الإصيل والغير ، وبالتالي فإن الحقوق والالتزامات المتولدة نتيجة لذلك تنصرف الى الاصيل لا الى النائب) ، هي النتيجة النهائية التي أدركها القانون الروماني في عصر جستينيان .

(٤) التفرقة بين النيابة المباشرة وبعض النظم التشبيهية بها :

وعرف القانون الروماني بعض النظم القريبة من النيابة الكاملة ، والتي تقوم ببعض وظائفها :

١) فالرسول muncium :

هو شخص - حرا كان أو عبدا - يقوم بمجرد نقل التعبير عن ارادة أحد المتعاقدين الى الآخر . ولا يعتبر الرسول نائبا ، لان التعبير الذي ينقله هو تعبير العاقد ، وبالتالي فان التصرف لا يتمعد بواسطته : فلا يتدخل الرسول في تكوين الارادة ولا يعتبر طرفا في التصرف . فهو مجرد اداة ذكية لنقل تعبير وارادة المرسل الى العاقد الآخر .

ومن الواضح ، أن تدخل الرسول يفترض أن التصرف يبرم بين غائبين ، ويفترض أيضا أن الامر لا يتعلق بتصرف شكلى ، اذ أن تعبيراً شكلياً لا يمكن القيام به الا من قبل العاقد نفسه .

٢) والاشخاص الخاضعون لسلطة رب الاسرة (كابن الاسرة والعبد) يعتبرون بمثابة اداة لكسب الحقوق لصالح رب الاسرة . فلا توجد هناك كذلك نيابة ، ومع ذلك فان هذا النظام ساهم مساهمة فعالة في تلافي المضار التي تترتب على عدم الاخذ بالنيابة الكاملة في العصر القديم . وواضح أن عدم وجود نيابة بين رب الاسرة والخاضعين لسلطته ما هو الا انعكاس للسلطان المطلق لرب الاسرة في المجال المالى وتمتعه بكافة الحقوق المالية في الاسرة ، اذ أنه لم يعترف للخاضعين له بلمة مالية مستقلة ، كما أن كل ما يكسبه من حقوق يؤول الى رب الاسرة ، ولكن لا يلزمونه بالتزاماتهم التعاقدية . ومع ذلك ، عالج البريتور هذا الوضع (أي اعتبار الخاضعين لسلطة رب الاسرة اداة في يده تكسبه الحقوق دون الالتزامات) ، واستطاع أن يجعل رب الاسرة مسئولاً عن الالتزامات التعاقدية التي يجريها التابعون له .

المطلب التاسع

في

تفسير التصرف القانوني

١ - تعريفه وصوره :

تفسير التصرف القانوني ، هو عبارة عن تحديد مضمونه ، أى التعرف على الآثار التي يمكن أن تترتب عليه .

ونميز بين معيارين في هذا الصدد : التفسير الشخصي والتفسير الموضوعي :

(١) التفسير الشخصي ، وهو يهدف الى التعرف على ما اراده المتعاقدان من التصرف الذى أبرماه ، أى التعرف على قيمة التعبير على ضوء الإرادة التى تحدده .

(٢) التفسير الموضوعي ، وهذا هو المعيار الثانى الذى يستخدم لممارسة النشاط التفسيري . اذ لا ينظم المتعاقدان عادة كل شيء ، وحتى ما ينظمه لا يحدوده تحديدا كاملا من جميع الواجه . ومن ثم يجب فى هذه الحالة تكميل مضمون التصرف باتباع قواعد التفسير الموضوعية التى وضعها المشرع ، كأن يستوجب المشرع ، بالنسبة الى تصرف معين ، اتباع التفسير الذى فى صالح أحد المتعاقدين . (يفسر التصرف المقرر للدين عادة لمصلحة المدين interpretatio favor debitoris) ، أو يقرر وجوب اتباع التفسير الذى يعمل على صحة التصرف ذاته ونفاذه الواسع (كالتفسير الذى يكون فى صالح صحة الوصية ونفاذها favor testamenti ، وكذلك بالنسبة للدوطة favor dotum) ، أو التفسير الذى يكون أكثر اتفاقا مع معيار حسن النية (ونص المشرع على وجوب اتباع هذه القاعدة بالنسبة للتصرفات البنية على حسن النية) .

وفيما يتعلق بالتفسير الشخصي ، أى التفسير الذى يقوم على البحث عن الإرادة الحقيقية للمتعاقدين (فهو تفسير للارادة) ، جرت العادة على التمييز بين التفسير النموذجي والتفسير الفردي .

فالتفسير النموذجي يهدف الى التعرف على إرادة المتعاقدين ، من خلال الالفاظ المستعملة ، وفقا لمعيار الشخص العادى id quod plerumque accidit.

أما التفسير الفردي ، فلا يهدف فيه الى معرفة ما الذى كان يريده الشخص العادى من وراء التعبير ، بل مقتضاه ، أن ننظر الى ذات الشخص الذى تعاقد لمعرفة ما اراده فى هذه الحالة بعينها .

ومما هو جدير بالذكر ، أن من بين هذين النوعين نجد أن التفسير الفردي هو التفسير الذى يتعلق حقيقة بالارادة . أما التفسير النموذجي فيتضمن معرفة القيمة الموضوعية والمجردة للتصرف ، وغبة في اضعاء الحماية له والتحقق من محتواه ، وتطبيقا لمعيار عام للمسئولية يقضى بوجود أن يستخلص من الافعال التى يقوم بها الافراد نفس المعنى المستفاد منها بالنسبة للجميع .

٢ - مدى اخذ القانون الرومانى في عصوره المختلفة بمبدأ التفسير الشخصى ؟

ولتطور القانون الرومانى في مجال التفسير الشخصى اعتبار خاص . إذ أن القانون الرومانى القديم كان يضفى الاهمية بصفة خاصة على التعبير الرسمى ، وكانت الآثار القانونية ترتبط بالتعبير بحسب معناه في العالم الخارجى .

وتصدى الفقه في العصر الجمهورى لتفسير بعض المسائل على أساس مبدأ التطابق بين الارادة والتعبير . وفي عصر شيشرون (أواخر العصر الجمهورى) ، وضحت المعايير الرئيسية للتفسير التى سيتبناها الفقه في العصر العلمى وسينميتها .

والمعيار العام أو الرئيسى الذى وضعه الفقه في العصر الجمهورى هو الآتى : يجب البدء بتعطيل التعبير ومعرفة مدلوله ومعناه الموضوعى ، حتى يمكن الوصول الى ارادة التعاقد والحكم بمدى التطابق الموجود بينهما . ولقد أكد الفقهاء الرومان أنه يجب تفسير التعبير بحسب روحه ، أى يكون التفسير واسعا أو ضيقا وفقا للمعنى الذى أراد التعاقد خلعه على هذا التعبير . وكانت تبدل عناية فائقة بهذا الخصوص حينما كان الامر يتعلق بتصرف مضاف الى ما بعد الموت ، وغبة من الرومان في توقيف الاحترام الكامل لارادة الميت وتنفيذ رغباته .

ولكن من المبادئ المقررة في ميدان التفسير ، والتى توضع حدا لنشاط المفسر أنه إذا كان مضعون الارادة يخالف تماما المضمون الموضوعى للتعبير فلا يمكن أن ينتج عن هذا الوضع أى اثر قانونى .

ويجب ان نلاحظ ان مسألة التفسير الشخصى لم تكن تثور فى مجال الاشكال الرسنية التى تضمنها القانون المدنى (التصرفات الشكلية) . فاذا نص القانون المذكور على ان افرا معنا يترتب على استعمال شكل معين ، يكون البحث عن ارادة المتعاقدين اللذين استخدمما هذا الشكل لا قيمة له فى مجال القانون المدنى . اذ انه لا يثقف الى ما انصرفت اليه الارادة الحقيقية . ومع ذلك ، فان فقهاء العصر العلمى طبقوا التفسير الشخصى كذلك ، وتمكنوا - بمساعدة البريتور - من استعمال وسائل علاجية بريتورية للوصول الى نتائج يستبدها القانون المدنى .

ولم يستعمل التفسير الشخصى للحد من شكلية النظم القانونية الرومانية فقط بل وأيضاً لمعالجة طابع التجريد الذى يتسم به تصرفات القانون المدنى ، وكذلك اذا كان الشكل الخارجى يقبل تنوع التفسيرات . ومن ثم استعان الرومان فى الحالات المذكورة بنية *animus* المتعاقدين .

ولم يطلق قانون جستينيان شيئاً جوهرياً جديداً بالنسبة للنتائج التى توصل اليها الفقه الرومانى من قبل . فاقصر دور جستينيان على تعميم هذه النتائج والمبالغة فيها . ولذلك لا يمكن الزعم - كما يدعى بعض المشتغلين بالدراسات الرومانية - بأن التفسير الشخصى الفردى كان من عمل هذا الامبراطور .

المطلب العاشر

فى

عيوب التصرف القانونى

ينعقد التصرف القانونى وينتج آثاره المختلفة اذا اكتملت له سائر الاركان . ولكن قد يتخلف أحد هذه الاركان أو يشوبه عيب من العيوب ، وذلك بالنسبة للأرادة (ائناء تكوينها أو التعبير عنها) أو المضمون ، أو سبب التصرف .

وتتنوع مظاهر عيوب التصرف القانونى : فقد يكون عيب التصرف هو انه غير صحيح أو غير مشروع . وينقسم عدم الصحة وعدم المشروعية بدورهما الى أنواع مختلفة :

٢ - فيمكن أن يعنى عدم الصحة :

(١) البطلان المطلق ، حينما لا ينتج التصرف ولا يصلح لان ينتج أى اثر بقوة القانون .

(٢) القابلية للبطلان (البطلان النسبى) ، حينما يكون للتصرف وجود قانونى وينتج آثاره كآى تصرف صحيح ، ما لم يجهز عليه (فيجوز للمتعاقد الذى يخوله القانون ذلك أن يطلب إبطاله) . ويتقرر أثر البطلان النسبى اما بطريق الدعوى (أى يلتجئ من تقرر البطلان لمصلحته الى الحاكم القضائى مباشرة ويطلب ابطال التصرف ، كالظمن فى وصية لتجاهلها مصلحة أحد اقرباء الميت querela inofficiosa testamenti وكطلب اعادة الشيء الى أصله restitutio in integrum) واما بطريق الدفع exceptio حينما يطالبه الدائن بتنفيذ التصرف .

ومع ذلك فان الوسيلة الغالبة للقابلية للإبطال هي الدفع . ولما كان الدفع هو أساسا علاج بريتورى (أى وضعه البريتور تحت تصرف صاحب المصلحة) ، فيمكن القول بان نظام القابلية للإبطال ذاته (أو البطلان النسبى) هو عبارة عن مهاجمة يسمح بها القانون الولائى (البريتورى) لتصرف يعتبر صحيحا طبقا لاحكام القانون المدنى .

وعدم الصحة ، بصرف النظر عما اذا كان يتمثل فى البطلان المطلق أو القابلية للإبطال ، يمكن أن يكون أيضا :

(١) مقترنا بانعقاد التصرف أو لاحقا على انعقاده ، بحسب ما اذا كانت الواقعة المنشئة له معاصرة لانعقاد التصرف أو لاحقة عليه .

(٢) كلى أو جزئى ، بحسب ما اذا كان يتعلق بأثار التصرف كلها أو بعضها .

ب - أما عدم المشروعية ، فقد يتعادل من حيث آثاره مع عدم الصحة ، وقد يختلف معه . فحدث التطابق أو التعادل بينهما حينما يكون جزاء عدم المشروعية هو عدم صحة التصرف . ويحدث الاختلاف حينما لا يعيب عدم المشروعية التصرف وانما يترتب عليه مجرد جزاء جنائى أو ما شابه ذلك .

ومثال حالة التطابق ، عقد الوكالة الذي يلتزم الوكيل فيه بارتكاب جريمة ما *mandatum sceleris* فهو غير مشروع . ويتربى على عدم المشروعية هنا بطلان التصرف بطلانا مطلقا . ومثال حالة الاختلاف : أن قانون فسوريا *lex furia testamentaria* قضى بصحة الوصية ببعض المال *legs* اذا تجاوزت ١٠٠٠ آس ، ولكنه وقع على الموصى له عقوبة قيمتها ٤ أمثال الوصية .

ج - التمييز بين التصرف المعيب والتصرف غير المنتج لآثاره . فالأخير هو تصرف صحيح ولكن لا ينتج آثاره ، كما هو الشأن بالنسبة إلى التصرف المعلق على شرط واقف في فترة التعليق . وقلنا أن العيب قد يتعلق بالإرادة أو المضمون أو السبب .

(٢) العيوب المتعلقة بالإرادة :

١ - قد يشوب الإرادة عيب ما أنشأ تكوينها ، وذلك عندما تكون البواعث التي تحركها لا تتفق مع الحقيقة . ويمكن أن يحدث ذلك بسبب الغلط . والغلط هو الاعتقاد في وجود أمر غير موجود في الحقيقة . فالمتعاقد يتصور الأمر على غير حقيقته ، وعلى هذا الأساس يقوم بإبرام التصرف القانوني . كان يوصي شخص بقطعة أرض إلى الموصى إليه لأنه قام بعمل معين (بينما هذا غير صحيح ، إذ أن الموصى إليه لم يقم بالعمل المذكور) .

ولا يستبعد الغلط في الباعث إرادة إبرام التصرف القانوني . فالإرادة موجودة ولو أنها كانت نتيجة باعث خاطيء . ومن ثم لا أثر لذلك على التصرف إذ يظل صحيحا منتجا لآثاره . ولقد أكد القانون المدني ذلك ، ونص على قاعدة أن الغلط في الباعث لا يعيب التصرف *falsa causa non nocet* (ولفظ *causa* يتضمن معاني قانونية عديدة ، ومن بينها بالنسبة للرومان معنى الباعث) .

ومع ذلك ، تقرر بفضل جهود البريتور والاباطرة في العصر العلمي أنه ، بالنسبة للأعمال المضافة إلى ما بعد الموت ، يمكن أن يترتب على الغلط الجوهرى في الباعث عدم صحة التصرف ، مثال ذلك : أن يعين الموصى شخصا ما وأرثا له في وصيته ، ثم يحرق وصية جديدة يعين فيها

شخصا آخر لاعتقاده الخاطيء بان الشخص الاول قد مات) . وقد أخذ قانون جستينيان بهذه القاعدة ، فاعتبر الفعل المضاف الى ما بعد الموت قابلا للإبطال اذا شاب الباعث على إبرامه عيب جوهرى .

ب - وقد يشوب الإرادة عيب ما أثناء ظهورها فى العالم الخارجى ، وذلك عندما يكون التعبير (وهو وسيلة إعلان الإرادة) غير مطابق لحقيقة الإرادة .

وعدم المطابقة المذكور اما أن يكون مقصودا أم لا .

أولا : فيكون مقصودا أى من صدر منه التعبير يقصد عدم مطابقته للإرادة ذاتها ، وذلك فى حالتى التحفظ الذهنى والصورى .

(١) التحفظ الذهنى :

وهو ألا يعنى المتعاقد المعنى الموضوعى للتعبير ، بل يخلع عليه معنى آخر لا يعلمه المتعاقد الآخر . ومثال ذلك : أن يعلن زيد موافقته على الزواج من امرأة بقوله «أن زيدا يتزوجك» ولا يعنى بذلك نفسه بل شخصا آخر يحمل نفس الاسم (وهذا المثال مستقى من القانون الكنىسى) .

ولم يضع القانون الرومانى اعتبارا للتحفظ الذهنى ، ولم يترتب عليه أى أثر ، بل نظر الى التعبير باعتباره خال من كل تحفظ .

(٢) الصورية :

هى ألا يعنى كلا المتعاقدين المعنى الموضوعى للتعبير ، بل يخلعان عليه معنى وقيمة غير التى تستفاد عادة من التعبير . ومن هنا يتضح الفرق بين التحفظ الذهنى والصورية .

ففى التحفظ الذهنى ، نجد أن الاختلاف بين التعبير والإرادة يكون مقصودا من أحد المتعاقدين فقط . أما الصورية ، فهذا الاختلاف - أى عدم مطابقة التعبير للإرادة - يعلمه ، بل ويقصده المتعاقدان على السواء ، وتنقسم الصورية الى نوعين :

- الصورية المطلقة والصورية النسبية . فتكون الصورية مطلقة اذا

بأن التعبير هو الدليل الظاهر على إبرام تصرف ما ، بينما لا تتجه الإرادة إلى إبرام أى تصرف .

ومثال ذلك :

أن يهب شخص إلى آخر مبلغ من النقود ، ثم يأخذه منه في الحال على سبيل القرض . فمن الواضح هنا أن الهبة أجريت في الظاهر لمجرد اظهار أن النقود آلت الى الموهوب له بينما هي في الحقيقة ملك للواهب .

وتكون الصورية نسبية ، اذا كان التعبير (أى الإرادة الظاهرة) هو الدليل الظاهر على إبرام تصرف معين بينما تنصرف الإرادة الحقيقية الى إبرام تصرف آخر .

ومثال ذلك :

أن يبيع الزوج في الظاهر لزوجته عقارا ، بينما يريد في الحقيقة أن يهبها إياه (فمقد البيع يخفى هبة مستترة) ، اذ أن القانون الروماني يحرم الهبات بين الزوجين) . وفي المثال المذكور يوجد تصرفان : تصرف ظاهر (البيع) ويسمى بالتصرف الصورى ، وتصرف حقيقى «الهبة» ويطلق عليه اسم التصرف المستتر .

وتكون الصورية سببا لبطلان التصرف الصورى (أو الظاهر) لان ارادة الطرفين الحقيقية لم تنصرف اليه . اما فيما يتعلق بالثقل المستتر فيعتبر صحيحا في نظر القانون بشرط أن يكون سببه مشروعا . ولكن غالبا ما يكون اللجوء الى الصورية لاختفاء غرض غير مشروع ، وعندئذ يقع التصرف المستتر باطلا ، كإبرام عقد هبة بين الزوجين في صورة عقد بيع . ففي هذه الحالة ، لا تعتبر الإرادة الظاهرة (عقد البيع) وحدها غير موجودة في نظر القانون ، وإنما يسرى نفس الحكم على الإرادة الحقيقية «عقد الهبة بين الزوجين» لمخالفتها أحكام القانون ، ومن ثم يكون التصرف المستتر باطلا . وكذلك يقع باطلا : عقد البيع الذى يبرم صوريا بقصد استرداد العين المباعة تنفيذا للاتفاق المتضمن خيار الافضل أو خيار البائع ab diem additio (أى للبائع خلال مدة معينة الرجوع عن البيع فيما لو وجد

حشتريا آخر يعرض عليه شروطا أفضل) ، وعقد الإيجار الذي يبرم صوريا
رغبة في الاضرار بالمشتري .

ثانيا : وقد يكون عدم مطابقة التعبير للإرادة غير مقصود . وينشأ ذلك
عن الغلط error .

فقد يتم الغلط في طبيعة التصرف القانوني أو في أحد أركانه ، ويؤدي
إلى أن التعبير (الإرادة الظاهرة) يبين الرغبة في إبرام تصرف معين ، أو
تصرف ذو صفات أو خصائص محددة ، بينما تنصرف الإرادة الحقيقية
إلى تصرف آخر ، أو تصرف ذو صفات أو خصائص مختلفة . ومن ثم يمكن
التمييز بين ثلاثة أنواع من الغلط .

(١) الغلط في ماهية التصرف القانوني error in negotio :

كما إذا اعتقد أحد الطرفين أنه يبرم عقد بيع بينما يعنى عقد
هبة . ويحول الغلط هنا دون نشوء التصرف لانعدام الإرادة .

(٢) الغلط في الشخص error in persona :

كما إذا اعتقد أحد الطرفين أنه إبرم التصرف مع زيد بينما من وجه
إليه التعبير هو في الحقيقة عمرو . وتختلف أهمية هذا النوع من الغلط من
حالة إلى أخرى .

ففي بعض الأحوال ، لا تكون لشخصية المتعاقد الآخر (أي شخصية
من وجه إليه التعبير) أهمية في نظر من صدر عنه التعبير عن الإرادة (كما في
البيع بشمن فوري) . وفي أحوال أخرى ، تكون لشخصيته أهمية (كما في
البيع بشمن مؤجل) .

(٣) الغلط في ذاتية الشيء error in corpore :

كما إذا انصرفت إرادة المشتري إلى شراء منزل معين ، بينما يشير
التعبير إلى منزل آخر . ويختلف الغلط في ذاتية الشيء عن الغلط في اسم
الشيء error in nomine . ففي هذا النوع الأخير ، لا يعرف المتعاقد
الاسم الحقيقي للشيء رغم أنه يميز ذاتيته تمييزا تاما (كمن يضع يده على

العقار المباع ذاته ، ومع ذلك لا يعرف اسمه بالضبط . ويختلف هذا الفرض عن الفرض الأول ، ففيه تنجّه ارادة المتعاقد الى شراء عقار معين ولكنه يضع يده على عقار آخر . وليس للفظ في اسم الشيء أى اعتبار ، ويظل التصرف بمنأى عن البطلان .

٤) اللفظ في جوهر الشيء error in substantia :

والفرض هنا أن الشيء موجود ، ولكن يرد اللفظ على خواص ومميزات المادة التي يتكون منها ، مما يؤدي الى تغيير قيمته التجارية . وذلك كمن يشتري أسورة من النحاس ويظن أنها من ذهب . فالشئ متوافر ، ما دام أن الشخص يريد شراء هذه الأسورة ، ولكن الاختلاف بين الارادة والتعبير يتعلق بمادة الشيء ، لانه كان يريد هذه الأسورة باعتبارها من ذهب خالص .

ولا يعتبر غلطاً في جوهر الشيء اللفظ في صفته error in qualitate . فالفرض هنا أن جوهر الشيء متوافر ولكن يرد اللفظ على صفة للشيء ، كمن يشتري نبيلداً من صنف رديء معتقداً أنه من صنف جيد .

ويؤدي اللفظ بانواعه الثلاثة التي استعرضناها الى بطلان التصرف القانوني . ويستثنى من هذه القاعدة (أى يكون اللفظ عديم الأثر) اللفظ في الشخص error in persona . في الحالات التي لا تكون شخصية المتعاقد محل اعتبار ، وكذلك بالنسبة لللفظ في اسم الشيء error in nomine واللفظ في صفة الشيء error in qualitate ، فهما لا يمثلان أهمية ما في نظر المتعاقدين .

٢) العيوب المتعلقة بمضمون التصرف :

ويمكن ان ينشأ ذلك مما يأتي :

- ١ - من الاستحالة المادية أو القانونية لادائه ، كبيع شيء غير موجود ، واستخدام الأَشهاد لنقل ملكية الأموال غير النفيسة ، واستخدام الدعوى الصورية لتقرير حق انتفاع على منزل مهدوم ، واستخدام التسليم لاكتساب ملكية الأموال المعنوية .

ب - أو من عدم مشروعية أدائه لمخالفته لنص في القانون ، أو لمنافاته للنظام العام أو للأداب : كالوكالة التي يتعهد فيها الوكيل بازتكاب جريمة *mandatum scalaris* ، والوصية ببعض المال *legs* إذا تجاوزت ثلاثة أرباع التركة (لمخالفة ذلك لقانون فالسيديا *lex falcidia* القاضي بأنه لا يجوز لأحد أن يوصى بأكثر من ثلاثة أرباع ماله) .

ج - أو من عدم المطابقة للنموذج ، كما إذا أعطى السيد زقيقه إلى آخر ينتفع به في أماله المختلفة مقابل المحافظة عليه وحراسته *custodia* . فلا يوجد هنا لا عقد ودیعة (لان المودع لديه لا يستطيع استعمال الدیعة لنفسه) . ولا عقد إيجار (لان الاجرة فيه تكون نقودا) . ومن ثم لا يوجد أى عقد طبقا لاحكام القانون المدنى الرومانى .

د - أو من عدم امكانية التعاقد قانونا القيام باجراء التصرف ، كمن يجرى الاشهاد أو الدموى الصورية أو التسليم لشيء مملوك للغير في غير الحالات التى يقرها القانون .

وتؤدى العيوب المذكورة الى بطلان التصرف . وفى بعض الحالات التى سبقت الإشارة إليها في «ب ، د» يكون البطلان جزئيا (فتخفص قيمة الوصية الى الحد الذى يسمح به قانون فالسيديا) .

(٣) العيوب المتعلقة بسبب التصرف :

وتكون هذه العيوب نتيجة لعدم وجود السبب أو لعدم مشروعيته . وتحتل حالات عدم المشروعية ، أى الحالات التى يكون التصرف فيها بمثابة عمل غير مشروع أهمية كبيرة وهى عادة من طبيعة جنائية خاصة . وفيها يكون أحد الطرفين هو الفاعل للفعل غير المشروع (أى الجانى) . والطرف الآخر هو الضحية (أى المجنى عليه) . ويعتبر التدليس والإكراه من الامثلة البارزة للحالات المذكورة .

١ - التدليس Dolus :

التدليس هو عبارة عن استعمال طرق احتيالية بقصد حمل شخص على ابرام تصرف قانوني ، بحيث لولاها لما أقدم على ابرامه أو لإبرمه .

بشروط أخرى (ومن ثم يفرق الفقه التقليدى بين الحالة الاولى ويسميتها التدليس الدافع *dolus causam dans* وبين الحالة الثانية ويسميتها التدليس غير الدافع *dolus incidens*) .

واعتبر القانون البريتورى التدليس جريمة بريتورية يعاقب عليها بواسطة دعوى جنائية تسمى دعوى التدليس *actio doli* . وهى تؤدي الى الحكم على المدلس بتعويض لصالح المدلس عليه يعادل مقدار الضرر الذى حل به . ويلاحظ ان دعوى التدليس هى دعوى احتياطية ، فلا يمنحها البريتور الا فى حالة عدم وجود وسائل أخرى يمكن للمدلس عليه اللجوء اليها لحمايته .

ورغبة فى الاقتصاد فى الاحكام القضائية ، قرر البريتور انه اذا كان التصرف الذى تم تحت تأثير التدليس لم ينفذ بعد ، فلا يسوغ اجبار المدلس عليه على التنفيذ ثم السماح له برفع دعوى التدليس . ولذلك وضع تحت تصرفه الدفع بعدم التدليس *exceptio* لكى يدفع بمقتضاه دعوى المدلس الذى يطالبه فيها بتنفيذ التصرف .

ب - الاكراه *vis, metus* :

الاكراه هو عبارة عن اعمال التهديد والضغط على شخص بدون وجه حق لدفعه الى ابرام تصرف قانونى او عدم ابرامه . فهو اذن تهديد شخص باذى يمسبه هو او عائلته اذا امتنع عن القيام بما يطلبه الكره . فالكره بالخيار بين الخطر المهدد به اذا امتنع عن ابرام التصرف وبين الخطر الذى يصيبه من جراء ابرام التصرف . وطبيعى فانه يختار أخف الخطرين وهو ابرام التصرف .

وبدلا من الكلام عن التهديد *vis* (أى السبب) ، يفضل الرومان الكلام عن الخوف أو الرهبة المتولدة من التهديد *metus* (أى الاثر) .

والاكراه (كالتدليس) اعتبره القانون البريتورى جريمة بريتورية . فاذا توافر الشرطان اللازمان لتحقيق الاكراه ، أى أن يكون الخطر المهدد به جسيما (حتى يبعث الخوف فى نفس المتعاقد الذى يفترض فيه أنه على

جانب من الشجاعة) ، وبدون وجه حق (أى الضغط على شخص لدفعه الى القيام بعمل غير ملزم به قانونا iure) ، فان البريتور يمنح المكره دعوى الاكراه *actio metus* والدفع به *exceptio metus* والامر باعادة الحالة الى ما كانت عليه *restitutio in integrum propter metum* وذلك كما هو الشأن بالنسبة لجريمة التدليس ، وان كان القانون البريتورى أكثر صراحة فى الاكراه لانه أكثر خطورة .

ودعوى الاكراه هى دعوى جنائية ترفع على الجانى وتؤدى الى الحكم عليه بتعويض يعادل أربعة أمثال الضرر اذا رفعت خلال سنتين من وقت ارتكاب الجريمة . أما اذا رفعت بعد مضي هذه المدة فلا يحكم فيها الا بقيمة الضرر وحده *in simplum* . ومع ذلك فلنن رفع على الدعوى المذكورة ان يتفادى الحكم عليه فيها بأرجاع الامور الى حالتها الطبيعية أى الى الحالة التى كان يجب ان تكون غليها لو لم يحدث الاكراه .

أما الدفع بالاكراه *exceptio metus* ، فيدفع المجنى عليه به دعوى المكره الذى يقابل فيها بتنفيذ التصرف المبرم تحت تأثير الاكراه .

وأخيرا فان الامر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، هو امر يصدره البريتور فى مواجهة الغير الذى لم يشترك فى أعمال الاكراه ، ومع ذلك استفاد منه . ويؤدى الى فسخ التصرف الذى انعقد تحت تأثير الاكراه واعادة الشيء الى أصله .

وبسط قانون جستينيان الوسائل البريتورية المذكورة . فادمج الامر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ودعوى الاكراه فى دعوى واحدة تحمل خصائصهما معا : أى تؤدى الى الحكم على المكره بأربعة أمثال الضرر *in quadruplum* ، ويمكن رفعها على المكره والغير على السواء *actio in rem scripta* ، ويجوز تفادى كل مسئولية برد الشيء الذى أخذ كسرهما .

٤) تحول التصرف القانونى الباطل وتصحيحه :

وقد يقبل التصرف القانونى الباطل التحول الى تصرف قانونى آخر من شاكلته . كما قد يقبل التصحيح .

١ - **تحول التصرف** ، ويتلخص في أنه متى تضمن تصرف باطل عناصر تصرف آخر ، فيعقد باعتباره هذا التصرف الآخر لا باعتباره التصرف الاول . فاذا كتب جندى وصيته ويقصد أن تكون وصية عادية (أي انصرفت نيته الى ذلك) ، ولكن هذه النية لم تتحقق لعدم توافر أحد أركان الوصية العادية . ففي هذه الحالة تصح الوصية على أساس أنها وصية عسكرية (وهذا النوع من الوصية لا يستلزم كل الاجراءات والشروط التي تتطلبها الوصية العادية) . ومن ثم فإنه ولو أن التصرف في صورة وصية عادية يكون باطلا لتخلف أحد الأركان ، إلا أنه مع بطلانه يتضمن عناصر الوصية العسكرية ، فتتحول الوصية العادية الباطلة الى وصية عسكرية صحيحة .

ب - **تصحيح التصرف** أو ازالة العيب الذي لحقه . ويكون ذلك بجعل التصرف غير الصحيح صحيحا ، عن طريق وسائل متنوعة من بينها الاقرار والاجازة .

(١) فالأقرار هو عبارة عن موافقة تصدر من اجنبى عن التصرف وتؤدي الى ازالة العيب الناشئ من عدم قدرة المتعاقد قانونا على اجراء التصرف . ومثال ذلك ، نقل ملكية شيء مملوك للغير بطريق التسليم ، فيصح باقرار المالك اللاحق له . والأقرار ليس عاما ، فتخرج من نطاقه التصرفات الشكلية . كما أن للأقرار اثرا رجعيا .

(٢) أما الاجازة فهي موافقة تصدر من أحد المتعاقدين وتؤدي الى ازالة العيب الذي لحق التصرف . وتخضع الاجازة لنفس المبادئ التي تحكم الاقرار . ومؤدى ذلك أن للاجازة يدورها اثرا رجعيا .

المبحث الثاني

الفعل غير المشروع (أو الفعل الضار)

(١) تعريف الفعل غير المشروع :

الفعل غير المشروع هو عبارة عن فعل مخالف للنص من نصوص القانون ، ومن ثم يحرمه المشرع .

٢) أركانها :

وأركان الفعل غير المشروع ثلاثة هي :

أ - المخالفة للقانون *iniuria* ، أى الإخلال بأحد نصوصه .

ب - الضرر ، أى أذى يصيب مالا يحميه القانون .

ج - الخطأ ، أى سلوك الفرد الإرادى والمخل بواجب قانونى ، ويمكن اعتباره سبب الضرر .

المطلب الأول

فى

مخالفة الفعل لواجب قانونى *iniuria*

الإخلال بنص قانونى منعه عدم القيام بالالتزام الذى يفرضه هذا النص . ومن هذا القبيل ما يفرضه القانون من التزام عام بعدم الاضرار بالغير ، والالتزام باحترام الاتفاقات المبرمة طوعية . ويسمى العمل غير المشروع الذى يخل بالالتزام قانونى من النوع الأول بالعمل غير العقلى أو التقصىرى (وتقوم على أساسه ما يسمى بالمسئولية التقصيرية) . أما العمل غير المشروع الذى يخل بالالتزام من النوع الثانى ، أى التزام عقدى فيسمى بالعمل العقدى (وتنشأ عنه المسئولية العقدية) .

والجزء هو التصبر، الفعلى لتحريم الفعل غير المشروع . فهو بمثابة النتيجة غير المرغوبة المقررة لمحدث الضرر . ويتضمن الجزء أساسا اما الامر بامادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ارتكاب الفعل الضار ، أو فرض عقوبة على مرتكبه . ومثال النوع الاول ، التزام المتعاقد الذى لم ينفذ العقد بتعويض ما لحق المتعاقد الآخر من ضرر . ومثال النوع الثانى ، التزام السارق الذى ضبط فى حالة تلبس بأن يدفع الى المسروق منه أربعة أمثال قيمة الشيء المسروق .

فالقانون الخاص يمكنه اذن ان يقرر عقوبة ايضاً . وكانت عبارة عن عقوبة نقدية فقط . وهذه الخصيصة لا تقابلها فى الشرائع الحديثة (بالنسبة

الى الشرائع التى تعتبر القانون الجنائى أحد فروع القانون العام ،
ويتربى على ذلك أنه يمكن تقسيم الفعل غير المشروع ، بحسب الجزاء الذى
يعاقب عليه الى جنائى ، وغير جنائى (ويسمونه الفقهاء المحدثون الفعل
المدنى ليقابلون به النوع الاول وهو الفعل الجنائى . ولكن لا يمكن استعمال
صفة مدنى فى القانون الرومانى لتجنب الفموض والخلط) .

ويرفع وصف المخالفة القانونية فى الاحوال الآتية :

(١) فى حالة دفاع الفرد عن حقه أو شخصه . ومن ثم يجوز لواضع
اليد أن يستعمل القوة ضد من يريد انتزاع حيازة المال منه بالقوة .

(٢) وفى حالة الضرورة . أى الحالة التى يجد الفرد فيها نفسه مضطرا
للدفع ضرر لا يمكن تفاديه بطريقة أخرى . ومثال ذلك حالة ريان السفينة
المشرفة على الغرق اذا كان يستطيع انقاذها بارتطامها بسلاسل أو جبال
سفينة أخرى ، وحالة المالك الذى يضطر الى هدم المنزل المجاور حتى لا
يتسرب الحريق الذى شب فيه الى منزله . ففى هاتين الحالتين يترتب
على مسلك الشخص ضرر للغير ، ومع ذلك لا يعتبر هذا السلوك مخالفة
قانونية ؛ وبالتالي لا يسأل بمقتضى قانون إكويليا *ex lege aquilia*
أو بمقتضى أمر القوة أو الخفاء *ex interdictio quod vi aut clam* .

(٣) وفى حالة استعمال السلطة المقررة لشخص على شخص معين .
ومثال ذلك ، السلطة التى للسيد على رقيقه والتى تخوله الحق فى تأديبه
وتوقيع العقاب عليه . فاذا ارتكب العبد جريمة ما ، ووقع عليه السيد
بسببها عقوبة جنائية كالضرب أو القتل ، فلا يسأل عن ذلك أمام الدائن
الذى تعهد السيد له - بناء على التزام سابق - بنقل ملكية العبد اليه .

(٤) وأخيرا فى حالة استعمال الشخص لحق خوله القانون إياه . ومن
ثم فان أصحاب الحقوق لا يسألون عن الأضرار التى يسببونها للغير
باستعمال تلك الحقوق تطبيقا للقاعدة القائلة : « ان من يستعمل حقه لا يضر
أحدًا *qui iure suo utitur neminem laedit* » . ومع ذلك
يجب الرجوع الى ما قلناه فى هذا الصدد .

المطلب الثانى

فى

الضرر

(١) تعريفه ونوعه :

الضرر هو الاذى الذى يصيب الشخص فى حق من حقوقه الشخصية او المالية فيسبب له خسارة مالية او ادبية . فالسرقة ترتكب على مال الغير بقصد الكسب ، فتؤدى الى انتهاك حرمة حق الملكية وتسبب ضرا ماديا (اى خسارة مالية) . والقذف والنسب يؤدى الى المساس بالتقدير الاجتماعى للفرد . ويسبب ضررا ادبيا (اى لا تنشأ عن المساس او الاعتداء فى هذه الحالة خسارة مالية) . ومن ثم فان الضرر الادبى بدوره يمكن أن يكون موضوع دعوى ، وهى عادة من الدعاوى الجنائية الخاصة مثل دعوى الايذاء *actio iniuriarum* .

وفكرة الضرر ، باعتباره مساسا بالذمة المالية للشخص (اى معيار شخصى) هى أحدث من الفكرة الاخرى التى تكيف الضرر أكثر ضيقا باعتباره مساسا بالشئ (اى معيار موضوعى) . ولقهم الفرق بين الفكرتين ، نسوق المثال التالى .

تعهد « أ » بموجب تعهد رسمى *ex stipulatu* الى « ب » باعطائه شئ معين ، ثم ألتف « أ » هذا الشئ عمدا . وتعهد « ب » بدوره - واثقا من تنفيذ « أ » - لالتزامه باعطاء نفس الشئ الى « ج » ، وبشرط جزائى فى حالة عدم التنفيذ . فلو قيس الضرر الذى أصاب « ب » طبقا للمعيار الموضوعى ، فيقدر بقيمة الشئ موضوع التعهد . أما اذا قيس طبقا للمعيار الشخصى ، فيقدر على أساس قيمة الشئ ، وما يجب عليه الوفاء به الى « ج » بسبب عدم التنفيذ .

ولم يستبعد المعيار الجديد المعيار القديم ، بل تعايش الاثنان معا ، فى العصر العلمى ، مع اختلاف آثارهما من حيث تقدير الضرر .

(٢) تقدير الضرر :

ويتحدد تقدير الضرر ، باعتباره خسارة مالية ، طبقا للمعيار الآتى :

يدخل فى تقدير الضرر ليس فقط الخسارة التى لحقت المصاب *lucrum cessans* بل وكذلك الكسب الذى ضاع عليه *damnum emergens* فلو أن شخصا قتل عبدا لوصى إليه بتركة . فإن العبد هو الخسارة التى لحقت مالك العبد ، والتركة التى كانت ستؤول الى العبد هى الكسب الذى فات السيد .

ويتبع المعيار ذاته لتقدير الضرر سواء أكان الفعل غير المشروع جنائيا أو غير جنائى . ولكن بعد قياس الضرر على أساس معيار موحد ، تثور مسألة أخرى وهى تطبيق الجزاء : وهنا نجد أن الجزاء له خصائصه المتميزة بحسب ما اذا كان جنائيا أم غير جنائى .

المطلب الثالث

فى

الخطأ

(١) تعريفه :

الخطأ هو انحراف فى السلوك يؤدى الى الأضرار بالغير . ويتكون الخطأ من :-

١ - سلوك ارادى يتحقق فى العالم الخارجى .

ب - سلوك لا يقره القانون .

وسلوك الفاعل قد يكون فى صورة فعل ايجابى أو فى صورة امتناع (كان يمتنع شخص عن اتقاذ عبد مملوك للغير أشرف على الفرق مع قدرته على ذلك) . ويحتل هذا التقسيم أهمية خاصة لان فكرة الخطأ فى صورة امتناع لا تظهر الا فى المراحل الاخيرة من تطور القانون .

أ - سلوكه ارادى :

ويمكن الحكم بوجود ارادة الفاعل اذا كانت ظروفه النفسية والذهنية تسمح بالقول بأن الفعل صادر عنه : ومن ثم تثار مسألة أهلية الأداء هنا أيضاً . فلا يسأل الفرد الا اذا توافرت فيه القدرة على الإدراك والتمييز . ويختلف حل المشكلة بحسب ما اذا تعلق الامر بعمل غير مشروع عقدي أو غير عقدي . فيمكن - كقاعدة عامة - أن تتوافر فيه أهلية الأداء ان يرتكب خطأ عقدياً . أما بالنسبة للخطأ غير العقدي ، وخاصة الخطأ الجنائي ، فإن فقهاء الرومان لا يتقيدون بقيوداً تاماً بحد البلوغ ، بل يعتدون بالنضوج الذهني الحقيقي للفاعل . وتطبيقاً لذلك ، يسأل الصبي الذي جاوز دور الطفولة ولم يزل دون البلوغ *pubertati proximus* عن الضرر الذي يعاقب عليه قانون أكوليا .

ب - سلوكه يحظره القانون :

وهو السلوك الصادر نتيجة خطأ عمد *dol* أو غير عمد *faute* . فالخطأ العمد هو اتجاه ارادة الفرد الى تحقيق النتيجة التي ترتب على سلوكه والتي يحظرها القانون . أما الخطأ غير العمد (الاهمال) فهو عبارة عن عدم بذل العناية التي لو روعيت لتمكن تلافى الضرر ، أي أنه يتضمن التحقيق غير المقصود للحدث الذي يحرمه القانون . ومثال الخطأ العمد ، أن يقتل شخص عمداً عبداً مملوكاً للغير بسلاح . ومثال الإهمال ، أن يسقط قالب مطوب من عامل بناء لاهماله في تنفيذ عمله فيقتل عبداً ماراً في الشارع في تلك اللحظة . ويشترط الخطأ العمد في الفعل غير المشروع الجنائي (باستثناء حالة الضرر الذي يعاقب عليه قانون أكوليا *lex aquilia*) اذ يسأل الجاني عن الإهمال أيضاً ، وكذلك حالات أخزى اقل أهمية) . أما العمل غير الجنائي فيشترط فيه الخطأ العمد أو الإهمال على حد سواء .

وقسم قانون جستينيان الخطأ الى تقسيمات عديدة :

أ - من حيث جسامته الخطأ ، يميز بين ما يعتبر خطئاً جسيماً وما يعتبر خطأ يسيراً *culpa levis* . ويضاف الى ذلك أحياناً ما يسمى بالخطأ اليسير جداً .

فالخطأ الجسيم هو عبارة عن الخطأ الذي لا يرتكبه حتى الشخص
المهمل ، أى عدم بذل العناية التى يبذلها حتى الشخص قليل الذكاء
والعناية فى رعاية أمواله .

والخطأ اليسير هو الخطأ الذى لا يرتكبه الرجل العادى ، أى عدم بذل
العناية التى يبذلها الرجل العادى diligens pater familias .

أما الخطأ اليسير جداً فهو الخطأ الذى لا يرتكبه الشخص الحريص .

ب - ومن حيث الشخص الذى يرجع اليه لقياس الخطأ ، فيميز بين
الخطأ الذى يتبع فى تقديره المعيار الموضوعى *culpa in abstracto* والخطأ
الذى يتبع فى تقديره المعيار الشخصى أو الذاتى *culpa in concreto* .

فالخطأ من النوع الاول *culpa in abstracto* يكون تقديره لا على
أساس مسلك المخطئ بل على أساس شخص مجرد يرجع اليه فى قياس
الخطأ ، وهو الشخص العادى الذى يماثل السواد الغالب من الناس .
ومن ثم يعتبر مسلك الشخص خاطئاً على أساس كيفية سلوك الشخص
العادى *diligens pater familia* أو أنه وجد فى ذات ظروف الفاعل .

أما الخطأ من النوع الثانى *culpa in concreto* ، فنقدره بالنظر الى
ذات الشخص الذى وقع منه الخطأ ، وإلى مسلكه الظاهر والمعتاد فى إدارة
شئونه .

وأخذ قانون جستينيان بمعيار عام للمسئولية وهو الخطأ اليسير ،
مع عدم الالتجاء الى تقدير الخطأ بالنظر الى المعيار الشخصى الا فى حالات
استثنائية . وأعطى الخطأ الجسيم *culpa lata* حكم الغش
culpa lata dolo aequiparatur . وتكون المسئولية المقررة للغش فى الحالات
النصوص عليها صراحة .

المطلب الرابع

في

مطابقة الفعل غير المشروع للنموذج

وتشور مشكلة المطابقة للنموذج في الفعل غير المشروع كذلك . فلقد عرف القانون الروماني مجموعة محددة من الافعال غير المشروعة التي ترتب المسؤولية . ولهذا أهميته الكبيرة في الافعال غير المشروعة الفعلية (أي غير العقدية) وفي هذا المجال ، لم يصل الرومان الى تقرير قاعدة عامة تقضي بأن كل من يرتكب فعلا ضارا يلزم بتعويض المضرور عما أصابه من ضرر . فمن جهة ، لم يكن جزاء كل فعل غير مشروع هو التعويض المدني ، بل ان جزاء الكثير من الأفعال غير المشروعة تمثل في عقوبة جنائية . ومن جهة أخرى ، سواء أكان الجزاء هو العقوبة أو التعويض ، لم يضع القانون الروماني تنظيمات عامة تقرر أن أي فعل غير مشروع يترتب عليه جزاء قانوني وذلك دون حاجة الى تبيان الافعال غير المشروعة ، بل وضع تنظيمات كثيرة جدا تعالج حالات فردية وتحدد الافعال التي هي وحدها ترتب المسؤولية (وهذا مطابق لاحدى الخصائص المميزة للقانون الروماني) .

ومع ذلك ، توصل بالتدريج خلال التطورات المتعاقبة الى تنظيمات عامة لا تقتصر على مجرد حالات معينة ومحددة سلفا :

(١) فوضع القانون الروماني في العصر العلمي دعوى الغش *actio doli* لتوقيع الجزاء على كل فعل تدليسي . فلا تقتصر على الغش الدافع الى أبرام التصرف القانوني . وبهذه الطريقة ، توصل الرومان الى وضع قاعدة عامة للمسؤولية بالنسبة للأفعال غير المشروعة التدليسية (أي ان كل فعل تدليسي ينشأ عنه ضرر يوجب التعويض) .

(٢) وجادل قانون جستينيان أن يجعل من دعوى قانون اكويلينا *actio legis aquiliae* علاجاً عاماً للاضرار التي تصيب الاشياء بسبب خطأ الغير (وهذه الحالة تتعلق بالخطأ) .

والتعميم الكامل للمسئولية من كل ضرر ينشأ نتيجة الخطأ هو ثمرة التطورات اللاحقة لقانون جستينيان . وترتب على هذا التعميم القضاء التام على نموذجية الفعل غير المشروع . ولم تقرر الشرائع الحديثة مبدأ النموذجية الا بالنسبة للجرائم ، وذلك وفقا للقاعدة القائلة : لا جريمة ولا عقوبة الا بنص nullum crimen, nulla poena sine lege .

المبحث الثالث الواقعة القانونية (عنصر الزمن)

سبق بيان المقصود بالواقعة القانونية . ونضيف هنا ان تعدد الوقائع وتشعبها لا يسمح بصياغة نظرية عامة ، وانما مجرد بعض التقسيمات التى ليس لها أهمية كبيرة . وعلى العكس من ذلك ، نجد من الضرورى الوقوف لمعالجة واقعة ترتب آثارا قانونية هامة ونعنى بها واقعة الزمن .

ويمكن تحديد الفترة الزمنية التى تترتب عليها آثار قانونية بناء على طريقتين :

فاما أن تكون معينة بالتحديد ، كما اذا تعهد المقرض للمقرض بأن يفي بالقرض فى تاريخ معين (أول مارس عام ١٩٧٩ مثلا) . ولا تنقضى الفترة الزمنية الا فى اللحظة الاخيرة من اليوم المعين . واما أن يكون تحديد الفترة الزمنية بطريقة عامة : سنة أو أكثر . ولقد جرى القانون الرومانى فى هذا الصدد على قواعد تخالف ما يجرى عليه العمل فى الشرائع الحديثة :

(١) فالشهور هى عبارة عن مجموعات تتكون كل منها من ٣٠ يوما ، وتتكون كل سنة من ٣٦٠ يوما مهما كان عدد أيام الشهر أو السنة ، أى لا يدخل فى الحساب الايام الزائدة) .

(٢) ويدخل فى حساب الاجل اليوم الذى يبدأ منه سريانه : فاذا كانت الفترة الزمنية سنة مثلا تبدأ من ١ يناير فيكون موعد انقضاءها ٣١ ديسمبر .

(٣) وتنقضى الفترة الزمنية فى آخر لحظة من آخر يوم . ويرد على هذه

القاعدة بعض الاستثناءات ، فيتحدد موعد الانقضاء بيزوغ اليوم الأخير (كتحديد السن اللازمة لاهلية العتق أو لعمل الوصية) .

ومن ثم فإن حساب الزمن من الناحية القانونية لا يتعامل مع حسابه من الناحية الطبيعية ، حيث أنه من الناحية الطبيعية يعتبر اليوم كوحدة (فترة تبدأ من منتصف الليلة الى منتصف الليلة التالية) . فلا يعتبر بمثابة فترة زمنية تتكون من ٢٤ ساعة ، ويبدأ سريانه من لحظة معينة *dies a quo* حتى اللحظة التي تقابلها والتي تعتبر بمثابة موعد الانقضاء *dies ad quem* . فإذا جمل الوفاء خلال شهر ، فإن الفترة التي يجب أن يتم الوفاء خلالها تنقضي في آخر لحظة من اليوم الأخير اذ ينتهي اليوم حينئذ ، وليس في اللحظة التي تتفق مع اللحظة التي أبرم فيها التصرف .

ونفرق بين الزمن المفيد *tempus utile* والزمن المستمر *tempus cont inuum* . فإذا ترب على عدم قيام الفرد بنشاط معين خلال مدة محددة فقد اثر ذلك لحق من الحقوق ، وأحيانا لا يدخل في هذه المدة الأيام التي لا يستطيع الفرد فيها مباشرة أى نشاط للمحافظة على حقه (كحالة الأسر ، أو المرض ، الخ) . وتسمى هذه الفترة بالزمن المفيد *tempus utile* . أما الزمن المستمر *tempus continuum* فهو عبارة عن الفترة التي تكرر فيها الأيام وتتساوى من حيث أنه يؤدي انقضاؤها الى فقدان الحق .

الفصل الثاني

آثار الوقائع والأعمال القانونية

المبحث الأول

الواقعة والعمل القانوني كسبب لكسب الحقوق (الآثار المكتسبة)

وتنحصر جميع مصادر الحقوق في التصرف القانوني ، والفعل غير المشروع ، والواقعة القانونية . والتصرف القانوني هو الاداة العادية لاكتساب الحقوق . أما الفعل غير المشروع ، فيعتبر مصدرا لحق المجنى عليه في التعويض أو العقوبة الذي يكتسبه ازاء مرتكب الضرر . أما الوقائع

القانونية ، باعتبارها سببا لاكتساب الحقوق ، فانها تنسوع من حيث طبيعتها تنوعا كبيرا : ومثالها ، الاضافة أو الالتصاق *accessio* ، وانتاج الثمار ، الخ ...

واكتساب الحقوق ، ايا كان مصدره ، يتم اما لأول مرة *ex novo* لصالح صاحبه كالكسب الصيد للملكية الحيوان بصيده ، أو على سبيل الانتقال من شخص الى آخر كانتقال حق الملكية من البائع الى المشتري ، او ينشا لأول مرة بواسطة صاحب الحق الاكثر اتساعا ، كالكسب شخص حق الانتفاع الذي ينشئه المالك (ويحتفظ المالك بملكية الرقبة على الشيء) .

واكتساب الحق على سبيل الانتقال يتضمن معنى الاستخلاف ، اى احوال المكتسب محل سلفه في الحق الذي تلقاه منه . ويطلق على المكتسب اسم الخلف ، أما صاحب الحق السابق فيسمى السلف . والاستخلاف اما ان يكون خاصا أو عاما . فالاستخلاف الخاص هو الذي يؤدي الى اكتساب حق معين أو حقوق معينة . أما الاستخلاف العام فهو الذي يؤدي الى اكتساب ذمة مالية كلها أو بعضها ، باعتبارها مجموعة من الأموال . والميراث هو المثال النموذجي للاستخلاف العام . والخصيصة البازرة للاستخلاف ايا كان نوعه هي انه لا يجوز للسلف أن ينقل الى خلفه أكثر مما يملك *nemo iuris ad alium transferre potes quem ipse habet.*

المبحث الثاني

الواقعة والعمل القانوني كسب لانقضاء الحقوق (التقادم)

وتنحصر أسباب انقضاء الحقوق في الواقعة والعمل القانوني . ويمكن القول كقاعدة عامة أن القانون الروماني لا يقضى بانشاء حق محدد بمدة معينة *ad tempus* (أي حق مؤقت) . ومن ثم فإن العمل المكتسب (مصدر الحق) لا يمكن أن يعد من بين عناصره عنصر يقرر انقضاء الحق .

وهذه القاعدة مقبولة في الأصل في مجال الحقوق العينية . ومع ذلك ، فانها تسرى أيضا في نطاق الحقوق الشخصية . ويترتب عليها النتائج التالية :

١ - فاما ان تكون الحقوق مؤبدة (اي لا يحدد لها مدة معينة) ، ما دام العمل المكسب لا يمكنه أن ينص على انقضائها .

٢ - واما ان تنقضى بسبب من أسباب الانقضاء التى نص عليها القانون (كالوفاء بالالتزام ، الخ ...) .

وهناك مجموعة كاملة من التصرفات القانونية تعتبر من بين أسباب الانقضاء . ففي القانون القديم ساد مبدأ العمل المقابل أو العكس *contrarius actus* ، ومقتضاه أنه اذا انشئ تصرف فى شكل معين ، فإنه يمكن استبعاد آثاره باستخدام الشكل أو الاجراء المقابل . وتطبيقا لذلك :

١ - تنقضى السلطة الزوجية التى انشئت بالطريق الدينى *confarreatio* باجراء دينى مقابل يسمى *diffarreatio* .

٢ - وينقضى عقد القرض الذى أبرم بالسبيكة والميزان *per aes et libram* باجراء مقابل وهو الوفاء بالسبيكة والميزان *solutio per aes et libram* .

٣ - وينقضى الالتزام الناشئ من التعهد الرسمى بالإبراء اللفظى ومع ذلك ، لم يستمر هذا التشدد مدة طويلة . فلقد وجد العديد من الأسباب التى أضعفت ، وبصفة خاصة اعتبار الوفاء كسبب لانقضاء جميع الالتزامات أيا كان شكل انعقادها .

ويترتب على التصرف انقضاء الحق اما بقوة القانون *ipso iure* أو بطريق الدفع *ope exceptiones* فالانقضاء بقوة القانون يتحقق فوراً بحدوث واقعة معينة أو عمل معين . اما الانقضاء بطريق الدفع فلا يتحقق الا اذا تمسك المدعى عليه بالواقعة (سبب الانقضاء) اذا ما قاضاه المدعى ، وقام المدعى عليه بدفع ادعائه .

وتعتبر تصرفات القانون المدنى من بين أسباب الانقضاء بقوة القانون . أما الاتفاقات فهى من أسباب الانقضاء بطريق الدفع (اذ أن البريتور - وليس القانون المدنى - هو الذى أضفى على الاتفاقات صفة الالتزام ، ومن ثم كانت الوسيلة لحمايتها هى الدفع لا المعاوى) . ويمكن أن يتناول اثر الاتفاق

- على هذا الاساس - نطاق الحقوق العينية والحقوق الشخصية (الالتزامات) على حد سواء : فللمدين في التعهد الرسمي الذي كان قد أبرم اتفاقا مع الدائن على الإبراء من الدين والمسمى بالاتفاق بعدم المطالبة *pactum de non potendo* أن يدفع بالاتفاق المذكور *exceptio pacti* اذا ما قاضاه الدائن . وينطبق نفس القول على المالك الذي يتفق مع صاحب حق الارتفاق البريتوري على استعمال حقه لمدة معينة ، فيستطيع المالك أن يدفع بهذا الاتفاق *exceptio pacti* اذا ادعى صاحب الارتفاق بحقه بعد انقضاء هذه المدة .

التقادم :

ويعتبر عنصر الزمن واقعة ذات طبيعة عامة تؤدي الى انقضاء الحقوق ، من حيث أنه يوجد ما يسمى بنظام التقادم المسقط .

١ - تعريفه :

فالتقادم المسقط هو عبارة عن طريقة لانقضاء الحق بعدم استعماله من قبل صاحبه لمدة معينة . ولم يعرف القانون الروماني التقادم المسقط كنظام عام ، حتى صدور دستور الامبراطور تيودوز الثاني في عام ٤٢٤ . فقد كانت الدعاوى المنصوص عليها في القانون المدني الروماني ابدية لا تتقادم ، بمعنى أنه يمكن رفعها مهما طالّت المدة (ما عدا بعض الاستثناءات) . اما الدعاوى البريتورية وهي التي تضمنها القانون البريتوري ، فكانت تتوقف بمدة سنة واحدة حيث أنها لا تنهج نهج دعاوى القانون المدني ، كما أنها لا تحمي أفعالا ذات أهمية كبيرة .

وعندما صدر دستور الامبراطور تيودوز الثاني ، استقى نظام التقادم القصير الذي كان مطبقا من قبل على الدعاوى البريتورية (أي انقضاء الدعاوى أو الحق بعد مضي سنة) ، وحدد تقادم الدعاوى التي كانت في الاصل ابدية بمضي ثلاثين سنة .

وأخذ جستينيان بما جاء في دستور تيودوز بعد تعديل بعض أحكامه . ومن ثم فإن النظام الذي كان معمولاً به في قانون جستينيان هو الآتي :

محل التقادم هو - طبقاً للنصوص الرومانية - الدعوى . ومع ذلك ، يجب ملاحظة أنه كان من الشائع في القانون الروماني استبدال كلمة حق بدعوى ، والخلط بين الدعوى والحقوق . ومن ثم يمكن القول بأن الانتضاء بالتقادم كان يتعلق بالحقوق . وهناك بعض الحقوق لا تقبل التقادم على سبيل الاستثناء ، ومثالها الالتزام بدفع الضرائب إلى بيت المال .

وإن التقادم هو انتضاء الحق . ولكنه لا يحدث بقوة القانون *ipso iure* بل بطريق الدفع *ope exceptionis* . ومن ثم فإن التقادم يمكن أن يعتمد على القضاة إذا تمسك به المدعى عليه ودفع به دعوى المدعى . فلا يستطيع القاضي أن يقرره من تلقاء نفسه .

٢ - شروطه :

وشروط التقادم هي :

(١) إمكانية مباشرة الحق والاحتجاج به . ويحدث ذلك حينما يوجد الحق وينشأ حدث يمس به . فحينئذ يمكن رفع الدعوى لحماية الحق ممن ينتهكه . ومنذ ذلك الوقت ، تنشأ الدعوى ، وتبدأ مدة التقادم في السريان *actio munda* . فتنشأ الدعوى وتبدأ مدة التقادم في السريان حينما يضع الغير يده على منزلك بدون وجه حق ، أو حينما يستحق الدين ولم يتم الوفاء به وهلم جرا .

(٢) عدم نشاط صاحب الحق وسلبيته إزاء هذا الوضع غير القانوني . وقد تنتهي حالة السلبية كلية ، أو يكون عدم النشاط راجعاً إلى موانع يتعذر معها على صاحب الحق المطالبة به وحمايته .

وتنتهي حالة السلبية إذا قام صاحب الحق بعمل لمباشرة حقه أو لحمايته (رفع الدعوى ، أو أن يقبل من الطرف الآخر فوائد أو ضمانات عينية أو شخصية ، الخ) . والاثـر الذي يترتب على ذلك هو انقطاع التقادم ، أي أن مدة التقادم السابقة على وقوع الإجراء الذي يترتب عليه الانقطاع تُلغى وتصبح عديمة القيمة . ولا يبدأ التقادم من جديد إلا بزوال ذلك الإجراء .

أما إذا كان مدم النشاط راجعا الى موانع خاصة - حددتها القانون بدقة - فإنه يقف سريان التقادم (بمعنى أنه إذا زال سبب الوقف ، فإن المدة السابقة عليه تضم الى المدة التالية له ، ولا تسقط نهائيا كما هو الحال في الانقطاع) . ويتقرر هذا الوقف لصالح غير البالغ الموجود تحت الوصاية ، وابن الاسرة الذى آلت اليه بعض الاموال (تسمى حوزة) ولرب الاسرة حق الانتفاع عليها ، والقاصر دون الخامسة والعشرين (وذلك بالنسبة لانواع التقادم التى تقل مدتها عن ثلاثين سنة) .

(٣) مضى المدة المقررة . فالقاعدة العامة بالنسبة لمدة التقادم هى أن تكون ثلاثين سنة لا يبدل المالك فيها أى مجهود لحماية حقه . على أن هناك حقوقا لا تقبل التقادم الا بمضى أربعين سنة أو مائة سنة (بالنسبة لحقوق بعض الهيئات مثل الكنيسة والمؤسسات الخيرية) . كما توجد أنواع أخرى من التقادم أقصر من حيث المدة .

الباب الرابع

حق الملكية

الفصل الاول

الوظيفة الفردية والاجتماعية لحق الملكية

الملكية هى عبارة عن حق على شئ ، يخول صاحبه سلطة كاملة على الشئ ، فله أن يستعمله وأن يستغله وأن يتصرف فيه ، فى الحدود التى يقرها القانون .
استغله استخدمه تصرفه

ويبدو من خلال هذا التعريف مظهرا للملكية : الاول هو أنها تخول صاحبها مجموعة من المزايا التى يمكن الحصول عليها من الشئ . والثانى هو خضوعها لسلسلة من القيود التى يراعى فيها مصلحة أشخاص آخرين غير المالك ، بقصد تحقيق الصالح العام . ومن ثم فإن للملكية وظيفة فردية ووظيفة اجتماعية . وينبغى علينا معالجة هاتين الوظيفتين من خلال المظاهر الخاصة بالقانون الرومانى .

المبحث الاول

الوظيفة الفردية لحق الملكية

عرف الرومان الملكية منذ العصور الاولى لروما . واتخذت صورا عديدة على اساس النظر الى الانواع المختلفة للاشياء واهميتها في حياة الاسرة .

واهم الاشياء التى يمكن أن تكون للاسرة هى الارض الزراعية . ولم تقتصر أهمية هذا النوع من المال على الناحية الاقتصادية ، بل تعدى ذلك الى أنه توجد فيه نفس مقر الاسرة وآلهتها . وفي هذه الارض ، يستريح الاسلاف الذين اعتبروا بمثابة آلهة ، ولها آله خاص يسمى Lare الذى كان رب الاسرة يحييه عند دخوله لها .

ولما كان أفراد الاسرة يعتقدون انهم مجرد وسطاء بين اسلافهم والاجيال التى تليهم ، وأن عليهم يقع واجب المحافظة على استمرار العائلة التى هى الكيان الاول والابدى الذى يجب ان تدوب فيه أشخاصهم ، حيث أن شخصية الفرد لم يكن لها اعتبار كبير ازاء العائلة باعتبارها جماعة ايدية ، لذلك يمكن فهم سبب عدم حرية التصرف فى العناصر الهامة التى تتكون منها الذمة المالية للعائلة . وهذا هو ما يسمى بنظام عدم قابلية الاموال العائلية للتصرف . وكان لرب الاسرة ادارتها باعتباره ممثلا للاسرة ، ولكن لا يجوز له التصرف فيها للغير .

وتملك الاسرة — بجانب منزل الاسرة والارض المخصصة به — اموالا منقولة . وكان لبعضها أهمية كبيرة ، وهى الارقاء ودواب الحمل والجر . وسميت هذه الاموال فى العصر العلمى بالاموال النفيسة res mancipi . ولقد خضعت لنظام الاشهاد باعتباره التصرف الناقل للملكية . وكان الاشهاد بيعا حقيقيا فى اول الامر ، أى تصرف بمقابل يتم فيه تبادل الشيء المبيع بالثمن . ويعنى ذلك أن التصرف فى الاشياء الثمينة res pretiosae كان ممكنا ، ولكن بشرط أن يتوافر ضمان أساسى وهو أن وب الاسرة يتصرف فيها بمقابل . فلا يحق له أن يتصرف فيها بالمجان .

واخيرا ، كان هناك أموال لمنقولة ذات قيمة ضئيلة كالمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية والحيوانات من غير دواب الحمل والجور كالأغنام والماعز ، الخ ... وتنتقل ملكية هذه الأموال بطريق التسليم .

ويشرف رب الأسرة على الدمة المالية للعائلة ، ويدير أموالها . ولكن اذا تعلق الامر بأشياء ذات قيمة كبيرة فان قدرته على التصرف فيها تكون اما معدومة او مقيدة . وتقرر هذا النظام لصالح الأسرة . ومن ثم يمكن القول بوجود الملكية العائلية بالنسبة للأشياء ذات القيمة الكبيرة . وكان ينبغي أن تنتقل الدمة المالية للأسرة كاملة غير منقوصة من جيل الى جيل .

وتغير هذا النظام مع مر الأيام . وليس في استطاعتنا استعراض مراحل هذا التطور وتاريخه . ولكننا نعلم أن بعض التغيرات الجوهرية ترجع الى زمن الألواح الاثني عشر وربما أقدم من ذلك . ومنهما يكن من امر ، فانه يمكن استقاء نظم الملكية المقررة في قانون الألواح (الصادر في عام ١٥٠٠ ق.م) مما حدث من تطور على النحو التالي :

نظام الادوم في قانون الألواح

(١) امتد نطاق الإشهاد الى العقارات . ومن ثم انتهى العمل بمبدأ عدم قابلية التصرف في العقار . وعرف قانون الألواح كذلك الدعوى الصورية ، بمعنى أنه أصبح من الممكن التصرف في أي شيء بدون مقابل .

(٢) وتقرر تقسيم أموال الأسرة فيما بين أفرادها بعد وفاة رب الأسرة . فلم يعد هؤلاء ملزمين بالبقاء مع هذه الأموال في شركة عائلية consortium وبالتالي فان مبدأ عدم قابلية أموال هذه الشركة للتصرف أصبح لا مكان له .

(٣) وجاز انتقال العقار الى يد غير تلك التي حازته دائما . دفع المشرع الى تقرير رعاية خاصة ذات طبيعة دينية لبعض العقارات . وتأسيسا على ذلك ، نص على عدم جواز اكتساب ملكية المقابر والأراضي الخاصة بها بالتقادم . فالأرض التي بها القبر لا يمكن لأي شخص لا تربطه بالبيت أية رابطة قرابة أن يملكها .

(٤) ووضع قانون الألواح نظاما خاصا لإدارة أموال عديم الأهلية

وناقصها . ويسمى هذا النظام بالوصاية بالنسبة لغير البالغ والمرأة ،
وبالقوامة بالنسبة للمجنون (أى عديم التمييز) والسفيه (أى من ينفق
أمواله على خلاف مقتضى العقل) . وهذا النظام هو النتيجة الطبيعية لانتهاء
العمل بمبدأ عدم قابلية أموال الأسرة للتصرف فيها ، وعدم قابليتها
للتقسيم .

واستثنى نظام الموارث من المبادئ التى استعرضناها والمتعلقة
بحرية التصرف فى أموال الأسرة . فكان من المستحيل على رب الأسرة عمل
وضية فى حالة وجود أحد أفراد الأسرة من الإعياب (تسميهم النصوص
الرومانية بورثة أنفسهم) . وهجر هذا الاستثناء فى أوائل القرن الثالث قبل
الميلاد . ومن ثم أصبحت قاعدة حرية التصرف مطلقة بالنسبة للتصرفات
بين الأحياء inter vivos والتصرفات المضافة الى ما بعد الموت mortis causa .
وبنتهى على هذه الصورة العصر القديم .

وكان رب الأسرة ، فى النظام الذى نتج عن التطور الذى استعرضناه ،
هو المالك الوحيد لأموال الأسرة ، فله أن يتصرف فيها بكافة أنواع
التصرفات . ولا يتمتع الأشخاص الخاضعون لسلطته بأموال خاصة ، كما
يؤول كل ما يكسبونه من مال اليه بالضرورة . واستبعد نظام الملكية القاصرة
على رب الأسرة نظام الملكية العائلية Condominium . وأضيفت على نظام
الملكية فى القانون الرومانى خصائص متميزة وواضحة لا مثيل لها الا فى
النادر من الشرائع الأخرى .

وخلع القانون الرومانى على شخصية رب الأسرة احتراماً مطلقاً ،
كما أن القيود التى ترد على سلطاته تنحصر فى معيار الإدارة الحسنة . وفى
الحقيقة ، ظلت إدارة أموال الأسرة تتسم بالدقة والجدود لأجيال عديدة .
ولم يكن ينظر الى من يبيع العقار الذى آل اليه عن أبيه أو جده نظرة
حسنة . ومن لا يحسن إدارة أمواله العائلية كان محل لوم عام يعبر عنه
بقيد يجريه الرقباء فى سجلاتهم nota censoria أمام اسمه .

ومع ذلك ففى أواخر العصر الجمهورى ، وجدت قوانين تحد من
السلطة المطلقة لرب الأسرة ، وذلك بالنسبة للهبات والوصية ببعض المال

Legs وتعيين الوارث . فاصبحت هذه السلطة مقيدة ، وخضعت لقيود شتى رغم أن شخصية رب الأسرة ظلت تحتل المكانة الاولى . وبقي المبدأ القائل بأن رب الأسرة هو المالك المتصرف لاموال الأسرة . فهو وحده الذى يستطيع أن يكون صاحب حق الملكية .

وفي العصر الامبراطورى ، ازداد انكماش سلطة رب الأسرة ، واعترف للابن بأهلية تملك بعض الاموال : وتقرر بصفة خاصة أن الاموال التى يكتسبها ابن الأسرة بصفته جنديا يكون مالكا لها ، ومن ثم له حق التصرف فيها (وتسمى هذه الاموال بالحوزة الحربية *peculium castrense*) . وامتد نطاق اهلية ابن الأسرة ، وصار من الجائز أن تكون له ذمة مالية مستقلة .

وترتب على هذا التطور اعتبار الملكية حقا ، وأصبح الافراد قادرين على اكتسابه . وتوصل القانون الرومانى فى عصره الاخيرة الى هذا التعميم بالنسبة لاهلية التملك .

المبحث الثانى

الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية

ويتضمن قانون الالواح الاثنى عشر القيود الاولى لحق الملكية . ولم تكن هذه القيود على جانب كبير من الاهمية . اذ أنها تتعلق بأجراءات محدودة ، ومقررة لتلائم حالة روما فى ذلك الوقت ، حيث كانت موارد الحياة مقصورة على الرعى والزراعة . ومن ثم وضعت تلك القيود لتنظيم احتياجات هذا المجتمع الزراعى القديم . ثم ازداد نشاط الحياة الاجتماعية وريدا رويدا ، مما ادى الى ازدياد القيود التى يخضع لها حق الملكية .

ولكى نفهم الوضع الخاص للملكية الرومانية من حيث وظائفها الاجتماعية ، يجدر بنا الإشارة الى بعض الخصائص المتعلقة بتنظيم الدولة الرومانية . ذلك أنه اذا كان من المسلم به فى الوقت الحاضر أنه يجب على كل فرد أن يدفع ضريبة يتبادل مقدارها مع موارده ، وبذلك يتحمل نصيبه من اعباء التكاليف العامة ، الا أنه بالنسبة لروما ، لم تكن الضريبة

تمثل مبلغا يحل دفعه في ميعاد معين أو عبئا تخضع له الاراضى . ولكن عندما اتسعت رقعة البلاد الخاضعة لروما نتيجة لكثرة فتوحاتها وانشأت بالتالى مستعمراتها ، تقرر خضوع اراضى هذه المستعمرات (أو ما يسمى بالاراضى الاقليمية) لضريبة مقاربة دورية ، يدفعها كل من في حوزته هذه الاراضى . وكانت الضريبة قائمة على فكرة امتلاك الدولة للاراضى الاقليمية . ومن ثم فان دفعهما يمثل اعتراف واضع اليد عليها بملكية الدولة الرومانية لها .

اما الملكية الخاصة (أى الملكية الرومانية *dominium ex iure quiritium* التى للمواطنين على الاراضى الإيطالية ، فلم تكن خاضعة للضريبة . وأصبحت بمثابة امتياز يتمتع به المواطنون الرومان فى الامبراطورية . وفى ظل هذا النظام الذى يجعل اعباء التكاليف العامة للدولة من نصيب الاراضى الاقليمية ، فان الملكية الرومانية *dominium ex iure quiritium* تمثل نوعا من الملكية لا تلعب فيه الوظيفة الاجتماعية دورا هاما .

ومن ناحية أخرى نجد أنه فى أوائل عصر الامبراطورية ، كثرت القيود المقررة لمصلحة الغير . اما القيود المقررة لمصلحة الدولة - بوصفها هذا - فكانت وظلت قليلة . ولذلك ، فانه ليس صحيحا تكيف هذا الوضع بأنه نظام فردى . بل ان الامر لا يعدو كونه نظاما تسود فيه امتيازات تعفى المواطنين الرومان من بعض الاعباء ، ليتحملها سكان الاقاليم الخاضعة للدولة الرومانية .

وفى نهاية القرن الثالث الميلادى ، زال امتياز الاراضى الإيطالية ، وخضعت جميع الاموال لنظام واحد ، ولعبت الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة دورا كبيرا .

ويمكن تلخيص ما تقدم على الوجه الآتى :

ظهرت فكرة الملكية الفردية (أى كون الملكية حقا لفرد واحد) وتأكدت تماما بنهاية العصر القديم . أما الفكرة القائلة بأن الملكية جائزة لكل فرد إما ما كان بشرط أن يكون قادرا ، فانها لم تتشور الا فى وقت متأخر . ولم يعترف بها كقاعدة الا فى قانون جستينيان .

وبالنسبة لقيود الملكية ، فلقد عرف القانون الرومانى القديم الفكرة القاضية بضرورة خضوع حق الملكية لقيود مقررة للمصلحة العامة . ثم تضاءلت بفعل امتياز الاراضى الابطالية الذى تمتع به المواطنون الرومان فى نهاية الجمهورية وخلال عصر الامبراطورية العليا ، ولكنها تفرقت نهائيا وتاكدت تأكيدا يبلغ أحيانا حد المبالغة فى عصر الامبراطورية السفلى .

الفصل الثانى

مضمون حق الملكية

ومضمون حق الملكية هو عبارة عن مجموعة السلطات التى يستطيع المالك أن يباشرها على الشيء الذى يملكه . فللمالك حق استعمال الشيء (أى استخدامه فى الوجوه التى تتفق مع طبيعته) ، وحق استغلاله (أى للحصول على حاصلات الشيء وعلى ثماره) ، وحق التصرف فيه (من الناحية المادية باستهلاكه أو التغير فيه ، ومن الناحية القانونية بإبرام جميع الأعمال القانونية المتعلقة به كبيع الشيء أو تحميله حقوقا عينية) .

ومن الافيد معالجة هذه السلطات على ضوء القيود التى ترد عليها والتى تحد من اطلاق حق الملكية الفردية ، بدلا من السير وراء المشتغلين بالدراسات الرومانية الذين يستعرضون المزايا المخولة للمالك من الناحية الايجابية ويركزون الجزء الاكبر من اهتمامهم عليها .

والقيود نوعان : قيود مادية أو طبيعية ، وهى قيود تفرضها الطاقة البشرية ذاتها التى لا يستطيع استعمال أشياء معينة الا فى حدود معينة . وقيود قانونية ، وهى قيود مقررة بمقتضى نص فى القانون . والقيود القانونية إما قيود مقررة للمصلحة العامة ، أو قيود مقررة للمصلحة الخاصة (ومثالها النموذجى ، القيود التى تنقرر لصالح الجيران) . وتعالج عادة نظرية تهديد الملكية باعتبارها نظرية تتعلق بالقيود الخاصة بالملكية العقارية . ومع ذلك ، يجب ملاحظة أن هناك قيودا عديدة وردت على الملكية المنقولة ، وخاصة فى عصر الامبراطورية السفلى .

١ - القيود المادية أو الطبيعية :

هى عبارة عن القيود التى بمقتضاها لا تتجاوز سلطات المالك لقطعة ارض النطاق الذى يفيد من الفضاء الجوى الذى يملوها . وقد كانت هناك نظرية قديمة تنادى بأن ملكية العلو والعمق ليست لها حدود مادية ، فسلطات مالك الارض تشمل ما فوقها وما تحتها الى ما لا نهاية .
usque ad sidera usque ad inferos.

ولا شك ان هذه النظرية تنطوى على مبالغة غير مستسافة ، ولذلك فاننا نرى ان نطاق حق الملكية يقتصر على ما يعود بالفائدة على المالك . فله الانتفاع بالعلو والعمق فى النطاق الذى يستطيع ان يفيد من مزايا الملكية على النحو المعتاد ، أما ما جاوز حدود هذا النطاق فلا يشمل حق ملكيته ولا يجوز له ان يمنع الغير من استخدامه .

٢ - القيود القانونية فى العصر القديم والعصر العلمى :

اولا : بالنسبة للملكية الرومانية : خضعت الملكية الرومانية لقيود قانونية ازداد عددها بانتقال القانون الرومانى من العصر القديم الى العصر العلمى :

١ - ففيما يتعلق بالقانون القديم ، حوى قانون اللوائح الاثنى عشر قيودا شتى للملكية وهى :

(١) ليس للمالك - فى المدينة - ان ينتفع بكل المقار ، بل عليه ان يترك حول منزله مسافة قديمين ونصف بلا بناء ، حتى يتكون مع ما يتركه الجار من ملكه فضاء ambitus عرضه خمسة اقدام . وينطبق نفس الحكم على الاراضى الزراعية ، فيجب ترك مسافة خمسة اقدام بلا زراعة بين الملكيتين .

(٢) ويجب على المالك ان يحتمل امتداد شجرة جاره فوق ارضه ، بشرط ان يكون هذا الامتداد على ارتفاع خمسة عشر قدما على الاقل . فاذا قل الارتفاع عن ذلك ، ولم يقم الجار بقطع الفروع ، فللمالك الارض ان يقوم بذلك ويحتفظ بالخشب . ومن ناحية اخرى ، يجوز للمالك ان يبعد عن ارضه شجرة الجار التى مالت على ارضه بفعل الرياح .

(٣) ويجب على المالك أن يسمح لجارهِ بالدخول في أرضه مرة كل يومين tertio quoque ليجمع الثمار التي تسقط من أشجاره .

(٤) ولا يسوغ له المطالبة باسترداد العوارض المملوكة له إذا استخدمها الغير ليسند عليها سقف بنائه tignum iunctum . ولكن للمالك المطالبة بهذه العوارض إذا هدم البناء ، وله رفع دعوى جنائية يحكم فيها بالضعف in duplum (وتسمى دعوى العوارض actio de tigno iuncto) إذا سرقته . ولقد عمم الفقه هذا القيد على كل مواد البناء .

(٥) ومن الواجب أن يبدل شيئا من العناية والحيطه عند اجرائه بمض الاعمال على حدود أرضه . ولقد قرر قانون صولون هذا القيد ، وتبعه في ذلك قانون الألواح الاثني عشر .

(٦) وينبى على المالك الذي يقع ملكه على الطريق العام أن يقوم باصلاحه والعناية به . فإذا لم يتم بهذا الاجراء ، فعليه أن يتحمل مرور الغير وعربته على ملكه .

(٧) ولا يجوز للمالك دفن الموتى في الاراضى الواقعة في المدينة .

ب - وفيها يتعلق بالنصر العلمى ، اضيفت الى ما تقدم قيود جديدة بمقتضى قوانين صدرت تباعا . ومن أهم هذه القيود :

(١) لملك المبنى الذى يمتد فوقه شجرة جاره الحق في المطالبة بقطعها . وإذا لم يتم جاره بهذا الاجراء ، فله قطعها بنفسه والاحتفاظ بأخشابها .

(٢) ويجب على مالك الارض التي تقع على النهر أن يتحمل مرور الناس وحيواناتهم عليها للوصول الى الانهر .

(٣) ولا يجوز للمالك هدم مبناه لبيع انقاضه ، أو بيعه لتحقيق هذا الغرض ، أو نزع مواد الزينة للتصرف فيها سواء كان التصرف فيها بين الاحياء أو مضافا الى ما بعد الموت . وتقرر هذا القيد بمقتضى قرارات صدرت من مجلس الشيوخ . وكان الغرض منه هو عدم تشويه منظر المدينة .

(٤) ويجب على مالك الأرض التى توجد فيها مقبرة للغير أن يهتم
المروء على ملكه للوصول الى المقبرة iter ad sepulchrum .

(٥) ولا يجوز للسيد اساءة معاملة رقيقه . وللقريق الذى ساء
معاملته أن يطلب بيعه الى سيد آخر .

ثانيا : بالنسبة للملكية الاقليمية : اما الملكية الاقليمية فلقد خضعت
بدورها لقيود شتى ، وخاصة تلك المقررة لمصلحة الادارة . وتعددت هذه
القيود الى درجة كبيرة منذ القرن الثانى بعد الميلاد بالنسبة للمنقولات
والعقارات على حد سواء . فالملكة المتقولة خضعت لمجموعة لا تحصر لها
من الاعباء الادارية : كتقديم كمية من الفلال والمواد الغذائية ، والحيوانات
والعربات لاجل اعمال الادارة وتنقلات موظفيها ، الخ ...

اما الملكية العقارية ، فلقد تحملت عبء ابواء الجنود ، وما شابه ذلك .
هذا عن القيود المقررة لمصلحة الادارة .

ومن ناحية اخرى ، وجدت قيود تتعلق بالمصلحة الخاصة وارداد
عددها زيادة اكبر منها فى مجال الملكية الرومانية . ومن امثلتها القيود
المتعلقة بتنظيم استعمال المياه الصالحة للشرب بالشروط التى يفرضها مناخ
كل ولاية .

٣ - القيود القانونية فى عصر الامبراطورية السفلى :

سبق القول بتوحيد نظام الملكية فى عصر الامبراطورية السفلى .
واعترف بالملكية كحق فردي للمالك (واتخذ أساساً له صورة الملكية
الرومانية) . وفيما يتعلق بقيود الملكية ، اتخذت الملكية الاقليمية كنموذج .
ومن ثم يخضع حق الملكية فى ظل الامبراطورية السفلى لسائر القيود التى
استعرضناها حتى الآن . كما تستند فى بعض منها من ناحية ، ومن ناحية
اخرى تضاف اليها قيود جديدة .

(١) ومن القيود التى تقررت للمصلحة العامة ، الزام المالك السماح
للغير بعمل حفريات فى ارضه بقصد التنقيب عن المناجم واستغلالها . ويؤول

لمالك الأرض عشر ما يستخرج من المناجم ، وللدولة الحق كذلك في عشر مواد المناجم .

(٢) وتقررت قواعد عديدة للمحافظة على رونق المدن وزينتها . ومن أمثلتها ترك مسافة اثني عشر قدما بين المبنى الجديد الذي يجب تشييده والمبنى الموجود من قبل (ويزداد قدر هذه المسافة الى خمسة عشر قدما إذا كان المبنى القديم من المباني العامة) ، ولا يجوز أن يتجاوز ارتفاع المباني مائة قدما ، الخ ...

(٣) وإذا ترك المالك أرضه بدون أن يزرعها ، فإنه يفقد ملكيته عليها لصالح من يقوم بزراعتها خلال مدة تزيد على السنتين .

(٤) ويجوز أن يعهد الى مالك الأرض الزراعية بقطعة الأرض المهجورة أو البور الملاصقة لأرضه ، على أن يلتزم بدفع ضريبة عنها . ويسمى هذا النظام *epibolé* أو *adiectio* .

(٥) وتوجد مجموعة كبيرة من القواعد التي تحرم على المالك التصرف في أشياء معينة لأسباب خاصة أو عامة .

(٦) ولا يجوز البناء بطريقة تؤدي الى حجب الريح عن الجار .

(٧) ولا يجوز للمالك تجاوز حدود احتياجاته من ماء الشرب ، فقد يضر ذلك بالجار .

وعرف القانون الروماني - في جميع مراحل تطوره - نظام نزع الملكية للمنفعة العامة حتى بالنسبة للملكية الرومانية .

ونظمت علاقات الجوار - فضلا عما تقدم من قيود - طبقا لمبادئ عامة . ويتبني أحد هذه المبادئ بأنه لا يجوز للمالك منع كل تدخل في ملكه بصفة مطلقة . بل يجب عليه السماح لجاره بالتدخل إذا اقتضاه الاستعمال العادي لحقه . فمثلا لا يجوز له مساءلة جاره عن الدخان الذي ينبعث من المطبخ . ولكن تجوز مساءلته إذا كان الدخان ينبعث من مصنع أو ما شابه ذلك من الأنواع الأخرى للنشاط الاقتصادي . ويلاحظ إذن أن الاستعمال العادي للحق هو عبارة عن الاستعمال الذي تقتضيه الاحتياجات العائلية .

وفي قانون جستينيان ، أخذ بمعيار ثان وهو عدم شرعية استعمال الحق إذا قصد به مجرد الإضرار بالجار .

الكتاب الثانى

دراسات فى تاريخ القانون المصرى

مقدمة :

١ - هدف هذه الدراسة :

سبق أن عالجت فى مؤلف تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، القانون الفرعونى ، باعتباره شريعة من بين الشرائع التى سادت العالم القديم فى الفترة ما بين الألف الرابع والألف الأول قبل الميلاد . ومن ثم ، كان منطقيا أن نبداً دراستنا فى هذا المؤلف بتاريخ القانون المصرى فى العصر البطلمى . ذلك أن تاريخ مصر الفرعونية ينتهى بفتح الاسكندر الأكبر لمصر فى عام ٣٣٢ ق.م . ، واستقبال المصريين له بالترحاب استقبال البطلم المنقذ لهم من الحكم الفارسى الظالم ، ويبدأ فى نفس الوقت نظام تاريخى جديد ، وهو المتعلق بمصر الافريقية .

ومن بين فترات تاريخ القانون المصرى بهذا التحديد ، فإن اهتمامنا سيتركز أساساً على العصرين اليونانى والرومانى . ويرجع السبب فى ذلك الى أننا لم نثر بعد على مؤلف باللغة العربية يقبل على دراسة شاملة لهاتين الفترتين رغم أهميتهما العلمية ، ورغم وجود وثائق أوراق البردى بكميات هائلة وبشتى اللغات القديمة ، ولا سيما : الديموطيقية والقبطية واليونانية واللاتينية والعبرية والآرامية والعربية . وهذه الثروة الضخمة من المصادر تعد الباحث بالمعلومات الوفيرة عن حياة مصر من مختلف الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ما يهمنى بطبيعة الحال هو الجانب القانونى على وجه الخصوص .

أما الأبحاث والمؤلفات التى كتبت بلغات أجنبية ، فإنها تتناول عادة المسائل التفصيلية المتفرقة التى لا صلة بينها ، والتى تتضمنها البرديات ، فضلاً عن أن بعض هذه المؤلفات قد وضعت قبل أن توجد علينا الحفائر بقدر كبير من الوثائق المختلفة ، ولذلك فإن جانباً كبيراً من الآراء التى تضمنتها غابت بغير صالحة للاعتماد عليها .

وهدفنا اذن من وراء هذه الدراسة التى نحتاج الى الشجاعة والصبر هو وضع هيكل مترابط واستخلاص مبادئ عامة للنظم القانونية كلما أمكن ذلك على ضوء أحدث ما اكتشف من وثائق وما أُعِد من أبحاث . ولئن نرساق وراء دراسة الجزئيات والا لاستغرق ذلك منا أضعاف ما خصصناه من الصفحات عدة مرات . وبطبيعة الحال ، فان الموضوعات التى سنتناولها سيتوقف مدى عمق دراستها على كثرة أو قلة ما لدينا من المصادر والمراجع .

٢ - طبيعة المصادر التى نعتمد عليها ، وقيمتها (١) :

نستقي معلوماتنا من مصدرين مختلفين : الاول مباشر ، والثانى غير مباشر . ونقصد بالمصدر المباشر ، الوثائق البردية والنقوش المحفورة على الإبنية المختلفة .

اما المصدر غير المباشر ، فانه يعنى الاشارات العابرة التى قد ترد في كتابات المؤرخين القدامى أو الادباء أو الشعراء ، ويطلق عليها أيضا اسم المصادر الأدبية ، ومع ذلك يمكن أن نستشف منها معلومات ذات قيمة قانونية فهى لا تمس مباشرة النظم القانونية . ومن أقدم ما لدينا من هذه المؤلفات تلك التى تتناول مآثر الإسكندر وامبراطوريته بالتحليل ، وهى التى وضعها : بطليموس ، أريان ، بلوتارك ، كوينت - كورس . ومن بين من تناولوا الفترة التالية : بوليبي ، وديودور . ولقد وضع المؤرخ بوليبي (القرن الثالث - نهاية القرن الثانى ق.م) مؤلفا يتضمن افكارا تتعلق بسياسة الملوك والقانون العام . اما ما جاء على لسان ديودور الصقلى (اواسط القرن الاول ق.م) ، فان أهميته ترجع الى اشاراته الى مؤلفات أكثر قدما . وهناك أيضا عالم الجغرافيا «استرابون» وهو معاصر لاضطس ، ويشرح فى مؤلفه العلاقات بين الانسان ، والحياة السياسية ، والعالم المادى فى اللحظة التى تنتهى فيها روما من غزو البلاد الهلينستية .

١ - انظر : Samuel « A. E. » : Ptolemaic Chronology, 1962;

Skeat « T. C. » : The Reigns of the Ptolemies, 2^e

éd. Munich, 1969, VII, 39.

ومهما يكن من أمر فإن ما يزد عن طريق المصادر غير المباشرة من معلومات يجب أن يكون محل تحفظ ، ولا يمكن أن نضمن بصده الموضوعية . ذلك أن ما يقدمه لنا الكتاب والمؤرخون ليس هو التشريع الحى الذى يطبق على وقائع الحياة اليومية وحقائقها ، والذى يتمتع بقابلية التعديل المستمر ليتلاءم مع الاحتياجات العملية ، بل عبارة عن اشارات ترد فى وقت متأخر لآحداث انقضت منذ مدة ، وهذه الاشارات تتضمن أفكارا مشوهة لأنها تعتمد على ما فى ذهن الكاتب أو المؤرخ من آراء وتفسيرات تكون مغرصة فى بعض الاحيان . ومن ثم لا يمكن استخدام المصادر غير المباشرة الا بعد اخضاعها للتحقيق والنقد . وعددها على اية حال قليل اذا ما قارناها بالمصادر المباشرة . والاستعانة بها فى أبحاثنا ستكون محدودة الاهمية .

والمصادر المباشرة أكثر وفرة وصدقا من المصادر غير المباشرة . اذ تاتى البرديات والنقوش من نفس الاماكن التى كانت تستخدم فيها . وهى بالتالى معاصرة للوقائع التى تشهد بها . ومن بين المسائل المتنوعة التى نجدها مدونة فى البرديات او محفورة على النصب ، تهمننا على وجه الخصوص صور القوانين وملخصاتها التى كانت تلصق فى الاماكن العامة ، أو يستخدمها المترافعون وموكلوهم ، وكذلك الاوامر التى كان يصدرها الملك ويشير بمناسبتها الى قوانين يتعين تطبيقها ، أو يبين أحد الرؤساء فى سياق أمر تنفيذى صادرا الى أحد مسؤوليه القانون الذى يتعين تطبيقه ، أو يشير أحد المتقاضين فى صحيفة الدوى التى يرفعها الى القانون الذى يخالفه غريمه ، أو يذكر قاض فى محضر الجلسة القوانين التى اثرت اثناء المرافعة ، وتلك التى يستند اليها حكمه .

وهذه كلها امثلة للبرديات والنقوش التى تهمننا بالدرجة الاولى . فهى التى تلقى الضوء بطريقة مؤكدة على المسائل التى نتعرض لها . ولذلك فاننا سنبدأ بها باستمرار كلما كان ذلك فى مقدورنا .

ويلاحظ أن النقوش على النصب المختلفة ، والتى قاومت عاذيات الدهر ، تظهر اهميتها لحد ما بالنسبة لنظم القانون العام ، ولكن اهميتها أقل فى مجال القانون الخاص . وهذا يعنى أن أهم مصدر لاستقاء معلوماتنا يكمن فى الكميات الوفيرة من الوثائق البردية التى عثرنا عليها والتى من

خلال دراستها يمكننا أن نعرف تاريخ القانون المصرى بجوانبه المختلفة ، رغم أن هذه البرديات لم تبج بكل أسرارها حتى الآن . فهي تعطى معلومات حقيقية عن الحياة القانونية ، والتنظيم الإدارى والقضائى ، وكذلك النشاط الاقتصادى . ولكن مما يؤسف له أن الوثائق البردية التى تشتمل على القوانين أقل عددا من وثائق الحياة العملية . وهذه الأخيرة لا تعرض إلا لحالات خاصة . ولذلك فإن بعض الشك يحيط بالمبادئ العامة للتنظيم السياسى والإدارى . ومن ناحية أخرى ، فإنه رغم وفرة الوثائق البردية ، فإنها غالبا ما تكون متعائلة ، كما أنها ناقصة فى كل الأحوال تقريبا . ومن ثم ما زال الظلام يخيم على شطر من الحياة القانونية المصرية ، وتلعب الفروض فيه دورا كبيرا .

ومع ذلك لا يمكن أن نتجاهل الفرصة التى أتاحتها وفرة هذه البرديات ، والتى ما يزال عددها فى تكاثر ، لكل من يدرس تاريخ القانون المصرى . وتوجد هذه البرديات فى متاحف مصر ، فضلا عن متاحف أوروبا وأمريكا . ويقوم مجموعة من العلماء فى مختلف البلاد بنشر الوثائق البردية ، ويحاولون تكملة النقص الموجود فى بعضها بدراسة الوثائق المتعائلة . وتساعده على ذلك أعمال التنقيب المستمرة ، لا سيما فى المناطق التى كانت مأهولة بالسكان ، وهجرها أهلها منذ بعد ذلك ، واستمرت جافة ، أى لم تتعرض لفيضانات النيل أو الأمطار ، التى تتسبب بدون شك فى إتلاف الوثائق البردية . فمن المستحيل أن نثر على برديات فى الدلتا . ولكى تصل إلينا أية وثيقة كتبت فى الإسكندرية ، فإنه لا بد أن تكون قد حملت إلى قرية من قرى الصعيد : وهو ما كان يحدث عندما كانت أوراق البردى المستعملة تباع إلى الأفراد ليكتبوا على الجانب الآخر منها ، أو ليلفوا فيها الجثث المتحطة .

ومن الجدير بالذكر أنه قد نشأ منذ بداية هذا القرن علم خاص لدراسة البرديات المكتوبة باليونانية واللاتينية التى عثر عليها فى مصر ، وأطلق عليه اسم «علم دراسة المخطوطات البردية = بايولوجية» . وتغطى هذه البرديات فترة تقرب من الألف سنة ، منذ تأسيس الأسرة البطلمية فى مصر (٣٢٣ ق.م.) حتى الفتح العربى (٦٤١ ميلادية) .

وكان أول من درس الجانب القانوني منها هو العالم الألماني «ميتيس» .
وأعثر منذ الفترة التي قام فيها ببحوثه في عام ١٩١٢ على عدة آلاف أخرى
من الوثائق البردية التي ألقت الضوء على كثير من المسائل التي كانت
مجهولة له ، وكانت محسلا لدراسات متخصصة من جانب العديد من
العلماء (١) .

ويعتبر «ريفينو» المخطوطات البردية الديموطيقية مصدرا من مصادر
القانون المصري الوطني . بيد أنه عثر في هذه النماذج الديموطيقية على بعض
النصوص المقتبسة من الأفريق . وعلى كل ، فإن البرديات التي اكتشفت في
مصر تمثل في تقديرنا ثروة القانون القديم وتطبيقه العملي ، كما أن دراستها
الدقيقة تلقي من غير شك الاضواء على كل من القانون الفرعوني وخاصة
المرحلة الأخيرة من تطوره ، والقانون الأفريقي الذي جاءت به الى مصر سائر
الشعوب القادمة من العالم الأفريقي ، والقانون الروماني الذي أدخل بواسطة
الرومان . وكذلك فإنها تبين ما إذا كان قد حدث تأثير متبادل بين هذه
الشرائع الثلاث أم لا .

٣ - خطة البحث :

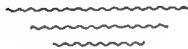
من المعلوم أن مصر كانت غنية بتقاليدها السياسية والإدارية والقانونية
الراسخة في القدم ، قبل أن يقدم إليها الأفريق بعد فتح الإسكندر الأكبر لها
واستقلال خلفائه البطالمة بحكمها بعد وفاته في عام ٣٢٣ . ولقد غير البطالمة
بعض هذه التقاليد تغييرا جذريا أو ثانويا بحسب كل مجال . واستمر
البطالمة يحكمون مصر حتى احتلها الرومان في عام ٣١ ق.م. وظلت مصر
خاضعة للرومان الى أن تحقق الفتح العربي في عام ٦٤١ م .

وكانت مصر في أغلب أوقات الحكم البطلمي والروماني ، من أكثر البلاد
تمتعا بالرخاء في الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط .
واجتذبت الكثير من الأجانب . ولقد أنتج بالضرورة التقاء هذه الشعوب

١ - راجع : Taubenschlag « R. » : Introduction to the law of
the papyri, RIDA, t. I, 1952, P. 297 - 376.

المتنوعة تنظيمًا قانونيًا غاية في التعقيد ، استمر حتى الفتح الاسلامى ، حيث اُخلى مكانه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام للبلاد . وظل الحال كذلك الى وقت صدور التقنينات المصرية فى الربع الاخير من القرن المباحى .

ومن ثم سنقسم دراستنا للفترة الزمنية التى يتعين علينا تغطيتها الى اقسام نخصص كل منها للدراسة عصر من العصور . وسنتناول دراسة كل عصر فى بابين : الباب الاول : فى القانون العام ، والباب الثانى : فى القانون الخاص . ومع العلم بأنه لى يتسّر لنا الاّلام بالنظم القانونية المختلفة يتعين علينا أن نتطرق اثناء دراستنا ، الى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات الدينية .



القسم الأول

مصر في ظل الحكم البطلمي

مقدمة

نبدأ دراسة هذا العصر بمقدمة تعتبر ضرورية لتحديد البيئة التي ستدرس في إطارها أسس تنظيم مصر البطلمية . ويلاحظ أن هذه الدراسة ميسرة في هذا العصر بالذات لتوافر المصادر عموما ، ولا سيما الوثائق البردية كما سبق القول .

١ - نبذة تاريخية :

فتح الاسكندر الاكبر مصر في عام ٣٣٢ ق.م. واسس مدينة الاسكندرية التي اتخذت عاصمة للبلاد ، وصارت مركزا لحضارة العصر الذي ابتدئه الاسكندر ، والذي توفرت فيه فرص التداخل بين المقومات الحضارية الشرقية والغربية ، وتعارف الغرييون على تسميته باسم «العصر الهلينستي» ، ليميزوا به هذه الحضارة الجديدة عن الحضارة اليونانية أو الاغريقية الكلاسيكية التي عاصر العالم المتحضر نضجها في القرنين الخامس والرابع ق.م. ، والتي عرفت باسم الحضارة الهلينية . ولما كان تاريخ مصر منذ الفتح المقدوني قد أصبح يتصل اتصالا وثيقا بالعالم الاغريقي ، فان عهد البطالة ينتمى الى العصر الهلينستي . وينتهي هذا العصر بموقعة اكتيوم في عام ٣١ ق.م. فهو يضم الثلاثة قرون الاخيرة قبل الميلاد . وهي فترة واضحة للغاية من التاريخ لكل المنطقة التي تتكلم اللغة اليونانية ، وما يهمنا هنا هو مصر واستثنائها البطالة بها ، وذلك على النحو التالي :

قبل أن يغادر الاسكندر مصر في ربيع سنة ٣٣١ ، ليواصل حربه ضد

الملك الفارسي في الشرق (١) ، وضع نظاما لإدارة وحكم مصر على أسس جديدة . فلقد قسم مصر الى قسميها الرئيسيين : الوجه البحري والوجه القبلي ، وعهد بإدارة كل قسم الى موظف مصري ، ولكن حين تنحى أحدهما تولى زميله إدارة الوجهين معا . وأنشأ مقاطعتين جديدتين (العربية وليبيا) في الحدود الشرقية والغربية . كما عين قائدين على الحامية العسكرية التي تركها في مصر ، وقائدا للأسطول الى جانب قواد آخرين لبعض الوحدات الرابطة في ممفيس وبلوزيوم . وقد عهد بالإشراف على الخزانة والشئون المالية وبناء مدينة الاسكندرية الى كليومنيس النبطي (من أغريق مدينة نبطايس) وأمره بأن يترك حكام المقاطعات المختلفة يديرون مقاطعاتهم كما كان الأمر من قبل وأن يجمع منهم الضريبة المفروضة .

ويلاحظ على هذا النظام انه لا يضم منصب حاكم عام للبلاد : وإنما وزعت السلطة بعناية شديدة بين المشرفين على الإدارة والشئون المالية والعسكرية . وفسر البعض هذه الظاهرة بأن الاسكندر فعل ذلك عامدا ليمنع أي حاكم بمفرده من أن يقوى سلطانه ويتمكن من الاستقلال بمصر . ولكن ما أن غادر الاسكندر مصر حتى وجدنا المشرف على الشئون المالية كليومنيس النبطي يظهر فوق كل الموظفين والقيادة وبدأ كانه والي مصر الفعلي . وكان رجلا من رجال الدولة من نوع فريد ، حتى لتعتبر فترة إشرافه على المالية المصرية تجربة قلدة في تاريخ الاقتصاد . وانتهج سياسة مقصودة لأقامة احتكار لتجارة القمح عن طريق السيطرة على السوق المصرية فأصبح هو المصدر الوحيد له ، وبذلك تحكم في تجارة القمح العالمية وتحديد أسعاره في الخارج . وإذا كانت ممارسة الاحتكار ليست جديدة على مصر ، فقد مارسها الفراعنة من قبل باحتكار بعض السلع للتجارة الداخلية ، غير أن محاولة كليومنيس إنشاء تجارة احتكارية دولية هي الاولى في التاريخ . والجديد في محاولته هذه أنه مارسها بأساليب تجارية بحتة ، عن طريق شبكة متقنة من السماسرة والوكلاء بثهم في موانئ البحر الابيض

المتوسط الهامة ، وكانوا يخبرونه عن أسعار القمح في الاسواق المختلفة .
وحينما يشح القمح ويرتفع سعره في مكان يرسل اليه شحنات منه ويبيعها
بالسعر الذي يفرضه هو نظرا لندرته في ذلك المكان .

الموقف عقب وفاة الاسكندر ، وتأسيس الاسرة البطلمية :
الاسكندر فجأة في بابل في يونية سنة ٣٢٣ بعد أن انشأ امبراطورية
مترامية الاطراف في سرعة غريبة (١) . وآل الامر الى كبار قواده الذين كان
لكل منهم اطماعه ، وقليل منهم كان يؤمن بفلسفة الاسكندر القائمة على
اساس وحدة العالم ومبدأ العمل على مزج الحضارات بين الشرق والغرب
لتنتج من ذلك حضارة عالمية واحدة تجلب على الانسانية السلام والرخاء .
واختلف القادة فيما بينهم نتيجة لمدى اختلاف اطماعهم ، فممن من اراد
الابقاء على وحدة الامبراطورية ليخلف الاسكندر على رأسها مثل برديكاس
اولا وانتجونس من بعده ، ومنهم من كان يسعى للحصول لنفسه على احدى
الولايات ليستأثر بها ويؤسس فيها دولة مستقلة مثل بطليموس .

وبدا فترة غامضة تسودها الحروب فيما بين قادة الاسكندر ،
وتنتهى بتقسيم امبراطوريته وتوزيعها عليهم ، واستمر الممسل بالنظام
الفارسي . فكل ولاية سميت ساتراوية وحاكمها ساتراب . وكان التقسيم
مؤقتا في اول الامر ، وصار نهائيا في حدود عام ٣٠٠ . بيد انه رغم التجزئة ،
احتفظت هذه الدول بواجهة يونانية . فاللغة اليونانية هي اللغة الرسمية
كما انها لغة جميع المثقفين .

وما يهمننا من قادة الاسكندر هو بطليموس بن لاجوس ، وينتمى الى
اسرة نبيلة في مقدونيا ، وكان أحد أعضاء الحرس الخاص للاسكندر في اثناء
حملته ، وهؤلاء لم تقتصر مهمتهم على مجرد السهر على سلامة الملك وانما
كانوا بمثابة مستشارى هيئة اركان حربه أيضا . ولقد عين واليا (ساتراب)
على مصر في عام ٣٢٣ ، على اساس أن يصبح كليومنيس مساعدا لبطليموس
بمنصب Hyparchos .

واستطاع بطليموس أن ينصب نفسه ملكا على مصر في عام ٣٠٥
ويؤسس أسرة مملكة جديدة وأجنبية ستكون محورا لتاريخ البلاد في مدى
القرون الثلاثة التالية ، وسيتعاقب في ظلها الملوك ، ابنا عن أب ، أو اخا عن
أخ ، حتى الفتح الروماني في عام ٣٠ ق.م. وسيبلغ عددهم خمسة عشر ملكا
أو ملكة ، وسيحمل الجميع اسم بطليموس : من بطليموس الاول سوتير
(٣٠٥ - ٢٨٢) الى بطليموس الخامس عشر قيصر ، ابن كليوباترة من قيصر .
ومن بين هؤلاء الملوك ، فان الثلاثة الاوائل على وجه الخصوص لعبوا دورا
هاما للغاية . واستطاع البطالمة خلال القرن الثالث أن يمدوا نطاق سيطرتهم
ليس على مصر فقط بل وكذلك على سورية ، وفلسطين وجزيرة قبرص ،
وجزاء من ساحل آسيا الصغرى المطل على البحر الابيض . ولكن انكمش
سلطانهم بالتدريج الى أن اقتصر على وادى النيل .

ويمكننا أن نقسم تاريخ مصر خلال هذه القرون الثلاثة ، بدون الدخول
في التفاصيل الى مراحل ثلاث : الاولى ، وتشمل فترة الحروب بين قادة
الاسكندر وتشبيد الملكية البطلمية تحت هيمنة بطليموس الاول سوتير
(المنفذ من ٣٢٣ الى ٢٨٥ . والثانية ، وتتسم ببلوغ الملكية البطلمية ذروة
المجد في ظل الحكم الطويل للملك بطليموس الثاني فيلادلفوس ، من ٢٨٥
الى ٢٤٦ ، وبطليموس يوارجيس الاول (الخير) من ٢٤٦ الى ٢٢٢ ، وهو
تاريخ ظهور روما في الشرق . والثالثة وتتميز بالانهيار المطرد (من ٢٢٢ الى
٣٠) ، وبشغلها صراع طويل بين البطالمة وجيرانهم السلوقيين الذين سيفزون
مصر في بداية القرن اثناني ، وسيعقب ذلك ازمات اسرية متتابة تسودها
الاحقاد والمنافسات والمؤامرات . وهذا ومن الجدير بالذكر أن الملك بطليموس
الحادي عشر اسكندر الثاني قبل قتله في عام ٨٠ ، كان قد اوصى بأن تؤول
مصر بعد موته الى الشعب الروماني . وهذا التصرف هو الذي يكون السند
القانوني الذي جعل التدخل الروماني في مصر شرعيا (١) .

والحق أن التغفل الاقتصادي الروماني فيها كان قد بدأ منذ نهاية

١ - أنظر : E. Manni : L'Egitto tolemaica nei suoi rapporti politici con Roma, Riv. filol. class. 1949, 79 - 106; 1950, 229 - 269.

القرن الثانى . وتم خضوع مصر نهائيا لحكم الرومان ، حينما انتصر
أكتافىوس (الذى سُمى فيما بعد باسم الامبراطور أغسطس) على أنطونيوس
فى المعركة الفاصلة التى دارت بينهما عند أكتيوم البحرية فى غرب اليونان
فى سبتمبر سنة ٣١ ، وانسحبت كليوباترة الى الاسكندرية وفى أثرها
أنطونيوس . وقد أدى هذا الانتصار الى أن يجعل من أكتافىوس سيدا على
مصر ، اذ تمكن من مفاجأة كليوباترة وأنطونيوس من جهة سوريا ، واستولى
على مصر ودخل الاسكندرية فى أغسطس سنة ٣٠ ق.م . وانتحر أنطونيوس ،
واعقبته فى ذلك كليوباترة ، وقام أكتافىوس بقتل ابن كليوباترة وقيصر ،
وهو بطليموس الخامس عشر قيصر ، وأعلن ضم مصر الى امبراطورية روما
وجعلها ولاية رومانية ، وانتهى بذلك عصر البطالة .

٢ - أفكار هامة :

تمثل فتوحات الاسكندر الاكبر الحد الفاصل بين القانون اليونانى
والقانون الهلينستى كما رأينا . ويمكن اتخاذ عام ٣٣٢ ق.م . وهو تاريخ
فتح الاسكندر لمصر ، كنقطة بداية لانتشار قانون ذى اصل أفريقى فى كل من
مصر وآسيا . وهو يمد بلا شك من نطاق تطبيق القانون الذى كان سائدا
فى المدن اليونانية التقليدية . غير أن القانون الأفريقى كان لا بد أن يخضع
لسلسلة من التغيرات ويقوم باداء دور جديد نتيجة للظروف الاجتماعية
والسياسية الجديدة التى واجهته فى الشرق . ومن ثم يتعين التمييز بين
تاريخ القانون فى اليونان القديم وتاريخ القانون فى العالم الهلينستى .

أما نقطة انتهاء سريان القانون ذى الأصل الأفريقى ، فليس من السهل
تحديدها . ويمكن افتراض أنها نحو عام ٣٠ ق.م . ، وهو تاريخ استيلاء
الامبراطور أغسطس على مصر ، كما سبق القول . بيد أن النظم
الهلينستية استمر العمل بها فى المقاطعات الشرقية من الامبراطورية
الرومانية . وفى مصر ، لهم تصطبغ الحياة القانونية بالصبغة الرومانية الا
نحو نهاية القرن الثالث الميلادى . ولذلك فان نهاية حكم البطالة لمصر لا
تعنى اختفاء كل ما ترتب على حكمهم من آثار . فقانون البرديات يمتد لآلفه
عام ، منذ حكم الاسكندر حتى نهاية العصر البيزنطى .

هذا ويجدر بالذكر أن القانون الهلينستى عبارة عن «قانون مشترك» للأغريق ، ونعرفه على وجه الاخص من خلال الحياة اليومية التى تعكسها البرديات المصرية . وإذا كان هناك أوجه اختلاف بين قوانين المدن اليونانية القديمة ، فانها أخذت تتلاشى فى ظل العالم الهلينستى . ورغم بعض الخصائص الذاتية ذات الطابع المحلى التى نلاحظها فى اطار التقسيمات السياسية التى سادت هذا العالم ، غير أن هناك أوجه تشابه تسمح لنا بالقول بوجود ثقافة قانونية مشتركة Koiné juridique (١) مماثلة لما كان يوجد من لغة مشتركة . ويرجع سبب هذا الامتزاج القانونى الى أنه بينما كانت قوانين اليونان القديم تنظم كل منها العلاقات التى تنشأ بين مجموعة من الافراد يكونون جماعات صغيرة ، وهى جماعات المدن ، فان القانون الهلينستى كان يسود ، على العكس ، فى اطار نظام الملكية المطلقة . فالنظام الملكى يجرد بطبيعة الحال المدن وسيادتها القديمة ويمنعها الاستقلال فى حدود كبيرة أو قليلة على حسب الاحوال . ومن ثم انفصلت القوانين اليونانية عن نظام المدينة فى العصر الهلينستى وبرز صراع دائم بين الرغبة فى التسلط التى كان يظهرها النظام المطلق للدولة (ومن مظاهرها ميل الدولة الى زيادة الاعباء الضريبية باستمرار) والنزعة الفردية التى كان يتسم بها القانون الخاص .

ومن الجدير بالذكر أن الفائدة الرئيسية التى تكمن وراء دراسة تاريخ القانون فى العصر الهلينستى تبدو فى وجود ظاهرة «التقابل» . اذ تقابلت النظم والافكار القانونية التى حملها المهاجرون الاغريق والمقدونيون الى مصر وآسيا ، مع التقاليد المحلية التى كانت سائدة فى هاتين المنطقتين ، وترتبت على ذلك تأثيرات متبادلة . وتسمح البرديات المصرية بالاحاطة بهذا التقابل ، وما ترتب عليه من تأثير متبادل ، ولو أن هذا التأثير ظل محدودا وبصفة استثنائية . فالتأثيرات المتبادلة تبدو أكثر ندرة مما كان يعتقد من قبل . ولم يؤد تقابل الثقافتين القانونيتين الاغريقية والمصرية فى عهد البطالمة الى

١ - أنظر : Gernet « L. » : Introduction à l'étude du droit grec ancien, Archives d'Histoire du droit orientale, t. 2 « 1938 », p. 261 - 292 .

تكوين «قانون مختلط» يضم عناصر يونانية ومصرية كما سيلي شرحه تفصيلا . صحيح أن تعايش قواعد لها أصول مختلفة وتجاوزها ، يربط مجموعة من الآثار : إذ تتكون مناطق للاحتكاك والاتصال بعضها ببعض ، ويتحقق بعض الامتزاج . ولكن من الخطأ أن نتحدث من «قانون مصرى يونانى» . واليوم فإن علماء البرديات ، بتركهم جانبا فكرة «قانون مصرى اغريقى» وهى الفكرة التى كانت مزيرة على الرعيل الاول منهم ، يركزون على الدور الذى لعبه اختلاف العوامل العنصرية واللغوية فى انفصال العنصر اليونانى عن العنصر المصرى بالنسبة لتاريخ القانون فى مصر بعد الفزو المقدونى ، ووجود ظاهرة «الازدواج القانونى» .

ولا بد من جذب الانتباه منذ البداية الى الخصيصة التى اتسمت بها مصر فى العصر البطلمى ، بل وحتى فى العصر الرومانى ، ونعنى بها خصيصة الذاتية والاصالة التى حافظت عليها . وتبدو هذه الاصالة والذاتية من خلال استمرار الحضارة الفرعونية ، رغم قدوم الاغريق ومن بعدهم الرومان . وهذا يجعلنا نستبعد فكرة وجود حضارة مختلطة نجمت من تلاقى الحضارتين اليونانية والمصرية . فتقابل عدد من العناصر التى تنتمى الى حضارتين مختلفتين لا يؤدى بالضرورة الى امتزاجهما ، وانما الى مجرد تجاوزهما . ودليلنا على ذلك نستخلصه من مظاهر استمرار الحضارتين اليونانية والمصرية منفصلتين فى كثير من المجالات ، والتى يمكن أن نلاحظ من خلالها التعارض ما بين الافكار اليونانية والمصرية ، ومنها : وجود فكرتين عن الملكية باعتبارها نظاما سياسيا وليس ملكية مصرية يونانية ، وهناك أسلوبان للحياة الاقتصادية : الحياة الاقتصادية اليونانية المرتكزة على النقود والحياة الاقتصادية المصرية القائمة على الغلال ، وهناك قانونان متميزان ولا يمتزجان فى قانون مختلط ، ويقال نفس الشيء فيما يتعلق بالادارة والتعليم والحياة الثقافية . فمما لا شك فيه أن رغبة الاغريق المقيمين فى مصر فى العيش فى وضع متميز عن المصريين ، واختلاف اللغتين وكذلك العادات اللصيقة بكل من العنصرين المصرى واليونانى ، تحول دون امتزاج الحضارتين . وصحيح أن البيئة المصرية أدت الى أن تتخلص النظم اليونانية من روابطها التقليدية بنظام المدينة ، بيد أن القيم التى اكتسبت من اليونان فى عصر ازدهاره فى القرن الرابع قبل الميلاد استمر وجودها فى

الاسكندرية دون تغيير البتة . ومن ناحية أخرى ، فإن مصر ، محصورة في إطار حياة الفلاح ، احتفظت بداتيتها ، بفضل الجذور الدينية واللفوية الثابتة . فحلم الاسكندر الاكبر بوجود حضارة عالمية واحدة تكفل سعادة الانسان اصطلح بمجموعة من الظواهر القديمة التي ظلت حية وكانت أقوى من هذا الحلم .

بيد انه يجب التسليم مع ذلك بأنه قد حدث بعض مظاهر التقارب بين مصر والعالم اليوناني والروماني من بعض النواحي ، ما دام أنها ارتبطت بهذا العالم لفترة طويلة من الوقت ، وقدمت الديانة أرضا اختلطت عليها الحضارتان لحسد ما ، وان كان قد تم ذلك بصفة استثنائية . وهذا هو ما سيلي شرحه تفصيلا .

الباب الأول

نظم القانون العام (١)

ويتعين علينا ، إذا أردنا أن ندرس نظم القانون العام في مصر البطلمية أن نبدأ بالملك ، فهو أساس وحدة المملكة . ونعالج كل ما يتعلق بسلطانه المطلقة ، تنفيذية كانت أو قضائية أو تشريعية . ومن ثم سنقسم هذا الباب إلى فصول ، يشتمل كل منها على موضوع من هذه الموضوعات .

الفصل الأول

السلطة الملكية في مصر البطلمية

كان الملك البطلمي Basileus شخصية معقدة . فهو وريث الفراعنة ويعتبر بالتالي فرعوناً يحكم بصفته ابناً للاله رع وشبيه حورس . ويمارس جميع سلطات الفرعون التي تتلخص في الحكم الملكي المطلق ، وفقاً للتقاليد القديمة التي جرت عليها البلاد . فهو مصدر السلطة في الدولة وأرادته هي القانون . ويعتبر كل موظف أو قائم بعمل في الدولة خادماً للملك وممثله ، منه يستمد سلطته ومسئول أمامه عن أداء عمله . فالملكية البطلمية كانت ذات طابع شخصي . وفي ظل مثل هذا النظام القائم على سلطة الفرد الواحد ، لا تدخل أية مجموعة من المواطنين أو الرعايا في تعريف الدولة . فالملك وحده هو الدولة . والأفراد الذين يعملون في خدمة الملك ويطيعونه مرتبطون به بروابط شخصية محضة .

١ - انظر : Taubenschlag « R. » : The law of greco - roman Egypt in the light of the pap. 332 B/C. 640 A.D. , 2e éd. , P. 559 - 691 « chap. V à VII : (Political law) , (Administrative law) . (Administrative procedure and Execution) » .

١ - تعيين الملك :

تظهر الحماية الالهية من خلال النصر ، وهى تبرر على الدوام السلطة التى يتمتع بها المنتصر . فالنصر الذى يحققه هو الدليل الواضح على تفضيل الاله له على غيره . ولكن هذه السلطة معرضة لاغتصاب الغير ، ولذلك فان الحائز على السلطة يسعى باستمرار لحماية نفسه من هذا الاغتصاب بالبحث عن أسس لتبرير شرعية حيازته للسلطة . وسرعان ما ظهر مبدأ الشرعية الاسرية : فواقعة الانحدار من سلسلة طويلة من الملوك تخلق الشعور بالشرعية .

ولكن مجرد وجود الاسرة المالكة لا تحل كل المشاكل . فهناك من مقتضيات التى تتعلق ليس فقط بالاب بل وبالام ايضا. وسرعان ما استلزم ان تكون بدورها من ديملكى . ومن الملائم أن نشير هنا الى عرف استقر في مصر ابتداء من بطليموس الثانى فيلادلفوس ، اذ تزوج كل ملوك البطالة من أخواتهم ليكتفوا التقاء المطلق للدم الملكى . ولقد كان ذلك مسموح به من القانون المصرى ، بينما كان يعتبر من قبيل زنا المحارم في أعين الاغريق . ولكن سرعان ما تكيف ملوك البطالة مع عادات وعمايهم المصريين بخصوص هذه المسألة .

وهكذا كان الحكم البطلمى وراثيا . ويمثل نظام الخلافة على العرش ، النظام المصموم به في القانون الخاص . فالتاج ينتقل بالوراثة الى أكبر الاولاد من الذكور الذين يولدون نتيجة زواج شرعى . ولا يؤول التاج الى من يليه من اخوته الا اذا مات دون أن يترك أولادا من الذكور .

واذا كان الابن الذى من حقه اعتلاء العرش قاصرا ، فان الوصاية عليه تكون لاقرب اقربائه من الذكور . ويكون الوصى نائباً للملك الى أن يبلغ الوارث الشرعى سن الرشد . ويلاحظ أن الملكة كليوباترة كانت أولى الملكات البطلميات اللاتى قمن بدور الوصى ونائب الملك ، وذلك عندما كان ابنها صغيرا . واذا لم يوجد ورثة شرعيون من الذكور ، آل العرش الى الأخوات . وابتداء من كليوباترة الثانية ، كان من الممكن أن يؤول العرش الى الملكة بعد وفاة زوجها ، بشرط أن تدعو أحد أفراد الاسرة المالكة من الذكور للاشتراك معها في الحكم . ولا يطبق قانون الوراثة على الاطفال غير الشرعيين .

يبد أن مبدأ الوراثية الذي سار عليه الحكم البطلمي لم يحل دون استمرار التقليد البطلمي الذي بمقتضاه تلعب الجمعية العسكرية ، باعتبارها ممثلة لسيادة الشعب ، دورا في تقرير بعض الأمور المتعلقة بالخلافة على العرش . وكانت الجمعية العسكرية تضم الحرس المقدوني الموجود في الاسكندرية . وشملت هذه الجمعية ، مع مرور الوقت المواطنين في الاسكندرية كذلك . وفي البداية ، كانت مساهمة الجمعية العسكرية جدية . ولكنها انخفضت الى نوع من الشكليات تدريجيا .

وهناك خصيصة تتعلق بقانون الخلافة على العرش البطلمي ، وهي أنه حينما يبلغ الملك سن الرشد ويعتلى العرش يقام احتفال مبالغ فيه ، وتؤدي له يمين الولاء . ومن المحتمل أن هذه البيعة كانت تتم بحضور الجمعية العسكرية . وكان للبطالة شعار خاص وهو الصولجان . ويلبس الملك تاجا ، وهو ما استعاره الاسكندر من ملوك الفرس . ومن ناحية أخرى كان الشعب يقدم الهدايا الى الملك بهذه المناسبة ، وكانت الهدايا اختيارية في أول الأمر ، ثم اتخذت تدريجيا طابع الاجبار ، وأوكل الى موظف خاص بتجميعها .

ولم يكن يوجد للملوك البطالة شركاء في الملك ، إذ أن نظام الملكية المطلق استبعد كل اتجاه للحد من السلطة العليا للملك . غير أن هذا المبدأ لم يراع من الناحية العملية في كثير من الأحيان . فنجد مثلا بطليموس الثاني فيلادلفوس وبطليموس الرابع فيلوباتور عينا معهما شركاء . وفي عهد بطليموس السادس فيلوميتور ، أصبح وجود شريك في الملك هو القاعدة . وكان لهذا الشريك الحق في اصدار العملة ، ويشترك أحيانا في العبادة الرسمية .

ويثار العديد من الصعوبات فيما يتعلق بوضع الملكة الدستوري . فمن بين زوجات أوائل البطالة فان أرسينوى ، زوجة بطليموس الثاني ، كانت مكملة للملك من حيث ممارسة سلطته ، وعبدت كالهة . غير أن كليوباترة الثانية كانت أولى الملكات اللاتي حصلن على مركز سياسي متساو مع الملك بلعيازا هن شركاء له . واستمر المبدأ معمولا به . وكان الحكم المشترك بين الملك والملكة يهدف الى تقوية وضع الأسرة الحاكمة .

٢ - الطبيعة القانونية للسلطة الملكية :

لا يوجد انفصال ما بين الملك والدولة ، فهو تجسيد لها . وهو مالك لاقليم الدولة يتصرف فيه وفقا لمبادئ القانون المدنى . وينعت كل ما هو موجود فى الدولة بنعت «الملكى» . فالخزانة العامة «ملكية» ، والارض «ملكية» ، والفلاحون «ملكيون» ، ويقال أن الملك «مصدر القانون» أو أيضا «ما يقرره الملك يتسم دائما بالعدالة» ، ويسمى الملك «القانون الحى Nomos empsichas» . ويتمين على الملك أن يزاول القضاء ، فهو القاضى الاول . ويحكم البلاد ، وهو المشرع الاوحد ، فهو الذى يصدر النصوص التشريعية ويوجه من طريق المنشورات الدورية التعليمات الى ممثليه وجميع موظفيه . وأعمال الملك التشريعية هى اما خطابات موجهة الى كبار الشخصيات ، واما قرارات عامة أو أوامر صادرة الى جميع المواطنين ، واما أحكام أو أعمال تنفيذية مسجلة ، واما اجابات على طلبات مقدمة من المدن أو الرعية . وتعتبر كل هذه الاعمال موحى بها من قبل العدالة . كما انه هو المشرف الاول على أعمال الادارة ، التى تؤول اليه جميعها باتباع نظام المركزية المطلقة ، وهو بعيد الى الحياة كل مظاهر الاستبداد للجهاز الادارى القديم ، وهو المشرف الاول على الخزانة ، والمتصرف الوحيد فى ايرادات الدولة ، ويملك مساحة هائلة من الأراضى يقوم الفلاحون المصريون بزراعتها ، وتسمح له ممتلكاته الكبيرة بمكافاة الخلفين له ، واثراء أصدقائه ، ودفع القوات المأجورة . بيد أن هذه الهيئات الملكية Dorêa كانت مؤقتة فى بعض الاحيان ، لان الملك كان يستعيدها ممن لم يعد يضع ثقته فيهم . فهو مالك الارض وما تحتها كما هو شأن الحكام القدامى لمصر . وهو يدير المملكة كما لو كانت ضعيفته الخاصة ، ويباشر سلطته أيضا على الافراد ، ويخصص لكل منهم عملا ، بحسب الاحتياجات التقليدية لمصر ، ووفقا لبعض مظاهر الفكر اليونانى القائل بأن علو شأن الدولة يتطلب التضساركة الإيجابية من جميع المواطنين .

وأخيرا فان الملك هو القائد الاملى للجيش ، ويجب عليه أن يحقق النصر ، لان النصر هو جوهر وظيفته ومبرر السلطة التى فى يده كما سبق القول . وفى عبارة واحدة ، كان الملك يركز فى يديه جميع السلطات .

. ويمكن أن نبلور خصائص السلطة الملكية فيما يلي :

(١) سلطة مطلقة : فلقد وضع مما تقدم أننا بصدد نظام ، يكون فيه لشخص واحد سلطة اتخاذ القرارات في كل الأمور ، صغيرة كانت أو كبيرة . ولا تذكر بجانبه أية هيئة أخرى كما هو الحال في العهد الفرعوني . فهو ليس أمثلاً لشخص معنوي ، وإنما سيد . ولذلك تستخدم اصطلاحات القانون الخاص للإشارة إلى حقوقه على البلاد . ومن ثم فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا كنا لا نصادف تمثيلاً لمصالح الشعب . وإذا كان يوجد بلد ، الملك يملك فيه ويحكم فهو مصر البطلمية . وهو يقود الجماهير الوفيرة العدد ، والفاية في التنوع . وأعوانه ، مهما ارتفع قدرهم ، يتصرفون وفقاً لأوامره ، وينساء على تفويض محدد ومؤقت . وهو وحده الذي يمثل السلطة ، ويرمز لها ، وهو مصدرها . وهذه السلطة المطلقة لا يرد عليها من القيود سوى مجموعة من الواجبات المعنوية التي ليس لها جزاء سيمائي أو إنساني . ولا يوجد من يراقب تطابق أعماله مع مبادئ الأخلاق والعدالة . ومن الجدير بالذكر أنه كانت توجد مكاتب لصياغة الأوامر الملكية والقرارات الإدارية والأحكام القضائية الصادرة عن الملك ، ولكن الأشخاص الذين يعملون فيها ، ومهما كانت قيمتهم ، لا يحملون ألقاباً تشير إلى وظيفتهم كمستشارين للملك ، بل مسميات تعبر عن وضعهم كموظفين إداريين : «هو الذي يكتب الخطابات» ، «هو الذي يكتب المحاضر» ، فلا يصدر من هؤلاء الناس أي عمل رسمي . ونحن لدينا من الأدلة ما تبين كيف كان الوضع في غاية الارتباك في كل مرة يعجز فيها الملك عن القيام بأعبائه الثقيلة بسبب تقدمه في السن أو ضعف شخصيته .

(٢) سلطة الهيبة : اعتبر البطالمة أنفسهم الورثة الشرعيين للفراعنة كما سبق أن قلنا . هؤلاء كانوا يعتبرون ، بحسب الأفكار السياسية والدينية التي سادت مصر في عهدهم ، آلهة يقطنون الأرض بصفة مؤقتة . وتمسك ملوك البطالمة بهذه الأفكار وطلبوا من رعاياهم المصريين تسجيلهم باعتبارهم فراعنة آلهة ، وفقاً للطقوس الدينية القديمة . كما أن الرعية من الأفريق سلموا تدريجياً للوهم بانحدارهم من الآلهة وباعتبارهم آلهة تقيم على الأرض وأخذوا ينجلونهم وفقاً للطقوس اليونانية . وأوجد البطالمة عبادة رسمية

خاصة بالملوك ، وفرضوها على سائر السكان ، وكان لها طابع سياسي وديني في نفس الوقت . وكانت الاضاحي تقدم في سبيل صحة الملك وسلامته ، وتزين صورته العظيمة ويوم ميلاده كان عيدا للدولة ، ويوم موته كان يوم حداد عام . وكانت النصوص تخلع على الحاكم العديد من الألقاب مثل : الملك Basileus المنقذ أو المخلص Sôter ، الخير أو المحسن Evergétés . ويمكن تتبع تاريخ هذه « الخصال الملكية » منذ الاسكندر الأكبر حتى العصر الروماني . وكان كل ذلك صدى لشعور الإعجاب الذي كان للهي الرعية وذوولهم من مظاهر العبقرية والنجاح والسعادة التي تحيط بالملك .

ويسهل الآن فهم مغزى الموقف الذي اتخذته بطليموس الأول ، بعد وفاة الاسكندر ، ونجاحه في الاستيلاء نهائيا على مصر . فهو لم يرغب أن يظهر أمام المصريين إلا في صورة مؤسس أسرة فرعونية جديدة . ولقب المنقذ (سوتر Sôter) الذي اتخذته أظهر رغبته في تبجيل العبادات المصرية ، والتي لم يحترمها الفرس من قبله بصفة دائمة ، متبعا في ذلك نهج الاسكندر الأكبر ذاته الذي قام ، بعد أن انتزع مصر من الملك الفارسي ، بزيارة المعابد المصرية ، وبالغ في تعظيم آلهتهم . كما أنه بعد أن قدم الى الساحل لتأسيس مدينة الاسكندرية ، ضرب في بطن الصحراء وحج الى معبد آمون في واحة سيوة ، وسأل الاله آمون عن مصيره .

والحق أن كل ملوك الاسرة البطلمية حملوا في النصوص المدونة باللغة المصرية اسما ميمصرا ، كتب في قرص الشمس السرمدي ، تشبها بما جرى عليه الفراعنة . ولقد شيدت معابد جديدة على نفس الطراز المصري ، مثل معبد ادفو . ونحن نعلم ، عن طريق العديد من الوثائق ، أن جزءا من الارض الصالحة للزراعة قد سحب من التاج وخصص لعبادة الالهة ، مثلما كان يحدث في صكوك الامتيازات في ظل الدولة القديمة . بل ان البطالمة ، لتأكيد طابعهم الديني ، أخذوا ، كما سبق القول ، بمبدأ الزواج بين الاخ والاخت ، برغم اشتمال الاوساط المقدونية واليونانية من مثل هذا الزواج .

٣ - القوى التي كانت تصطدم بها السلطة الملكية :

سبق أن رأينا أن نظام الملكية الفرعونية الذي كان يرتكز على الحق الالهي ، استمر معمولا به في ظل البطالمة ، بل وطبق تطبيقا دقيقا . فلا نجد

أى أثر لفئة النبلاء المصريين الذين كانوا يفتشون على حقوق الملكية الفرعونية في كثير من المرات . اذ اجتثت شوكة هذه الفئة نهائيا بواسطة الجهاز الادارى الفارسى .

ولا يوجد من حيث المبدأ ما يقيد سلطة الملك البطلمى . ولكن من الناحية العملية ، اصطدم هذا الحكم المطلق بمجموعة من القوى ، اهمها :

(١) القوى الكهنوتية : احتفظت الكهنة والمعابد بقوة هائلة وأملاك

شاسعة ، رغبة من البطالة في اظهار أنفسهم كمدافعين عن دين البلد الذى يحتلونه . بيد أنه لتفادى الاصطدام بهؤلاء المنافسين الذين جعلوا من الصعوبة بمكان حكم بعض الفراعنة في الماضى ، فان بطليموس الثانى فيلادلفوس سلبهم ادارة أموالهم ، ووضع مقابل ذلك ميزانية للعبادات تسمح لهم بالعيش . وهناك اعتبار آخر حال دون امتداد نفوذهم السياسى . ذلك ان الوظائف القيادية ، كان يشغلها أفراد حاشية الملك وحدهم ، وهم اساسا من المقدونيين وفى بعض الاحيان من المهاجرين الافريقى ، وهم اناس لا يمكنهم الخضوع لنفوذ الكهنة المصريين ولا حتى فهم لفتهم .

بيد أنه في ظل البطالة أيضا ، فان هذه السلطة الملكية المطلقة لم تستطع الصمود أمام الكهنة ألا في الأوقات التى كانت الملكية فيها قوية، مثلما كان شأن الملك فيلادلفوس الذى تمتع بقوة استثنائية ، فقدما أخلافة تدريجيا ، وأخذوا يمنحون المعابد مجموعة من الحصانات والامتيازات ويقدمون لها العطايا الكثيرة . وأدت المنازعات الاسرية في البيت الملكى ، وسوء الإدارة الى اضعاف الملكية ، بينما ازدادت قوة الكهنة في مواجهة الملك نتيجة للخدمات التى يقدمونها له ، بالمحافظة على عبادته بجانب عبادة الالهة المصريين . وازدادت بالتالى مطالبهم بالامتيازات وحصلوا عليها ، تماما كان كان يحدث في عصور الاضمحلال التى انتهت الدولة الفرعونية القديمة والوسطى .

(٢) قوى محلية : احتفظت بعضا باستقلال ذاتى . فالسلطة غير المقيدة نظريا ، والتى كان يتمتع بها ملوك البطالة ، والحكام الرومان فيما بعد ، لم تكن تمتد على المسكن اليونانية المستقلة مثل الاسكندرية ونقراطيس وبطلمية . فهذه المدن كانت مستقلة كمقاعدة عامة مع اعترافها بخضوعها للملك :

ومن ناحية أخرى فإن الملك البطلمي ، وإن كان حاكما مطلقا يتمتع «بسلطة دون مسئولية» ، غير أنه في الواقع كان يقتسم سلطته السياسية مع مجموعة من «المختاوين والمقربين إليه» ، من أصدقائه وأقربائه ، ويعتبرون من بين أفراد الحاشية التي تكونت منذ بطليموس الخامس (٢٠٤ - ١٨٠) ، حينما استعادت التقاليد المصرية تأثيرها ، وذلك منذ بداية القرن الثاني ق.م. فالحاشية ظاهرة جديدة على المجتمع الإغريقي ، فهي ظاهرة هيلينستية على وجه الخصوص . ويحمل أفراد الحاشية الذين كانوا يحيطون بالملك معظم الوقت ، القابا فخرية ، ليست وراثية ولكنها تعبر عن وضعهم المتميز . وكانت هذه الألقاب ، بعض الوقت ، نظاما هرميا ، الأقارب ، نظراء الأقارب ، رجال الحرس الخاص ، الأصدقاء الأول ، الأصدقاء ، الخلفاء .

ويبدو أن هذا الترتيب الهرمي قد اقتبس من التقاليد المقدونية ومما جرى عليه العمل في مصر الفرعونية وفي الدولة السلوقية وذلك عن طريق كليوباترة زوجة بطليموس الخامس التي كانت أميرة سلوقية . وكانت النساء تلعبن من خلال الحاشية دورا هاما برز بوضوح من كون الملكة كانت تشغل منصبا رسميا . ومن ناحية أخرى فإنه في المجالات العليا في المجتمع ، تعطى النساء امكانيات أكبر وقدرة على التأثير . ولذلك نجد أنه في مصر ، ابتداء من القرن الثالث ، كان لدسائسهن تأثير كبير على سياسة المملكة .

والمهم أن رأى حاشية الملك كان له تأثير ملموس على قراراته ومواقفه . فكثيرا ما كان يستشير أفرادها . وإذا كان صحيحا أنه لم يكن يوجد مجلس متميز بمعنى الكلمة يضم أفراد الحاشية ، إلا أن الملك غالبا ما كان يطلب ، ووقتها يشاء ، الآراء الضرورية لتنويره قبل أن يقرر بمفرده . وتقدم الحاشية له أكثر الأفراد ملائمة لتقديم النصيحة ، حينما لا يطلب منهم الاشتراك مباشرة بمزاولة بعض مظاهر السلطة تحت إشراف الملك .

الفصل الثانى

طرق الحكم والإدارة (١)

ان العدد الكبير من الوثائق التى تقدمها لنا مصر فى هذا العصر يمكننا من الايام بنظام الإدارة فى هذه الفترة . ولقد فرض ملوك البطالة على الجهاز الإدارى المصرى الموجود من قبل بعض المظاهر الاغريقية ، دون التعرض بعمق ، بالتقاليد الحكومة ، واحيوا كل المظاهر الادارية ، ذات الطابع الاستبدادى ، والافكار الموجهة للإدارة القديمة فى اقصى صورها من حيث التبسط على مقدرات السكان .

فى عصر أوائل البطالة ، كان كبار الموظفين من الإغريق وكانت اليونانية هى اللغة الرسمية . ومن هنا كانت تستبعد عناصر السكان الأصليين غير المتفرقة . ورغم عيوبهم فإن هؤلاء الموظفين كانوا موضع ثقة الملوك الذين حاولوا بكل اساليب اغراء اجتذاب الاغريق الى البلاد . غير أن الاكفاء منهم لم يكونوا كثيرى العدد للدرجة تسمح بالاختيار فيما بينهم على أساس انتقاء حقيقى . ولم يكونوا جميعا يتصفون بصفات الامانة والمهارة التى كان من المفروض أن ثقافتهم تؤهلهم لها . وتعود الكثير منهم بالعادات الشرقية وحاولوا تكوين الثروات على حساب الكادحين من أفراد الشعب . ولقد اخذوا ، وهم القادمون من بلاد فقيرة ، بترف الحياة الشرقية وسهولتها .

Wollo « C. B. » : The ptolemaic administration in Egypt, Journal of jur. papyrology, t, 3, 1949, P. 21 - 47.

Martin « V. » : les papyrus et l'histoire administrative de l'Égypte gréco-romaine, papyri und Altertumswissenschaft « Actes du 11^e congr. Intern de papyrologie », munchen 1934, P. 102 - 165.

وبرغم اهتمام الملوك بسلوك ممثليهم وموظفيهم وتوصيتهم باستمرار
بوجوب اتباع مبادئ العدالة والامانة والدقة ، وايضاهم المراقبين على
الدوام ، كان الملك يتلقى الشكاوى الكثيرة ، وكانت انحرافات الادارة ظاهرة
للعيان لدرجة انه كان يكفى ان تضاف اليها رداءة المحصول في بعض
السنوات لكي تعيش عامة الشعب في حالة من البؤس والشقاء ، تحت وطأة
قسوة الاستغلال الاقتصادي والمضربى التي كانت ظلي أشدها ، للحصول
على موارد كافية لوجود جيش واسطول قويين واثراء سيد البلاد .

وازاء ذلك كان يتعين على الملك الا يعمل على تقدم مرافق البلاد
الاقتصادية فحسب ، بل أن يدخل كذلك على نظمها الاقتصادية والمالية من
التعديلات ما يكفل الحصول على أكبر قدر ممكن من الدخل . وكان الجهاز
الادارى هو الذى يشرف على هذا الاستغلال . ولقد اخذ دور سكان البلاد
الاصليين تزداد أهميته تدريجيا . وعلى كل حال ، فلقد تركت المناصب
الصغيرة وحدها للمصريين ، اذ انها كانت كثيرة لدرجة أنه لا يمكن للمهاجرين
أن يشغلوها جميعها (١) . ويمكن أن نتتبع الخطوات العريضة والمبادئ
الاساسية المتعلقة بهذا الجهاز . وبعضها يتصل بالادارة المركزية ، والبعض
الأخر يخص الادارة المحلية أو الاقليمية :

١ - وكان الجيش بدوره لا يشتغل في الأصل الا على اغريق ومقدونيين ،
اى كان يضم الغزاة أو فروعهم . وسهل تقارب العنصرين المصرى واليونانى
تدريجيا الى تجنيد قوات من المصريين . وفى عام ٢١٩ ، فان بطليموس
الرابع ضاعف تقريبا الجيش بإنشاء كتيبة من المصريين تضم ٢٠.٠٠٠ فلاح
ووجد بعض المصريين ايضا في البحرية ، والبوليس والجرس الملكى .

البحث الاول

الادارة المركزية

تشمل الحكومة المركزية الملك وحاشيته وكبار موظفيه ، وهى تسمى بـ بسمتين :

تركيب تام للامور فى يد الملك ، وواقعية كبيرة فى التطبيق ، وتصدر هاتان الخصيصتان استخدام الملوك للكوادر والنظم الموجودة من قبل بالدرجة القصوى . ولم يتردد هؤلاء فى الاحتفاظ بتعدد النظم والديانات والالقب الملكية .

ولقد سبق الحديث عن الملك باعتباره حاكما مطلقا . وكنا قد اشرنا ايضا الى الحاشية . ونضيف هنا أن الحاشية كانت عالما بأكمله ، ابتداء من الوزراء وكبار الشخصيات الى العبيد والمخضين ، كما انها كانت تدرجية . وكان الملك يوزع الالقاب على أفراد الحاشية لظهار العلاقة الشخصية التى تربطهم به . وهذه العلاقة شخصية تماما بين الملك وأفراد الحاشية ، ولا تتعلق البتة بورثتهم . ويختار الملك من بين هذه الحاشية الوزراء والسفراء وقادة الجيش والضباط ، ويمكن الانتقال بسهولة من أحد هذه المناصب الى المنصب الآخر . بيد أن مجالات الإدارة ، والدبلوماسية ، والحرب تحتاج لصلاحية معينة .

ومن المعلوم أن الافراد الذين يستطيعون التأثير كثيرا فيمن حولهم هم بالضرورة الافراد الذين لهم ذاتية متميزة وملكات خاصة . فهناك فائدة قطعا من وراء الثروة والقرابة ، والعلاقات ولكن تضاف هذه الى المواهب، وتأتى عادة فى المرتبة التالية . وهناك العديد من أطفال المائلات المرموقة يتربون فى بلاط الملك كنبلاء ، وباعتبارهم «أطفالا ملكيين» ، ويتقلدون فيما بعد الامعاء العسكرية أو الإدارية ، ولكن دون أن تكون هذه الوظائف مقفلة عليهم . كما أنه ليست هناك تفرقة بين المقربين من الملك على أساس الأصل السلالى أو الاجتماعى . ويكفى أن يكون الشخص اغريقيا أو متافرقا .

فالثقافة الهلينستية هي التي تحقق اذن وحدة العالم الهلينستى بما فيه مصر ، وتعد المعيار الاساسى لتعيين طبقاته القيادية .

الديوان الملكى : كان يلحق بالقصر . ولدينا معلومات عن ثلاثة من كبار موظفيه . ويحتمل انهم كانوا بمثابة رؤساء لثلاث ادارات : سكرتير الملك Epistolographus ، ويمهد اليه بفحص المراسلات الخاصة الكثيرة والشكاوى والالتماسات المقدمة الى الملك ، ورد الملك عليها ، ويساعده ، ابتداء من القرن الثانى كاتب رسائل الملك Hypomnématographos ، وكان يختص اظاما بتسجيل قرارات الملك وتوجيهاته ، وهناك ايضا رئيس مكتب الاوامر الملكية Epitôn prostagmatôn .

كبار موظفى الادارة المركزية : كان على رأس الادارة المالية المركزية شخصية قوية للغاية يطلق عليها اسم «الديويكيتيس Diocetès» ، أى «مدير خزانة الملك» ، وكان هو المهيمن على كل اقتصاديات الدولة ، ولذلك يلغوه المؤرخون «وزير المالية» ، وكان له سلطان كبير ايضا على جميع مرافق الدولة ، ويختار ويعزل بمحض مشيئة الملك . ويكافأ على خدماته بمنحه بعض الاراضى الملكية في شكل هبة . وهو الذى يشرف على استغلال البلاد بمعاونة العديد من الموظفين . وكان له مساعدان يحملان نفس اللقب : هينوديويكيتيس Hypodiocets . يكونان معهما الادارة المالية المركزية . كما كان يوجد الى جانب الديويكيتيس وتحت اشرافه موظف يدعى «اكلوجستيس Eklogistes» ، أى رئيس الحسابات ، وهو مكلف بمراجعة الحسابات ، والإحصاءات المختلفة . وهى موروثة عن الإدارة الفرعونية . ومن كبار الموظفين فى الادارة المركزية «الارشيديكاستيس Archidicastes» وهو أشبه بوزير العدل . ومن المحتمل أنه كان يرأس محكمة الاسكندرية . وهو معروف على وجه الخصوص فى العصر الرومانى . ويشهد العديد من الوثائق بمدى ثقل الادارة المركزية التى كانت تدخل انفها فى كل صغيرة وكبيرة .

المبحث الثاني

الإدارة المحلية

كانت متطورة بدورها . فلقد كانت هناك في مصر منذ العصر الفرعوني كواثر إدارية محلية استبقاها الأفريق . ذلك أن مصر كانت تنقسم إلى مقاطعات ، وتعرف المقاطعة باسم «هيسيبيو Hesepti » . ولما جاء الأفريق إلى مصر حافظوا على هذا التقسيم ، وترجموا هيسيبيو بلفظ «نوموس» Nomos » وجمعها «نومات» Nomoi » (١) . وعدد النومات ٣٦ حسبما جاء على لسان أسترابون . وكان على رأس النوموس ، في زمن الاسكندر ، حاكم مصري يسمى «نومارخس» . وكان يوجد بجانبه قائد عسكري يدعى «استراتيجوس Strategos » وكان من الأفريق في عهد أوائل البطالة . كما أنه كان في البداية قائد القوات العسكرية المتمركزة في النوموس ، ثم أصبح تدريجيا رئيس الجهاز الإداري في المقاطعة بأن طغى على اختصاصات النومارخس إلى أن أزاحه تماما ، وحل محله ، وصار الاستراتيجوس يتأش السلطين المدنية والعسكرية معا . وتضاءل دور حاكم النوموس القديم ، وهو النومارخس ، إلى وظيفة ثانوية ، وتحت رقابة الاستراتيجوس ورياسته . ويذكرنا أصل نشأة الأميتراتيجوس ، وبقية وظائفه ، بالطابع العسكري للاحتلال . ولقد كلف الاستراتيجوس ، على وجه الخصوص ، بالإشراف على استغلال الأراضي الملكية والأعمال العامة .

وكانت حاضرة النوموس مقسمة إلى أقسام عديدة ، وفيها المحاكم ومنخن الفلال الكبير ، وفرع البنك الملكي . كما تتخذ مقرا لكثير من الموظفين بمختلف المراتب . ومنهم موظفو الإدارة المالية في المقاطعة ، الذين يشرفون على الأموال والواردات الملكية أو إدارة إيرادات الدولة فيها ، ومن أهمهم :

١ - راجع : Gauthier « H. » : les Nomes d'Egypte depuis Hérodoté jusqu' à la conquête arabe, le Caire, 1935 , « Mémoire de l'Institut d'Egypte t. 25 » .

المشرف المالي «إبيميليتيس Epimeletes» ، ويبدو أنه كان كبير ممثلي الإدارة المالية في المقاطعة . ويظن أنه تقدم على موظف آخر في القرن الثاني ، وهو المدير المالي «أويكونوموس Oikonomos» ، الذي كان في حقيقة الأمر مدير الحياة الاقتصادية المحلي فيما يختص بمصالح الدولة ، وهو الذي كان يختار ملتزمي موارد الدولة المختلفة ، وخاصة ملتزمي الضرائب ، ويتعاقد معهم ويراقب أعمالهم ويحاسبهم شهريا . وكان يوجد مراجع للحسابات يدعى «أكلوجستس أولوجستس» . وكان له ممثلون Antigraphes في مختلف مراكز المقاطعة ، وكان بعضهم يختص بمراجعة موارد الملك النقدية والبعض الآخر يختص بمراجعة موارده العينية . وكان من بين موظفي الإدارة المالية أيضا مديرو الخزائن الملكية ، ومديرو المخازن الملكية ، وكذلك المحصلون Prakiotes .

ومن كبار الموظفين في عاصمة المقاطعة أيضا : الابيستاتيس ، وهو مختص بشئون القضاء المحلي . والكاتب الملكي «باسيليكوس جراماتيوس Basilikos Grammateus» الذي يباشر إشرافا عاما على الإدارة والإرشيافات وهو بمثابة السكرتير العام للنوموس . وكان يعلو في المرتبة على كاتب المركز وكاتب القرية . وكانوا جميعا يكونون ديوانا تحت إمرة الإدارة المالية ، إذ يمدونها بالبيانات الخاصة بموارد الدولة في عاصمة كل مقاطعة وفي كل مركز وفي كل قرية .

وتقسم كل مقاطعة إلى مراكز (توبارخيات) Toparchia ، ويقسم المركز إلى قرى (كوميات) Komé ، ويوجد في كل منها موظفون بأعداد كبيرة مخصصون بمختلف المرافق (١) . والتوبارخس يرأس التوبارخيا ، ويساعده كاتب أو سكرتير يسمى توبوجرامماتيوس topogrammateus ومدير مالي Oeconomos ، ومراقب epistates .

١ - انظر فيما يتعلق بتفاصيل إدارة المراكز والقرى :

Vân T. Dack «E.» : la toparchie dans l'Égypte ptolémaïque, chron. d'Égypte, t. 23 «1948», P. 147 - 161.

ومن ناحية أخرى فإن الكومارخس يرأس السكوى ، وكانت إدارة السكوى صورة مصغرة من إدارة النوموس والتوبارخيا ، اذ يوجد بجانب الكومارخس موظفون مماثلون : فهناك سكرتير القرية أو كاتبها Komagrammateus ، ومدير مالى ، ومراقب .

ويمكن ان ندرك الآن كيف كان الملك حاكما مطلقا ، وكيف كان يطاع حتى فى أصغر القرى . فهو الذى يعين جميع الرؤساء المحليين ، وهو الذى يعزلهم بمحض مشيئته . ومن الجدير بالملاحظة ازدياد أهمية كاتبه أو سكرتير النوموس والتوبارخيا والسكوى بمرور الوقت . ومنذ القرن الثانى ، أصبح نشاطه أكثر ظهورا وادراكا من حاكم المقاطعة ، والمركز ، والقرية . وهناك سبب آخر لفقدان أهمية النومارخس على وجه الخصوص ، وهو ظهور الاستراتيجوس .

ولا شك ان السلطة المطلقة التى كان الموظفون يتمتعون بها على شعب أخضعته القسوة وأذله الحكم الاجنبى ، مع جسامه المسئولية الملقاة على عاتقهم عن دخل الملك ، والهدايا التى كانوا يقدمونها للمسؤولين عند تعيينهم ورغبة فى تجديد مدة خدمتهم وما يستتبع ذلك من العمل على استرداد ما انفقوه بشتى الطرق ، كل ذلك كان مدعاة لاساءة استغلال تلك السلطة .

الفصل الثالث

الملكية والمدينة

ان العلاقة ما بين السلطة الملكية والمدن اليونانية موضوع جدل بين العلماء : والمشكلة تنحصر في تقدير درجة استقلال المدن عن الملك .

ولقد وجد في مضر البطلمية ثلاث مدن يونانية : نقراتيس والاسكندرية وبطلمية (١) . ونقراتيس (وهي قريبة من مدينة دمنهور) ، اقدم هذه المدن ، ولكنها كذلك الاقل معرفة بوضعها . ولقد تأسست في ظل الملك الفرغوني بسماثيك الاول في القرن السابع قبل الميلاد ، على الفرع الغربي من النيل . وقد قدم للاستقرار فيها اغريق من كل مكان في اواخر العهد الفرعوني وفي ظل الاحتلال الفارسي . وبالنسبة للاسكندرية ، فلقد أسسها الإسكندر الأكبر في عام ٣٣٢ - ٣٣١ ، لتكون عاصمة للبلاد ، كما أنها كانت مقرا للبلاط الملكي البطلمي . وفيما يتعلق بمدينة بطلمية (تقع الآن في محافظة جرجا) ، فلقد أسسها بطليموس الاول سنوتير ليجمع فيها اغريق الصعيد .

وتضاف الى هذه القائمة مدينة رابعة عرفت باسم بريتونيسوم Paraetionium عند موقع مدينة مرسى مطروح الحالية . ولكن لا يوجد أي دليل على كونها مدينة في العصر البطلمي . اذ أننا نسمع عنها لأول مرة في العصر الروماني باعتبارها مدينة يونانية معترفا بها . كما تأسست في عصر الامبراطور الروماني هادريان مدينة انطينوبوليس Antinopolis .

١ - انظر بخصوص المدن اليونانية الثلاث في العصر البطلمي :

Taubenschlag « R. » : The law of greco - roman Egypt in the light of the papyri, 332 B. C. - 640 A. D., 2e éd. élargie, warszowa, 1955 P. 571 - 572 « Notes » .

ولقد أنشئت هذه المدن على النمط اليوناني الخاص بدولة المدينة .
ومن ثم يحتمل أنه كان لهذه المدن الهيئات الرئيسية التي كان يقوم عليها
نظام المدينة اليونانية ، وهي :

١ - هيئة المواطنين politenma ، ويعتبر أعضاء فيها المواطنون
الذين يتمتعون بمواطنة المدينة Politeia . وفي الاسكندرية وبطلمية ،
انقسم مجموع المواطنين الى قبائل وأحياء Phylé, démos حسب النظام
الاثيني .

٢ - المجلس الشعبي Ecclesia ، ويتكون من المواطنين الذين يتمتعون
بمباشرة الحقوق السياسية .

٣ - مجلس الشيوخ Boulé ، وهو أقل عددا ، ويضم المواطنين
النبلاء ، والبارزين في المجتمع والأغنياء . ويراقب الادارة والحكومة .

٤ - الحكام : ينتخبهم الشعب لفترة محددة كقاعدة عامة ، ولكن
التفصيلات المتعلقة بهم غير معروفة لنا جيدا .

وتمتعت المدن اليونانية بجهاز اداري خاص بها ، وأُعترف لها ببعض
الاستقلال ، وأن كان مدها محل خلاف كما سبق القول . وكان لكل مدينة
اقليمها الخاص . ويراقب هذه المدن مندوبون من قبل الملك . وتدفع جزية
وضرائب ، ولم يكن للمدن تقود خاصة بها .

وكان مواطنو المدينة يتمتعون بحقوق القانون الخاص ، وأهمها : حق
الزواج epigamia conubium وحق تملك أراضي المدينة gés éuklésis .
وهذا الحق الآخر ، وفقا للأفكار القانونية اليونانية ، لا يمكن فصله عن
المدينة Politei Civitas . فمن المحتمل جدا أن كل مدينة أقطعت بواسطة
الملوك مساحة من الأرض ألحقت بها ، ويتمتع مواطنوها بحق امتلاكها .

أما فيما يتعلق بحق الزواج Conubium ، فيبدو أنه كان يوجد فيما
بين المدن بعضها وبعض ، وربما فيما بين مواطني المدن والأفريق المنتشرين
في مصر . ولكن هذا الحق لم يكن ، فيها يبدو ، معترفا به فيها بين مواطني
المدن اليونانية والمصريين . ومع ذلك فإنه ليس من المستبعد أنه كان يجوز

للمصريين الزواج من الاغريق المنتشرين في مصر من غير مواطني المدن اليونانية وغيرهم من الاجانب اى ابرام زواج مختلط . واذا كان الاغريق مواطنو المدن اليونانية يتمتعون بصفة المواطنين في مدينة حيرة ، ويتمتعون بالتالى بالحقوق السياسية ، الا انهم كانوا يعتبرون من رعايا الملك البطلمي ، الذي كان له سلطان قوى على هذه المدن . غير ان مواطني المدن كانوا يعتبرون ذلك الانتماء اليها شرفا يفوق منزلة سائر اهالي مصر الذين كانوا رعايا مباشرين للملك .

الفصل الرابع

التركيب السلالي والاجتماعي

بعد ان درسنا الملك ، وعلاقته بالمسند اليونانية ، نستطيع الان ان ندرس الاشخاص الذين يحكمهم . والحق ان مصر البطلمية كانت تضم خليطا غريبا من السكان (١) . واذا كان المصريون والاغريق والمقدونيون هم اكثر العناصر الموجودة اهمية وعددا ، غير انه كانت هناك ايضا عناصر شرقية من اليهود والفرس والفينيقيين والسومريين ، كما انه كانت توجد كذلك عناصر اخرى من اهل اقليم تراقيا (في شمال اليونان) والثيريا (في غرب البلقان) ، والغلطيليين (اهل اقليم غلاشية في آسيا الصغرى) ، والرومان في وقت متأخر ، الخ . وما زال عدد هذه العناصر المختلفة ، ونظامها ، ووضعها الاجتماعي غير معروف جيدا ، وفي بعض الاحيان مجهولا تماما .

ولا شك ان ملوك البطالمة وجدوا انفسهم امام مشكلة صعبة : اذ كان عليهم ان يعملوا على ان يعيش معا في دولة واحدة عناصر سلافية مختلفة ، ولا سيما المقدونيون والاغريق من جانب ، والمصريون من جانب آخر . ولقد نجح هؤلاء الملوك في تحقيق ذلك ، على اساس محابة العنصر الاول ، تلك

الحماية التى كانت وراء الاضطرابات والمشاحنات التى قسمت مصر منذ نهاية القرن الثالث حتى نهاية القرن الثانى ، وذلك على النحو التالى :

يمكن تقسيم زعايا الملك البطلمى الى ثلاثة اقسام : ١ - المقدونيون والافريق - ٢ - المصريون - ٣ - الاجانب . ونحن لا نعرف سوى القليل من المقدونيين . ويبرز دورهم على وجه الخصوص فى الجيش . وكانوا من بين افراد الطبقة المتميزة . **أما فيما يتعلق بالافريق** ، فائنا نلاحظ انه لما كانت المدينة هى الاطار الضرورى للحياة اليونانية ، فان الافريق من زعيا البطالة ، ارتبطوا ، على الاقل فى البداية ، بمدينة ما . وفى الواقع ، لم تكن توجد أية تفرقة ما بين المقدونيين والافريق المهاجرين ، فلقد قطع هؤلاء الاخرون كل رابطة بمدنهم الاصلية . ويتكلم الجميع نفس اللغة ، ولديهم نفس العادات . ولقد وحد بينهم ، على هذه الأرض الاجنبية عنهم شعور الاستعلاء الذى كان لديهم وولاؤهم للملك البطلمى الذى كان يضمن لهم ثروتهم . ولقد سبق القول أن أوائل البطالة شجعوا على هجرة الافريق الى مصر ، رغبة منهم فى العمل على ضمان استمرار الاحتلال العسكرى وكفالة ادارة البلاد واستغلالها .

ولقد جذبت مصر الكثيرين منهم ، مؤملين فى عمل ثروة . ونصادفهم فى كل الطبقات الاجتماعية وفى كل الوظائف ، من كبار موظفين لدى ملوك البطالة ، الى آداريين محليين ، وأصحاب حرف ، وأجسراء ، وفى بعض الاحيان فلاحين يختلطون بالمصريين والسوريين دون التمتع بأى امتياز . إذ اشتغل الكثير منهم بزراعة الاراضى التى منحت لهم لاستغلالها فى اوقات السلم ، ولكنهم يعتبرون فى نفس الوقت بمثابة قوات احتياطية .

ولقد قلنا من قبل أن جميع المراكز القيادية ، وجزءا كبيرا من الشؤون الهامة كانت فى يد الافريق . ومن ناحية أخرى فان السياسة الاجتماعية للبطالة كانت قائمة على أساس الإبقاء على تفرقة دقيقة بين الافريق وسكان البلاد الاصليين ، ولذلك اتخذوا من التدابير ما تكفل الحد من اقترقة المصريين ، وجعلها نادرة ، لدوام بقاء مجموع المصريين فى وضع اجتماعى منخفض . وقصرهم على تكوين طبقة اليد العاملة التى تخضع لاستغلال

الطبقة العليا من الافريق وعلى رأسها الفرعون ، من أصل يوناني بدورهم
ومن بين هذه التدابير :

١ - تحديد عدد المدن التى تتمتع بنظام المدينة الافريقى تحديدا
ضيقا ، فلم توجد سوى ثلاث مدن افريقية على وجه التأكيد كما رأينا .
وسبب انتهاج الملوك لسياسة عدم الاكتثار من أمثال هذه المدن ، أن المصريين
كانوا يتأفرون فيها بسرعة ، ويتسربون الى مراتب الافريق ويختلطون بهم .

٢ - تجريم الزواج المختلط بين الافريق من سكان المدن والمصريين .
ولو أن هذا الحظر لم يكن موجودا فى الريف . فمثل هذا الزواج كان
ضروريا ، إذ أن عدد الرجال القادمين من اليونان كان يزداد كثيرا على عدد
النساء ، وكان الزواج المختلط ييسر نوعا من الاندماج . ولكنه ظل دائما
محدودا ، حتى فى الريف حيث كان المزارعون الافريق لا يختلطون بالعناصر
المحلية كماعدة عامة .

٣ - تقسيم سكان المدن الى فئات متميزة . وكان الانتقال من فئة الى
أخرى منصوبا عليه بدقة ومحدودا ومنظما .

وكان شغل الافريق الشاغل هو البحث عن الثروة ، ولذلك لم يحاولوا
الاهتمام بالثقافة المصرية . كما أن جهلهم باللغة المصرية جعلهم لا يلمون الا
بما يقيمونه المصريون أنفسهم لهم .

وكان يحق للافريق خارج المدن الإقامة فى أى مكان يشاؤون . وهم
عادة فى الريف موظفون ملكيون أو وكلاء لكبار ملاك الاراضى . وأجلبت
الفواصل السلاية القديمة بين الافريق تنكمش وتتكون «جماعة الافريق»
فى مصر .

المصريون : عامل البطالة المصريين كرمايا ، شأنهم فى ذلك شأن الملوك
الفراعنة . ووضعت كثافة السكان فى يد الملك أداة ثمينة لاستغلال البلاد .
وأحاطوا هذه الجموع الكادحة من المصريين بروساء افريق أو متأفريقين . انه
كان المصريون عتوما يكونون فئة الفلاحين ، التى تظلم الارض لحسابهم كبان

الملك الاغريقى . ويختلط بهذه الجموع البائسة ، العديد من الاجانب من صغار المستغلين ، والعمال الزراعيين ، والاجراء الذين غالباً ما فقدوا كل صلة ببلدهم الاصلى .

ويمكن القول أن ظروف الحياة لم تتغير بالنسبة لجماعات المصريين . فالوضع الذى تقرر لهم كان هو الوضع الذى اعتادوه . ولم يتطور نظام العرق في مصر البطلمية ، وظل عموماً في إطار الاعمال المنزلية ، وان لم يكن ذلك على وجه الاطلاق . ويرجع السبب في ذلك الى أن الاعداد الكبيرة من المصريين الذين الحقوا بالاعمال الزراعية والمهن المختلفة ، جعلت ليس هناك ما يدعو الى ازدياد أهمية عمل الارقاء .

وترك للمصريين دينهم وقانونهم . بل ولقد عبد الاغريق الالهة المصرية باعتبارها مماثلة لالهتهم ، بينما بدا المصريون اقل اهتماماً بالالهة الاغريقى .

وفيما يتعلق بالمنجال القانونى ، الذى سبى شرحه تفصيلاً ، احتفظ المصريون بمحاكمهم *laogrites* ، ومكاتب التوثيق الخاصة بهم واثى يشرف عليها الكهنة . وكان الوثق يسمى *Monographe* ، وهو الذى يكتب العقود بلفسة البلاد الاصلية (الديموطيقية) . ومع ذلك فان العقود الديموطيقية ، تتبع لشهرها ، أن تسجل في مكتب تسجيل يونانى *graphelion* . ويرتب على هذا التسجيل آثار قانونية ، كما تدفع بمناسبته بعض الرسوم . ويبدو أن سباسب ملوك البطالة على وجه الخصوص قام بتنظيم اجراءاته .

ولقد سبق القول أن البطالة لم يحابوا المصريين . فاستبعد ملوك البطالة الاوائل المصريين من الوظائف الادارية العليا . ولا نجد سوى الاغريق ، في التدرج الهرمى الادارى ابتداء من حاكم المقاطعة (استراتيجوس) . نواز يخت الكوادر العليا من المصريين من المناصب التى كانت تشغلها من قبل (ابتداء من بطليموس الثانى على الاقل) . ويختص المناصب الدينية ، وخاصة اذا كان البطالة قد اظهروا سخاءهم ازاء الالهة والمعابد والكهنة ، واذا كانوا قد ابقوا على امتيازات الكهنة من حيث اعفائهم من أعمال السخرة

والترخيص لهم بمخالفة القواعد التى وضعت لتنظيم الاحتكارات ، فانهم
طلبوا منهم الولاء الكامل .

وكان البطالة ، بغية العمل على جذب المعارضين اليهم ، يمنحون
بعض الامتيازات للمصريين الذين يتأخرون . بيد أن هذه السياسة لم تلق
الا النجاح الطفيف . إذ أن جماهير الشعب تنفر باستمرار من عادات
المستعمر وتعاليمه ، ولو أن قلة من المثقفين وبعض العائلات الكبيرة
اتبعوها . ومن ناحية أخرى ، فإن الاغريق ، وهم الفزاة المتسلط عليهم
الشعور بالاستعلاء والتفوق ، لم يجهلوا أن تشبه بهم الجماهير المصرية .

وقد أدى عدم مبالاة الملوك ، ونهاونهم ، ومطالبنة الموظفين المحليين
بأكثر مما هو مستحق رغم كل وسائل الرقابة والعديد من التحقيقات ، الى
فوضى ادارية ، لم تكن من الممكن أن تشجع المصريين على تقبلهم لحكم
الاغريق . ولقد زاد من مناهضة المصريين للحكم البطلمى أساليب الاستغلال
التي تعرضوا لها من قبل سادتهم الجدد . وهكذا كان يسود الميل الى
العزلة لدى كل من المصريين والاغريق على السواء .

وصحيح أن السياسة التى انتهجها ملوك البطالة لم تكن تختلف عن
السياسة التى سار عليها الفراعنة المصريين . ولكن لم ينس المصريون أبدا
أن الأسرة البطلمية أسرة أجنبية ، اعتمدت على موظفين أجانب ، واحتل
في ظلها الاجانب مكانة مرموقة في مجال الاقتصاد الوطنى ، وسلبت من تحت
يد المصريين مساحات شاسعة من أجود الاراضى . وكذلك فإن التزام
الضيافة الذى القى على عاتق المصريين في الريف ، أثار لديهم الشعور
بتعرضهم للسلب والنهب ، ولم يكن هذا الشعور خاطئا في جملة .

وقاوم المصريون مختلف أساليب القهر التى كان يعرضهم لها نظام
الحكم الاغريقى المطلق ، عن طريق الثورة والمقاومة السلبية . وظهر عدم
الرضا والاستياء على وجه الخصوص في ظل بطليموس الرابع (فيلوباتور) ،
بعد الانتصار الحاسم الذى أحرزه البطالة في معركة رفع الشهيرة في عام
٢١٧ ، وأدى الى القضاء على الفزوة السلوقى مصر ، ويرجع الفضل في
تحقيقه الى القوات المصرية . ذلك أنه أزاء النقص الكبير في أعداد الجنود من

المقدونيين والافريق ، اضطر الملك بطليموس الرابع الى تجنيد عشرين الفا من المصريين الذين لعبوا الدور الاكبر في احراز النصر . واسترد المصريون نتيجة لذلك الثقة بالنفس ، وشعروا أنهم ليسوا أقل كفاءة من الافريق ، فطالبوا بحقهم في تولى جميع المناصب . ووجدنا فصلا مصريين يشغلون مناصب قيادية في الجيش والقصر والادارة . وقد صاحب تحسين مركز المصريين ، وزيادة نفوذهم في الدولة ، كثرة الثورات التي قاموا بها ، ولا سيما في مصر العليا ، والتي شغلت فترات طويلة من النصف الثاني من العصر البطلمي ، ولا سيما نهاية القرن الثالث وبداية القرن الثاني .

وبالنسبة لاسلوب المقاومة السلبية ، فان الابدى العاملة في الريف لم تكن تذهب الى حد الاضراب الشامل ، ولا ترفض العمل بطريقة جماعية وطبقا لقاعدة معينة ، بل تأخذ في الهرب والفرار من الارض . وأحيانا اتخذ هروبها شكل الالتجاء الى المعابد ، ومن المزارعين من كان يهب نفسه لخدمة الآله . وفي هذه الحالة لا تستطيع سلطة الدولة أن تناله بسوء ، احتراماً لحق المعابد في الحماية . ورغم القيود التي أوردتها البطالة على حق الالتجاء الى المعابد ، استمرت هذه الظاهرة ، مؤكدة دوام القلق ، وانتشار الفقر بسبب كثرة طلبات الخزانة والادارية بوضع مستوى معيشة السكان .

الفصل الخامس

اسس التنظيم القضائى

المبحث الاول

الغاية من تنظيم مرفق القضاء

١ - المصادر التى نعتمد عليها :

تكثر الوثائق البردية التى تمس مباشرة التنظيم القضائى فى مصر البطلمية ، ومن أهمها التشريع الملكى الذى أصدره بطليموس الثانى فيلادلفوس فى صنورة «دياجراما» لتنظيم مرفق القضاء ، وذلك نحو عام ٢٧٠ ق.م. ، وذكرته مصادر عديدة . ويذهب فريق من العلماء الى أن القضاء فى عصر البطالمة لم ينظم دفعة واحدة بمقتضى تشريع ملكى واحد (دياجراما) ، وإنما نظمته على مراحل مجموعة من الاوامر الملكية (دياجراماتا) ، يرجع بعضها الى الملك بطليموس الثانى فيلادلفوس ، وينسب البعض الآخر الى الملك بطليموس الثالث يوارجيتيس .

ولا يمكن انحاء رأى حاسم بخصوص هذه المسألة ، نظرنا الى أن التشريعات الملكية (دياجراماتا) التى تنظم مرفق القضاء لم تصل الينا بصورة مباشرة ، وإنما عرفناها من خلال إشارة بعض المصادر اليها بطريقة غير مباشرة . وكل ما يمكننا أن نقطع به هو أن التنظيم القضائى فى مصر البطلمية يركز فى وجوده الى مبادرة ملكية . ولا يهم بعد ذلك ما اذا كانت هذه المبادرة قد تجسدت فى شكل امر ملكى عام واحد (دياجراما) او مجموعة من الاوامر الملكية التى صدرت فى عهود مختلفة (دياجراماتا) .

فما نرغب فى ابرازه أن الملك البطلمى هو الذى حدد اختصاصات جميع المحاكم التى وجدت فى ذلك الوقت ، وأنها كانت تبشر عملها بتفويض منه رغم أنها لم تكن تمثل الملك بصفة مباشرة . فقضائياتها لم يكونوا موظفين ملكيين بل كانوا يختارون فى كل حالة فردية بطريق القرعة . وكان هنالك

ضمن هيئة المحكمة من يرمز لمصدر اختصاصها ، وتعنى به المدعى العام Bisagogeus . فهو موظف ملكي يشغل وظيفة لها طابع الدوام . وهو مكلف بتحضير القضايا وتقديمها الى المحكمة ، وتلاوة الوثائق امامها ، وتنفيذ ما تصدره من احكام . وباعتباره ممثلا للحكومة ، ولصالحها ، كان في وضع يسمح له بأن يمارس رقابة على أسلوب عمل القضاة ، وطريقة ادائهم لواجباتهم . ولكن هذه الرقابة غير مباشرة ، وتستند الى ما هو مفهوم ضمنا لدى القضاة من أنه يمثل الملك ، ويتبعه تبعية مباشرة باعتباره موظفا ملكيا . ومع ذلك فاننا لم نعرش على أى دليل يشير الى أن المدعى العام كان يمكنه أن يحول دون رفع أية دعوى بطريقة تحكيمية ، أى بمحض مشيئته أو بناء على تعليمات خاصة من قبل السلطات العليا ، أو أن يحول دون تنفيذ الاحكام القضائية التي لا ترضى الحكومة منها .

٢ - الغاية من تنظيم مرفق القضاء :

كان ملوك البطالمة يهدفون من وراء كل تنظيم أجروه لمرافق الدولة المختلفة تقوية سلطة الملك حتى تتحقق في واقع الحياة العملية الفكرة التي حرصوا عليها دائما وهي أن الملك تجسيد للدولة ورمز لها ، وهو مصدر كل سلطة . ونعتوا كل ما هو موجود في الدولة بنعت «الملكى» : فالموظف ملكى ، والفلاح ملكى . الخ . ولم تذكر بجانبه أية هيئة سياسية أخرى .

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية أيضا ، عمد الملك البطلمي الى اخضاع القضاء لرقابة الحكومة حتى يضمن هيمنته على كل مجالات الحياة في الدولة . فحينما يجعل الملك نفسه المصدر الاخير للسلطة القضائية ، فهذا يعنى أنه يحتفظ لنفسه بسلطة املاء القانون الذي تطبقه الهيئات القضائية في اطار الدور المحدد لها بدقة . فكل الامرين متكاملان ، أى يكمل أحدهما الآخر . فاقامة رقابة ملكية على القضاء كانت تعنى وضع يد الملك على النظام القانوني في مجموعه .

ويتضح على هذا النحو ما كان يرمى اليه الملك بطليموس الثاني فيلادلفوس من وراء الاصلاح القضائي الذي أجراه أو بدأه . فهو لم يكن يبغي مجرد تنظيم القضاء العادى وارساء المبادئ التي تحكم أنشطة المحاكم

من طريق تحديد القانون الواجب التطبيق من أجل حماية المصالح والحقوق الخاصة ، بل كان يحاول ارساء أسس تنظيم قانوني متكامل للدولة البطلمية يعتمد على الإرادة الملكية وحدها . وكان ينبغي من وراء ذلك تحقيق هدف سياسى بعيد وهو أن يضع أطارا لحكومة مستقرة وعادية تكون تحت سيطرته ، وتحل محل الحكومة البطلمية التى كانت حتى ذلك الوقت مجرد أداة للاستغلال الاقتصادى ، وترتكز على سلطة الجيش وعلى الروابط الشخصية بين الملك والقيادات العسكرية التى كانت تحتفظ بشعور الولاء له .

المبحث الثانى

مضمون الإصلاح القضائى

(أولا) فى المدن اليونانية فى مصر :

وجدت فى مصر البطلمية ثلاث مدن يونانية : تقراطيس و الإسكندرية و بطلمية . وما زال يحوط الشك حول المبادئ التى وضعت لتنظيم علاقة الملك البطلمى بهذه المدن . ذلك أن النظام الملكى مجرد بطبيعة الحال المدن من سيادتها القديمة ، ولا يمنحها الاستقلال السياسى والقضائى الا فى اطار محدود . ويحتدم الخلاف بين العلماء حول مدى الاستقلال الذى كانت تتمتع به المدن عن الملك .

وفى تقديرنا أنه ما دامت المدن السالفة الذكر قد أنشئت على النمط اليونانى الخاص بدولة المدينة ، فمن المحتمل أنه كانت لها كقاعدة عامة نفس الهيئات الرئيسية التى كان يضمها نظام المدينة اليونانية فى اليونان وهى هيئة المواطنين Politeuma ، والمجلس الشعبى Ecclesia ، ومجلس الشيوخ Boulé ، والحكام . كما كانت تتمتع بجهاز ادارى خاص بها .

ورغم أن التنظيم القضائى الخاص بالمدن اليونانية فى مصر غير معروف بدرجة كافية ، غير أنه يمكن تصور أنه كان منظما بدوره بواسطة الدياجراما الملكية ، وأنه كانت للمدن الاغريقية محاكمها الخاصة المرتبطة بالقضاء

خارج المدن . وهذا منطقي ، اذ ما دامت المدن الافريقية في مصر تتمتع ببعض الاستقلال السياسي ، فانه كان من المفروض ان تتمتع ايضا ببعض الاستقلال القضائي تحت اشراف الملك . ومن ناحية أخرى ، فان الاستقلال النسبي الذي سلم به للمدن اليونانية الثلاث سمح لها بغير شك باصدار عدد من القوانين التي تطبقها المحاكم فيها على مواطنيها .

(ثانيا) في الريف المصري :

نظم القضاء خارج المدن نحو عام ٢٧٠ ق.م . ، كما سبق أن اشرنا ، وتم ادخال تجديدين هامين على النظام القضائي الذي كان مطبقا في مصر من قبل . ويرجع ذلك الى السياسة الواقعية التي انتهجها ملوك البطالة . اذ كان ينبغي عليهم أن يقيموا وزنا لوضع مصر السكاني . فمصر كانت تضم خليطا غريبا من السكان ، وينحصر أكثر عناصره أهمية وعددا في المصريين والافريق . وكان يتعين على ملوك البطالة أن يعملوا على أن يعيش هؤلاء معا في دولة واحدة رغم اختلاف حضارتهم وسلالتهم ، ذلك الاختلاف الذي كان محل اعتبار البطالة ، وظهر صداه في مجال التنظيم القضائي . ومن ثم قسم البطالة المحاكم الى محاكم مصرية ومحاكم افريقية ومحاكم مختلطة ، وفي القحة يوجد الملك . وذلك على التفصيل التالي :

١ - المحكمة الافريقية :

أطلق عليها اسم «ديكاستريون Dikasterion» . ولا يعين قضاتها بصفة دائمة . كما ان الملك لا يتدخل في عملية اختيارهم ، بل تتم على ما يبدو في كل حالة ، وكما سبق القول ، بطريق القرعة التي تجري فيما بين الافريق ، وان كان يجوز اختيارهم ايضا من بين الاجانب المقيمين في المنطقة التي يباشر فيها القضاء . وكان عدد القضاة في العادة عشرة ، وان لم يكن هذا العدد الزاميا .

وينبغي أن نشير مرة أخرى الى أنه رغم أن قضاة هذه المحكمة لا يعينون من قبل الملك ، غير أنهم كانوا يستمدون ولايتهم من دياجراما ملكية

كانت تحدد ظروف نشاطهم وأشكاله . كما كان يعاونهم مدع عمام وهو موظف ملكي يمثل حلقة الاتصال ما بين الحكومة والقضاة .

ولا نعرف الاختصاص الشامل لهذه المحكمة على وجه التحديد ، شأن بقية المحاكم الأخرى . فمما لا شك فيه أنه كان لها اختصاص مدني ، بمعنى أن المحكمة الإغريقية كانت تفصل في المنازعات المدنية فيما بين سكان الريف من غير المصريين . ولكننا نجهل ما إذا كان لها اختصاص جنائي . ومن ناحية أخرى فإنها كانت تصدر أحكامها طبقا للقانون البيوناني الذي سنعالجه بالتفصيل فيما بعد .

٢ - المحكمة المصرية :

أطلق عليها اسم «لاؤكريتاي Laokr itai» . ويرجع أصلها التاريخي إلى النظام القضائي الإغريقي على ما يبدو . وهي تضم قضاة مصريين ، وتفصل في المسائل المدنية فيما بين المصريين . وتصدر أحكامها طبقا للقانون المصري .

ولقد اعترف الملك بطليموس الثاني فيلادلفوس لهذه المحكمة بولايتها القضائية . فلا يمكن إثارة أي شك حول الطابع الرسمي لها . فمن ناحية ، لم تكن توجد محكمة مصرية رسمية أخرى . ومن ناحية أخرى فإن وجود الدمي العام الإغريقي ضمن هيئة المحكمة يعتبر دليلا كافيا لهذا القول . فضلا عن أن هناك تشابها كبيرا ما بين المحكمة المصرية والمحكمة الإغريقية ، مما دهبنا إلى الاعتقاد بأن الأولى صورة مصرية مطابقة للثانية ، وتقف أحدهما بجانب الأخرى كجهازين رسميين ورئيسيين لنظام قضائي متجانس لكل أفراد الشعب ، ويقومان بتحقيق العدالة ، كل في مجاله ، فأحدهما يفصل في قضايا المصريين والأخر يفصل في قضايا غير المصريين .

٣ - المحكمة الخلطة :

ولا نعرف عن هذه المحكمة سوى اسمها وهو Koinodikion . ويبدو أنها كانت تنظر في القضايا التي يكون أحد طرفيها إغريقيا والأخر مصريا . ودليلنا على ذلك أنه عند اختفائها خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، قرر الملك

يوارجتيس الثانى فى عام ١١٨ أنه فيما يتعلق بالنازعات المختلطة ، اى النازعات التى يكون اطرافها مصريين وافريق ، يعتمد على لغة مستندات القضية ، اللغة الديموطيقية او اليونانية ، لمعرفة المحكمة المختصة .

٤ - محكمة القضاة الملكيين الافريق (خرماتستاي Chrématistai) :

لم تكن المحكمة المصرية والمحكمة اليونانية والمحكمة المختلطة تعتبر محاكم ملكية بالمعنى الفنى الدقيق لهذه الكلمة . فالرجال الذين يكونون هيئتها كانوا يمثلون مواطنيهم الذين كانوا من حقهم أن يفصل في شئونهم وفقا لتقاليدهم ولقننتهم وعن طريق أشخاص محل ثقنتهم . ولهذا فان تشكيل هذه المحاكم والطرق المتبعة لاختيار القضاة يتلاءم مع الافكار التقليدية للخاضعين لقضائها .

ووجد بجانب هذه المحاكم محكمة تضم موظفين ملكيين واطلق عليها اسم «خرماتستاي Chrématistai» اى محكمة القضاة الملكيين الافريق . وهى محكمة متجولة ، كانت فى اول الامر عبارة عن لجنة قضائية تضم عددا من مندوبى الملك من الافريق . ويقوم هؤلاء بحولات فى المقاطعات المختلفة . والملك بطليموس الثانى فيلادلفوس هو اول من أرسل مندوبين ملكيين مخصوصين ومكلفين بأعمال قضائية الى الريف . ولم يكن يرمى من وراء هذا الاجراء سوى تخويل الاهالى فرصة الحصول على عون ملكي مباشر ، حتى اذا لم يكن فى قدرتهم الوصول الى الملك نفسه فى العاصمة بعد المسافة او لاي اعتبار آخر .

ويحتمل أن النفوذ الكبير والهيبة اللذان كان يتمتع بهما مندوبو الملك فى أعين أفراد الشعب جعل «الخرماتستاي» فى مركز يعلو على المحاكم العادية السالفة الذكر .

ويبدو أن خطوة هامة اتخذت منذ وقت مبكر خلال القرن الثانى ، من أجل وضع السلطة القضائية لهذه اللجنة المتجولة من المندوبين الملكيين فى اطار تنظيم خاص عن طريق اعطائهم مكانا بجانب السلطات الدائمة الخاصة بإدارة كل مقاطعة . وأخيرا أفتخبر مجلس الخرماتستاي هو المحكمة

العادية للمنطقة المعين لها . وطبق هؤلاء القضاة المكيون نفس القواعد التي كانت تتبعها المحاكم الاغريقية العادية كمقاعدة عامة .

٥ - المحكمة الملكية :

يستطيع الملك باعتباره سيد العدالة والقاضي الاول أن يمارس القضاء ازاء جميع السكان في مصر ، وبالنسبة للمجاليين المدني والجنائي . وكان يقوم فعلا بذلك بنفسه في بعض الاحيان . وكان لمحكمة الملك مدع عام كذلك . كما أننا نلاحظ ، بفضل بعض النصوص التي تنتمي الى أواخر العصر البطلمي أن أحد أبواب القصر كان يدعى «باب الاحكام Pas taisanekrisei chrematisticos pylon» . ومن المحتمل أن هناك كانت تنعقد المحكمة الملكية . بيد أنه مما لا شك فيه أن هذه المحكمة كان من الممكن أن تنتقل الى أي مكان مع الملك . كما كانت توجد مكاتب لصياغة الاحكام القضائية الصادرة من الملك .

المبحث الثالث

التغيير الذي حدث في التنظيم القضائي البطلمي خلال القرن الثاني

١ - اختفاء بعض المحاكم :

لم يتعد وجود المحكمة الاغريقية «الديكاستريون Dikasterion» القرن الثالث قبل الميلاد . ويحتمل كذلك اختفاء المحكمة المختلطة Kionodikion ، ويكمن الدليل على هذا الاختفاء في أمر ملكي صادر من الملك يورجتيس الثاني في عام ١١٨ وقد سبقت الإشارة اليه . وكان يرمى الى تنظيم اختصاص المحكمة المصرية ومحكمة القضاة المكيين الاغريق للحيلولة دون افتتاح القضاة المكيين الاغريق على اختصاص القضاة المصريين . اذ كان القضاة المكيون الاغريق لا يقتصرون على التصدي للمنازعات فيما بين الاغريق فحسب ، بل كانوا يحاولون أيضا النظر في المسائل التي تهم المصريين . كما أن هذا الامر هو الذي وضع معيار لفئة مستندات القضية لتحديد المحكمة المختصة بالنسبة للمنازعات المختلطة .

وواضح اذن أن محكمة القضاة المصريين «لاوكريتاى Laokritai» ،
وهى التى ترمز لاستمرار الحضارة المصرية ، قد نجحت فى البقاء خلال
السطر الاخير من القرن اثنانى قبل الميلاد . ولكنها كانت تحتاج فى ذلك
الوقت الى تدخل الملك لحمايتها من ميول التوسع التى كانت لدى القضاة
الملكيين الاغريق . ومن ثم يمكن القول أن القضاء فى مصر وزع فى القرن
الثانى بين القضاة المصريين الذين كانوا يحكمون بمقتضى القانون المصرى ،
والقضاة الملكييين الاغريق الذين كانوا يطبقون القانون الاغريقى .

ويجدر بنا أن نذكر قاعدة مصرية قديمة يرجع أصلها التاريخى الى
العصر الفرعونى ، وهى تقرر أن الاحكام الصادرة من المحاكم المصرية فى
القضايا المدنية لا تعتبر حائزة لقوة الشئ المقضى *res judicata* الا اذا
صاحبها عقد تنازل عن الدعوى . ومن ثم كان من الممكن أن تتعدد الاحكام
فى نفس القضية .

ويبدو أن الاغريق استفلوا اسوأ استفلال هذه القاعدة ، مما حدا بأحد
ملوك البطالمة فى اواخر القرن الثانى الى اصدار امر يقضى بفرض غرامة
كبيرة على من تفصل فى امره محكمة ملكية ويعرض الموضوع نفسه أمام
محكمة أخرى . ويتبين من نفس الامر أن المقصود بالمحكمة الملكية المحكمة
التي كان يرأسها الملك والتى سبق ذكرها . ويدل ذلك على تفشى عادة
تكرار عرض القضايا نفسها على المحاكم فى العصر البطلمى .

ونضيف هنا أيضا أن أحد كبار الموظفين فى العاصمة أطلق عليه اسم
«الارخيديكاستيس» ، والذي يرجع منصبه الى القرن الثالث ولو أنه
معروف على وجه الخصوص فى العصر الرومانى ، ظل يرأس محكمة
الاسكندرية فى القرن الثانى ، وكان يعتبر من القضاة الملكييين . كما كان
يشرف على جهاز القضاء . ولقبه ينم عن بعض السلطة التى له على
المحاكم ، ولذلك فاننا نشبهه بوزير العدل .

٢ - الاختصاص القضائى للموظفين الاداريين :

بدأ نظام «القضاء الادارى» أو «قضاء الموظفين» ينتشر فى العصر
البطلمى ابتداء من القرن الثانى قبل الميلاد . ويكفى أن نشير الى قضية المدعو

«هرمياس» للتدليل على أن مصر عرفت هذا القضاء . وتبين ملخصها من بعض وثائق طيبة (العاصمة القديمة لمصر وأكبر مركز للثورات القومية) .

وتبدأ هذه القضية في أواخر عهد الملك بطليموس الخامس ، عندما اندلع لهيب الثورة في منطقة طيبة وأرسلت الفرق الملكية الى الحدود الجنوبية ، وقد كان من بين حامية طيبة شخص يدعى بطليموس اضطر الى الانسحاب الى كوم أمبو وهجر منزله في طيبة . فشغلته أسرة مصرية كانت تحترف مهنة تقديم القرابين للمسوتى . وفي عام ١٢٦ ، أى بعد مضي فترة طويلة من الوقت ، فان ابن بطليموس ، المدعو هرمياس ، وكان ضابطا في الجيش مثل أبيه ، رغب في المطالبة بماله . فرفع عدة دعاوى على الأسرة المصرية المذكورة ، ولكنه لم ينجح في أى منها . ويمكن أن نتتبع هذا المترافع النشاط ، في كل مساعيه تقريبا ، وأمام هيئات عديدة ، ولكن دون إمكانية تحديد الاسباب التي كانت تدفعه الى الالتجاء الى هذه الهيئة أو تلك . فلقد لجأ أولا الى محكمة القضاء الملكييين الاغريق ، ثم الى الاستراتيجوس ، وأبستاتيس المقاطعة بصفة خاصة .

وواضح أن هذه القضية عرضت على جهات مختلفة : محكمة القضاء الملكييين الاغريق ، والموظفين الاداريين : فلقد قدم هرمياس التماسين الى الاستراتيجوس ، كما أنه شكّا أيضا الى الابيستراتيجوس (وهو رئيس الاستراتيجوس) . والابيستاتيس هو الذي قضى في النهاية بأن يكف هرمياس عن مشاغبه ووضع حدا لدعاوى هرمياس ، اذ حكم برفض الدعوى وقفلت الخصومة بصفة نهائية .

ويخلص من وقائع هذه القضية أن المحاكم في العصر البطلمي تعرضت لمزاحمة بعض الموظفين المحليين ، الذين كانوا يمارسون بالاحرى سلطة اكراه ، ويحسمون الخلافات بوسائل ادارية ومن أهمهم :

الاستراتيجوس Strategos ، الذي كان في بداية الاحتلال البطلمي قائد القوات العسكرية المتمركزة في حاضرة المقاطعة ، ثم صار بعد ذلك يباشر فيها السلطتين المدنية والعسكرية معا . وكان للاستراتيجوس باعتباره ممثلا للملك في المقاطعة ، اختصاص مدنى جنائى . وكان يعنح حمايته

لاشخاص يطالبون بحقوقهم الخاصة ، ويتخذ قرارات شبه قضائية ، وفي
أحيان كثيرة كانت الخلافات تنتهى على يديه خارج المحاكم . كما كان
يقوم بالدور الرئيسى فى الاجراءات القضائية المدخلة للدعوى ، اذ تقدم اليه
القضايا المتعلقة بالمقاطعة ويقوم بتوزيعها على الهيئات القضائية المختلفة .
وهناك الابيستاتيس ، وهو من كبار الموظفين فى عاصمة المقاطعة ويختص
بشئون القضاء المحلى . وكان اختصاصه قليل الاهمية فى أول الامر ، ثم
ازدادت أهميته بعد ذلك . وعموما فانه كان يتبع الاستراتيجوس .

ويمكن تتبع إجراءات تقديم الدعوى على النحو التالى :

فى القرن الثالث قبل الميلاد ، كانت عريضة الدعوى المسماة *extenxis*
تحرر دائما باسم الملك وتقدم اما اليه مباشرة عن طريق سكرتارته ، واما
الى المحاكم . وينوب الاستراتيجوس فى المقاطعة عن الملك فى التوقيع على
عريضة الدعوى التى كان الشاكون يفضلون تقديمها اليه ولا تذهب الى أعلى
ويقوم مكتب الاستراتيجوس بتدوين توصية عليها ، ثم ترسل التوصية
الى ابيستاتيس بلدة المدعى عليه . اما اذا كان المدعى عليه يقطن عاصمة
المقاطعة ، فكان يجوز للاستراتيجوس أن يكلفه بالحضور أو يرسل شخصا
ما للتحقيق معه . واذا كان المتهم موظفا ، فان الابيستاتيس بعد تقريره بما
هو منسوب اليه .

واذا عرض النزاع على الابيستاتيس وكان من اختصاصه فانه يحاول
حسمه . وفى حالة انكار المتهم ، يحيل الامر الى الاستراتيجوس . أما اذا
كان النزاع ليس من اختصاصه ، فانه يجب على الابيستاتيس أن يحاول
التوفيق بين الخصوم . واذا فشل ، يحيلهم الى الاستراتيجوس الذى يقوم ،
بحسب الاوقات والحالات ، اما بحجز المسألة لكى يفصل بنفسه فيها ،
أو يحيلها الى الملك أو المحكمة المختصة . ونحن نعرف عددا من الاحالات
الى القضاة المصريين حينما يتعلق الامر بمصريين ، وإلى المحكمة المختلطة
حينما يكون الخصوم مختلفى الجنسية . وفى الحالات الأخرى ، فان
النصوص تقول فقط : المحاكم المختصة ، ولذلك يثور الخلاف حول تفسير
هذه العبارة .

وفي القرن الثاني ، زادت الاختصاصات المالية للاستراتيجوس ،
الذى أضيف الى لقبه الاصلى ، لقبه مندوب الإيرادات Epi tôn
posodôn . وساعد ذلك على نمو الاختصاص القضائى للموظفين . ويبدو
أن هذا التطور الاخير لم يكن فى صالح الاستراتيجيةوس ، فلم يعد يتلقى
العرائض التى يطلق عليها اسم Extensis ، اذ أصبحت من اختصاص
الملك وحده ، كما لم تعد عرائض الدعاوى توجه الى الملك الا اذا قدمت اليه
فعلا ، من طريق ديوانه . ولم يعد للاستراتيجوس حق النيابة عن الملك فى
التوقيع على العرائض الموجهة الى الملك . ويبدو أنه فقد الدور الرئيسى
الذى كان يلعبه فى الاجراءات القضائية المدخلة للدعوى .

ولكن ما زال الايستاتيس منوطا به على وجه الخصوص بل وبدرجة
كبر بأعمال قضائية . ولعل ازدياد أهمية اختصاصه القضائى يرجع الى
كثرة المنازعات التى تربت على ما عانته البلاد من اضطرابات شديدة خلال
القرن الثانى ، فكان لا بد من هيئة تساعد محكمة القضاة الملكيين الاغريق
المتنقلة، وتفصل فى القضايا التى تنشأ بين فترات انقضاها ، بدلا من تراكم
القضايا أو اضطراب المتقاضين الى تجشم متاعب ومصاريف الانتقال الى
الاسكندرية .

وكان نتيجة كل ذلك تشتت القضاء فى ايدى بيروقراطية اخذت
تزداد قوة ، غير أن ذلك لم يؤد الى الفناء الاختصاص القضائى للقضاة
الملكيين الاغريق والقضاة المصريين كما سبق القول .

٣ - الاختصاص القضائى لوظفى الإدارة المالية : سبق القول أنه كان على رأس
الإدارة المالية المركزية شخصية قوية للغاية يطلق عليها اسم «الديويكيتيس
Dioicetes» أى «مدير خزانة الملك» ، وكان هو المهيمن على كل اقتصاديات
الدولة ، ولذلك يدعو العلماء الباحثون بوزير المالية .

وفي القرن الثالث قبل الميلاد ، كان الديويكيتيس يباشر اختصاصا
قضائيا خاصا فى نطاق اختصاصاته الادارية . ويخضع لهذا الاختصاص
القضائى الاشخاص الذين يعملون فى الإدارة المالية المركزية والمحلية . فهو
الذى يفصل مباشرة أو يعهد الى مساعديه «الهيبوديويكيتيس» بالفصل فى

الاطعاء التي يرتكبها المدير المالي أو المشرف المالي أو جامع الضرائب ، الخ .
ولذلك كانت ترسل اليه الشكاوى المقدمة ضد مرووسيه .

ولما كان يتعذر على الديويكيتيس ومساعديه الفصل في كل الشكاوى ،
فيبدو أنه تقرر أن رئيس كل جماعة من موظفي الإدارة المالية يفصل ،
نيابة عن الديويكيتيس ، في الشكاوى المقدمة ضد مرووسيه . وليس أدل
على ذلك من أنه كان للمدير المالي ، والمشرف المالي .. الخ . ، اختصاص
قضائي إداري على مرووسيه .

ونحن لا نعرف شيئاً عن الإجراءات التي كانت تستخدم أمامهم
ويبدو ، على كل حال ، أنه كان يتبع أحد إجرائين في أمر الشكاوى من
تصرفات الموظفين . ففي بعض الحالات كانت تفصل في الأمر محكمة خاصة
مؤلفة من بعض الموظفين وبعض القضاة . ولكن يلوح أنه في أغلب الحالات
كان رئيس الموظف هو الذي يفصل في الأمر دون تشكيل محكمة .

الفصل السادس

أسس التنظيم القانوني

كان الملك البطلمي Basileus يعتبر وريث الفراعنة ، كما سبق
القول . ويمارس جميع سلطات الفرعون التي تتلخص في الحكم الملكي
المطلق الذي يتمتع بسلطة دون مسئولية . فهو المشرع الاوحد ، الذي
يصدر النصوص التشريعية ، ويوجه عن طريق المنشورات الدورية
التعليمات الى ممثليه وجميع موظفيه .

وأعمال الملك التشريعية اما خطابات موجهة الى كبار الشخصيات ،
واما قرارات عامة او أوامر صادرة الى جميع المواطنين ، واما أحكام او
أعمال تنفيذية مسجلة ، واما إجابات على طلبات مقدمة من المدن او
الرمية . وتعتبر كل هذه الاعمال موحى بها من قبل المعدلة . ولقد كانت
هناك مكاتب لصياغة الاوامر الملكية والقرارات الادارية والاحكام القضائية
الصادرة عن الملك .

وواضح اذن أن ملوك البطالمة كانوا يحوزون في أيديهم سائر السلطات ، التشريعية منها والتنفيذية والقضائية . وكانت لأوامرهم قوة القانون . ويتخذون القرارات في جميع المجالات تحت مسئوليتهم الخاصة ودون وجوب رد حساب لاحد (١) . ولا شك أن سلطتهم التشريعية كانت لها أهمية خاصة ، إذ أنها كانت تمنحهم الاداة التي تسمح لهم بتحديد الهيكل الخاص بأجهزة الدولة الأخرى ووظيفة كل منها .

ويمكن القول منذ البداية أن المصدر الرئيسي للقانون المعمول به كان يكمن في التشريعات الملكية . بيد أن هناك عناصر أخرى تدخلت وبأشرت تأثيرها في وضع القواعد القانونية . فمن المعلوم أن الاسرة البطلمية تأسست في بلد محمل بالتقاليد . وكان يجب عليها أن تقيم وزنا لهذه التقاليد وأن تتلاءم معها . وتركزت مهارة البطالمة في تلقي القواعد القانونية المتوارثة والتي كانت تقابلهم ، ومواءمتها عند الاقتضاء لسياستهم ومصالحهم . وهم بدورهم سنوا قواعد قانونية جديدة ، وبقيت بعض الأوامر الملكية التي أصدروها حتى في العصر الروماني . وتعبير آخر ، ظلت بعض البروستجمات والدياجراماتا معمولا بها في مصر الرومانية ، حتى مستهل القرن الثالث بعد الميلاد ، كما سيلي تفصيله .

وإذا كان ملوك البطالمة ابتداء من فيلادلفوس حاولوا وضع أسس «تنظيم قانوني متكامل» فإن ذلك لا يعني أنهم كانوا يرمون إلى استبعاد كل مصادر القانون الأخرى عدا التشريعات الملكية . وليس هناك ما يدعو إلى ذكر بعض الامثلة التي تثبت سخف هذا الاستنتاج . ويكفي أن نشير إلى القدرات الإبداعية التي أظهرها موقفو المقود ، مصريين كانوا أو يونانيين .

كما أن الدياجراماتا التي تناولت الأحكام الخاصة بالنشظة القضائية المتعلقة بالحكمة اليونانية المسماة الديكاستريون اعترفت بما بها من قصور . فلقد وجهت القضاة إلى تأسيس أحكامهم على قوانين المدن والجاليات اليونانية Politikoi Nomoi بل وضرورة أعمال اجتهدهم ودرابتهم القانونية، ما لم يكن هناك بطبيعة الحال أوامر ملكية مثل الدياجراما .

١ - أنظر : Taubenschlag « R. » : The law of greco-roman Egypt in the light of the papyri, 332 B. C. - 640 A. D., 2nd éd. « Varsovie, 1955 » pp. 2 - 3, 8 - 14, 19 - 20, 379 - 488 et 566 - 567.

وعلى أى ، فإن هذا لا ينغى ما ذهبنا إليه من أن ملوك البطالة عملوا على منح البلاد ما سميناه «تنظيم قانونى متكامل» . ويمكن تصيـور أن التنظيم المذكور يضع شكلا هرميا لمصادر القانون ، جاعلا التشريع الملكى فوق أية سلطة أخرى تصدر القوانين . ولكن هذه السلطات ، وبالتالي مصادر القانون الأخرى ، كانت فى نفس الوقت تخضع للإرادة الملكية ، ومن ثم فإن أى مبدأ قانونى ينبع من هذه السلطات يصبح جزءا من القانون الملكى ولو أنه أقل فى الأهمية من التشريعات الملكية . وسنوالى شرح هذه المسائل بإبراز هيكل البناء القانونى الذى يستند على الأسس التالية :

(أولا) التشريعات الملكية : قلنا أن أهم العناصر التى ساهمت فى تكوين القانون يتمثل فى النشاط التشريعى للملوك ، ولو أن هذا النشاط لم يؤد إلى تقنيات كبيرة تماثل التقنيات التى قام بوضعها مشاهير الملوك على مر التاريخ مثل حمورابى أو جستينيان . بيد أننا نلاحظ اتساع مداه من خلال ما كان يصدره الملك من البروستجماتا *Protagmata* والدياجراماتا *Diagrammata* . وما زالت التفرقة بينهما محل خلاف (١) . وسنهتم بمجاوله التمييز بينهما تاركين جانبا أنواع التشريعات الملكية الأخرى مثل الديورثوماتا *Diorthōmata* وهى قرارات ملكية تصدر بنية تعديل القوانين واللوائح الناقلة ، والبروجراماتا *Programmata* وهى عبارة عن اعلانات ملكية تتضمن أوامر إدارية . ويرجع سبب اهتمامنا الى الدور الهائل الذى لعبته البروستجماتا والدياجراماتا فى الحياة القانونية لمصر البطلمية ولوفرة النصوص المتعلقة بهما . وتكلم المصادر عادة عن البروستجماتا والدياجراما ولكننا نصادف من حين الى حين الجمع «بروستجماتا ودياجراماتا» .

١ - البروستجماتا :

وهى عبارة عن الاوامر الصادرة من الملوك البطالة بمقتضى السلطات المطلقة التى كانوا يتمتعون بها ، بشرط أن يكون التعبير عن ارادتهم واضحا وغالبا منسوبيا اليهم بالاسم .

وكانت هذه الاوامر الملكية تتناول امورا عامة او خاصة . وكان الملوك يصدرونها من قلقاء انفسهم او بمناسبة شكاوى ومطالب اصحاب المصلحة ، وذلك على التفصيل التالى :

لقد كان الملك الذى يصدر البروستجما يذكر اسمه فيها صراحة فى العادة . وهناك امثلة متنوعة لها ، بعضها وهو الاكثر رسمية يبدأ بصيغة :

«بناء على امر الملك Basiléos prestaxantes ، والبعض الآخر تقدم باسم الملك متبوعا بالفعل الذى يعبر عن مضمون الامر ، مثال ذلك «الملك والمملكة يمفيان Aphiasi» ، ويرد بعضها خاليا من كل اسم .

ونجد تحت هذا الوصف اوامر لها مضمون عام أى تتناول امورا عامة ومدونة أم لا فى شكل رسائل . وهناك اوامر لها مضمون خاص وفى اشكال متنوعة للغاية . وتوجه الاوامر من النوع الاول إما الى كل سكان المملكة او الى سائر اعضاء تجمع معين ، ويمتد نطاق تطبيقها إما الى كل الاقليم او الى عدة مقاطعات . ويرد بعضها فى شكل خطابات موجهة من الملك الى واحد او اكثر من كبار الموظفين وتحتوى على بيان للاجراءات التى يتعين تنفيذها . والبعض الآخر عبارة عن نصوص قوانين متميزة عن الاجراءات المتعلقة بتنفيذها . وهناك مثالا لهما دلالة خاصة ، ويكفيان لتعزيز هذه النتائج .

والاول هو خطاب من بطليموس الثانى فيلاديلفوس الى وزير ماليته ابولونيوس يحظر فيه على المحامين أن يدافعوا عن المتهمين ضد مصالح الخزانة العامة والا تعرضوا لعقوبة صارمة . وقد جاء فيه :

«من الملك بطليموس الى ابولونيوس ، سلام .

«بما أن بعض المحامين المذكورين فيما بعد يتولون الدفاع فى قضايا مالية ضد مصالح موارد الدولة ، أمر بان يدفع من ترافع فى القضايا ضعيف ضريبة العشر الاضافى للخزانة العامة ويمنع من المرافعة منذ الآن فى أية قضية كانت .

«واذا ثبت فى المستقبل أن أى واحد من أولئك الذين الحقوا ضرا بالموارد العامة قد ترافع فى أية قضية كانت ، فانه يجب إرساله إلينا تحت حراسة جيدة ومصادرة املاكه لمصلحة الخزانة العامة .

«الخامس عشر من شهر جوربياريوس ، في العام السابع والعشرين (١)» .

أما المثال الثاني ، فهو خطاب من أحد ملوك البطالمة «إوارجيتيس الثاني» ومن إحدى الملكات (كليوباترة الثانية) إلى أهل قورينة (برقة) يدعوانهم فيه أن يدخلوا في تشريعهم نص بروتاجما يحظر وضع الاختام على الأموال السائبة أو المتنازع عليها ، كما يحظر القبض على المدعى عليهم بدون وكالة قضائية . وقد جاء فيه :

«من الملك بطليموس والملكة كليوباترة أخته ، إلى أهل قورينة .

«سلام . نرسل لكم صور الرسائل التي وجهناها إلى المندوبين المنوط بهم الإشراف على المدن ، وكذلك صورة الأمر (بروستاجما) الذي رأينا من «الصالح إصداره ، حتى تتبعوه . وتبعا لذلك ، ولما كنا نسير على ألا يكون أحد من رعايانا موضع جور مخالفة للأمر ، فيجبه إدخال نص البروستاجما في الدياجراما القضائية النافذة منكم ، لمعاته في المستقبل ، حتى لا يشرع من يطالبون باستحقاقات لهم ، في اتخاذ إجراء تنفيذي لا يعتمد على أساس قانوني . ولكم منا أطيب التمنيات . الرابع والعشرون من شهر جوربياريوس ، في العام التاسع ، الرابع والعشرون من قامينوث .

«بأمر الملك والملكة .

«وإذا طالب موظفون أو رعايا ملكيون آخرون بأموال سائبة أو أموال محل نزاع ، فلا يجوز لهم أن يضعوا الاختام على أملاك المدعى عليهم أو العمل «على سجن هؤلاء أو عبيدهم ، دون الحصول على إذن من القضاة الملكيين «الاغريق chrematistes ، ومن المأمورين المنوط بهم الإشراف على المدن» . ونستبين من هذين المثالين كذلك كيفية إصدار البروستاجما وتنفيذها .

١ - أنظر : Lenger « M. Th. » : Les ordonnances particulières des Lagides, Mélanges Geo ges Smets, Bruxelles, 1952, P. 494 ; Idem : Les prostagmata des rois lagides, RIDA, 1, 1948, P. 125.

اما فيما يتعلق بالبروستاجما التى لها مدلول خاص ، فان احكامها تتعلق بموضوع منفصل ، او بمجموعة من الاشخاص ، او بمكان محدد . وكل هذه الاوامر تشمل اساسا اجراءات تتعلق بمنح معيثة *Philanthropa* (امتيازات ، سندات حماية ، عفو) ، او تصدر على الاقل كمظهر لحب الملك لرميته . وغالبا ما كان الامر من هذا النوع يصدر بمناسبة النظر فى الشكاوى وطلبات الاستحقاق المقدمة من اصحاب المصلحة . وكان يندر ان يصدر هذا الامر من الملك ابتداء . ويصحب قرار الملك نص الطلب او الشكوى *extenxis* ، وتحجر البروستاجما فيه ، او ملخص الطلب او الشكوى ، وهو يعتبر جزءا لا يتجزأ من البروستاجما . وتحدد طريقة تقديم الطلب او الشكوى الى الملك ، شكل الإجابة الملكية ، وبالتالي شكل الامر الملكي .

ويكفى هنا أيضا أن نستعرض وثيقتين لهما دلالة خاصة لتعزيد هذه الافكار والامام بطريقة اصدار هذه الاوامر وتنفيذها .

وتتضمن الوثيقة الاولى خطابا موجها من بطليموس فيلوميتور الى شخص يدعى ابولونيوس ، يظن أنه قائد لحامية محطية ، يخبره فيه بمنح قطعة ارض مصادرة الى معهد ثيرا الرياضى والمؤرخ فى ١٣ أغسطس ١٦٣ .
وها هو نصه :

«من الملك بطليموس الى ابولونيوس ، سلام .

«لقد تلقينا الخطاب الذى ارفقت به صورة الالتماس
الذى قدمه جنود حامية ثيرا .

«ولقد امرنا الديويكيتيس ، وهو المدعو ديوجينيس
«بأن يسلمهم ، طبقا لطلبهم ، الاراضى التى استولى عليها
«الاكونيموس لمصلحة الخزائنة العامة ، وهى التيساجوريون ،
«والكاركينيون ، وتلك المسماة كاليستراتيا ، وتلك التى
«كانت لدى التيماكريتا - وهى اراضى يقدر ايرادها السنوى بـ ١١١
«دراخمة بطلمية - حتى يتسنى لهم تغطية مصاريف الاضاحى
«وزيت التطهير .

«ولك منى أطيب التمنيات .

«الخامس عشر من أودنايوس ، في العام الثامن عشر ، الخامس عشر من أبيفى» (١) .

وتتضمن الوثيقة الثانية منشورا دوريا موجهًا من بطليموس إسكندر الأول وزوجته برينيكي الثالثة الى كافة موظفي مقاطعة منف ، ويمنح فيه حق الحصانة لكبير محنطى معبد سيرابيس في منف ، وهو المدعو بتلسيس ، ويطلب منهم فيه أن يتركوه في أمن وسلام . ولقد صدر في ١٥ أكتوبر سنة ٩٩ . وها هو نصه :

«من الملك بطليموس ، ولقبه الاسكندر ، والمملكة برينيكي اخته .

«الى استراتيجوس مقاطعة منف ، والى قائد الحامية ، والى ابيستاتيس الحرس ، والى رئيس الشرطة ، والى مدير الايرادات ، والى الباسيليكوس جراماتيوس ، والى مجموعة ابيستاتيس المعابد ، والى كبار الكهنة ، والى الموظفين الآخرين في الادارة الملكية ، سلام . مرفق طيه صورة الالتماس الذى قدمه لنا بتيسيس ، ويخبرنا فيه بالمضايقات التى يتعرض لها باستمرار من قبل عدد من الاشخاص .

«فليكن اذن ، بالنسبة لكل مسألة كما يطلب .

- «ولكم منى أطيب التمنيات .

«التاسع والعشرون من ديوس ، التاسع والعشرون من ثيوس ، سنة ١٦٧ (٢)» . ويتبع ذلك التماس بتيسيس .

١ - راجع : مجموعة الاوامر البطلمية ، المرجع السالف الذكر ، ص ٣٣ .

٢ - انظر : مجموعة الاوامر البطلمية ، المرجع السالف الذكر ، ص ٦٢ .

٢ - الدياجراماتا :

لا تستنفد البروستجماتنا كل العمل التشريعي للملك البطلمية . فليست كل الاوامر الصادرة من الملك عبارة عن بروستجماتنا . بل نعرف اشكالا اخرى لتدخل السلطة الملكية في المجال القانوني . ولن نقبح انفسنا في استعراض الوثائق المتنوعة التي لها مضمون تشريعي او تنظيمي والتي نستخدم في التعبير عن اتجاهات السياسة الملكية والقرارات التنفيذية لها . اذ من الصعب اجراء تقسيم خاص بها . ولذلك فاننا سنكتفي بالوقوف عند مجموعة النصوص ذات الطابع الاكثر تميزا ووفرة ، وهي تلك المتعلقة بما يسمى الدياجراماتا .

ولفظ الدياجراما ، الذي يترجمه البعض بلفظ اللائحة ، نجده مستعملا في معظم الدول الهلينستية ، وينصرف عند البطلمية الى مجموعة الاحكام التي تتعلق بموضوع محدد . وهي عادة مجهول اسم من اصدها ، وغير مؤرخة ، كما انها تبدو بمثابة نوع من قوانين الكادر ، وهي دائما قابلة للتغيير لكي تلائم الظروف المتغيرة . ولا تقتصر امثلتها ، كما كان يمتد على المجالات الاقتصادية والمالية (شروط اجارة امتياز البنوك ، قوائم الضرائب وتعرفة الامان المفروضة ، ولكنها تمتد ايضا الى مجالات اخرى كنظيم الهيئات القضائية والاجراءات القضائية (١) والقانون الجنائي . وكان الملك يستطيع ان يتخطى او يعدل الدياجراما بواسطة امر ملكي خاص «بروستجماتنا» . والدياجراماتا اقل عددا من البروستجماتنا ، كما انها منقولة بطريقة اقل اتقانا ، ولكن دورها كان عظيما في الحياة القانونية لمصر ، ولا سيما في بداية العصر البطلمي .

١ - ولقد ابرز وولف ، فكرة الدياجراماتا القضائية الاساسية (ومن المحتمل انها صدرت كذلك من قبل فيلادلفوس) ، في بحث خاص لم ، انظر :

Wolff , Plurality of laws in ptolemaic Egypt, RIDA, 1960 .

اهمية البروستجمات والدياجراماتا :

تكون البروستجمات والدياجراماتا المصدر الاساسى للقانون الذى وضعه البطالمة (١) ، وهو ما يمكن ان نطلق عليه اسم «القانون الملكى» . ولقد ظل متأثرا بالطابع الاغريقى . وهما يمثلان أهم نوعين من الاوامر الملكية . وكانت هذه الاوامر الملكية اداة هامة من اذونات سلطة البطالمة التشريعية ، وكان ملوك البطالمة يشرون بواسطة هذه الاداة لمصر وولايتها وللمصريين والاغريق . فكما سبق القول ، كان الملك هو السلطة الوحيدة التى تستطيع اصدار تشريعات يخضع لها سائر سكان البلاد ، ما دام أنهم جميعا يعتبرون رعاياه .

ولقد كان لهذا «القانون الملكى» الاولوية على قوانين المدن التى كانت تنبع بقسط من الاستقلال الداى ، وقانون المصريين ، وقانون الاغريق وغيرهم من السكان

وكان «القانون الملكى» يمس مختلفا الموضوعات : واذا كان ملوك البطالمة يشرون من حيث المبدأ فى كل ناحية من نواحي القانون الفصام والقانون الخاص ، فإن المصادرات التى لدينا تكشف مع ذلك عن ان الاوامر الملكية كانت تتعلق على وجه الخصوص بالقانون العام ، وفى القليل بالقانون الخاص . فهى كانت فى المدرجة الاولى بقوانين اقتصادية وفكرية . وتعالج بصفة خاصة احوال تحصيل الضرائب وتنظيم الاحتكارات (٢) . ومراعاة الاولوية مصالح الملك ، يلحق بهذه القوانين ، عدد من التشريعات التى تعالج مسائل مرتبطة بذلك ، مثل تنظيم مكتب التوثيق ، وكيفية التسجيل ، ونظام الاموال المقاربة . وتضاف ايضا القوانين المتعلقة بتنظيم الهيئات

١ - راجع فيما يتعلق بهذا الموضوع : تاو نيشلاج ، المرجع السالف الذكر ، ص ١٢ - ١٤ .

٢ - راجع على سبيل المثال : موسوعة الاوامر البطلمية : ص ١٧ - ١٨ ، ٢١ - ٢٢ - ٢٥ - ٢٨ - ٧٩ .

القضائية ، وقواعد الاجراءات ، وكيفية التنفيذ (١) . وهناك أيضا قوانين جنائية تمس النظام العام وأمن البلاد .

أما فيما يتعلق بمجالات القانون الخاص ، فإن ما تبقى لنا من أوامر ملكية تسم بالندرة : فهناك بعض الإشارات الى دياجراما تحدد سعر الفائدة بالنسبة للقروض الخاصة ، والى دياجراما أخرى ينظم مسؤولية ملاك المواشي عن الأضرار التي تلحقها بأموال الغير ، كما ذكرت في سياق دعوى قضائية مادة من مواد دياجراما عن حق ملكية المبنى والفراش استند اليها المتقاضى . وتمثل كل هذه الإشارات استثناءات بالنسبة لما لدينا من وثائق . ولا تتضمن هذه الوثائق شيئا يمس حالة الأشخاص ، وقانون الأسرة ، والموارث .

ويسوغ لنا أن نتساءل عما اذا كانت هذه الحالة تفسر على أساس صدق الاكتشافات . والحقيقة أن الاجابة من هذا التساؤل ترتبط بفكرة أن القانون المعمول به في الدولة البطلمية ليس قاصرا على هذا القانون الملكي المشترك الذي تتضمنه الاوامر الملكية ، اذ احتفظت مختلف الجماعات في هذه الدولة ، مع قانون أجوالها الشخصية ، بشرط كبير من قانونها الخاص . وعلى كل فإن الدولة البطلمية تقدم لنا مثالا رائعا عن مقاومة القانون الخاص لتشريع الدولة . كما يتعين علينا ألا ننسى ، من ناحية أخرى ، أن القانون الخاص يتطور بسرعة أقل من القانون العام .

ولقد كان التشريع الملكي وفيرا في القرن الثالث على الاخص ، الذي يمثل عصر تنظيم مصر الجديدة وازدهار الاسرة البطلمية (٢) . ولقد ظل يلعب دورا هاما في القرن الثاني ، ولكنه صار بالتدريج ضحية لضعف النظام الملكي .

١ - وهناك امثلة لذلك في موسوعة الاوامر البطلمية : ص ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧١ الخ ...

٢ - انظر على سبيل المثال : موسوعة الاوامر البطلمية : ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٦١ .

ولقد ظلت بعض أحكام القانون الملكي البطلمي مطبقة في مصر الرومانية (١) . ولقد أوردت لنا موسوعة الاوامر البطلمية قائمة تحتوى على امثلة من هذه الاوامر وهي مجموعة من البروستجماتنا ظلت موجودة الى ما بعد الاحتلال الرومانى ، وتعلق بأحكام خاصة بطرق تنفيذ عقود الإيجار ، وبحماية المزارعين من مقاضاة الدائنين لهم خلال موسم الاعمال الزراعية ، ونظام استبدال اراضي المستعمرات اليونانية ، والاعباء المرتبطة بإيجارات الاراضى الملكية ، وامتيازات الكهنة في المجال الضريبي ، والارقاء المولودين في منزل سيدهم ، وهبة العقارات ، ومصادرة الاموال التى يتعرض لها مخالفو «منشورات الملوك والحكام» ، وطريق تنفيذ الديون الخاصة (٢) .

كما استمرت بعض الدياجراماتا تطبق في واقع الحياة العملية في ظل الامبراطورية الرومانية (٣) . وهناك امثلة لذلك في مجال الرهن ، والوديعة والعربون . وتعكس الشروط المتعلقة بسعر الفائدة في عقود القرض في العصر الرومانى ، تنظيماً تحدد بواسطة دياجراماتا صادرة من بطليموس الثانى فيلادلفوس .

(ثانياً) : القوانين Nomoi (٤) :

وكان من النادر أن يخلع الملك الهلينستى على أعماله التشريعية لفظ « قانون Nomoi » . ورغم التناقض الظاهر ، فان هذا اللفظ يطلق ، في العصر محل هذه الدراسة ، على قواعد القانون التى لا تصدر عن الملك مباشرة .

١ - راجع : موسوعة الاوامر البطلمية ، ص ١٨ - ٢٠ .

٢ - راجع : موسوعة الاوامر البطلمية ، ص ٢٦٩ - ٢٧٢ (المصادر والمراجع) .

٣ - موسوعة الاوامر البطلمية ، ص ١١٤ - ١٢٢ .

٤ - انظر : « R. » : Taubenschlag : Nomos in the papyri ، J. J. P. ، « 1948 » ، P. 67-73; Opera minora, 2, « 1959 » ، P. 107-114.

ولقد سبق القول أن سكان البلاد في العصر البطلمي كانوا يتكونون من مجموعتين كبيرتين تنتميان إلى سلالتين مختلفتين : أهالي البلاد الأصليين وهم المصريون ويمثلون الكثرة ، والمهاجرون ، وبصفة خاصة هؤلاء الذين ينتسبون إلى أصل إفريقي . وكانت لدى كل من المصريين والإفريقيين منذ البداية تقاليد قانونية خاصة ، مؤسسة على قوانينهم وأعرافهم ، وهم يميلون إلى استبقائها في ظل النظام السياسي الجديد الذي خضعوا له . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، نلاحظ أن المصريين وجدوا في جماعة رجال دينهم الكثيرة العدد وذات النفوذ ، الحارس الأمين والفعال لقانونهم . أما فيما يتعلق بالإفريقيين ، فكان لديهم على وجه الخصوص ، لكفالة المحافظة على قانونهم ، التعاضيد والضمان من قبل ثلاث مدن مستقلة شسبيا وهي : قرطاج ، والإسكندرية ، وبطلمية .

وتشهد المصادر التي لدينا بما يؤكد أن هناك قوانين لسكان البلاد الأصليين ، وقوانين للمدن الإفريقية أدخلها المهاجرون ، ولقد ظلت نافذة في مصر البطلمية . ورغم أن الأدلة على ذلك ليست وفيرة ، إلا أن ما هو موجود يكفي لإثبات أن هذه القوانين كان يتمسك بها بصفة منتظمة أمام القضاء وكانت تفرض على القضاة .

وهذا الاختلاف في القوانين نتيجة طبيعية لاختلاف عنصر السكان ، واحترام البطالة لهذا الاختلاف في القوانين ، وعدم محاولتهم ، إلا في حدود معينة ، إصدار تشريعات تكون سارية على الجميع .

بيد أنه يتعين أن نبرز ما يمكن معرفته عن هذه القوانين ، ليسنى لنا الاثام بالطريقة التي أتبعنا للتوفيق بينها وبين سلطة الحكام والتشريعات الملكية .

١ - القانون المصري :

عرف لدى الإفريقيين بعبارة « قانون (أو قوانين) أهل البلاد - Nomos Nomoi tes choras » . ويحتمل أنها تنطبق تماما على عبارة « قانون المصريين - Ton aigyption nomos » التي تردت في مصادر العصر الروماني .

ولسوء الحظ فإننا لا نعرف بالتفصيل شيئا عن تاريخ وأصل هذه القوانين المصرية . ويكاد يكون من المؤكد على أية حال أنها لم تكن تعتبر بمثابة جزء من «الدياجراما» . ويستبعد التعبير نفسه « Nomos tes koras » أو « Nomoi tes koras » أى قانون أو قوانين أهل البلاد مثل هذا الافتراض . فلو كان هذا التعبير يشير الى تشريع ملكى وضع خصيصا باللغة اليونانية لكى يطبق على سكان البلاد الاصليين ويتضمن أنظمة تتخلى بهم ، أو أن هذا التعبير ينصرف الى تقنين ديموطيقى أصدره أحد ملوك البطالمة لتكملة تقنين مصرى قديم ، لم يكن هناك حاجة بالنسبة للخبراء القانونيين وكذلك من حيث وجهة النظر للفقهاء الحديث الخاصة بالدياجراما كمصدر للقانون ، الى استعمال تعبيرات متميزة .

والتوقع أنه من المحتمل جدا أن بعض أو كل القوانين الخاصة بسكان الريف من المصريين ترجع الى ما قبل العصر البطلمى . فعندما نجد فى مفسر ديموطيقى من القرن الثانى العبارة الآتية : «اللوحه الثامنة من قانون مصر» يصعب حقا أن نستبعد الشك فى أن كاتبها يرد فى ذهنه تقنين فرعونى قديم . كما أن هناك أدلة أخرى عثر عليها فى محضر محاكمة مصرية وأوراق متعلقة بها جميعها «تومبسون» تحت عنوان «أرشيف عائلى من استيوط» يرجع الى حوالى عام ١٧٠ ق.م. مذكور فيه قوانين مصرية عديدة ، بعضها على الأقل يرجع تاريخه الى العصر الفرعونى ، وتتعلم بالعلاقات المنزلية واجراءات الحاكم .

ونضيف الى ما تقدم أن ملوك الفراعنة تركوا شهيرة كبيرة باعتبارهم مشرعين ، وإن كنا لم نعثر حتى الآن على المجموعات القانونية التى أصدروها . بيد أن المصادر تشير اليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن بينها ما ظهر فى الآثار التى تنتمى الى الدولة الوسطى فى مصر الفرعونية من المنارات الى مجموعة من أربعين لوحة ، وتظهر فى الصور فى شكل لفات من أوراق البردى كان الوزراء الاول للفرعون يضعها أمامه عندما كان يجلس فى ساحة القضاء . ولم يصل الينا أى من هذه اللوحات .

كما ينسب مؤرخو الاغريق لمجموعات قانونية الى اثنين من الفراعنة ينتميان الى أواخر العصر الفرعونى ، وهما بوكخوريس (من ملوك الأسرة

الرابعة والعشرين) وامايزيس (من ملوك الاسرة السادسة والعشرين) . فوفقا لراى هيرودوت وديودور الصقلى ، وهو ما أكدته مجموعة من التصرفات القانونية التى تنتمى الى هذا العصر ، قام الملك بوكخوريس بعمل تقنين باسمه ، تضمن من بين أحكامه القانونية الهامة حكما يتعلق بالغاء الاسترقاق بسبب الدين . ويقال أن صولون ، مشرع أثينا المشهور ، اقتبس منه هذا الحكم حينما وضع تقنينه المعروف (نحو عام ٦٠٠ أو عام ٥٩٤ ق.م) . كما سار على نهج بوكخوريس أيضا الملك أمايزيس (٥٦٨ - ٥٢٦ ق.م) (١) .

ولقد كان هناك العديد من الأسباب وراء استمرار العمل بهذا القانون فى العصر البطلمى . وهى لا تنحصر فقط فى العادة التى جرى عليها الفزاة وراء احترام قوانين المصريين ، بل ومنها أيضا عدم وجود علاقات قوية بين العناصر السلافية المختلفة التى وجدت فى مصر ، واستمرار وجود اللغة المصرية التى كانت تقف فى سبيل أى امتزاج قانونى . فالتصرفات التى كان يدونها المصريون أو تدون من أجل المصريين كانت تكتب بالديموطيقية ، وهى تتبع ما جرى عليه العمل منذ الماضى السحيق وتخضع فى كل ما يثار بشأنها للقاضى المصرى . كما ساهم حرص موثقى العقود وكتابها على اتباع التقاليد القديمة الى الإبقاء على القانون المصرى . وأخيرا فإنه لم يكن هناك ما يدعو البتة لأن يخلى هذا القانون ، الذى ساعدت على دقته قرون طويلة من الحضارة ، مكانه للقانون اليونانى .

٢ - القانون اليونانى :

كان من المستحيل كذلك قرض القانون المصرى على اليونانيين المهاجرين . ولقد ارتبط بعضهم بالمدن اليونانية فى مصر ، وعاش البعض الآخر فى البلاط الملكى أو فى ربوع البلاد . وهناك رأى يقول بأنه لم يكن هناك «قانون مشترك» للإغريق المقيمين فى ريف مصر نظرا لاختلاف

١٠ - ديودور : ١ ، ٧٤ ، وكذلك : ١ ، ٧٩ ، هيرودوت : ٢ ، ١٦٤ -

قوانين المدن العديدة في اليونان والتي امتدت مصر بؤلاء المهاجرين ، وأنه
ماكان من الممكن فرض قانون موحد على اليونانيين من غير مواطني المدن
اليونانية في مصر لانه كان سيترب على ذلك العديد من المشاكل بسبب
اختلاف قوانين مدنها الاصلية التي كانوا ينتمون اليها .

ولكننا نلاحظ انه اذا كان ثمة اختلاف بين قوانين المدن اليونانية
القديمة ، فانه قد اخذ يتلاشى في ظل الحكم البطلمي . واستطلعت
التشريعات الملكية أن تساهم في هذا المضمار ، فقامت بعمل مواعنة واختيار
فيما بين القوانين اليونانية المختلفة ، وساعدت على وجود «قانون مشترك»
يطبق على كل الاغريق المهاجرين الى الريف المصري .

ومن ناحية أخرى فان كثيرا من الاختلافات المذكورة كانت طفيفة ،
كما ظهر بين الاغريق المقيمين في مصر اتجاه قوى لتكوين رباط مشترك في
المجال القانوني مثلما تم في مجال اللغة . كما ساعد على ذلك أيضا موقو
العقود وكتابتها من الاغريق ، ووجود لغة يونانية واحدة واستمرارها ،
وكذلك الاطار العام الواحد الذي سادت فيه القوانين اليونانية . واذا كان
من المعلوم أن قوانين اليونان القديم كانت تنظم كل منها العلاقات التي تنشأ
بين مجموعة من الافراد يكونون جماعات صغيرة وهي جماعات المدن ، فان
القوانين اليونانية في مصر سادت على العكس في اطار نظام الملكية المطلقة
وانفصلت هذه القوانين بالتالى عن نظام المدينة ، فالبينة المصرية أدت الى
أن تتخلص القوانين اليونانية من روابطها التقليدية المتعلقة بنظام المدينة .

والخلاصة انه في تقديرنا وجد قانون يوناني مشترك طبقته المحاكم
اليونانية على الاغريق المقيمين في الريف .

اما بخصوص المدن اليونانية الثلاث الموجودة في مصر ، فلقد سمح
الاستقلال النسبي الذى سلم به لها باصدار عدد من القوانين التي تطبق على
مواطنيها وربما كذلك على سكان هذه المدن من غير مواطنيها . ويختل أن
هذه القوانين هي التي كان يطلق عليها اصطلاح *Politiko Nomoi* الوارد

في بعض النصوص (١) . وفي تقدير البعض ، أن هذا الاصطلاح كان يطلق على قانون الاسكندرية على وجه الخصوص . ومهما يكن من أمر ، فأننا نعتقد أنه بجانب ما كانت تصدره جمعيات هذه المدن من قرارات يطلق عليها اسم psephismata ، فإن اصطلاح politikon nomoi كان ينصرف إلى القوانين التأسيسية للمدن ، ولا سيما قانون الاسكندرية .

أما فيما يتعلق بالعناصر السلالية الأخرى من غير الإغريق فلقد احتفظت بجزء من مجدها على الأقل . ولكن ما كان يمكن لهذه العادات أن تستمر على قيد الحياة إلا إذا كانت تتعلق بجماعات منظمة تضم أفرادا عديدين أى تتخذ شكل الجاليات . فالأجنبي الموزول ، والثالث بين جموع الشعب ، كان لا بد أن يرتبط بأى من الشريعتين السائدتين المصرية أو الإغريقية .

كيفية التوفيق بين الشريعتين المصرية واليونانية من جهة والتشريعات الملكية من جهة أخرى :

ويمكن أن نورد ثلاث ملحوظات تلقى الضوء على الطريقة التي اتبعها ملوك البطالمة في التوفيق بين تشريعاتهم والشريعتين المصرية واليونانية :

١ - لم يكن ملوك البطالمة يكتفون بالاعتراف بفعالية الشريعة المصرية الموروثة من أسلافهم والشريعة اليونانية التي حملها المهاجرون الإغريق إلى مصر . فلقد شرعوا أيضاً لكل من الطائفتين المصرية واليونانية . ونحن نعرف ، من خلال النصوص الديموطيقية المتعلقة بمحاكمة أسنيوط قانونا من قوانين السنة ٢١ (بطليموس الخامس إيفانيز ؟) ، وهو صادر من الملك ذاته أو على الأقل تحت ضمانته ، ويتعلق بتنظيم الأموال الزوجية الخاص بالمصريين . كما أننا قد أشرنا من قبل إلى أن الهيئات التشريعية لبعض المدن اليونانية الخاضعة لملوك البطالمة قامت ، بناء على طلب الملك بإدخال نص أوامر ملكية في قوانينها المحلية .

٢٠٢ - كما اتبع ملوك البطالة مبدأ التفرج الشرائع على أساس السلطة التي تسيطر القانون . فإذا كانت السلطة قد غلبت بروستاجما أو دياجراما يكون لشل أهلية التشريعات الملكية الألفية على المصادر القانونية الأخرى التي نظمها . ولقد حدد هذا المبدأ بوضوح في دياجراما من القرن الثالث ق.م. ، وعرضت في دموى ضمن عدد من الملتندات . ويعان نصها في جوهره ما يلي : يخضع القضاء أساسا للدياجراما ، وفي حالة عدم وجود هذه الأوامر ، فللقوانين المواطنين ، وعند عدم وجودها فانهم يحكمون وفقا لمقتضيات العدالة .

٣ - وفي حالة تنازع هذه الشرائع ، يقوم الملك بذاور الحكم ويفرض ، من طريق الأوامر الملكية ، الحلول التي يتعين اتباعها لحسم هذا النزاع . ومثال ذلك ، حينما أريد معرفة القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص حينما يشور نزاع بين أفريق ومصريين بخصوص العقود التي أبرمها فيما بينهم أجاب بطليموس الثاني بوارجيتيس في بروستاجما مؤرخة نحو عام ١٨٨ ق.م. بأن لغة العقد هي الفصيل .

ومن ثم يتضح من ترتيب الشرائع على هذا النحو ، أن التشريع الملكي كان مختلفا بدرجة كبيرة ، وكان مباشرا تأثيره في النهاية ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل مظاهر القانون .

اساس استمرار القانون المصري والقانون اليوناني :

أشار هذا الموضوع الكثير من الجدل بين الباحثين . ويمكن أن نلور أراهم على النحو التالي :

١ - النظرية القائلة بأن أساس الزامية القوانين المصرية واليونانية يتجهر في كونها اعتبرت بمثابة «أعراف» :

يلتزم البعض (١) إلى أن استمرار بقضاء القانون المصري والقانون

الافريقى في عهد البطاطمة يرجع الى انها اعتبرت بمثابة «اعراف» صدق عليها المولوك. وابدوا فعاليتها من خلال الحماية القضائية التي منحت لها في اطار التنظيم الذى وضعه بطليموس الثانى فيلادلفوس . وبتعبير آخر فان القواعد التى لا تصدر عن الملك تركز بصفة رئيسية على تأسيس عرقية ، وتحميها الهيئات القضائية الملكية .

ويضيف انصار هذه النظرية انهم يقصدون «بالعرف» القواعد الرسمية في الحياة العملية ، والتي تحترم من قبل السلطات العامة ، ولكنها لا تصدر مباشرة عن الدولة المشرع . وهم يطلقون لفظ «التشريع» بالتالى على الاعمال التشريعية لملوك البطالمة ، فالتشريع يضم القواعد القانونية التى من خلق الدولة مباشرة .

ووفقاً لهذه النظرية أيضاً ، فإن نفس الفكرة التي تبناها تصدق أيضاً على قواعيد القانون البطلمي ، عندما فقدت كل اتصال مباشر بالارادة التشريعية للملك البطلمية ، وذلك في العصر الروماني ، وتجردت من الجراء الذي كانت المحاكم الملكية تطبقه على كل من يخالفها . فلقد انكمشت هذه القواعد الى مستوى الوقائع التي يحفظها مجرد الاستعمال ، واعتبرت استنوايا للتقاليد القانونية المحلية التي بقيت على قيد الحياة بعد الغزو الروماني باعتبارها أمراً .

٢ - النظرية القائلة بهذا الشخصية :

وتمسك علماء البردي ولا سيما العلماء الألمان بمبدأ الشخصية الذي يربط كل فرد بقانونه الأصلي ، باعتباره أساسا للفكر القانوني القديم .
وبتطبيق هذا المبدأ على مصر البطلمية ، يقال أن الارتباط السلالي أو السياسي للفرد يمكن في ظل بعض الظروف وفي إطار حدود معينة أن يحدد القانون الذي ينظم شئونه .

ويقارن هؤلاء الباحثون ، فيما يتعلق بعدى صلاحية كل من القانون المصرى والقانون اليونانى ونفاذهما فى نفس الوقت تحت حكم البطلمية ، الموقف فى مصر البطلمية بما حدث بعد ذلك بألف مئنة فى اقليم ريبوارا فى مملكة الفرنجة حيث كان كل شخص يخضع لقانون قبيلته .

٣- النظرية القائلة بأن القوة الإجبارية للقوانين اليونانية والمصرية ترجع الى ادخال هذه القوانين في اطار التنظيم القضائي الذي ابتدعته الدولة البطلمية ، او ما يسمى بقانون المحكمة Lex fori :

وفي تقديرنا أن أساس الزامية القوانين المصرية واليونانية في مصر البطلمية تحتاج الى وقفة تأمل لكي يتسنى لنا التوصل الى تفسير مقبول . وبطبيعة الحال ، ينبغي علينا أن نطرح جانبا الافكار التي لا تثير خلافا والتي لا تعتبر من المسلمات . فجميع الباحثين يعترفون بأن تاريخ القانون المصري في ظل البطلمية بل وحتى في ظل الرومان كان يتسم بسمة واحدة وهى انه في اطار القانون الخاص تعاشيت مجموعة من الافكار والنظم المرتبطة بالحضارات الجديدة التي تقابلت في وادي النيل خلال العصر البطلمي والروماني والبيزنطى . غير أن الخلاف يسود حينما نريد شرح كيف يحدث ان هذه الافكار والنظم التي تنتمى الى اصول مختلفة ، وغالبا شديدة الاختلاف من حيث الشكل والجوهر ، طبقت معا في العصر البطلمي كقانون معمول به .

ونحن لا نتفق مع الراى القائل بأن أساس الزامية هذه القوانين يكمن في كونها اجراما . كما أننا لسنا من أنصار النظرية القائلة بمبدأ الشخصية . فجميع هذه النظريات تثير التساؤلات أكثر مما تقدم الإجابة . وصحيح أن الديموقراطية القديمة كانت تقصر على مواطنيها وحدهم ضمان مباشرة الدعاوى والتمتع بالحقوق باعتبارها من نتائج التنظيم القانوني للجماعة ، بينما يجد الاجنبي نفسه ، من الناحية النظرية على الأقل ، في وضع قائم على مجرد التسامح ، ويعتمد على الحماية التقديرية التي يكفلها له حاكم مكلف بشئون الاجانب ، بيد أنه لم يكن ينجم عن هذا الوضع أي التزام يقع على عاتق السلطات للتعامل مع الاجنبي ووفقا لقانونه الخاص . ويمكن القول على أية حال بأن مبدأ الشخصية ينتمى الى دولة المدينة ولكن لا مكان له في الملكيات المطلقة التي لا تقوم على أي تنظيم سياسى لحق مواطن مطلق .

وبخصوص مصر فان الفكرة في أن الشخص يرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بقوانين جماعته الاصلية لم تكن تنطبق مع الفكرة الواقعية عن القانون لدى البطلمية والتي بدأت ، مع تنظيم فيلادلفوس لنظام قضائى في نطاق

مجددًا، ويعتمد على الملك وحده سواء في الاسم الشكلية أو الموضوعية لكل اختصاص قضائي . وعلى هذا فإن القوانين المصرية واليونانية لم تكن تعتمد في الاعتراف بها على أية نظرية بمقتضاها كان يمكن اعتبار هذه القوانين خاصة بجماعات معينة من السكان (مبدأ الشخصية) ، إذ لم يعرف البطالة مثل هذه النظرية .

ونحن نميل إلى القول بأن القوانين المصرية واليونانية كانت ملزمة لأنها ارتبطت ببلوغ معين من المحاكم ، طبقاً لدرجة الملك ، وإى شخص كان يتقدم للمحكمة فإنه كان يخضع للقوانين المعنية له ، لا لأنها القوانين التي وزعها عن أسلافه بل لكونها قانون المحكمة Lex fori . فالمصري يخضع للقانون المصري لا باعتباره قانون استتلاف بل لكونه الشريعة التي يطبقها المحكمة المصرية وقنسا للشرع الملكي الذي أصدره فيلاديلفوس . ونقول أن نفس الشيء بالنسبة لليوناني المقيم في مصر .

ومن ثم فإنه إذا نظرنا إلى القانون المصري في مجموعه من ناحية قانونيته ، فيجب أن نعتبره بمثابة قانون ملكي بطلى . وفي حدود الاختصاص القضائي للمحاكم المصرية Laokritai ، فإنه يشغل مكاناً مماثلاً للمكان المخصص للقوانين اليونانية من خلال اختصاص المحاكم اليونانية Dikasterion . فالقاضي كان يحكم في المسائل التي لا تدخل في نطاق أى ديارجرات طبقاً لتلك القوانين إذا كان كلا الطرفين ينتميان إلى نفس السلالة . وهذا يعنى أنماج تلك القوانين ضمن نطاق القانون البطلمي ، على الرغم من أنها لم تكن بالضرورة تابعة أصلاً من التنظيم القانوني البطلمي . فالمحاكم المصرية كانت تفصل في المنازعات بين المصريين طبقاً للقوانين المصرية . وكذلك الأمر بالنسبة للمحاكم اليونانية ، فهي تفصل في المنازعات بين الأغريق وفقاً للقوانين اليونانية . وليس هناك شك في أن استمرار جميع هذه القوانين كان له طابع رسمى . وينتج الاستنتاج بأن هذا الاستمرار بنى على نوع من الموافقة الرسمية من الحكومة الملكية ، وتوقع المحكمة المصرية Laokritai والمحكمة اليونانية Dikasterion كجزء لا يتجزأ من النظام القضائي الذي يعمل تحت سلطة الملك .

ومن المؤسف حقا أن المظهر الخارجي لهذه الموافقة الرسمية هو إحدى المسائل التي لم تحبب منها مصادرونا بالضبط . ويغلب على الظن أن وضع المحاكم المصرية وسلطتها القضائية كان يرتكز على دياجراما ولا فكيف يمكن أن نفسر الحاق مدع عام *Eisagogeus* بها ؟ ونتيجة لذلك فإنه يمكن القول بأن هذه الدياجراما كانت تؤكد القوانين المصرية . وتصبح هذه الموافقة مماثلة لتلك التي رفعت القوانين اليونانية إلى مرتبة مصدر رسمي للقانون الذي تطبقه المحاكم اليونانية «الديكاستريون» .

وهكذا يمكن أن نكرر بالنسبة للمصريين وغيرهم من سكان الريف أن القانون كله كان يعتبر كلالا يتجزأ ، وينبع من الملك باعتباره المصدر الوحيد للقانون . وتصبح مفهومة الفكرة التي ننادي بها وهي أن فيلاديلفوس بتنظيمه للقضاء وباتمامه أو ببذله البرنامج التشريعي الشامل كان يهدف إلى ادخال «تنظيم متكامل» للقانون الخاص بالنسبة للبلاد بأسرها . ولقد حقق ذلك فعلا .

ولم يكن بالطبع «تنظيما» بمعنى مجموعة موحدة من النظم المتناسقة المتساوية في القيمة (ولو إنها غير متساوية في مصادرها المختلفة) . وعلى أية حال فإن الأفسراد كانوا يستطيعون ، عند تنظيم أمورهم الخاصة ، أن يختاروا من بين النظم المعمول بها تلك التي تتفق مع تقاليدهم الوطنية .

ومن ثم نخلص من كل ما تقدم إلى أن القوة الإيجابية للقوانين اليونانية والمصرية في العصر البطلمي كانت في تقديرنا نتيجة لإدخال هذه القوانين في إطار التنظيم القضائي الذي ابتدعه البطلة .

الفرق بين مبدأ الشخصية ومبدأ قانون المحكمة 2

ويمكن تصور أننا نحاول إجراء مجرد تفرقة نظرية بين مبدأ الشخصية كما فهمه الألمان ، وفكرة قانون المحكمة « *Lex fori* » الذي جوله الملك بطليموس الثاني فيلاديلفوس للمحاكم اليونانية والمصرية العتريف بها في مصر . ذلك أنه من الناحية العملية فإن الآثار التي ترتبت على التنظيم المزدوج للمحاكم كانت غالبا مشابهة لتلك التي كان يمكن أن تحدث نتيجة

للاعتراف «بمبدأ الشخصية» . ونحن لا نعرف ما اذا كان قد سمح للمصريين (كما هو الشأن بالنسبة لليهود وغيرهم ممن لا ينتمون إلى السلالة اليونانية) بالتقاضى أمام المحكمة اليونانية *Dikasterion* ، أو الأشخاص الذين ليسوا من أصل مصري بالتقاضى أمام المحكمة المصرية *Laokritai* . وعلى أية حال ، فإنه يمكن التمسك بأن هذه الحالات كانت نادرة جدا ، إذا كانت قد حدثت على الإطلاق .

فمن الناحية الواقعية ، كان كل من هذين النوعين من المحاكم يخدم أولئك الذين أنشئ من أجلهم . وكما سبق القول ، سمح للمحاكم المصرية أن تتبع القوانين المصرية ، ومن ثم كانت مشاكل المصريين تحل طبقا لتقاليدهم القانونية ، بينما كان الآخرون الذين يتقدمون إلى المحاكم اليونانية يتمتعون بنفس الحق .

بيد أننا اذا خرجنا عن نطاق اختصاص المحاكم المصرية واليونانية ، فإن الأهمية العملية للفرقة بين مبدأ الشخصية ومبدأ قانون المحكمة تصبح واضحة . ففي خارج نطاق التقاضى لم يتردد الأفراد في استعمال نظم غريبة عن قوانينهم الوطنية كلما استدعت مصالحهم الخاصة مثل هذا العمل ، وذلك على خلاف ما يقضى به مبدأ الشخصية . وكان بوجه عام متاحا للجميع بلا استثناء الجهاز القاد لافراض تسجيل ونشر المعاملات . فكان المصريون عند إبرام العقود ، كثيرا ما كانوا يستعينون بخدمات الوثائقين اليونانيين ، وكان اليونانيون يصبون معاملاتهم في بعض الأحيان في قوالب ديموطيقية، وكان اختيار اللغة بطبيعة الحال معناه قبول مضمون القانون الذى كان يلزم كتاب وموافقى كل منهما . ومما هو جدير بالذكر أيضا أن المصريين كثيرا ما كانوا يدغمون معاملاتهم المتضمنة انتقال الملكية والتي وضعت فعلا في صورة عقد ديموطيقى ، وذلك بالاستعانة بالنظام اليونانى التعلق بتسجيل انتقال الملكية *Katagraphé* . كما كان القانون نفسه يتخذ الخطوات التى يجب اتخاذها لتحقيق الادعاءات المطلوبة بخصوص موضوع معين ، كلما كانت هناك دياجراما متعلقة بهذا الموضوع ، وكانت طبقا ، بطبيعة الحال ، في جميع الحالات بصرف النظر عن جنسية الدائن أو المدين .

ولربما يعترض البعض بأن استعمال الجميع للجهاز المعد لتسجيل ونشر المعاملات بدون أية قيود ، وكذلك الأدوات الرسمية ، لم يكن منه بد بسبب علاقات التعامل الضخمة التي كانت قائمة بين العناصر المختلفة من السكان . إذ كان يجب بالطبع أن تطبق على كل فرد القواعد التي تصدر لتأمين سلامة المعاملات أو لضمان أسلوب منظم .

ولهذا فإن الأمثلة التي أعطيناها ربما كانت لا تثبت النظرية التي تؤيدها تماما . ولكن لا داعى لتحفظ مماثل إزاء حقيقة أن هنالك سلطات أخرى غير المحاكم العادية لم تكن خاضعة لاي قانون يمكن أن تدعيه الأطراف المتنازعة خاصة بها باعتبارها أعضاء في مجموعة قومية أو متعلقة بمدينة . فلقد كان الموظفون ، بحكم عملهم كممثلين مباشرين للملك ومسؤولين أمامه وحده ويمارسون سلطة الإجبار أكثر من ممارستهم للقضاء ، خاضعين فقط لأوامره أو تعليماته العامة الموجهة اليهم مباشرة . وربما تعنى بردية من القرن الثاني ق.م. (عام ١٧١) تتضمن التماسا لفلاح مصرى قدم الى الاستراتيجوس ويستشهد فيه بنص وارد في دياجراما لتدعيم ادعائه بخصوص حق الملكية . ولا شك أن هذا التماس له مغزى بخصوص موضوعنا . فالتقاعدة المشار اليها فيه تتعلق بمسألة تتصل اتصالا وثيقا بالعلاقات العائلية والموارث ، أى أنه كان يحكمها القانون المصرى . ومع ذلك فنحن بصدد مصرى يقاضى مصرى آخر ، وهو الذى فضل الالتجاء الى التشريع الملكى (الدياجراما) بدلا من القانون المصرى الخاص به والذى كان على المحاكم المصرية تطبيقه ، لو أنه قام بمقاضاة خصمه أمامها . ولا نعرف بالضبط سبب هذا التفضيل ، ربما لمجرد أن الاستراتيجوس لم يكن يفهم الديموطيقية ، وربما مرد ذلك الى أن الترجمة اليونانية للقانون المصرى لم تكن موجودة بعد . ولكن هذه المسألة ليست لها أهمية لنا مثل المسألة الأخرى وهى أن هذه البردية تثبت أن جنسية الطرفين لا تحدد بالضرورة القانون الذى يتعين على الاستراتيجوس اتباعه .

وهذا يستخلص أيضا مما سبق أن قلناه من أن الناس في معاملاتهم اليومية - وخصوصا فيما يتعلق بعلاقاتهم العائلية - يستفيدون من النظم المصرية واليونانية بدون تمييز ، وبأحسن ما يفيد أغراضهم ، بصرف النظر عن أصلهم .

ويبين من كل ما تقدم أن البطالة حرصوا على احترام التنظيم التقليدية والأفكار العامة لشعب يتمتع بشخصية وطنية لا يمكن تحطيمها ، وذلك نتيجة للسياسة الواقعية التي التزموا بها . وهذا يؤيد خصيصة الإزدواج التي ميزت تطور القانون والقضاء في مصر البطلمية وتبين الحاجز الذي كان يفصل ما بين مجال الثقافة القانونية المصرية واليونانية . كما أن الميل إلى العزلة كان يجعل هناك مواجهة ما بين العنصر الاغريقي والعنصر المصري في المجالات المختلفة للحياة العامة ومن أهمها التنظيم القضائي والقانوني .

وعندما استولى الرومان على مصر فإن التنظيم التي كانت تبقى القانون اليوناني والقانون المصري بعيدين عن بعضهما كانت قد وصلت إلى حد التسيان وانتصرت العوامل التي تميل إلى الاتجاه العكسي . فسمت السلطة التي اتسم بها التنظيم القضائي كما طبقه الرومان ، والاتجاه الروماني لمعاملة التقاليد القانونية لسكان مصر كمجرد تقاليد تظل مراعاتها متروكة لتقدير السلطات حالت بطبيعة الحال دون احياء تعدد القضاء الذي كان من الممكن أن يعيد المبدأ القديم الخاص بقانون المحكمة *Lex fori* . وهذا هو ما سنفصله فيما بعد .

الباب الثاني نظم القانون الخاص

الفصل الاول نظام الرق

لم يكن مجال الرق واسعا في مصر البطلمية . فلقد امكن بالكاد حصر مائتى حالة عبودية . وذلك أن الاقتصاد المصري كان يتركز على جمسوع الفلاحين ، وكان وضمهم من الناحية العملية قريبا جدا من وضع الارقاء ، حتى أن العلماء الروس لا يترددون في نعت المجتمع البطلمي بمجتمع «العبودية» (١) .

١ - مصادر الرق :

عرف القانون المصري الرق باعتباره نظاما موروثا . وترد العبودية في الشرق عموما الى اسباب عديدة ، كان من اكثرها شيوعا الاعتراف بحق الفرد في أن يبيع نفسه كرقيق . ويحق للاب كذلك بيع ابنائه كارقاء .

اما في القانون اليوناني ، فيبدو أن أقدم اسباب الرق هو الامر في الحرب . فلقد كان أسرى الحرب يصيرون عبيدا للملك . ولكن كان يمكن ان يلتقل ملكيتهم الى الافراد ويصبحون عبيدا لهم بواسطة البيع بالمراد . ومن ناحية أخرى فان وحدات الجيش كانت توزع بعض أسرى الحرب على الجنود باعتبارهم من أسلاب الحرب .

١ - ولقد حلت أبحاثهم بواسطة

Pikus « N. N. » : L'esclavage dans l'Egypte hellénistique, Actes du Xe congr. Intern. de papyrologie. « Varsovie - Cracovie 1961 », Wrocław - Varsovie - Cracovie, 1964, P. 97 - 107.

وهناك سبب آخر معروف جيدا في القانون الاثيني وهو خطف الاحرار واستعبادهم عنوة .

ومن بين الاسباب ، ومن اكثرها شيوعا في القانون المصري والاغريقي اعتبار ابناء الاماء عبيدا سواء كان ابوهم من الاحرار أو العبيد (ولقد كان القانون المصري في الاصل يعتبر الطفل المولود نتيجة علاقة بين رجل حر وامراة رقيقة حرا وشرعيا ، بعكس القانون اليوناني الذي كان يعتبره من الارقاء . فهذا اذن مظهر من مظاهر تأثير القانون اليوناني على القانون المصري في العصر البطلمي . بيد أن ابناء المرأة الحرة يعتبرون من الاحرار حتى ولو كان ابوهم من الارقاء .

ولقد سادت بين المصريين أيضا القاعدة الاغريقية التي تقضى بأن من يلتقط طفلا هجره والداه يصير رقيقا له .

وأخيرا فانه وفقا للقانون المصري والاغريقي ، فان العجز عن الوفاء بالدين كان يمكن أن يؤدي إلى استعباد المدين (١) .

٢ - الوضع القانوني للارقاء : يحدد هذا الوضع من خلال علاقة الرقيق بسيده . فالرقيق يعتبر شيئا ، ومن ثم يكون جزءا من ممتلكات سيده ، وكذلك اولاد الاماء يدخلون في ملك سيدها ، ويرتب تملك الارقاء مجموعة من الحقوق والالتزامات على عاتق السيد .

فمن حق السيد أن يتصرف في رقيقه في داخل البلاد دون أي قيد يحده من حريته في التصرف ، ولكن ما كان يجوز بيع الارقاء خارج حدود البلاد . وهذه قاعدة تضمنها القانون الاغريقي وكانت تحصر بيع الارقاء الاغريق خارج البلاد ، وامتدت لتشمل الارقاء المصريين . وللسيد أن يقدم الرقيق كجزء من المهر ، أو أن يتصرف فيه بطريق الوصية . وله أن يرهنه ،

١ - انظر : J. » : Servitude pour dettes ou legs de créance ? Rec. de Papyr. t. 2 « 1962 », P. 75 - 98.

واذا تعدد الملاك ، جاز لكل منهم أن يرهن نصيبه في الرقيق . والخلاصة أن حق السيد في التصرف في عبده يشمل البيع والتوثيق والرهن . وكان العبد يسجل في السجلات باعتباره ملكا لسيدته كأي مال آخر ، وتفرض عليه ضريبة الامتلاك ، وعند بيعه ضريبة البيع .

ومن ناحية أخرى يحق للسيد استغلال جهود ومهارة الرقيق كيفما يشاء ، فله أن يجعله في المنزل أو الحقل أو يدير مشروعا لحساب سيده . ويستطيع السيد أن يؤجر الرقيق رجلا كان أو امرأة ، حيث كان من الشائع تأجير الامة كمرضعة على وجه الخصوص . والسيد هو الذي يحصل على الاجر .

واخيرا كان من حق السيد تسمية رقيقه ، وكان للاسم في العادة معنى خاص . وله أن يعاقبه . وهناك دعوى خاصة يمكنه رفعها على الشخص الذي يأوى عبده الهارب .

وفي مقابل هذه الحقوق ، يقع على عاتق السيد عدد من الالتزامات . مثل التزامه بتقديم الطعام والكساء للرقيق . وفي أغلب الاحيان كان يحرص السيد على أن يزود رقيقه بحرفة يتعلمها ليستغل مهارته . وكان السيد يشيد أحيانا شاهد قبر لعبده المتوفى ، كإقرار منه بالحب والامتنان . ولكن لم يكن ذلك نتيجة التزام قانوني ولا حتى معنوي .

هذا ولقد كان العبد يستطيع أن يجري تصرفات صحيحة قانونا ، اما لنفسه (مثل القروض والإيجارات) أو نيابة عن سيده (بيع ، قروض ، تلقي الاموال ، قبول الحسابات ، ادارة أعماله) .

وهكذا نرى أنه بينما كان الأرقاء يعتبرون بمثابة أشياء في أطر علاقاتهم الشخصية بسادتهم ، غير أنهم في المعاملات المالية كانوا يعاملون معاملة الأشخاص العاديين .

وفيما يتعلق بوضع الرقيق من حيث الزواج ، فإنه كان يعتبر شخصا من أشخاص القانون . ففي مصر البطلمية ، نشاهد أرقاء يتزوجون من نساء أحرار ، كما نشاهد رجلا أحرارا يتزوجون من فتيات أرقاء .

وكان الرقيق يدفع ضريبة الرأس ويشترك في الشعائر الدينية ،
ويكون عضوا في إحدى الجمعيات ، كما منح قدرة محدودة على التقاضي .
فله الظهور أمام الحاكم لشأن يخصه كما في حالة الاذى الشخصى ، أو نيابة
عن شخص آخر كما في حالة الاعتداء على الملكية . وكان يحق له أداء
الشهادة .

وكان السيد يعتبر مسؤولا عن الجرائم التى يرتكبها الرقيق ، لكنه
كان يستطيع التخلص من مسؤولية دفع الغرامة لافتداء العبد بتسليمه حتى
يمكن توقيع العقوبة على شخصه .

وتنتهى حالة العبودية بطريق العتق . ولقد أخذ المصريون من الأفريق
الطرق المختلفة للعتق الاختيارى مثل طريقة العتق باقرار أمام الموثق يعلن
العتق فيه أنه يعتق عبده ، والعتق عن طريق التكريس أو البيع للاله ، ولقد
مورست هذه الطريقة الأخيرة بكثرة في أرجاء العالم الهلينستى . وأخيرا
هناك العتق بطريق الوصية . ولقد عرفت أيضا طريقة العتق بنص القانون ،
يقصد مكافأة الرقيق على تقديمه بعض الخدمات الهامة .

الفصل الثانى

قانون الاشخاص والأسرة «الاحوال الشخصية» (١)

المبحث الاول

الزواج والطلاق

بالنسبة للزواج ، لم تكن توجد قيود خاصة بالنسبة لسن الزواج .
وكقاعدة عامة كان الذكور من الأفريق والمصريين على السواء يتزوجون في
سن الرابعة عشر ، بينما تتزوج البنات في سن الثانية عشر .

ولم يكن الزواج فيما بين المصريين يتطلب تحرير عقد ، وإنما كان يقوم
على اتفاق غير مكتوب . ولكن يبدو أن الدخول كان متطلبا . أما ما يسمى

١ - أنظر : Arangio - Ruiz « V. » : Persone e famiglia nel diritto
dei papiri, Milano 1930 « Pubbl. Univ. cattol. S. Guorè, t. 26 » .

«بعقود الاعاشة Syngraphai Traphitides» فلقد كانت اتفاقات مالية مكتوبة تتم ما بين الزوجين ، ويتعهد الزوج فيها بالاتفاق على زوجته بتلقيها مبلغ لهذا الغرض . وجرت العادة على أن يرهن الزوج كل ممتلكاته الحالية والمقبلة من خلال هذه الاتفاقات . هذا يعنى أن الزوج لم يكن يستطيع أن يتصرف فى أملاكه المرهونة بدون موافقة الزوجة .

ولقد اتبع الاغريق تدريجيا شكل الزواج المصرى . وكانت المسائل المالية تتضمنها عقود خاصة يطلق عليها اسم «عقود الاتفاق Syngraphai homologias» وهى تماثل «عقود الاعاشة Syngraphai Trophitides» عند المصريين . وعلاوة على ذلك كان يحق للاغريق إبرام زواج عن طريق ما يسمى «بعقود المعاشرة Syngraphai Synoikision» وهو من ابتداع الوثنيين الاغريق ، وكانت أهم سماته أنه يتضمن نصا على أن والدى المروس قد زوجها للعريس ، وذلك وفقا للعادة الاغريقية القديمة ، وهى العادة المسماة Ekdosis . ومع مضي الوقت اتبع المصريون هذا الشكل من الزواج ، تماما كما حدث بالنسبة للاغريق الذين اتبعوا شكل الزواج المصرى .

هذا ويلاحظ أنه اذا أبرم الاغريق عقودا على منسوال عقود المعاشرة المصرية ، فانهم لا يرهنون سائر ممتلكاتهم وإنما جزء منها فقط .

ومن المحتمل أن الزواج عن طريق الخطوبة Egnysis وتقديم الصداق الذى نقل عن القانون الاثينى ، قد مورس لفترة من الوقت .

ومع مضي الوقت ، تناول «عقد الاتفاق» وهو يخص فى الاصل مسائل تتعلق بالصداق وغير ذلك من العلاقات المادية بين الزوجين ، مسائل ذات طابع شخصى . واقترب منه «عقد المعاشرة» .

ومهما يكن من أمر فان عقود الزواج اليونانية كانت تتضمن أحكاما تتعلق بالبائنة . والبائنة دائما ملك للزوجة ، ولكن للزوج حق الانتفاع . وكانت الزوجة تحصل دائما على ضمان على ملك زوجها . ويمكن أن يتضمن عقد الزواج اشتراك الزوجين فى أعمال التصرف ، فلا يستطيع الزوج أن يتصرف فى أى شيء بدون موافقة زوجته والعكس .

وجرت العادة في الاسكندرية على أنه ، بعد أن يعقد الطرفان عقدا مدنيا يحرران مقدما ثانيا امام هيئة كهنسة الوحدات (كانت النظم الاغريقية القديمة تستوجب انتماء كل مواطن الى قبيلة وحى ووحدة . ولقد وجدت هذه القبائل والاحياء والوحدات في الاسكندرية وبطلمية) . وكان ذا صبغة دينية ، اى عقد زواج دينى . ويفترض أن هذا العقد الثانى كان يتم بغية توفير وضع متميز للاولاد الناتجين من مثل هذا الزواج .

ومن ناحية حقوق الزوجين والتزاماتهما ، فاننا لا نعثر على قواعد خاصة بذلك في عقود الزواج المصرية . أما عقود الزواج اليونانية ، فانها تجمل بكثير أو قليل من التفصيل التزام الزوج بأن يعول زوجته ، ويعاملها بالحسنى ، ويكون مخلصا لها ، والا يطلقها . وتلتزم الزوجة بدورها بمشاطرة زوجها السكن ، وأن تكون وفية بالنهار وبالليل ، وترعى شئون منزله .

وفي حالة مخالفة التزامات الزوج ، كان يترك الزوج زوجته بدون زاد ، فلقد كانت أقدم أنواع العقود اليونانية تتضمن شرطا بأنه يجب على الزوج أن يرد الدوطة الى زوجته ، فضلا عن مبلغ مساو يدفعه على سبيل الجزاء . ولكننا نلاحظ أنه في الوثائق الاخرى يلتزم برد الدوطة فقط ، وفي كثير من الاحيان يدفع ايضا ٥٠ ٪ من قيمتها .

أما اذا أهملت الزوجة واجباتها تجاه الزوج ، فان بعض عقود الزواج اليونانية والسكندرية كانت تقرر فقدانها الدوطة ، وان كان لا يوجد مثل هذا الجزاء في عقود أخرى .

وفيما يتعلق بالطلاق ، كان يحق لكل من الزوجين ، وفقا للقانون المصرى ، الانفصال كل منهما عن الآخر بواسطة الطلاق . وكان يتحقق نفس الشيء بالنسبة للاغريق نتيجة تأثير مضرى على ما يبدو . ويتم الطلاق من طريق انفصال فعلى اما من جانب واحد أو نتيجة اتفاق مشترك بين الزوجين .

وتقرر الوثائق المصرية المبكرة أنه يجب على الزوج أن يدفع غرامة لزوجه اذا طلقها . بيد أن أقدم العقود اليونانية تقرر أنه اذا وقع الطلاق

من جانب الزوج وحده فإنه يتعين عليه قديما أن يرد ضعف قيمة البائنة ، ثم أصبح من الواجب رد البائنة مضاعفا إليها ٥٠ ٪ من قيمتها بدلا من ١٠٠ ٪ . ثم اختفت عقوبة الطلاق ، ولكن استمر بقاء الالتزام برد البائنة .

ولا تتعرض الزوجة لاية مسئولية مالية اذا ما هجرت زوجها . فهي لا تفقد البائنة ، ولا توقع عليها أية قرامة . وتكفل للزوج ، اذا لم يكن ملذبا ، فترة معقولة لرد البائنة .

ويحتفظ كل من الزوجين المطلقين بحق الزواج من جديد .

المبحث الثاني

السلطة الابوية والامية

هناك تأثير ملحوظ في هذا المجال من قبل القانون المصري على القانون اليوناني . والاصل ان نظام الاسرة المصرية والافريقية يقوم على مبدأ السلطة الابوية ، اى سلطة الاب على افراد أسرته . بيد ان السلطة الابوية لم تكن الانوعا من الوصاية ، وتختلف كثيرا عن السلطة الابوية Patria potestas في القانون الرومانى وبالنسبة للافريق والمصريين ، كانت السلطة الابوية تنشأ باليلاد . كما كان التبني ينشئها بدوره . وكان التبني يتم بواسطة العقد .

وتنتهى السلطة الابوية في حالة الانباء ببلوغهم سن الرابعة عشر ، وفي حالة البنات بزواجهن . وفي هذا يطبق لتأثير القانون المصري على القانون اليونانى .

اما عن حقوق الاب ، فلقد سمح له بأن يهجر ولده ، وله أن يبيعه أو يرهنه ، أو يؤجره لاداء الخدمات أو يعمره لاحتراف صنعة ، وله أن يقتله . كما أن الاب عادة هو الذى يزوج ابنته ، وان كنا نقابل في بعض الحالات ان البنت تتزوج بمحض مشيئتها دون تدخل الاب .

ووفقا لقاعدة من قواعد القانون المصري ، كان يحق للاب تطبيق ابنته بمشيئته .

وفي مقابل هذه الحقوق ، كانت تقع على عاتق الاب بعض الالتزامات وأهمها التزام الأمانة . ومن ناحية أخرى يتعين على الأولاد الانفاق على الوالدين في حالة الكبر ، وتحمل نفقات دفنهما . ويمكن للاب استرداد الهدايا بسبب عقوق الأولاد وتكرانه الجميل .

وفيما يتعلق بوضع الأولاد ، من المعلوم أنه ابتداء من سن الرابعة عشر كانت تفرض الضرائب على المصريين ، وكذلك أعمال السخرة فيما يحتمل . كما كانت تتاح للاغريق في هذه السن فرصة المساهمة في الحياة العامة بأن يصبحوا أعضاء في أحد الأحياء .

ولا يستطيع الابن القاصر التصرف في أملاكه دون موافقة أبيه . وهذه تكون أما بأن ينوب عنه في إجراء التصرف أو يشترك معه في إبرامه . والنوع الأول من المساعدة طبيعي مادام القاصر طفلاً ، إذ أنه عديم الأهلية تماماً ، أما إذا تجاوز القاصر مرحلة الطفولة ، فإن معاونته الاب تكون ضرورية كذلك ، ويحق لهذا الأخير الاعتراض على ما يكون القاصر قد أجراه من أعمال بمفرده .

وللابن الراشد ، على العكس ، أن يبرم سائر التصرفات وحده دون التعرض لخطر الاعتراض من جانب والده . فهو يستطيع أن يبرم عقوداً صحيحة مع الغير ، ومع والده نفسه ، بل وكذلك بالنيابة عن والده .

السلطة الأمية : يبدو أن السلطة الأمية « Materna potestas »

أي سلطة الأم على أولادها وحقوقها تجاههم ، قد عرفها أيضاً القانون المصري والقانون الاغريقي . ولقد أثر الأول في الثاني بهذا الخصوص . وعلى أي فإن العلاقة بين الأم وأولادها تنشأ بال ميلاد بصرف النظر عما إذا كان الطفل قد ولد نتيجة زواج أم لا . فالطفل الشرعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمه ، مثله في ذلك مثل الطفل غير الشرعي . والسلطة الأمية محدودة في أثناء حياة الزوج . فلا بد من موافقة الأب إذا أرادت الأم تأجير عميل ابنها ، وكذلك بالنسبة للتبني والزواج أو إجراء أي تصرف من التصرفات . وعند موت الأب ، تباشر السلطة الأمية بدون قيود ، ويحق للأم بالتالي أن تباشر

ليس فقط الأعمال السالقة الذكر بل وكذلك الأعمال القاصرة على الزوج وحده أثناء حياته ، كهجر الطفل مثلا وهى تدبير أموال الأولاد فى حدود معينة . ويسير بمحاذاة مثل هذه الحقوق ، عدد من الالتزامات مثل الالتزام بأعالة الطفل بعد وفاة والده . كما يقع على عاتق الابن مثل هذا الالتزام بالنسبة لأبويه المسنين .

ومن ناحية أخرى كانت الأم تدبر أملاك أولادها .

المبحث الثالث

الوصاية

يفرق القانون الإغريقى والقانون المصرى ، كما هو شأن القانون الرومانى ، ما بين الوصاية على القصر والوصاية على النساء . ونلاحظ تأثر القانون المصرى بالقانون اليونانى فى هذا المجال .

١ - الوصايا على القصر :

يكون الوصى فى العادة من نفس جنسية القاصر ، رغم أن هذه القاعدة استبعدت منذ عصر البطالمة المبكر حيث نلاحظ نساء مصرية يقمن بدور الوصى على قصر من الإغريق .

ويمكن للرجال والنساء أن يكونوا وصياء . ولقد صادفنا أمثلة على ذلك منها الإخت التى تقوم بدور الوصى على أخ أصغر قاصر ، وتشترك فى ذلك مع إختوها ، وكذلك الجدة على أبناء أولادها . ولقد عرفت الوصاية الشرعية على القصر ، وكان الأقرباء من جهتي الأب والأم يقومون بدور الوصى وفقا لترتيب محدد . وهناك الوصاية التى تتم بطريق الوصية ، فلقد كان الأوصياء يعينون أيضا بموجب وصية الأب . كما يحق للأب أن يعهد للغير بتعيين الوصى .

وفى حالة عدم وجود وصى شرعى ، أو وصى معين بطريق الوصية ، يتم تعيين الوصى بواسطة الموظف المختص الذى يقع فى دائرة عمله موطن

القاصر ، مثل الاستراتيجوس أو الجراماتيوس . ويتم التعيين بناء على طلب من الام أو أحد الأقرباء ، ويمكن لاي من هؤلاء اقتراح شخص ما على الموظف لامنته ، ويكون مقدم الطلب مسؤولا شخصيا عنه .

ويدير الوصى أعمال القاصر ، نيابة عنه . كما له أن يأذن للقاصر بأن مباشر بعض التصرفات ، وهو الذي يروجه . ولا يجوز للقاصر الظهور في قضية دون مساعدة الوصى .

والوصى مسئول عن الاعمال التي تتعلق بشئون القاصر . ويجب عليه ان يحتفظ بالوثائق والاوراق الخاصة بإدارته .

وتنتهى الوصاية في حالة الذكور عند بلوغهم الرابعة عشرة من عمرهم ، وفي حالة البنات عند زواجهن . ويمكن أن تمتد الوصاية الى سن الخامسة والعشرين ، وفقا لتعليمات الأب أو السلطات المختصة .

٢ - الوصاية على النساء : يتعين أن يكون الوصى على المرأة من نفس جنسيتها ، كما هو الشأن بالنسبة للقاصر ، ولكننا وجدنا عدولا من هذا المبدأ فيما بين المصريين والأفريق منذ القرن الثالث . وترد في المقام الأول الوصاية الشرعية على النساء ، وأحكامها مماثلة للأحكام السائدة في القانون اليوناني القديم . والزوج هو الوصى على زوجته ، ثم تؤول الوصاية الى ابنها أو أبيها أو جدها أو أخيها .

وفي حالة عدم وجود وصى شرعى ، فإنه من المحتمل أن الوصى على المرأة كان يعين بطريق الوصية . وفي حالة عدم وجوده ، كان يجوز للمرأة أن تطلب من السلطات المختصة تعيين وصى . ويمكن أن يتضمن الطلب تعيين وصى بالنسبة لسائر أعمالها ، أو لعمل خاص فحسب Tutor ad actum ، ويبدو أن تعيين الوصى في هذا الفرض الأخير كان يتم على وجه الخصوص عند غياب الوصى الشرعى أو اذا كان هناك ما يمنعه عن مباشرة اختصاصاته ، وذلك في نفس الوقت الذي يتعين على المرأة انجاز عمل يحتاج لأذن الوصى Auctoritas Tutores . ويتم هذا التعيين أيضا حينما

يكون الوصى الاصلى غير قادر على اداء وظيفته بسبب تضارب المصالح الخاصة به وبالموصى عليها كما لو كان التعامل يجرى معه .

الفصل الثالث

المسواريث (١)

في قانون المواريث المصرى كانت الرقابة التى يباشرها الميت على منزل الأسرة بمقتضى القانون ، تنتقل الى السيد الجديد . فالوارث يحتل مكان سلفه بالميراث .

وكانت هذه الفكرة غريبة على الافريق . ففى قانون المواريث اليونانى كان الوارث يرث أموالا ثابتة . ومع مرور الوقت انكشفت هذه الفكرة للميراث التى كانت سائدة فى القانون المصرى .

١ - الميراث الشرعى : نظم الميراث الشرعى فى القانون المصرى على أساس المراتب . ويحتل المرتبة الاولى الاولاد بالنسبة للوالدين . وكان الابن الاكبر يرث نصيبا مضاعفا وتلقى البنت نصيبا مساو للولد . فلقد كان القانون المصرى يأخذ بمبدأ المساواة فى تقسيم التركة بين البنين والبنات . وكان الاحفاد يأخذون مكان الوالدين التوفيين . واذا لم يوجد فروع من يؤول الميراث الى والد المتوفى ، ولا يعرف كيف كان الميراث ينظم بالنسبة للمراتب الاخرى .

هذا ولقد صدر امر ملكى ينظم الميراث الشرعى لتركة الاب فى حالة انجاب اولاد نتيجة زواجين مختلفين .

اما فيما يتعلق بالافريق ، فان الميراث الشرعى كان مماثلا للمعمول به فى القانون الاتيكى ، وهو قائم على درجة القرابة . ويحتل الاولاد هنا ايضا

المرتبة الاولى بالنسبة لتركة ذويهم . وتقتسم الاناث انصبة متساوية مع الذكور ، اذا لم تكن اليائنة قد قدمت لهن . اذ ينتهى حق البنت في الميراث بالدوطة المعنوية لها . وفي حالة عدم وجود الاولاد أو الاحفاد ، تكون زوجة المتوفى هي الوارث ، ويرث والد المتوفى في نهاية المطاف . وفي حالة عدم وجود اعصاب فان الميراث يؤول الى قرابة الحواشي ، ويتقدم الاخ واولاده على الاخت واولادها ، ثم يتبعهم الاقرباء الآخرون . ولا نصرف الى أى مدى تمتد القرابة . وأخيرا فإنه في حالة عدم وجود اقرباء يؤول الميراث الى بيت المال .

٢ - المراث بطريق الوصية : لكي تكون الوصية صحيحة ، كان يتعين أن تحرر أمام مؤثق عام . وكان من الممكن أن يقوم الموصى بتحرير وصيته بنفسه ثم يسلمها الى المؤثق . ووجود الشهود في الحالتين ضروري . وكانت صيغة الوصية تشمل عادة :

- (١) التاريخ مبين بعام الملك الحاكم وكنهه وكاهنات عبادة أسرة البطالة .
 - (٢) اسم الموصى وأصله وعمره مع ذكر أنه سليم معاف .
 - (٣) بيان بالورثة ، مع النص على ألا يستولوا على شيء إلا بعد وفاة الموصى .
 - (٤) بيان بالشهود ، وكانوا عادة ستة ، مع توقيعاتهم وذكر ألقابهم ومراتبهم .
- وكانت تذكر في الوثيقة الصيغة المألوفة وهي أنها حررت أمام المؤثق . كما تتضمن تمنيات الموصى بأن يظل في صحة طيبة ليتمتع بثروته . وينص على أن من حقه أن يجري بصدها ما يشاء من التصرفات فيما بين الاحياء *inter vivos* وتلك المضافة الى ما بعد الموت *mortis causa* ، أي له حق التغيير والنقض . كما تشمل الوصية أحكاما عن كل أملاك الموصى أو عن شطر منها ، وعن استبدال الورثة ، بتحديد بديل أو أكثر ، كما قد تحتوي على نصوص تنشئ حقوقا عينية لبعض الأشخاص أو تفرض التزامات على الورثة ، مثل القيام ببعض الاداءات لصالح بعض الأشخاص (وصايا جزئية)

أو وضع بعض القيود على التصرف . وفي بعض الاحيان كانت تضاف فقرة الى من لم يتلق نصيبا تناشده عدم الاعتراض بأية طريقة على ما جاء في الوصية من احكام ، كما كانت الوسايا تتضمن في بعض الاحيان تعيين اوصياء .

فتح الوصية ونقضها :

كان لكل من المصريين والاغريق حق اجراء الوسايا . كما كان لهم حق تلقي ارث بطريق الوصية .

ويمكن العدول عن الوسايا ، مصرية كانت أو يونانية . وكان يتضمن حق العدول هذا بند خاص من بنود الوصية . ويتم نقض الوصية بالاشارة الى ذلك في وصية جديدة يجريها الموصى أو باسترجاع الوثيقة التي لدى الموثق .

ومن الجدير بالذكر ان هناك بعض الامثلة في القانون المصري عما كان يقوم الوالدان به من توزيع أموالهما على أولادهما أثناء حياتهما *Divisio parentis inter liberos* ، في القرن الثالث ق.م . ، وذلك من طريق بيع صوري . ووجدت أمثلة لذلك أيضا بالنسبة لاغريق مصر . وكان لهذه التصرفات اثر فوري ، ويترتب عليها انتقال الملكية أثناء حياة الوالدين ، بدون أية قيود .

هذا وقد عالجت عقود الزواج الديموطيقية في بعض الاحيان مسألة تعيين الاولاد ، ولا سيما الابن الأكبر ، كورثة لطرفي العقد ، وكان ينص أحيانا بجانب ذلك على بعض الحقوق التي للارملة الموجودة على قيد الحياة أن تتمتع بها . كما مارس الاغريق بدورهم هذه الطريقة .

وكان يتعين على من يطالب بمال على سبيل الارث ان يثبت قرابته للمتوفي وكونه بذلك وريثا ، حتى يمكنه أن ينال نصيبه . وفي القانون الإسكندري ، يجب على طالب الارث ان يطلب من السلطات تنصيبه أولا

كوارث ، وحصوله على نصيبه من الارث لا يثبت فقط أنه هو السوارث الشرعى ، بل ويدل على اعلائه من قبوله الارث واستعداده لاداء ما يترتب على الارث من اعباء . وكان يستخدم الشهود للتحقق من كل ذلك ، كما اتبع اغريق مصر هذه القواعد .

ويعترف القانون المصرى بحق الوريث فى التنازل عن ارثه اثناء حياة المورث وبعد وفاته ، فلقد كان يجيز التصرفات التى يكون محلها أموالاً متوقعة . ويمكن الاستشهاد ببردية جاء فيها أن أحد أفسراد أسرة كانت تحترف مهنة تقديم العرايين للمسيحيين ، تنازل عن كل حقوقه بالنسبة لما سيخضعه من أموال عائلية ، لاخته الأصغر ، بينما كان أبوه ما يزال على قيد الحياة . ومن ناحية أخرى فإن الوارث يستطيع ، قبل أن يتلقى نصيبه فى التركة ، أن ينقله الى شخص آخر عن طريق تصرف قانونى ، ويصبح هذا الأخير وارثاً بمجرد قبوله ذلك . ويستشهد ريفيو Revillout بتصرف يرجع تاريخه الى العام الواحد والثلاثين من حكم الملك الفارسى داريوس الاول ، تنازل فيه كبرى البنات الى قريب لها عن نصيب آل اليها من جدها لامها أو لابيها . وفى بعض الاحيان ، كان الارث ينتقل عن طريق البيع المشروط بقيام المشتري بسداد ما على التركة من ديون .

ولقد مارس الاغريق مثل هذه العقود . واستمرت حتى فى العصر الرومانى .

مسئولية الوارث عن ديون المورث : لم يعثر فى القانون المصرى على اية اشارة تتعلق بمسئولية الوارث . بيد أنه يبدو أن فكرة مسئولية الوارث عن ديون المورث تتفق مع روح قانون الموارث المصرى . إما فيما يخص اغريق مصر ، فلقد كان هناك مبدعان أحدهما يتعلق بالمسئولية غير المحدودة بالنسبة للديون العامة ، والاخر يتعلق بالمسئولية المحدودة للتركة بالنسبة لمبقية ديون المورث .

ومن ناحية أخرى فإن القانون المصرى قد سلم بتقسيم الثمار التى تنتج قبل أن يتلقى الوريث انصيبهم وتوزيع فيما بينهم . ويستند ريفيو لتدعيم هذا الرأى الى خصوصية قضائية بين عدد من أبناء المورث وحفيد .

تعهد الورثة : كان من الممكن أن تنشأ بين الورثة شركة عائلية ، سواء كنا بصدد ميراث شرعي أو ميراث بطريق الوصية . ولم يكن هذا الوضع غريبا على المصريين أو الأغريق أو الرومان . وجرت العادة على أن تحل مثل هذه الشركة بواسطة اتفاقات خاصة . وتختلف هذه الاتفاقات في القانون المصري عن القانون اليوناني .

نفى القانون المصري يتم اعلان متبادل له نفس المضمون يجريه بعض الورثة المشتركون . فاحد الورثة يعلن للآخر : «أعطيك كنصيب» ، ويعقب ذلك بيان لهذا النصيب ، ثم يجري الوارث الآخر اعلانا مماثلا يتضمن نصيب الوارث الاول . وتجري تسوية منفصلة مع بقية الورثة الذين لم يشملهم هذا الاتفاق .

وعلى العكس فانه فيما يتعلق بالأغريق ، كان يجري اتفاق واحد يتضمن كل الاعلانات .

الفصل الرابع

قانون الاموال

كانت أراضي المملكة الهلينستية تؤول من الناحية النظرية الى الملك وحده ، بمقتضى حق الفتح ، اذ تعتبر «أراضي استولى عليها بأسنة الرماح» . ومن الناحية العملية فان البرديات المصرية تسمح بالتمييز بين الوضع في المدن اليونانية في مصر وبين الوضع في الريف Chôra .

١ - اقليم المدن اليونانية في مصر : لا يوجد سبب يدعو الى الاعتقاد بأن حق تملك الارض في هذا الاقليم كان مختلفا عما هو معروف عن المدن في بلاد اليونان ، اذ ان حق تملك ارض المدينة *gès enktési* ، كان احدا الحقوق الاساسية لمواطن المدينة . ولا تتور اية مشكلة ازاء وضع المدن اليونانية خارج مصر . أما فيما يتعلق بالمدن اليونانية الموجودة في مصر ، فإننا لا نعرف معرفة كاملة الوضع الحقيقي لاقليمها ولا علاقته بالمقاطعة التي توجد فيها المدينة من الناحية الجغرافية ، لانه من الناحية القانونية كانت المدينة تعتبر خارج المقاطعة . ونحن لدينا بعض المعلومات عن

الاسكندرية ، من خلال بعض النصوص التى ترجع الى القرن الاول قبل الميلاد وما يليه . ومن المحتمل أنه فى منطقة الاسكندرية ، كان المواطنون السكندريون يتمتعون بحق الملكية المطلق .

والحق أنه كان من المتعين فى الاصل أن تنفصل اقاليم المدن عن الريف المصرى ، وكان هذا الانفصال يتم باعتباره منحة ملكية لا تقبل النقص . بيد أن كل ذلك مجرد افتراض ، إذ أننا نجهل حقيقة الامر .

(٢) الريف المصرى : وكانت هناك أنواع مختلفة من الملكية العقارية :

(١) الأراضى الملكية بمعنى الكلمة : Basiliké gé ، وهى كانت شاسعة للغاية . ويشرف على استغلالها الموظفون الملكيون ، وكانت تقسم الى قطع تؤجر الى افراد أو شركات من طريق مزاد علنى عام . وكانت الإيجارات تتم عموما بالجملة ، ويقدم من يريد الاستئجار عطاء مكتوبا ، ويتم اختيار أفضل هذه العطاءات . وكانت الاجارة تستمر حتى وقت الاعلان عن مزاد جديد . ومن ثم كان من الممكن أن يظل الإيجار لفترة طويلة من الوقت . ولكن كان يجوز للدولة إنهاء العقد وطرده المستأجر عندما تشاء .

وكان يتعين على المزارع الملكى أن يراعى شروط الاجارة . مراعاة دقيقة . وهو يدفع بطبيعة الحال ايجارا عبارة عن جزء من المحصول Ekphorion ويقوم ببعض الاداءات ، وكانت تفرض السخرة عليه للقيام بالاعمال العامة (تشبيد البؤود وحفر القنوات وصيانتها) . ويحظر على المزارع الملكيين Basilikoi Georgoi هجر اراضيهم خلال الموسم الزراعى .

ومع ذلك كان المزارع الملكى يتمتع بمجموعة من المزايا . فهو يتلقى البلور من المخازن الملكية على سبيل القرض ، وأحيانا بعض السلف لمساعدته فى تغطية مصاريف الزراعة ودفع الاجور Eis Katergon . ويعنى فى بعض الاحيان من التزام الضيافة Hospitalitas . وفى حالة اعسناره ، فإن أحد منازلها على الأقل يظل غير قابل للحجز ، وهو المنزل الذى يحتوى على الآلات الزراعية . ويسرى نفس الحكم بالنسبة للمواشى ، فلا يجوز انتزاعها من حقولها لاستخدامها مثلا فى زراعة حقول الآلهة .

ولكن بمضى الوقت ، ونتيجة لانتشار الفقر في ربوع البلاد وضعفها ، وهو ما نشاهده ابتداء من القرن الثاني ، وبسبب نقص عدد السكان ، وانكماش مساحة الاراضى المزروعة ، تصبح اعباء الزراع الملكيين ثقيلة للغاية . ولضمان بقاء الفلاحين في المزارع الملكية ، أبرمت اتفاقات معهم تكفل الاجار الطويل الاجل (٥٠ و ١٠٠ سنة) ، بل وحتى الاجارة الوراثية . وكان يجبر المزارع ، عن طريق اداء اليمين ، على البقاء في الارض . بيد أن هذه الاجراءات لم تمنع الهرب من الارض . ووصل الامر في النهاية الى الاجارة الاجبارية .

(٢) الاراضى المقطعة : وهي تظل من الناحية القانونية ملكا للملك . فكانت هذه الهبات ترد على استعمال الارض واستغلالها فقط ، وكانت ملكية الرقبة للملك ، بيد أنها أصبحت مع الوقت وراثية وحتى قابلة للتنازل عنها للغير ، على التفصيل الاتي :

أ - الاراضى التى يمنحها الملك الى افراد حاشيته وكبار موظفيه ، مكافأة منه على خدمات أدوها له *gé en dorea* . ولقد كونت مساحات شاسعة معفاة من الضرائب وكانت تقدم على سبيل المكافأة *Dorea* ، وموقوفة بحياة الموهوب له . وكانت هذه الظاهرة شائعة في القرن الثالث ، ويقال أنها اختفت تقريبا في القرون الثاني . ولكن يبدو أن هذا الاختفاء مرده محض البصاف الراجعة الى قلة الوثائق التى عثر عليها . ويمكن أن ندرك أهمية هذا النوع من المنح بصفة خاصة في ظل الملوك الاغنياء مثل بطليموس الثانى و بطليموس الثالث . ولقد استفاد الملك من هذه الظاهرة من وجهة أخرى ، إذ غالبا ما كان يقع على عاتق المنتفع بهذه المساحات الكبيرة من الاراضى ، عبء استصلاح بعض الاراضى وانتزاعها من الصحراء . فنجد مثلا أبولونيوس آخر ديوكيتيس لبطليموس فيلادلفوس ، وهو كان يمد على ما يبدو من الشخصيات الهامة ذات النفوذ الكبير ، كما كان ثريا للغاية ، وقدمت له قطعتا ارض على سبيل هبة من هذا النوع *Dorea* ، أحدهما في ضواحي منف والاخرى في الفيوم ، وتعين عليه أن يستصلح *١٠٠٠ أذورا* في الفيوم .

بـ - الاقطاعات العسكرية Eleroukhiké gé :

وهي قطع من الاراضى كانت تمنح الى جنود الجيش بشرط قيامهم بأداء ما يطلب منهم من خدمات عسكرية وضرائب . فهي عبارة عن مستعمرات عسكرية . وتتوقف مساحة الاقطاعية على اهمية المنتفع ، فبعض الضباط كان يتلقون مئات الاواير ، كما انها تتوقف على الفيلق الذى يتبعه الجندي . ويستفيد المنتفع بربع الارض الممنوحة له .

تطور نظام الاقطاعات العسكرية : في البداية كان من الممكن الرجوع في الاقطاعية . فيستطيع الملك أن يتردها إذا اخل المنتفع بأحد التزاماته . ولكن اذا قام بأداء جميع هذه الالتزامات فانه يحتفظ بها ليستغلها بنفسه أو يؤجرها للغير . وإذا استدعى للحرب ، تدير الادارة الملكية الاقطاعية لحسابه . ولكن مع الزمن ، ازداد عدد الاقطاعيات نتيجة لازدياد عدد الاسلحة التى تستخدم في الحروب . ولم يعد منح الاقطاعيات يقتصر على جنود الجيش النظامى الذى كان يتكون من الاغريق ، بل وشمل أيضا الجنود المصريين ، وهو ما لا يحتمل حدوثه الا بعد معركة رفح ، فضلا عن رجال البوليس والموظفين . وفي القرن الثانى ، كانت الاقطاعيات ترد على الاراضى البور ، والتي يتعين على المنتفع أن يجعلها صالحة للزراعة .

ولم يكن منح الاقطاعية في اول الامر على سبيل الارث . اذ كانت تعود للدولة بعد وفاة المنتفع . ولكن منذ حكم فيلوباتوز ، كانت الاقطاعية تنتقل الى ابن المنتفع بشرط أن يخلف أباه في كل الالتزامات ، وأصبحت الاقطاعية وراثية تدريجيا ، فهي تؤول بالارث الى ابن المنتفع مع ما يرتبط بها من التزامات . وأخيرا أصبح من حق المنتفع أن يوصى بالاقطاعية قبل موته الى أولاده . ولكن كان يشترط لايولة الاقطاعية أن يكون الفرد قادرا على أداء الخدمة العسكرية . وان كنا نصادف اقطاعية في يد امرأة في وقت متأخر . ولقد أدى هذا الاتجاه الى الاعتراف بالاولاد كورثة شرعيين للاقطاعية . وانتقل هذا الحق فيما بعد الى الاقرباء من الاعصاب .

وأعترف بهذا الوضع صراحة في القرن الاول قبل الميلاد .

وَجَرى اتجاه مواز لهذا الاتجاه خاصا بامكانية اجراء تصرفات أثناء الحياة Inter vivos في الاقطاعية . ذلك أنه كان للمنتفع في البداية أن يؤجر الاقطاعية ، ثم تطور ذلك تدريجيا الى حقه في التنازل عنها للغير . وهذا التنازل الذي كان يسمى Parachoresis لم يكن بيعا ، وإنما حوالة . فلا يوجد عنصر الثمن من الناحية النظرية ، وكانت هذه الحوالة تتم في البداية لوقت قصير ، لسنة مثلا . ولكن في القرن الاول ، كانت تعتبر صحيحة اذا تمت بصفة دائمة .

ويمكن أن نلخص في عبارة موجزة مراحل هذا التطور : كانت الاقطاعية تؤول الى الملك عند وفاة المنتفع ، ثم أصبحت ورثية ، ثم قابلة للتصرف ، وأخيرا فانها تحولت الى ملكية خاصة لا ترد عليها قيود من الناحية العملية في بداية العصر الروماني .

وهناك أسباب اقتصادية ومالية كانت وراء هذا التطور . فلقد افقرت الاحوال السياسية (الحروب المستمرة ، الثورات القومية ، فقدان الامبراطورية) الملك ، وتركز شغله الشاغل على مسألتين : العمل على استمرار ولاء قواته ، وبالتالي كثرة منحه للاقطاعيات ، وفي نفس الوقت حرص على عدم خفض إيرادات ممتلكاته ، ومن ثم جعل كثيرا من هذه الاقطاعيات محلها الاراضي غير الصالحة للزراعة والتي يتعين على المنتفع أن يقوم باستصلاحها ويؤدي التكاليف التي تتحملها . ولكن عندما ساد الفقر في ربوع البلاد فإنه شمل أيضا المنتفعين بالاقطاعيات ومستأجريها اذا وجدوا ، كما أخذ عدد افراد الشعب في تناقص وكذلك الزراعة . وهكذا سمح الملك بانتقال الاقطاعية الى من يستطيع القيام بأداء التكاليف ، بشرط أن يكون جنديا ، كقاعدة عامة . ويتحقق هذا الشرط ، فإن التنازل Parachoresis كان يعتبر في الواقع بيعا حقيقيا ، كما تحقق ركن الثمن وان كان قد ظل مستترا لأنه ما كان من الممكن تصور أن التكاليف التي كان المنتفع يرمى اليها التحرر منها بتنازله عن الاقطاعية تمثل تماما المقابل للربح الذي يتحصل عليه منها . وهكذا أخذ وضع الاقطاعية يزداد تماثله بوضع الملك المخلص .

ونلاحظ تطورا مماثلا بالنسبة لمنازل الجتود . اذ شاطر هذا النظام نفس مصير الاقطاعية . فلقد كان المنتفع وأسرته حق السكنى ، الذى كان يستمر عادة طالما يحوز المنتفع الاقطاعية . ولم يكن له حق التصرف فى منزله ، ولا سيما بالبيع أو الرهن . بيد أنه مع مضي الوقت ، نشاهد المتنفعين يتصرفون بحرية فى منازلهم اما بطريق الوصية أو بواسطة تصرفات فيما بين الاخياء *inter vivos* ، كما يحتمل أنه قد طبقت نفس قواعد الميراث الشرعى التى تسرى على الاقطاعيات ، على هذه المنازل . وهكذا صبد الطريق لانتقالها الى مجال الملكية الفردية .

جـ - حقول الآلهة *Hiera gē* : وهى الاراضى التى يقطعها الملك الى الآلهة ، وليس الكهنة أو المعابد . ولذلك فان الملك ، وعماله الموظفين المملكين ، هم الذين يديرونها بالاتفاق مع كبير الكهنة وابيستاتس المعابد . ولكن لا نعرف على الوجه الاكمل كيف كان يتم ذلك . وعلى أى ، فان ريع هذه الاراضى كانت تذهب الى المعابد والكهنة . وكانت تفرض عليها الضرائب التى تؤدى الى الملك *Artabieia* .

وكان الملوك فى حاجة الى ولاء الكهنة وإخلاصهم ، ولذلك كانوا يظهرهم سخاءهم للآلهة عن طريق ما يقدمونه اليها من هبات كثيرة . ولكن ما كان يقدر الملك ويضعفه بدرجة أكبر هو افتتاح الكهنة ومجاوزهم الحدود . ولقد كانوا أغنياء بسبب القرابين التى كانت تقدم للمعابد ، كما كانوا أقوياء بفعل الدين . ولقد تمكنوا تدريجيا من الحصول على الاعفاء من التكاليف *teleia* المقررة على الاراضى المقطعة للآلهة ، كما حصلوا على حق ادارتها . ومن الأمثلة على ذلك الامر الملكى الصادر من يوارجتييس الثانى والذى يحرم على كل شخص (وهو يقصد فى الحقيقة الموظفين المملكين) أخذ أى شيء بالقوة من اموال الآلهة ، أو تعذيب المشرفين على الأيرادات الآلهية ، كما رفع الضرائب عن الاراضى المقطعة للآلهة . وحصلت بعض المعابد على صكوك اعفاء وحق الحماية .

وكانت هناك كذلك الاراضى الممنوحة للكهنة لرعاية المعابد ، وهم

يخلصون على ريع المؤسسات الخيرية . وكانت ترتبط ببعض التكاليف .
واستولى الكهنة تدريجيا على حصيلة هذه الاموال واعتبروها بمثابة اموال
خاصة بهم ، دون الاعتداد برغبة الملوك .

(٣) الاراضى المملوكة ملكية فردية *ge idioktetos* : ومن المعلوم أن
البطالة الاوائل وضعوا نظاما ينطوى على رقابة الدولة على كافة نواحي
النشاط الاقتصادى ولا يحبد بالتالى فكرة الملكية الخاصة ، وعلى كل فان
هذه المسألة ما زالت محل خلاف . ويمكن القول أن الملكية الخاصة كانت
تتكون بطرق ثلاث :

(١) عن طريق استصلاح بعض الاراضى الملكية لزراعتها كسروما أو
تحويلها الى بساتين فاكهة . ولا يتحصل عنها ضريبة خلال السنوات
الاولى . وتكون الضرائب مخفضة خلال بضعة سنوات اخرى . ولا يدفع
المالك الضريبة العادية الا عندما تكون الارض فى حالة استغلال كامل .
وتعتبر بساتين الفاكهة والكروم مملوكة للأفراد .

كما يبدو من الوثائق البردية انه كان يحق للأفراد أن يمتلكوا المنازل
واراضى البناء وما عليها من مبان . وكون هذه الملكية الخاصة تخضع لبعض
قيود البناء لا يضعفها . اذ يوجد فى القانون المعاصر كذلك بعض قيود ادارية
بالنسبة للمباني ، وهى لا تؤثر البتة فى وجود حق الملكية .

(٢) عن طريق الايجار الوراثى . وكان هذا الايجار يرد على املاك
التاج . ومن الواضح أن المزارع الملكى ، الذى يحوز الضيعة بطريقة وراثية
يمكن اعتباره بمثابة مالك خاص *Idioktemon* .

(٣) عن طريق الاجارة الحكرية .

مسائل متعلقة بالملكية الفردية : وتتعلق بالملكية الفردية بعض المسائل
تشر سريعا اليها فيما يلى :

شذ كان يحق لعدد من الافراد امتلاك أجزاء معينة من نفس المبنى ،
والارضى المبسوكة . أى املاك مال مشترك يكون قابلا للتقسيم وهو ما يسمى

بشركة الاملاك Communio pro divisio . وكان هذا النظام معسروفا في القانون المصرى والقانون اليونانى على السواء . ويتمتع مالك الجزء بحق الملكية الكاملة . وله أن يبيع أو يؤجر أو يرهن حصته . ويستطيع مباشرة كل الوسائل القانونية المقررة لحماية حق الملكية غير المقسمة ، ويخضع لنفس الضرائب والتكاليف .

وكذلك عرفت **الملكية على الشيوع Communio pro divisio** . وللمالك على الشيوع أن يبيع نصيبه ، ولا يجوز لشريكه الاحتجاج على مثل هذا التصرف . وتنتهى حالة الشيوع بالقسمة أو البيع .

وطرق اكتساب الملكية هى الشراء ، والارث ، والتقادم Usucapio . وبالنسبة لهذه الوسيلة الاخيرة ، فان هناك امرا ملكيا كان يسبغ الحماية على وضع اليد على العقارات اذا استمر لفترة طويلة من الوقت ، مع وجود سبب قانونى للحيازة مثل البيع والميراث . ويبدو أن المدة المقررة كانت تتراوح ما بين سنتين وثلاث سنوات . وفى بعض الحالات الاستثنائية ، اعترف بوضع اليد حتى ولو لم يكن يوجد مثل هذا السبب القانونى .

وليسه كل حيازة تضى عليها حماية القانون ، بل الحيازة القانونية وحدها . وبتعبير آخر ، هناك **دعوى يباشرها الحائز وحده** ، اذا ادى وجود سبب صحيح لحيازته . وفى هذه الدعوى يتعين على كل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم ما تحت يدهما من سند للحيازة المتنازع عليها . ويعتمد بالسند الاكثر وثوقا . وترمى الدعوى ، فى حالة انتزاع الحيازة ، الى استعادتها . وفى حالة التعدى ، فانها تبغى منع مثل هذا الجور فى المستقبل . واذا قُبل المدعى فى اثبات دعواه ، يثبت المدعى عليه فى حيازته ، ويمنع المدعى من استخدام العنف ، بكتابة وثيقة تنازل يتعهد فيها بأن يعمل على أن يسود السلام بينه وبين المدعى عليه .

وهناك أيضا **دعوى لحماية الملكية** . والسمة المميزة لها هو ادعاء المدعى بأن المدعى عليه قد افاتت عليه بالاستيلاء على شيء مملوك له بدون وجه حق ، وبذلك قد اخطأ فى حقه . فأساس هذه الدعوى هو الخطأ ، ولذلك لا يجوز أن ترفع الا على مرتكب الخطأ ، وذلك بعكس دعوى الاسترداد فى

القانون الروماني . وقد نصت دياجراما خاصة على أنه في حالة انتزاع الشيء ، فإن هذه الدعوى ترمى الى رد الشيء ، وتقرير الملكية للمدعى ، وتوقيع عقوبة بسبب انتزاع الملكية وان كان العمل قد جرى على الاعفاء منها .

وفيما يتعلق **بالعلاقات بين الجيران** ، نلاحظ أن القانون السكندري قد تضمن قواعد تحكم المسافة الواجب تركها بين المباني والإجراءات التي تتبع عند المخالفة . ففي حالة تشييد بناء operis novi nuntiatio على خلاف هذه القواعد يقدم المالك المتضرر احتجاجا رسميا على الجار الذي شيّد المبنى ، يطالبه فيه بإزالته خلال ميعاد محدد . وإذا لم يتخذ أى إجراء خلال الميعاد الذي تضمنه الاحتجاج للأزالة فإنه يحق للجار المتضرر أن يقوم بالأزالة بنفسه لاعادة الحالة الى ما كانت عليه .

ويبدو أنه في الريف اقتصرت حقوق الطرف المتضرر على انفساد الاجراءات القانونية ، وليس له حق الاحتجاج أو الأزالة بمحض رغبته ، ومع ذلك هناك من الأدلة ما تثبت وجود حق الاحتجاج الرسمي في حالة البناء في ملك الغير . ويؤسس هذا الاحتجاج على ملكية صاحب الاحتجاج للأرض . ويتمين على من يقوم بالبناء أن يوقف عمله كنتيجة لهذا الاحتجاج .

هذا ولقد عثر على بردية تتضمن طلبا موجهها الى الاستراتيجوس من جانبه مالكي منزلين متجاورين ، بتوجيه تحذير الى مالك بناء قديم مجاور لهما مباشرة على وشك الانهيار ، لاصلاحه حتى يتجنب المسؤولية التي تترتب على الاضرار المحتملة من جراء هذا الانهيار .

وقد تضمن القانون في عصر البطالة حلا لمسألة **النزاع على الحدود** Controversia de Fine . وكان يتم حسم هذا النزاع من خلال تدخل إداري . وهو ينشأ حينما يتجاوز الجار حدوده . وفي هذه الحالة يطلب الطرف المتضرر من الإدارة إرسال الكوموجراماتوس مع الأوبيوديكيكتيس ، لك الموظف المكلف بتنظيم الحدود ، الى المكان لمعاينته وتحديد المساحة الصحيحة للملكية كل من الطرفين المتنازعين ، وكان يلحق بهذا الطلب فعادة المطالبة بالتعويض عما ينشأ من أضرار .

وكانت هناك دعوى تنشأ نتيجة للاضرار التي تحدث للجار بفريق أرضه بسبب تصريف خاطيء للمياه من ملك جاره ، أو بصيرورة أرضه قاحلة لتلف قناة الري الخاصة بها عند مرورها بالأرض المتاخمة . وتستوجب الحالة الاولى التعويض فقط ، بينما يترتب على الحالة الثانية الإصلاح والتعويض .

وبالنسبة لحقوق الارتفاق ، نجد أن الشائع في البرديات هو حق المرور من عقار الى عقار ، أو من خلال درب الى الطريق العام . ومن بين حقوق الارتفاق الزراعية حق المسقى . ويبدو أن القانون في عصر البطالمة قد عرف ارتفاقا قانونيا على المنشآت العامة الخاصة بالرى . ومن بين الارتفاقات الشخصية التي ذكرتها البرديات ، حق جمع الثمار من قطعة أرض زراعية لدى الحياة .

وتنشأ هذه الحقوق عن طريق تصرفات فيما بين الأحياء مثل عقود الزواج ، أو تصرفات مضافة الى ما بعد الموت .

وفيما يتعلق بالإيجار الطويل الأجل : كان هذا النوع من الإيجار اقرب الى «العقد العيني» منه الى «العقد الرضائي» . وسبق القول أنه في العصر البطلمي كانت أراضي المعابد تابعة للملك ، وهو الذي يخصصها للآلهة . وتدير الدولة هذه الأراضي وتؤجرها إيجارا طويلا الأجل . وتضاف الى أراضي المعابد ، الأراضي المملوكة ملكية فردية والتي يمكن أن تعقد بشأنها بدورها إيجارات طويلة الأجل ، ويتعين هنا اجراء التفرقة ما بين الإيجارات التي يكون الملك أو الدولة طرفا فيها ، والإيجارات التي تبرم بين أفراد صيادين .

فمن بين الأنواع المختلفة من الأراضي التي يملكها الملك ، فإن الأراضي المصادرة أو التي هجرت هي التي يجري بشأنها إيجار طويل الأجل . وهناك بعض البرديات التي تخبرنا بأحكام هذا النوع من الإيجار ، وتتلخص في أنه تستخدم طريقة البيع بالزاد العلني ، ويتعهد المستأجر بدفع أجرة دائمة متجددة ، وهو يخلفه سلفه في مركزه القانوني ، ومن ثم يحق له التنازل عن حقوقه كلها أو بعضها كمستأجر الى شخص آخر أي يعطيه كل أو بعض

الإيجار من الباطن . وفي مثل هذه الحالة ، يدفع المستأجر من الباطن الى بنك الدولة المبلغ المستحق لخزانة الدولة . ويمكن انهاء الاجارة الطويلة الاجل : اذا لم تدفع الاجرة المحددة مقدما .

وهناك معلومات قيمة عن اجارة الاراضى الخاصة بواسطة الافراد العاديين زودتنا بها بردية من عهد الملك بطليموس الثانى فيلادلفوس .

هذا ولقد كانت الاراضى الملكية عموما تؤجر الى مستأجرين ملكيين بمقتضى عقد لمدة غير محددة في العادة ، الى أن يجرى الإيجار القادم للاراضى الملكية . وأحيانا لا تبرم عقود البتة بل يفرض الإيجار على شخص ما . وكانت مثل هذه الوسائل تنتهج حينما لم يكن يتم إيجار بعض الاراضى الملكية لمنسب ما .

ومنذ العصر البطلمى المبكر ، مورس نظام استئجار اراضى البناء لمدة ٩٩ سنة . وكان يتم بين افراد عاديين . وكانت هناك دعوى لمالك الحكر في مواجهة مالك المبنى .

وهناك بعض النظم التى يمكن اعتبارها بمثابة حق عيشى ، ومنها : نظام يماثل ما نعرفه «بالبيع الوقائى» ، ويتلخص فى أن يبيع المدين العين المقدمة ضمانا لدائنه مع احتفاظه بحق استرجاعها عند سداد الدين . بل أنه وفقا للرأى الشائع ، كأن عقد القرض فى البداية ممتزجا بعقد البيع ، بمعنى أن عقد القرض كان يبرم فى صورة بيع معلق على شرط واقف ، واذا رفض البائع (المدين) أن يفى بدينه فان المشتري (الدائن) يكتسب الملكية . ويصبح البيع المعلق على شرط ، بيعا ناجزا . وفيما بعد ، ينفصل عقد القرض عن عقد البيع ويكونان تصرفين مستقلين .

ومن ناحية أخرى ، يذهب غالبية العلماء الى أن الرهن كان فى الاصل عبارة عن رهن ضمانى يتضمن فى نفس الوقت سقوط حق ومكافاة . فالعين تبقى فى قبضة المدين ، غير أن قيمتها كانت تضمن سداد الدين ، وفى حالة عدم السداد كان يحق للدائن بيع العين المرهونة أو الاستيلاء عليها وفاء لدينه حتى ولو كانت قيمتها تزيد على الدين .

وكانت السلطات تشرف على إبرام الرهن العقارى وحبس العين ،
وهى تتحقق من أهلية المدين وقدرته على إبرام الرهن ، كما يجب تسجيل
العقد . وكان الرهن العقارى مسموحا به لاجل محدد ، يحتمل سنة .

كما يوجد نظام آخر يسمى Antichresis ، ويتلخص في اعطاء الدائن
حق استغلال عين يملكها المدين . ويظهر ذلك في الأشكال التالية :

(١) في شكل قرض ، حيث يقرض المدين العين للدائن . وكان دخل
العين يعتبر فائدة للدين ويستخدم في استهلاكه اذا زاد الدخل على الفائدة .

(٢) وعلى سبيل الإيجار . وكانت الاجرة تستخدم عادة في استهلاك
دين المؤجر . وكان هذا الشكل متماثلا عند الاغريق والمصريين ، مع فارق
انه في القانون المصرى كان المستأجر هو الذى يدفع الضرائب بينما هو المؤجر
في القانون اليونانى . وكذلك فان المستأجر هو الذى يظهر بمثابة السيد على
العين المؤجرة خلال مدة الـ Antichresis في القانون المصرى بينما مثل هذا
الحق يظل ثابتا للمؤجر في القانون اليونانى .

(٣) وأخيرا ، على سبيل الرهن . ولقد جاء في بردية تضمنت هذا
الشكل من الـ Antichresis انه لا يحق للمدين التصرف في ملكه الى أن يرد
القرض . وفي هذا ما يدل على أن الـ Antichresis كان بمثابة حق مبنى .

الفصل الخامس
الالتزامات
(دراسة بعض العقود الخاصة)

مبحث تمهيدى

عموميات (١)

تتضمن البرديات البطلمية كلمة « Synallagma » التى تشير الى «الفقد» ، شفويا كان أو كتابيا . وفى الترجمة اليونانية للعقود الديموطيقية، يستخدم هذا اللفظ عموما للدلالة على كل من الاحكام والاتفاقات التى تتم أمام المحكمة . وهذا راجع الى قصور فى مفردات اللغة اليونانية حيث لا يوجد اسم عام يعبر عن مضمون كلا العاملين .

وهناك العديد من الأدلة التى تشير الى أنه فى القرن الثالث ق.م. كان يميز ما بين الدين والمسئولية ، فالمسئولية كان يكفلها اتفاق منفصل بالضمان . والضامن هو الذى تقع على عاتقه مسؤولية الوفاء بالدين . فهو مسئول ولكنه ليس مديونا . يمكن المدين فانه مديون وليس مسئولا . بغير أنه ظهر فى نفس الوقت اتجاه الى جعل المدين مسئولا بدوره . وجرى واقع الحياة العملية على أن يكون المدين ضامن نفسه . وهكذا امتزجت معا فكرتا المديونية والمسئولية . ويبدو أن هذا التطور وصل آخر مراحل من الناحية العملية فى نهاية القرن الثالث ق.م. .

١ - كمقدمة لقانون الالتزامات وقفا للبرديات المصرية انظر :

Arangio - Ruiz « V. » : Lineamenti del sistema contrattuale dei papiri, Milano, 1928 « Pubbl. Univ. 5.Cuore, t. 18 » .

وكذلك مؤلف تاوينشلاج : القانون فى مصر اليونانية الرومانية على ضوء البرديات ، ص ٢٩٢ - ٤٢٨ .

ومن ناحية أخرى فإنه كان يمكن أن يسأل المدين بناء على شرط في العقد ، أو نص قانوني يقرر جزاءا . كما وجدت أخيرا حالات تتحقق فيها المطالبة المباشرة والاجبارية من الدائن للمدين المقصر واعترف بالمسئولية التلقائية للمدين عن تسديد ديونه . وهناك حل توفيقى بين هذين النظامين نشاهده في العقود التى تدعمها شروط جزائية . وفى بعض العقود مثل الإيجار مملت هذه الفروض الثلاثة معا . وفى عملية التطور ، فإن الاتجانه الغالب كان يحل المسئولية التلقائية للمدين بالنسبة للوفاء بالدين . وقد تحقق هذا المبدأ من الناحية القانونية فى العصر البيزنطى .

١ - **العقود المكتوبة والعقود غير المكتوبة** : كان المصريون يستخدمون فى معاملاتهم العقود المكتوبة . والعقود الشفوية : ولقد قرأ نص تضمنه تعنين بوكخوريس ، وكان لا يزال مفعولا به فى عصر البطالمة كما سبق القول ، أن على المدين الذى ينكر أنه تعاقد على قرص شفوي أن يؤدي اليمين على صحة ما يقول .

ومارس الاغريق بدورهم بجانب العقود المكتوبة ، العقود الشفوية ، مثل القروض ، والبيع سواء كانت مضحوبة بمصريون Arra أم لا ، والإيجار ، والشركة ، والوكالة ، والهبه ، الخ .

٢ - **الالتزام التضامنى** : عرف المصريون مبدأ التضامن فى الحالات التى يوجد فيها أكثر من مدين واحد . وسمته أن يكون كل مدين مسئولا مسئولية كاملة عن الالتزام ، ولكن الوفاء به يكون مرة واحدة ، ويترتب على ذلك انقضاء الالتزام بالنسبة للمدينين الآخرين . وطبق الاغريق بدورهم هذا المبدأ . وقلما نجد وثائق يقسم فيها الالتزام بين مجموعة من المدينين وتسمح بمطالبة كل مدين على انفراد بجزء منه يعادل نصيبه الذى يتحمله . فالتضامن هو القاعدة المتبعة بصفة عامة .

أما فيما يتعلق بتضامن الدائنين ، فنجد فى الوثائق أن عددا من الدائنين يطالب كل منهم بنصيبه فى الدين أو عدد من الدائنين يحق لهم المقاضاة معا .

٣ - **النيابة** : من المعلوم أن هناك نوعين من النيابة :

النيابة الكاملة ، وهى عبارة عن النظام الذى بموجبه يبرم شخص (يسمى النائب) بطريق التعبير عن ارادته ، تصرفا باسم ولحساب شخص آخر (يسمى الاصيل) الذى تنصرف اليه آثار هذا التصرف .

والنيابة الناقصة ، وهى النظام الذى بموجبه يبرم شخص تصرفا لحساب الاصيل ولكن باسمه هو شخصا . وتنصرف آثار هذا التصرف الى ذمته هو لا الى ذمة الاصيل (الذى لا يذكر اسمه عند التعاقد) ، بحيث يقتضى اجراء لاحقا يقوم به النائب حتى ينتقل اثر هذا التصرف الى ذمة الاصيل .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما اذا كان القانون المعمول به في مصر البطلمية قد بدأ بالنيابة الكاملة او الناقصة .

ويمكن القول أن الحياة العملية المصرية قد عرفت كلا النوعين من النيابة . وكانت النيابة الكاملة مرتبطة بصفة خاصة بايصالات الوفاء ، وهذا واضح في برديات القرن الثانى قبل الميلاد .

كما عرفت الحياة العملية اليونانية كلا النوعين . وبينما سادت النيابة غير المباشرة في مجال الوفاء بالدين فان النيابة المباشرة طبقت في مجال الاجار والبيع . وفي جميع الحالات فانه ، سواء كان الاصيل يتصرف عن طريق نائبه في صورة نيابة مباشرة ، أو أن النائب يتصرف بنفسه نيابة عن الاصيل في صورة نيابة غير مباشرة ، فان هذا الاخير يظهر مباشرة ملتزما بالتصرف ومستفيدا منه .

٤ - شروط صحة العقد : يشترط لصحة التعاقد وجوب ارادة حرة للطرفين :

(١) فلا توجد الارادة الحرة في حالة استخدام الاكراه لالتزام المقد . والاكراه عبارة عن أعمال التهديد والضغط على شخص بدون وجه حق لدفعه الى ابرام التصرف القانوني . فهو اذن تهديد شخص بأذى يسمى هو أو عائلته اذا امتنع عن القيام بما يطلبه المكره . فالمكره بالخيار بين الخضر المهدد به اذا امتنع عن ابرام التصرف وبين الخضر الذى يصيبه من جراء ابرام التصرف . وطبعى فانه يختار أخف الخضرين وهو ابرام التصرف .

٢) ولا توجد الإرادة الحسرة في حالة **التدليس** Dolus . والتدليس عبارة عن استعمال طرق احتيالية بقصد حمل شخص على إبرام تصرف قانوني لولاها لما أقدم على إبرامه أو لأبرمه بشروط أخرى . وفي القانون اليوناني فإن للطرف المدلس عليه أن يطالب بالعدول عن العقد الذي تم بناء على وسائل تدليسية ، ويعقاب المدلس .

ولا تتضمن البرديات البطلمية أية إشارة عن أثر الغلط على صحة العقود .

هـ - مسؤولية المدين غير المحدودة :

في القانون المصري ، يكون المدين مسئولاً حتى ولو كان سبب عدم وفائه بالتزامه راجعاً الى ظروف لا يمكنه توقعها أو التغلب عليها . واتباع نفس المبدأ في القانون اليوناني . وهذه المسؤولية غير المقيدة شددت في القرض ، والوديعة ، والإيجار . ففي هذه الحالات يكون المدين مسئولاً عن الظروف الطارئة والقوة القاهرة . وهناك مثال واحد على الاتجاه بتقييد هذه المسؤولية ، ونصادفه في عقد النقل . إذ يبرأ المدين إذا أعاد الى الدائن ، بعد رجوعه الى مصر ، جلد الجمال التي أجرت له وماتت أثناء الرحلة .

٦) دراسة بعض العقود الخاصة : ونفصلها فيما يلي :

البحث الاول

العقود العينية

العقود العينية هي العقود التي تنشأ بتسليم الشيء الذي يرد عليه التصرف ، بمعنى أن العقد لا يتم إلا بحدوث هذا التسليم . ونخص من هذه العقود ما يلي :

التقرب الاول

في

البيع

من الأفكار المقبولة عموماً (وإن كان هناك بعض التحفظات) أن البيع اليوناني عقد «عيني» وليس عقداً «رضائياً» . وظل كذلك في العصر الهلنستي .

١ - بيع العقارات : كان يحزر لكل بيع مضرى عقدان ، يطلق على أحدهما «عقد المال» وعلى الآخر «عقد التنازل» . وكان العقد الأول يثبت انتقال الملكية وحقوق المشتري ، والعقد الثانى يتضمن تنازل البائع عن كل حقوق له على العين المبعة . وكان عقد البيع يؤرخ بالصيغة الرسمية ويحرى وصفا دقيقا للطرفين المتعاقدين .

ومن أقدم العقود التى وصلتنا من عصر البطالمة ، «عقد مال» باللغة الديموطيقية يرجع الى العام الثالث عشر من عهد الملك فيلوباتور . ويجرى الكلام فيه على لسان البائع ، حيث يقر البائع ، وهو شخص اغريقى ، أنه تسلم قطعة الأرض التى باعها ومساحتها ١.١ أورو ، ويقول أن «قلبه راض» أى أنه أبرم العقد عن طيب خاطر ، كما يتعهد بأن يدفع عن المشتري ، وهو شخص مصرى ، أية منازعة تثور حول هذا المال . وقد أثبت على الوثيقة أن الطرفين ساهما فى دفع ضريبة انتقال الملكية . ولكن لم يذكر فى هذا العقد ثمن البيع . كما لم يصلنا «عقد التنازل» الخاص بهذا العقد .

ومن الأمثلة على «عقود التنازل» ، عقد يرجع الى العام الثالث والعشرين من عهد بطليموس الخامس ، ويتضمن تأكيد البائعين للمشتري أن العقار الذى اشتراه منهم ، وهو ثلث منزل ، قد أصبح ملكه وحده ، وأنهم يتعهدون بأبعاد أى شخص يضايقه . ويلاحظ أن الكلام يجرى فى هذا العقد ، كما هو الحال فى «عقد المال» على لسان البائعين .

وقد كان ينص أحيانا فى عقد التنازل على ما يدفعه من تعويض الطرف الذى يخل بالعقد للطرف الآخر وعلى الغرامة التى يدفعها للخزينة العامة . ومن ناحية أخرى فإنه عندما كان البيع لا يصبح فيه سداد الثمن والنزول من حقوق الملكية فى الحال ، كان يستخدم بدلا من العقدين عقد قرض لمدة معينة ، وكان المشتري يعتبر مدينا للبائع بثمان الشراء . ولقد تأثر الكتابة الاغريق بالعادة المصرية المتعلقة بتحرير عقدين منفصلين لكل بيع .

وبالنسبة للاغريق ، فإنه وفقا لآحكام قانون مدينة الاسكندرية ، كان نقل ملكية العقار يقتضى اجراء شكليا يتضمن اعطاء البائع جيرانه ما يعرف بمال الحدود Amphorion ليتنازلوا له عن حقهم فى الشفعة ويمنحونه اقاربا

بأنه يحق له بيع العين وأنه لم يسبق له بيعها إلى شخص آخر ، ويشهد هؤلاء على نقل ملكيتها إلى المشتري . وكان يدفع كل من البائع والمشتري بعد ذلك ضريبة معينة لأمناء الخزنة الذين كانوا يقومون بتسجيل البيع بحسب الحي والوحدة . ولقد اختفى اقتضاء شهادة الجيران قيما بعد . وصدر أمر ملكي في وقت متأخر يحظر على أمناء الخزنة تسجيل نقل ملكية أى عين قبل أن يثبت بألمها طريقة اكتسابه للملكية هذه العين .

وكانت عقود البيع الأفريقية في عصر البطالة تقتفى أثر التقاليد الأفريقية القديمة ، إذ أنها كانت عادة تكتفى ببيان ما يبيعه البائع وما يشتريه المشتري والضمانات التي يفرضها على الضامنين والوسطاء . وفي بعض الأحيان كان عقد البيع يقرن بعقد تنازل كان البائع يتخلى بمقتضاه من كل ما له من حقوق على العين المبعة . ونحو نهاية القرن الأول قبل الميلاد كانت تستخدم صيغة تجمع بين نصوص عقدي البيع والتنازل .

٢ - بيع الأرقاء : تتضمن البرديات الديموطيقية التي ترجع إلى عصر ما قبل البطالة ، عددا قليلا من بيعوع الأرقاء . وتشير أحداها إلى حالة الرقيق الهارب . وفي بردية أخرى تفرض على الضامن غرامة محددة .

وفي العصر البطلمي المتأخر ، اتبع الأفريق والمصريون ، عند بيع العبيد ، الطريقة اليونانية المألوفة لنقل الملكية وهي دفع الثمن وتسجيل انتقال الملكية Katagraphe . وكان البائع يلتزم بضمان الاستحقاق وضمان العيوب .

٣ - بيع الحيوانات : كان بيع الحيوانات يتم ، في القانون المصري ، بمقتضى «عقد مال» . وفي حالة استحقاق المال المبيع ، كما لو كان حيوانا مثلا ، يلتزم البائع بإعطاء المشتري «حيوانا مائلا» أو رد الثمن فضلا عن مبلغ معين .

وفي القانون اليوناني فإن الشرط الوحيد لبيع الحيوانات كان دفع الثمن . وكثيرا ما ذكر تسليم الحيوانات . ولم تكن هناك ضمانات للمشتري ضد أى عيوب بدنية في الحيوان المشتري . ويلتزم البائع عادة بضمان الاستحقاق ، وتقدمه غرامة محددة .

٤ - البيع مع تأجيل التسليم : كانت مالوفة في الحياة العملية اليونانية والمصرية ، العقود التي يدفع فيها الثمن مقدما بينما يتم تسليم السلعة فيما بعد . ولقد ثار خلاف حاد حول الطبيعة القانونية لمجموعة الوثائق التي تتضمن هذا النوع من البيوع . ويفرق بعض العلماء بين الحالات التي لم يذكر فيها الثمن ، وتلك التي ذكر فيها ، ولقد اعتبروه في هذه الحالات الأخيرة بمثابة وفاء مقدما . ويعتبر بعض العلماء أننا بصدد بيع حقيقي في جميع هذه الحالات . وعلى أي فان عدم ذكر الثمن في مجموعة العقود الأولى يفسره أن الثمن ليس عنصرا أساسيا في العقود التي تتعلق أساسا بتسليم السلع المشتراه . وتدم في العادة عقود التسليم هذه بفرض قرامة عند عدم تسليم السلع .

٥ - البيع مع تأجيل الثمن : يقابل البيع مع تأجيل التسليم ، البيع الذي تسلم فيه السلعة فورا ويسدد الثمن أجلا . وكان هذا البيع شائعا في القانون المصري القديم . وفي هذه الحالة كان المشتري يحرق صكا Hypographe أو عقد قرض صوري يقابل ثمن السلعة البيعة . وكان هذا الأسلوب شائعا أيضا في الريف .

المطلب الثاني

في

القرض والوديعة

يضم القانون الهلينستي تحت فكرة واحدة *Krēsis* (الاستعمال) نظامين متميزين لدى الفقهاء الرومان والفقهاء المعاصرين ، وهما : القرض والوديعة . ومن ناحية أخرى فان هناك لفظ *Daneion* الذي يدل على قروض النقود أو الاموال المثلية (١) .

١ - أنظر : Cvetler « J. » : *Daneion et prêt de consommation dans le droit de l'Égypte ptolémaïque*, Chron. d'Égypte, t. 10, 1935, P. 129 - 132.

(١) **القرض** :- في القانون المصري يتم عقد القرض الذي يرد على النقود أو الأشياء المثلية عن طريق تسليم الشيء المقرض . فهو بمثابة عقد عيني . وكان يمكن للطرفين الاتفاق على أن تضم العقد وثيقة مكتوبة . وللمدين أن يتمسك بأن الوثيقة المكتوبة مزورة . وعلى الطرف الذي يطعن في صحة الوثيقة المكتوبة أن يؤدي اليمين على ذلك .

وسادت قواعد مماثلة في الحياة العملية اليونانية . إذ كانت القروض التي تبرم بدون اتفاق مكتوب ، صحيحة من حيث المبدأ .

وأجاز كل من القانونين المصري والأغريقي القرض بغائدة أو بدون غائدة . وقد حدد أمر ملكي من القرن الثالث فائدة القروض النقدية وجعلها ٢٤٪ في السنة . ولعل السر في ارتفاع نسبة الفوائد على القروض النقدية هو قلة النقد . وفي أغلب الحالات كان ينص على الفائدة في العقد .

ولقد تطلب كلا القانونين الوفاء بالقرض خلال المدة المحددة . ووقت الوفاء بقرض الشعر هو عادة شهر الحصاد . ويمكن للطرفين الاتفاق على أن يكون الوفاء بالقرض على أقساط .

ويتعين الوفاء بالقروض النوعية في موطن الدائن ما لم يتفق الطرفان على الوفاء بها في مكان آخر . ويتم الوفاء عن طريق تقديم كمية محددة من الشيء المقرض .

وفي عقود القروض النقدية الديموطيقية ، فإنه في حالة عدم الوفاء بهار في الموعد المقرر ، يلتزم المدين بدفع الدين مضافا اليه مبلغ محدد على سبيل الغرامة . وبالنسبة للقروض التي يكون محلها أشياء أخرى قابلة للاستهلاك فإنه يتفق عادة على دفع مبلغ محدد .

ولقد جرت الحياة العملية اليونانية على أسلوب مختلف بعض الشيء من بعض النواحي . فالنتائج التي تترتب على التأخير *Mora* في القروض النقدية كانت مقررة بنص القانون ، وهي أن المدين كان يلتزم على الأقل في بداية العصر البطلمي ، برد ضعف المبلغ . غير أن هذه الغرامة المقررة قانونا كانت تهمل في بعض الأحيان وكان الطرفان يتفقان على مبلغ محدد أو على فوائد عن التأخير أو على كليهما .

أما القروض التى يكون محلها أشياء قابلة للاستهلاك فإننا نجد هنا أيضا مبلغا محددا يتفق عليه الطرفان .

(٢) الوديعة : من المحتمل أنه كان يوجد فى القانون المصرى نص بأنما يتعين على المودع عنده شيء ما أن يؤدى اليمين إذا أنكر استلامه له . ويجيز القانون الرومانى رفع دعوى فى هذه الحالة على المودع عنده للمطالبة بقيمة الشيء simplum . ويسكن أن يضاف إليها توقيع غرامة على سبيل العقوبة إذا اشترط ذلك .

وهناك سمة خاصة بالوديعة ، تعتبر من أوجه التمييز بينها وبين القرض ، وهى أنه يمكن استرداد الوديعة فى أى وقت ، بينما لا يتعين الوفاء بالقرض الا فى وقت محدد . ومن هنا جرت العادة فى الحياة العملية على أن يتدثر القرض رداء الوديعة ليتسنى تطبيق حكم الوديعة . كما اعتاد الجنود على الالتجاء لمعد الوديعة لاختفاء المهر بالنسبة لزواج لم يكن جائزا لهم . وأكثر أنواع الوديعة ذكرا فى البرديات وديعة النقود وغيرها من الأشياء القابلة للاستهلاك على شريطة أن يلتزم المودع عنده برد ما يعادلها . ويتحمل المودع عنده بالتالى تبعة هلاكها .

هذا ولقد عرفت العارية أيضا فى العصر البطلمى ، أى اعادة استعمال شيء على أن يرد فى وقت محدد .

المبحث الثانى

المقصود الرضائية

هناك مجموعة من العقود تعرف بهذا الاسم لأنها تنعقد بالتراضى ، ويدون حاجة الى أى شكل من الأشكال (كاستعمال الفاظ معينة أو كتابة عبارات محددة) ، أو تسليم شيء من الأشياء ، فهى ليست عقودا لفظية ، وليست عقودا كتابية أو عينية ، ومع ذلك فهى عقود حقيقية . ولقد عرفت مصر البطلمية منها ما يلى :

المطلب الاول في الاجارة

تتضمن الوثائق البردية مختلف أنواع الاجارة . ويعبر القانون الهلينستي عنها جميعها بلفظ : *Misthosis* (اجارة) ، بينما يميز بينها القانون الروماني وهي : اجارة الاشياء ، واجارة الخدمة ، واجارة الصناعة . ويمكن أن نشير سريعا الى كل صورة من هذه الصور المختلفة :

١- اجارة الاشياء *Locatio rei* ، وتسمح بالانتفاع بشيء ما ، كاجارة منزل للسكنى أو أرض للزراعة . ٢- اجارة الخدمة *Locatio operarum* ، وتتضمن تأدية نشاط عمالي ، كاستئجار خادم . ٣- اجارة الصناعة « *Locatio operis* » ، وتتضمن بدورها تأدية نشاط عمالي ، ولكن يضاف الى ذلك ان هذا النشاط موجه الى تحقيق نتيجة معينة ، هي انشاء شيء أو احدثات تغيير فيه ، وهي بمثابة هدف التصرف نفسه ، كبناء منزل أو خياطة ثوب أو تثقيف طفل .

والمؤجر هو من يقدم الشيء أو العمل لكي ينتفع به شخص آخر ، أما المستأجر فهو من ينتفع بالشيء المؤجر مقابل دفع الاجرة . ومن ثم فانه في حالة اجارة الاشياء يكون المؤجر من يقدم الشيء ، والمستأجر من يستعملها ، بينما المؤجر في الصورتين الاخرتين هو من يضع عمله تحت تصرف الشخص الآخر . ومع ذلك هناك بهذا الصدد حكم ورد في القانون الروماني يجدر ذكره ، وهو أن الفقهاء الرومان قالوا ان المؤجر في اجارة الخدمة هو من يقدم عمله للانتفاع به (لانه يعتبر مؤجرا لعمل) ، وذلك بعكس الصانع في اجارة الصناعة فيسمى في الاصطلاح الروماني بالمستأجر . وينتج عن هذا التفكير ان محل الاجارة عبارة عن شيء في الصورتين الاولى والثالثة ، بينما هو عمل فردي في الصورة الثانية . وبتعبير آخر فان المؤجر في القانون الروماني هو مالك الشيء المؤجر ، سواء ورد العقد على منزل مثلا أو على الخانات التي تعطى للصانع (١) .

١ - راجع مؤلفنا : نظرية الالتزام في القانون الروماني ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ص ١٣٧ وما يليها .

ويصعب أحيانا التمييز بين اجارة الخدمة واجارة الصناعات . ويعطينا الفقيه الروماني جايوس (١) مثالا لبيان هذه التفرقة بوضوح : اذا قدم احد الاشخاص ذهابا الى الصائغ ليصنع منه خاتما ، فنحن ازاء عقد اجارة الصناعات . اما اذا كان الصائغ هو الذى يقدم المادة الاولى من عنده ، فان العقد اجارة خدمة فى رأى البعض ، وهو عقد بيع وفقا للرأى الراجح . فالمعيار الاساسى للتمييز بين هاتين الصورتين ينحصر فيما اذا كان المؤجر قد سلم المادة الاولى من عنده الى المستأجر ام لا .

احكام الاجارة فى مصر البطلمية : يرى البعض أن الاجارة Misthosis فى مصر البطلمية كانت أقرب الى فكرة «العقد العيني» منها الى فكرة «العقد الرضائي» . وما يهمنى هنا هو أن تبرز الصور التى تضمنتها البرديات ، ويمكن معالجتها على النحو التالى :

١ - اجارة الاشياء Locatio rei

١ - اجارة العقار :

١ - اجارة الاراضى : قدمت اجارة الاشياء فى اول الامر تحت شكل اجارة الاراضى الزراعية . وهناك مجموعة من العقود الديموطيقية واليونانية المتعلقة باجارة هذه الاراضى ، وهى تبدأ بعبارة ترد على لسان المستأجر ، ويخاطب بها المؤجر ، كما يشار الى وصف العين المؤجرة ومدة سريان العقد ومقدار الاجرة نوعا كانت ام نقدا ، او نوعا ونقدا معا ، وكان ينص فى العقد فى بعض الاحيان أنه يحق للمؤجر الاحتفاظ بالمحصول الى أن يحصل على الايجار . وينص على عدد من الجزاءات لحماية المؤجر فى حالة عدم الوفاء بالاجرة عند استحقاقها . كما كانت تحدد واجبات المستأجر بالنسبة للارض المؤجرة . فكان ينص على أنه يتعين على المستأجر رعاية الارض حتى لا تسوء حالتها ، وتسليمها عند نهاية مدة العقد فى حالة تماثل حالتها عند استئجارها . وكثيرا ما كانت عقود الايجار تلزم المؤجر بأداء الضرائب والاضرائب العامة . كما كان المستأجر بدوره مسؤولا أمام الدولة .

١- انظر : كتاب النظم لجايوس : ٣ ، ٦٤٧ .

ومن ناحية أخرى ، كان ينص على أن من واجب المؤجر السماح للمستأجر باستغلال الأرض ، وحصد المحصول ، وضمان عدم التعرض له ، وتخفيض قيمة الإيجار إذا تعذر استغلال الأرض لسبب خارج إرادة المستأجر مثل عدم توافر المياه لرى الأرض .

هذا ويمكن إنهاء الإجارة قبل الاجل المحدد ، كما يجوز تجديدها عند انقضاء هذا الاجل .

ب - إجارة المنازل والمقارنات الأخرى : وتتضمن الوثائق البردية أيضا عقود إجارة ترد على المنازل أو الشقق أو الحوانيت أو المصانع أو المخابر أو الاصطبلات أو أبراج الحمام أو مخازن الحاصلات الزراعية أو الحمامات العامة . وتضم هذه العقود شروطا مماثلة لتلك الواردة في عقود إجارة الأراضي الزراعية . فيلتزم المستأجر بدفع الإجرة المتفق عليها على نحو ما بينا آنفا . كما يلتزم بصيانة العين المؤجرة ، ويسأل عما تتعرض له من أضرار . ويجب عليه عند انتهاء مدة الإجارة ، أن يرد العين بملحقاتها كما استلمها . بيد أنه كان يندر توقيع الجزاءات التي كانت تترتب على عدم احترام هذه الالتزامات .

وكذلك فإنه يجب على المؤجر أن يكفل للمستأجر استعمال العين المؤجرة بملحقاتها ، ويضمن عدم تعرضه لاي أزعاج بهذا الخصوص . ويدعم هذا الالتزام بجزاء في بعض الأحيان .

ويمكن تجديد العقد بمقتضى اتفاق جديد .

٢ - إجارة المنقول :

١ - إجارة الأرقاء : اعتاد المصريون والافريق على السواء أن يؤجروا لفترة محددة الأرقاء المهرة ، للقيام ببعض الأعمال كنسج الاقمشة . ويتفق في مثل هذه الحالة على أنه لا يجوز للمؤجر أن يأخذ العبد قبل انقضاء الاجل المحدد ولا تعرض للجزاء الذي ينص عليه في العقد . وإجارة الأمة تستحق اهتماما خاصا . فإذا أجز السيد أمة مملوكة له لارضاع طفل ، فهو المسئول عن قيامها بهذا العمل . ويجب على المستأجر دفع الإجرة وعدم

أخذ الطفل قبل انقضاء الاجل المحدد : ونصادف في بعض الاحيان تمهيدا بمقتضاه تقوم الامة برضاعة طفل آخر في حالة وفاة الطفل الاول . واذا لم ينفذ هذا التعهد ، يلتزم المؤجر بأن يرد الاجرة والفوائد ويدفع غرامة أيضا .

ب - اجارة الدواب : عرف القانون المصرى اجارة الدواب ولا سيما ما يطلق عليها اسم «الاجارة الحديدية» أى اجارة المزرعة بما فيها من ماشية . كما اعتاد اغريق مصر تأجير الدواب لاجراء الاشغال العامة او للتوليد . ولقد كانت الاجرة اما نقدا او نوعا ، واما نقدا ونوعا . ويلتزم المستأجر برد الدابة في نفس الحالة التى كانت عليها عند استئجارها . وهو يتحمل تبعة هلاكها . وكانت تقدر أحيانا مقدما قيمة الدابة المؤجرة لحماية المؤجر من أى انتقاص في قيمتها بساءة استعمالها . واذا لاحظ المؤجر هذه الاساءة فله الخيار اما ان يطالب باسترداد دابته أو يطالب بقيمتها المقدرة نقدا . وقلما كانت نشترط جزاءات لمخالفة احكام العقد .

٢ - اجارة الخدمة Locatio operarum واجارة الصئاعة Locatio operis :

بجانب اجارة الاشياء ، فانه يجب اقامة وزن لاجارة الاشخاص الاحرار بواسطة اقاربهم . ونحن نقرا في كسرة فضارية (اوستراكا) من القرن الثالث قبل الميلاد أن أما تؤجر ابنا كعامل زراعى في وقت الحصاد . وهناك بردية أخرى تحدث من أب يؤجر ابنه .

ونلاحظ نفس الشيء في مجال الحياة العملية اليونانية ، اذ نجد عقودا عديدة يسلّم الآباء بمقتضاها أولادهم الى بعض التجار للعمل لاجل محدد . وصيغة العقد هنا تشبه تلك الخاصة بالارقاء . وهى تتضمن احكاما عن الاجرة والملابس وما يترتب على مخالفة العقد من آثار .

وهناك العديد من البرديات تتضمن عقودا تبرم بواسطة أشخاص احرار يؤجرون هم انفسهم خدماتهم (اجارة الخدمة) ، ومن أمثلتها : عقد اجارة خدمة الفنانين ، والخدم (خدمات شخصية) . كما توجد عقود اجارة ترد على خدمات ملاحظى الحيوانات ، وناقلى الزيت ، والنساجين والحلاقين ، وسائقى الحمير أو البغال . ومهما تنوعت هذه العقود ، فانها

تشتمل على أحكام تفصيلية عن ماهية الخدمة المطلوبة ، وميعاد استحقاق الأجرة ، شهريا كان أو يوميا ، وطبيعة الأجرة : نقدا أو نوعا ، أو نقدا ونوعا . وليس شائعا أن يعطى جزء من الأجرة مقدما . وترد في بعض العقود شروط خاصة : فبالنسبة للفنانين ، تقع على عاتق من يستأجر خدماتهم مسؤولية المحافظة على صواتهم وآلاتهم ، واعداد الترتيبات الخاصة بانتقال الفنانين وأدواتهم من وإلى مكان عظمهم . كما تشتمل العقود التى تبرم مع ناقلى الزيت ، على تعهد هؤلاء بانجاز كل واجبات الناقل حتى اتمام عملية صناعة الزيت بأكملها . ولقد عثر على عقد أبرم مع عامل فى معصرة زيت ، وهو يتضمن قبول العامل دفع ضعف الأجرة فى حالة فشله فى أداء واجباته .

ومن ناحية أخرى تندر العقود المصرية التى تحتوى على اجارة الصناعة *Locatio operis* فهناك بضعة عقود مبرمة مع بعض الممرضات كما صادفنا عقدا مبرما مع صانع . وهذا على خلاف الحياة العملية اليونانية التى نشاهد فيها تنوعا كبيرا لهذه الصورة من صور الاجارة . فنجد عقودا مبرمة مع رئيس فعلة يعملون فى عقار أو قرية ، ومع مدرّبي خييل ، وممرضات ومدرسين ، وضاربى طوب ، وبناءة منازل وسفن ، ومقاولين ، الخ . ويتضمن العقد بعض الأحكام المتعلقة بالعمل الذى يحدده رب العمل . وتدفع الأجرة على نفس منوال اجارة الخدمة . وهناك شروط خاصة ترد فى بعض العقود المبرمة مع ممرضات ، وتجبرهن بتربية طفل آخر عند وفاة الطفل الاول ، تماما كما فى حالة اجارة الامة الممرضة . كما تتضمن العقود مع المدرسين احكاما تتعلق بكيفية تنفيذ أوامر والد الطفل ، وشائع هنا النص على أن يكون الدفع مقدما (١) .

٣- ب- الاجارة من الباطن

وجدت برديات تتحدث عن الاجارة من الباطن ، وهى ما كان يعرفه القانون المصرى حتى قبل العصر البطلمى . وفى هذا العصر ، وسواء بالنسبة

١- ولقد جمعت عقود العمل والخدمة بواسطة

Montevecchi « O. » : I contratti di lavoro e di servizio nell' Egitto greco - romano e bizantino, Milano, 1950.

للقانون المصرى أو اليونانى كان يطبق الإيجار من الباطن على الانواع المختلفة من الاراضى الزراعية مثل الاراضى المملوكة للدولة ، وتلك المملوكة للالهة ، والاقطاعات ، والاراضى المملوكة ملكية خاصة . كما كان يطبق أيضا على الاحتكارات والتزام تحصيل الضرائب . فيحق لمستأجرى أى من هذه الاراضى أن يؤجرها من الباطن ما لم يوجد نص فى عقد الإيجار يحرم ذلك . وجرى العادة على وضع شروط خاصة فيما يتعلق بتأجير التزام تحصيل الضرائب من الباطن فيستطيع الملتزم أن يقوم بالتأجير من الباطن ولكن تحت رقابة الايكونوموس والباسيلييكوس جراماتيوس ، ويتمين على المستأجر من الباطن أن يقدم لهؤلاء الموظفين ضمانا .

وتماثل الشروط التى تتضمنها عقود الإجارة من الباطن تلك التى تحتويها عقود الإجارة . فهى تشير الى قيمة الإيجار ، ومدة الإجارة من الباطن ، والضرائب ، والجزاءات التى توقع عند مخالفة أحكام العقد . ويلاحظ أن حق المالك بالتحفظ على المحصول حتى يتم الوفاء بالإيجار يقرر هنا للمؤجر من الباطن .

وتضمنت بعض العقود أنه يحق للمستأجر من الباطن أن يعقد بدوره إيجارات من الباطن . وفى عقود أخرى يمنع هذا الحق صراحة . وتستطيع الدولة أن تنهى إجارة الاراضى العامة من الباطن ، وتفرض بالقوة على المؤجر من الباطن إجارة جديدة من الباطن . ويجوز لمستأجرى الاراضى العامة من الباطن أن يدخل فى شركة مع شريك آخر .

وتلجبه إجارة المنازل والحجرات من الباطن ، تلك التى ترد على الاراضى ، وهى جائزة من حيث المبدأ ما لم تمنع صراحة . ويظهر ذلك مما تضمنته بردية من أن مؤجرا من الباطن يبرر حقه فى الإجارة من الباطن على أساس كونه مستأجرا .

المطلب الثانى

فى

الشركة Societas

الشركة عقد يتفق بموجبه شخصان أو أكثر على جعل جميع أموالهم أو جزء منها مشتركة فيما بينهم ، أو على مجرد العمل معا ، على أساس أن توحيد جهودهم يؤدى الى نتيجة اقتصادية مفيدة لهم . والشركة عقد رضائى ، ومن ثم تنعقد بمجرد اتفاق الشركاء على الاداءات ، وعلى طرق ادارتها . فالتراضى هنا أيضا يكفى لتكوين الشركة دون حاجة الى أى شكل .

والشركة على انواع مختلفة ، نشرير سريعا الى أهمها :

١) الشركة جميع الأموال : وهى التى يجعل الشركاء فيها جميع أموالهم الحاضرة والمستقبلية مشتركة فيما بينهم ، ولا يهم أن يكون اكتساب كل شريك للأموال التى تدخل فى ذمته بناء على تصرف قانونى بين الأحياء ، أو تصرف قانونى مضاف الى ما بعد الموت .

٢) الشركة بجميع المكاسب : وتتناول الأموال المكتسبة من نشاط اقتصادى يقوم به الشركاء . وهى تعنى أن كل شريك يحتفظ بأمواله الخاصة . ولا تدخل فى الشركة الا المكاسب التى يحققها الشركاء بكدهم . ومن ثم لا تتناول هذه الشركة ما يحصل عليه الشركاء من أموال عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية بجزء من المال .

٣) الشركة المكونة للقيام بأنواع معينة من الأعمال التجارية والصناعية : ومثالها الشركة التى تتكون بقصد بيع بعض الأشياء النادرة .

٤) الشركة فى شيء واحد : وهى التى تقتصر على مال واحد معين كإرض أو رقيق لاستثماره .

٥) وأخيرا هناك نوع خاص من الشركات يضم الملتزمين بجميع الضرائب .

ولقد مرف القانون البطالى نوعا من عقد الشركة محله اما اجارة اشياء خاصة بالدولة (احتكارات ، أشغال عامة) ، واما استغلال أملاك خاصة (اجارات ، تجارة) .

كما عرف القانون المصري القديم صورة الشركة المكونة للقيام بأنواع معينة من الأعمال التجارية والصناعية *Societas negotiationes* وصورة الشركة في شيء واحد *Societas rei* . ولقد مارس الإغريق بدورهم هاتين الصورتين . وكثيرا ما كانت ترد الشركة على الإجارة أو الصناعة أو التجارة .

ولما كانت إجارة الدولة يمكن أن ترد على الضرائب ، والاحتكارات ، والاشغال العامة ، والأراضي ، فإن الشركة بدورها يمكن أن ترد على كل ذلك . وكثيرا ما كان محل الشركة الالتزام بتحصيل الضرائب . وكان يتعين على الملتزم بتحصيل الضريبة أن يحيط الحكومة علما بدخوله في شركة وبالعقد الذي أبرمه بهذا الخصوص ، وعلى أساس هذا العقد يمكن للحكومة أن تدخل في اتصال مباشر مع شركاء الملتزم الذين يكونون مسئولين أمامها عن أي عجز في تحصيل الضرائب . وكان هذا العقد يدون ، وهو الذي يسوى حقوق الشركاء وواجباتهم ومدة استمرار الشركة .

وللشركة في العصر البطلمي شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء ، وليست بالتالي قادرة على إبرام التصرفات كوحدة مستقلة . وتنتهي الشركة بانقضاء أجلها .

ولقد تضمنت البرديات كذلك أمثلة لشركات محلها إجازة الأراضي الخاصة . وهي تتم عادة بعد نشوء عقد الإيجار ، وبأحدى طريقتين :

أما يبدأ الطرفان بإبرام عقد إيجار ثم عقد شركة ، أو يستأجر أحدهما أرضا ثم يقبل بعد ذلك شركاء كما هو الشأن فيما يتعلق بالضرائب .

ومثلما يتم بخصوص الشركات التي ترد على الالتزام بتحصيل الضريبة ، فإن عقود الشركات التي يكون محلها إجارة الأراضي الخاصة تتضمن أحكاما عن حقوق وواجبات الشركاء .

وكانت الشركات التجارية تتمتع بأهمية كبيرة . ويتعهد الشركاء فيها عادة بعدم إخفاء أي شيء ، وبعدم تقسيمها قبل مضي سنتين ولا يجوز لهم الدخول في شركة مع الغير .

المطلب الثالث

في

Mandatum الوكالة

الوكالة في القانون الروماني عقد رضائي يقوم بموجبه أحد الاشخاص (الوكيل) بإدارة عمل أو مجموعة من الاعمال لمصلحة شخص آخر وبتكليف منه (الموكل) بلا عوض .

أما في مصر البطلمية فإن الوكالة ، على العكس ، ليست «عقدا» ، وإنما مجرد «خدمة» يؤديها الصديق لمصلحة صديقه (١) .

وتثبت العقود الديموطيقية بما تتضمنه من إشارات إلى أنه يحق للمدين أن يقوم بالوفاء للدائن أو لوكلائه ، إن المصريين عرفوا الوكالة ما دام أن الوكيل لا يمكن أن يقوم بمباشرة أي عمل إلا بمقتضى توكيل .

وعرف اقريب مصر بدورهم الوكالة . وكان في العادة يوكل شخص لابرام عقد ما . كما كانت البنوك توكل بالقيام بالوفاء .

ولقد عثر على مجموعة كبيرة من الرسائل الخاصة في مصر البطلمية تشتمل على وكالة ، ويمكن أن تلقى بعض الضوء على هذا النظام . فكان الخطاب الذي يرسله أحد الافراد (الموكل) عن طريق مبعوث (الوكيل) غالبا ما يرمى إلى تكليف هذا الأخير بالقيام بعمل بالمجان لمصلحة المرسل اليه . وليس لدينا للأسف صورة للخطاب الذي يعهد المرسل بمقتضاه رسالته إلى المبعوث . ولكن في اغلب الاحيان تتضمن الخطابات إشارات تتعلق باستلامها . ويبرز منها دور المبعوث بوضوح . كما أن نقل الرسالة عن طريق مبعوث يذكر أحيانا في الخطاب نفسه أو في الرد عليه .

١ - أنظر : Modrzejewski « J. » : Le mandat dans la pratique provinciale à la lumière des lettres privées grecques d'Egypte, RHD, 4^e sér. t. 37 « 1959 » , P. 465 - 484.

ومن ناحية أخرى ، كانت ترسل النقود والأشياء الأخرى ذات القيمة بنفس الطريقة ، أى بواسطة مبعوث . والسبب في ذلك يرجع الى أن الخدمات البريدية في العصر البطلمي بل وحتى في العصر الروماني كانت قاصرة على الرسائل الرسمية وخدها ، ولم يكن من الممكن للأفراد العاديين استخدام البريد . ومن ثم كان المبعوث يقوم بعمل البريد في مجال الخدمات الخاصة .

ومن الجدير بالذكر أننا نكون بصدد وكافة بالنسبة لما نسميه اليوم «الطرود الصغيرة» . أما الشحنات الكبيرة المرسله مثل نقل الفلال بين الافراد ، فإن الامر يتعلق حينئذ بعقد اجارة . وهذه هي طبيعة الاتفاقات التي كان يبرمها الفرد العادي مع ناقل خاص محترف .

وتحدثت البرديات عن العديد من الحالات التي ينتهز فيها الفرد فرصة سفر صديق ، او شخص خدوم ، او فرد محل ثقة الى الجهة التي يوجد فيها قريب له ، ويرسل معه الى هذا الاخير مبلغا من النقود او بعض المواد الغذائية : طعام ، زيت ، زيتون ، نبيذ ، بيض ، الخ . . . او بعض الاشياء ذات الاستعمال اليومي مثل الملابس والاكياس والخواتم ، الخ . فاذا كان أحد القاطنين في قرية بعيدة مثلا ينتظر انباء أو أشياء من العاصمة ، فانه يجب عليه أن يبحث عن صديق قادم منها .

• وكان من الامور المعتادة أن يرسل خطاب او طرد اعتمادا على مجاملة الغير وبدون مقابل . وظاهرة المجانية تمثل أهمية بالنسبة لتاريخ القانون . فهي تبرز أن الوكالة يجب أن تكون تبرعية . ولم نشر على اى خطاب يشير الى مكافأة بل على العكس يركز دائما على رغبة المبعوث الصداقة في القيام بالمهمة . ومن أمثلة ذلك ما ورد في أحد الخطابات : «ارسل اليك خبزا مع بطليموس ، اذا رغب بطليموس أن يقوم بهذه المهمة» . فالوكالة تبني على علاقة الصداقة ، ولذلك فهي لا تلزم الموكل بدفع اجر ما الى الوكيل .

وكان من الممكن أن تكون الرسالة شفوية . وهذا الاسلوب كان يفرض نفسه اذا تطلب الامر بعض الحيلة أو السرية . بل وحتى اذا لم يكن هناك داع لتلك السرية ، فان وسيلة الاتصال هذه كان من الضروري أن تكون واسعة الانتشار نظرا لعدد الهائل من الاميين .

ويمكن أن تتنوع الخدمات المؤداة • ويستطيع الوكيل أن يباشر العمل ، ماديا كان أو قانونيا . ويمكن أن ينطوى هذا العمل على انشاء دين المصلحة الموكل أو انتضاء التزام يقع على عاتق الموكل • وهناك نص في بردية يرجع تاريخه الى عام ١٥٢ ق.م . يخبرنا بان ابولونيوس قبض المبلغ الذي اقترضه اخوه بطليموس الى بيتوسيريس . فنحن نلاحظ هنا وفاءا بدين عن طريق «وكيل» مرخص له بقبوله .

كما تتضمن البرديات اشارات تتعلق بابرام بعض التصرفات القانونية التي يمكن تحديد طبيعتها على وجه الدقة . فغالبا ما يكون البيع والشراء محل وكالة في الخطابات ، كان يطلب شخص قريبا أو صديقا له ، عن طريق خطاب ، بان يشتري له طعاما أو أشياء أخرى ذات استعمال يومي مثل الفواكه والزيت والنبيد والملابس والمفروشات والسجاد وقطع من الصوف ، الخ . وقد يحدث أيضا أن يعهد شخص بمهمة بيع شيء مملوك له ، الى شخص آخر ، ويتم ذلك بواسطة خطاب . هذا ولا يقتصر الامر على تكليف صديق باجراء البيع والشراء ، فيمكن أيضا اجراء عقد اجارة شيء أو خدمة . ويظهر هذا الشكل من الوكالة في الوسط الهلينستي منذ بداية العصر البطلمي . ويمكن أن نذكر هنا خطابا من القرن الثالث قبل الميلاد يرجو فيه شخص يدعى ديموفون صديقه بطليموس باستئجار بعض الموسيقيين وشراء الاشياء الضرورية ، لحفل عيد سيجريه في منزله . ويمكن أن نذكر أيضا بردية تتضمن توكيلا لشخص بالذهاب الى مربية واسترجاع الاشياء محل الرهن بعد دفع الدين والفوائد المطلوبة .

وبجانب ما يرد في الخطابات من أمر أو طلب محدد يقوم به الوكيل ، وهو ما يمكن أن نسميه بالوكالة المكتوبة ، فاننا نصادف حالات أخرى يكلف شخص فيها بشراء «ما قيل له» ، ويمكن أن نطلق عليها اسم الوكالة الشفوية .

ولا تقتصر البرديات على ذكر أمثلة تتضمن الوكالة فيها القيام «بمهمة واحدة» ، بل وتذكر أيضا أمثلة لما يسمى «بالوكالة العامة» ، والتي تتضمن ادارة كل أموال الموكل ، ومن أمثلة ذلك تكليف الزوج لزوجته بادارة الذمة المالية ، على ضوء التوجيهات التي يرسلها اليها في أثناء غيابه .

ولا شك أن الشراح لديهم ، بفضل هذه الوثائق الغنية والمتنوعة إمكانية الوقوف على العمليّات الجارية للحياة القانونية في مصر البطلمية بل والرومانية أيضا . وهم يرون وكالة في كل هذه « المهام الودية » التي ذكرنا أمثلة لها . ولكن هناك تحفظا يفرض نفسه : سيكون من الخطأ أن نخلط ما بين الخدمات الودية التي كان يقوم بها المصريون والأغريق ، ونظام الوكالة Mandatum التي عرفها القانون الروماني في العصر العلمي ، وإذا كنا قد استخدمنا التعريفات الرومانية واتبعنا بعض التقسيمات التي وضعها الفقهاء الرومان ، فذلك لوجود بعض أوجه التماثل البادية للعيان والتي أوحى لنا بهذا التقارب ، كما أن هناك تحفظا آخر يتعلق بطبيعة المصادر التي تحت أيدينا ، فهي لا تقدم في صورة عقد أو وثيقة أخرى محررة لدى الوثوق أو موقع عليها من قبل أحد الموظفين المختصين . ومن ثم لا نستطيع أن نصر على إبراز مجموعة المسائل التي اعتاد علماء تاريخ القانون على إثارتها يصدد الحديث عن الوكالة ، مثل النتيجة المباشرة .

وتمتيز الخطابات شواهد حية للعلاقات الناشئة بين أفراد الهيئة الاجتماعية بفعل ضروريات الحياة اليومية ، وهي تلقى الضوء على ما يمكن أن نسميه « بالأساس الاجتماعي » لعقد الوكالة . ولتحديد ذلك ، نشير إلى أن مبدأ الصداقة لعب في الحياة الهلينستية دورا هاما شبيها بالدور الذي لعبه عند الرومان في نهاية الجمهورية . ونرى فيه مظهرا للتضامن السائد في داخل الهيئة الاجتماعية والذي يربط أفرادها بواجبات معنوية وقانونية في نفس الوقت .

فمجموعة الخطابات التي عثر عليها توضح مظاهر انشغال الأفراد وأعمالهم الجارية : شراء وبيع أشياء ذات استعمال يومي ، أداء ضرائب وديون خاصة ، إرسال طرود ، الخ .

فتنظيم المجتمع الحديث يمنح أفرادَه ، لحل هذه المشاكل العملية ، عددا من الوسائل « الفنية » التي لا توجد في المجتمع الهلينستي وحينما كان يحتاج الفرد إلى الخدمات البريدية أو الوسطاء المهنيين ، فإنه لم يكن يمكنه أن يعول الأعلى كرم أصدقائه . وفكرة أداء خدمة على سبيل المجاملة والتبادل مماثلة لنفس الفكرة التي كانت وراء أصل نشأة الوكالة في القانون

الرومانى . ويصادفنا أصل هذه النشأة فى التطبيق العلمى ذاته سواء فى روما الجمهورية أو فى مصر الهلينستية .

المبحث الثالث

العقود الكتابية

هى التى يتطلب لإبرامها استعمال الكتابة . ولقد عرفت الاوساط المصرية الكمبيالات ، مع ذكر السبب أو عدم ذكره . ولكنها نادرة فى الحياة العملية اليونانية . ومن ناحية أخرى فإنه عندما كان البيع لا يصحبه أداء الثمن فوراً والنزول عن الملكية فى الحال ، كان يحزر بدل العقدين عقد قرض لمدة معينة ، وكان المشتري يعتبر مديناً للبائع بثمن الشراء . وهكذا استخدم شكل الوثيقة التى تتضمن قرضاً سورياً للبيع المؤجل الثمن .

كما استخدمت الوثيقة المتضمنة قرضاً سورياً لتحقيق أغراض أخرى مثل البائنة ، والهدايا ، وغير ذلك مما جرت عليه الحياة العملية اليونانية .

المبحث الرابع

المقدّم المسمى

هذه التسمية مستعارة بدورها من القانون الرومانى . ذلك أن الفقهاء الرومان قسموا العقود الى أنواع مختلفة على أساس المصدر الذى يتولد عنه الالتزام : العقود العينية ، والعقود اللفظية ، والعقود الكتابية ، والعقود الرضائية . وكان كل نوع يتخضع لبدائية خاصة ، وتحميه دموى خاصة ، كما أن لكل منها اسماً خاصاً به .

والأصل العام أنه فيما خلا هذه الصور ، فإن جميع أنواع الاتفاقات الأخرى لا تدخل فى عداد العقود ، أى لا يتولد عنها حق تحميه دموى من الدماوى المقررة فى القانون . على أن احتياجات الحياة الاجتماعية اقتضت ضرورة ابتداع مجموعة جديدة من التصرفات لا تندرج تحت أى مقد من هذه العقود المعروفة ، وبالتالي لا تحمل اسماً تعرف به ، رغم أضغاء صفة

العقد عليها وتقرير دعاوى لحمايتها . ولقد عرفت هذه العقود الجديدة باسم «العقود غير المسماة» ، والتسمية التي خلطت على هذا النوع من العقود ليست دقيقة وذلك لان عددا منها اكتسب ذاتية خاصة وحمل اسما معينا ، مثل عقد المقايضة ، والهبة بعوض ، والصلح ، والوكالة بالعمولة ، والتقويم . ولقد وجدنا في البرديات تطبيقين للعقد غير المسمى :

المقايضة ، والتقويم (الوكالة بالعمولة) . ففيما يتعلق بالمقايضة : ونعنى بها ان يقوم احد العاقلين بنقل ملكية شيء الى العاقد الآخر لكي ينقل اليه بدوره ملكية شيء آخر ، عرفها القانون المصرى القديم . ولقد ورد في احدى الوثائق التى يرجع تاريخها الى عصر داريوس ان احد رعاة البقر اعطى ، من خلال اتفاق مكتوب ، بقرة الى أحد الاشخاص فى مقابل تلقيه بقرة أخرى .

ونقابل امثلة لهذا النظام فى العصر البطلمى ، بالنسبة للمنقولات ، ولكن بدون اتفاقات مكتوبة .

كما تضمنت البرديات أيضا ما يسمى بعقد التقويم *Aestimatum* (أو الوكالة بالعمولة) . وصورته أن تاجر جملة أو صاحب مصنع يسلم سلعا الى بائع متجول من أجل بيعها ، على شريطة أن يعيدها أو يدفع الثمن المقدر لها فى العقد مع الاحتفاظ لنفسه بما زاد عليه وذلك فيما لو تمكن من بيعها بثمن اكبر ، ويتم ذلك عادة خلال فترة زمنية محددة . ولم نجد أثرا لمثل هذا العقد فى عصر متأخر .

المبحث الخامس

الهبة

عرفت الهبة فى البرديات فى سائر العصور ، باصطلاح *doran* ، أو *dorea* أو *dosia* . وتعنى بالهبة كل تصرف يؤدي الى اقتدار شخص (الواهب) لمصلحة شخص آخر (الموهوب له) ، وهو الذى يتحصل على الشيء الموهوب بدون مقابل .

ولقد عرف القانون المصرى الهبات . وهى ترد أساسا على العقار . كما ذكرت فى محيط الاغريق هبات ترد بدورها على عقارات ، وقد ترد على أرقاء وغير ذلك من الاموال المنقولة ، وذكرت أيضا الخدمات المجانية . وفى حالة هبة العقارات والارقاء ، كان تسجيل العقد ضروريا . أما هبة الاشياء الاخرى فكانت تتم بالتسليم من يد الى يد .

المبحث السادس

الاتفاقات

١ - العقد المبرم لصالح الغير :

اعترف القانون المحلى بالاتفاق الذى يبرم لصالح الغير . فيحق للغير الحصول على منافع بمقتضى عقد أبرمه شخصان آخران . ونصادف فى البرديات عقدا بمقتضاه يبيع مستأجران جزءا من المحصول الموجود فى الأرض ، على أن يدفع المشتري الثمن مباشرة الى مالك الأرض الذى كان له حق المطالبة به . وهناك العديد من الايجارات تشتترط قيمة الايجار لصالح الغير . ويقال نفس الشيء بالنسبة للهدايا .

٢ - الاتفاق على التحكيم Compromissum :

التحكيم عبارة عن اتفاق بين شخصين يوجد بينهما نزاع ولا يرغبان فى طرح موضوع النزاع على القضاء ، بل يوكلان بمقتضى هذا الاتفاق أمر الفصل فى النزاع الى حكم . وهذا الاتفاق كان يرد اما فى عتود أخرى ، مثل الزواج والاجارة ، أو فى عقد منفصل يتعهد فيه كل من الطرفين بتنفيذ الحكم الصادر من المحكم .

٣ - الصلح Transaction :

الصلح عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين يوجد بينهما تنازع لم يصل بعد الى المحاكم (أو التحكيم) ، لصلحه بتنازل كل منهما عن جزء من ادعائه . وهو يتضمن عادة ، فى القانون المصرى واليونانى ، تعهدا بعدم رفع قضية بصدد مسألة حسمت من قبل .

٤ - اتفاق التعايش :

يتضمن هذا الاتفاق تعهدا بتقديم المآكل والملبس الضروريين لشخص ما ويتحدد مقدار الدقع بتحديد مبلغ معين من النقود أو كمية محددة من المواد الغذائية أو باستعمال عبارة عامة «وفقا للظروف» :

ويؤسس التزام الاتفاق على شخص ما أما على العادة ، مثال ذلك واجب الأب والام في الاتفاق على أولادهما والعكس ، وأما على نصوص قانونية مثال ذلك الواجب الملقى على عاتق الزوج الذي يطرد زوجته الحامل ، وأما على اتفاق التعايش . كما يمكن أن ينشأ الالتزام من وصية .

المبحث السابع

الاثراء بلا سبب والوعد بجائزة

عثر على بردية يرجع تاريخها الى عام ٢١٨ ق.م. تتضمن حالة اثراء بلا سبب ، اذ يطالب صاحب اقطاع Kleros تعويضا عن الثمار التي اخذها جاره من الارض بدون اذنه . وهو يقدر تعويضه على أساس الإيجار الذي حصل عليه من المستأجرين في السنوات الماضية .

وهناك بردية أخرى يرجع تاريخها الى عام ١٥٦ ق.م. تشير الى وعد من جانب واحد بجائزة في حالة ارجاع عبدين وصفا بأنهما هاريان من سيدهما في الاسكندرية . ويلتزم مالك الرقيق بما تضمنه هذا الوعد . ولم نصادف أمثلة أخرى عن الوعد بجائزة في العصر التالي . وينشأ عن كل من الاثراء بلا سبب والوعد بجائزة دعوى شخصية Condictio .

المبحث الثامن

بعض وسائل تدعيم الوفاء بالالتزام

١ - المصريون Arra

يظهر المصريون في مصر في القرن الثالث قبل الميلاد . واستخدم في التصرفات التي كانت تبرم بين المصريين ، وتلك التي كانت تجري بين الافريق . والنصوص متضاربة بشأن المصريين ، مما يدل على أن احكامه

لم تكن موحدة في هذا العصر . فوفقا لاحد النصوص ، يحرم مقدم العربون منه اذا لم ينجز البيع خلال الاجل المحدد وهو ثلاثة ايام ، يدفع باقى الثمن ، بينما يخوله نص آخر دعوى للمطالبة به . وهناك نص ثالث يتكلم عن التزام البائع برد العربون اذا رفض المشتري أن يدفع الثمن المحدد .

٢ - الكفالة

سبق القول ان الكفيل كان في البداية هو المسئول عن الدين . ونظرا لان الدين ، مع مرور الوقت ، أصبح كفيل نفسه وهو بالتالى المسئول ، ولذلك حينما كان يوجد كفيل ، كان يعتبر مسئولا بجانب المدين ، ويحق للدائن أن يرفع الدعوى على أى منهما . ولا يجوز للكفيل أن يطلب من الدائن الرجوع على المدين أولا .

وللكفيل الذى قام بالوفاء بالدين أن يرجع بعد ذلك على المدين ويطالبه بما دفعه . ويمكن بدوره أن يؤمن حقه عن طريق كفيل آخر .

٣ - أداء اليمين

استخدمت اليمين أيضا لتأمين الوفاء بالدين ، وكان ذلك شائع في العصرين الصاوى والفارسي ، ولكنه نادر للغاية في العصر البطلمي ، ثم ذاع مرة أخرى في العصرين الرومانى والبيزنطى . ومن يؤدى اليمين يكون مسئولا عن الحنث به .

المبحث التاسع

حوالة الحق

اعترف بتحويل الحق للغير . وهناك العديد من البرديات التى تقدم الدليل على أن هذا التحويل كان ممارسة في الحياة العملية في مجالات مختلفة مثل القروض والايجارات . ومن المحتمل أنه كان يتطلب موافقة المدين . وكانت بعض القروض تتضمن شروطا تخسول لكل من الدائن وشخص ثالث دعوى ضد المدين .

المبحث العاشر انقضاء الالتزام

١ - الوفاء Solutio

يبدو أن استرداد الوثيقة المتضمنة للالتزام ، وليس تنفيذ العقد ، هو الذى يؤدي الى انقضاء الالتزام في القانون المصرى . اذ نجد بعض البرديات التى يرد فيها باستمرار عبارة : « لن نستطيع أن نقول » لقد انجزنا لك الالتزام الوارد في العقد » بينما العقد المتقدم في يدك . ونقرأ في احدى البرديات « ضع يدك على مكتوبى من اجل الفضة ... » .

أما القاعدة التى انتصرت في الاوساط اليونانية فهى ان تنفيذ العقد يؤدي الى انقضاء الالتزام / بيد انه حدث تأثير نتيجة لوجود القاعدة المصرية القائلة بأنه طالما وجدت الوثيقة التى تتضمن الالتزام ، فإن المطالبة به تعتبر صحيحة / ومن ثم أجريت محاولات توفيقية ، منها أنه حينما يتم التنفيذ يوضع عدد من العلامات على شكل حرف x على وجه الوثيقة كلها ، أو كتابة ايصال ، وأخيراً نشأت عادة رد الوثيقة مع كتابة ايصال .

وإذا كان الدين قد تضمنته وثيقة عامة ، فإن انقضائه يكون بنفس الأسلوب .

٢ - التجديد Novatio

التجديد عبارة عن انقضاء التزام قديم عن طريق انشاء التزام جديد يحل محله (١) . ولقد كان هذا النظام معروفا جيداً في القانون المصرى القديم . كما عرفت أكثر من صورة له في الحياة العملية اليونانية . فهناك التجديد فيما بين الأشخاص Novatio inter easdem personas والتجديد فيما بين أشخاص جدد Novatio inter novas personas . وجرى استعمال

١ - انظر : بحثنا في تاريخ نظام التجديد في القانون الرومانى ، مجلة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨ ، ص ١ .

الصورة الاولى على النحو التالى : (أ) التزامات عديدة نابعة من مصادر متنوعة تستبدل بالتزام جديد نابع من مصدر واحد . (ب) تغيير محل الالتزام الاول بزيادته أو انقاصه . وكان يتم التجديد فيما بين أشخاص جدد عن طريق استبدال الدائن أو المدين .

٣ - الوفاء بمقابل Datio in Solutum

يمكن أن يتفق الدائن مع المدين على أن يستوفى شيئاً آخر في مقابل دينه . وقد اعتاد المصريون والأغريق على الالتجاء إلى البيع الضئورى (لعقارات أو عبيد) ، وكذلك القرض أو الإيجار الصوريين .

٤ - المقاصة

إذا أصبح المدين دائناً لدائنه ، وكان محل كل من الدينين المتقابلين نقوداً أو مثليات انقضى الدينان بقدر الأقل منهما عن طريق المقاصة . وكانت المقاصة معروفة في العصر البطلمى ، وكانت تستخدم في مجال الإيجارات بصفة خاصة .

القسم الثانى النظم القانونية المطبقة فى مصر ابان الحكم الرومانى

مقدمة تاريخية

وضع مصر فى الامبراطورية الرومانية

فى اعقاب نجاح بعض الافسراد من طبقة النبلاء الذين يمثلهم مجلس الشيوخ فى التآمر على قيصر وقتله فى روما ، وما تلاه من صراع بين كتلة مجلس الشيوخ وعلى رأسهم بروتس وكاسيوس من ناحية ، وبين انطونيوس واكتافيوس اللذين كان يؤيدهما القواد وجنود قيصر القدامى ، ومحاولة بعض ذوى العقول الراجحة - الذين كانوا يعتقدون أن قيصر كان مستبداً ويترحمون على نعم الحرية ممثلة فى مجلس الشيوخ - أن يحاربوا ويناصروا جانب بروتس وكاسيوس ، استطاع اكتافيوس وانطونيوس تحقيق الانتصار فى عام ٤٢ على كتلة مجلس الشيوخ .

واقتسم القاتدان المنتصران الولايات الرومانية فيما بينهما ، فالت الولايات الغربية لاكتافيوس والولايات الشرقية لماركوس انطونيوس . وكانت مصر فى ذلك الوقت الدولة الوحيدة التى لم تزل مستقلة عن روما ، وكان على رأسها كليوباترا السابعة التى استطاعت أن توقع انطونيوس فى شباكها وتوطدت العلاقات بينهما حتى اذا كان عام ٣٥ ق.م. أعلن انطونيوس طلاقه من زوجته اكتافيا اخت اكتافيوس ، كما أعلن شرعية علاقته بكليوباترة .

وقام اكتافيوس الحاكم فى روما وفى الولايات الرومانية الغربية بنشن حملة شعواء من الدعاية والتشهير بانطونيوس وبمسلكه مع كليوباترة ، وأخذ يروج أن هذا الاخير قد حول الولايات الشرقية الى مملكة هو ملكها وكليوباترة ملكتها وأولادهما ورثتها ، وأنه يسعى الى جعل ايطاليا ولاية تابعة لمصر ، مما أدى الى ذعر المواطنين الرومان ، وبصفة خاصة الطبقة المتوسطة أى طبقة البورجوازية ، وتحفزوا لمناصرة اكتافيوس والقضاء على

أنطونيوس من أجل المحافظة على كيان الدولة الرومانية وانتصار الحرية ضد الوحشية والاستعباد في صورهما الشرقية . ومن ثم أعلن الأول الحرب على الثانى باسم انقاذ الدولة الرومانية ، ومدافعا عن التراث الرومانى .

ودارت المعركة الفاصلة بينهما عند اكتيوم البحرية في غرب اليونان في سبتمبر سنة ٣١ ، وانتصر اكتافىوس فيها . واستطاع أن يستولى على مصر في أعقاب ذلك ويدخل الاسكندرية في أول أغسطس سنة ٣٠ ق.م. ويهتجر أنطونيوس ، وتوجد كليوباترة ميتة في قصرها ، ويقوم اكتافىوس بقتل ابن كليوباترة وقيصر ، بطليموس قيصر . ويعلن ضم مصر الى امبراطورية روما . ويظل الرومان يحكمونها حوالى سبعة قرون بدأت في عام ٣٠ ق.م. وانتهت في عام ٦٤١ ميلادية بعد هزيمتهم في موقعة حصن بابليون على يد عمرو بن العاص .

ومن الجدير بالذكر أن حالة مصر كانت في غاية السوء ، وكان الخراب يخل في كل مكان ، عندما وقعت في قبضة أول أباطرة الرومان . إذ ابتلعت الحروب والثورات أموالا طائلة من دخلها ، وخلت الإدارة من ذوى الكفاية ، وشكى السكان باستمرار من ابتزاز جبسة الضرائب والموظفين ، وانتهز الكهنة فرصة ضعف الملوك والحواء على الدوام في طلب امتيازات جديدة كحق الالتجاء الى المعابد ، ومنحهم أقطاعات كبيرة من الاراضى . وكانوا ينجحون في تحقيق مثل هذه الطلبات . وعموما فان الأحوال كانت شبيهة بتلك التى سادت مصر قبل الفتح اليونانى .

ولقد تحولت مصر ، نتيجة الاحتلال الرومانى من مملكة مستقلة اثناء حكم البطالمة الى ولاية تابعة للامبراطورية الرومانية ابتداء من عام ٣٠ ق.م. وأحيط بطبيعة النظام الذى وضعه لها اكتافىوس بعض الغموض واللبس . ذلك أن مصر الرومانية كان لها وضع فريد ، ولم تكن ولاية على نمط الولايات الرومانية الاخرى . فاذا كان اكتافىوس ، كما سبق القول قد أعلن أنه «ضم مصر الى امبراطورية الشعب الرومانى» الا أن هذا القول لا يتفق مع الأدلة المستقاة من الوثائق الاغريقية والمصرية التى تقدمه كورث مباشر للملوك مصر وله صفات مقدسة .

وهناك من يرى أن الشعب الرومانى ، الذى أصبح سيد مصر ، قد عهد بها الى أغسطس ليحكمها وفقا لتقاليدھا المستقرة منذ آلاف السنين (١) . ويذهب رأى آخر الى أن مصر ضمت مباشرة الى البلاط الامبراطورى . ومهما يكن من أمر فانه يعتبر من المسائل الثانوية ، معرفة ما اذا كانت مصر قد اعتبرت من أملاك الامبراطور الخاصة ، أو أنها ولاية حكمت وفقا للنظام خاص . ونحن على كل حال نميل الى هذا الرأى الاخير .

ويترجم غموض وضع مصر الرومانية ظاهرى الاستمرار والانقسام اللذين نلاحظهما على نظم هذا العهد . وظاهرة الاستمرار تؤكد «أصالة» هذه الولاية التى لا تشبه الولايات الرومانية ، بل وضع لها نظام خاص حتى اصلاحات ديوقليديسيان . فلقد استبقى هازم كليوباترة والوارث المباشر للبطالة النظام الادارى والاقتصادى للبلاد دون مساس تقريبا . وتلقى مظاهر التكريم الالهى التى كانت تؤدى لملوك مصر منذ القدم . واضطلع بالدور الدينى للفراعنة وما يرتبط به من شعائر ، ولا سيما تلك المتعلقة بفيضان النيل . فالغزو الرومانى لمصر لا يعنى بالنسبة لسكان البلاد سوى مجرد تغيير فى الاسرة الحاكمة . ولم يصحبه سوى اضطرابات اقل بكثير مما حدث مرات عديدة عند تغيير حائز السلطة فى ظل الملوك المصريين .

ولقد اتجهت جهود أغسطس ، كما فعل بطليموس فيلاديلفوس من قبله ، الى اعادة تنظيم مصر . وكان مقصده الاساسى أن يعيد الى البلاد مقدراتها المالية ، وذلك بالحد من نفوذ الكهنة ، واصلاح النظام الادارى ، والقضاء على الرشوة وسلب الاموال بطرق غير مشروعة ، والعودة الى استصلاح الاراضى القابلة للزراعة .

ومن ثم جعل اراضى المعابد ومواردها تحت اشرافه بعد أن صادرت مساحات شاسعة من هذه الاراضى وغيرها من العقارات التى كان الكهنة يملكونها وضمها الى الدولة . واصبح ما يلزم من اموال لاقامة الشعائر الدينية ولاشباع احتياجات الكهنة يأتى من خزانة الدولة .

وفي محيط الإدارة ، كما سيلي تفصيله ، أبقى أغسطس على النظام الذى كان متبعاً في عصر البطالة ، ولم يمس جوهره . فظلت الإدارة في أيدي اليونانيين ، ولم يعين من بين الرومان غير كبار الموظفين كالوالى الذى يمثل الامبراطور ، وارث عرش البطالة ، وكبار مساعديه . أما المناصب الأخرى الأدنى فقد ملئت باليونانيين الذين استوطنوا البلاد وبقيت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية في مصر ، ولم تستخدم اللغة اللاتينية إلا في الشؤون الخاصة بالرومان المقيمين في مصر .

واستبقى كذلك نظام الضرائب والنظام الاقتصادى والمالى كما كانا عليه دون تحوير . واستمر العمود الفقرى للبلاد هو ما يؤديه السكان الاصليون من جهد في الزراعة والصناعة والنقل . وبقي حالهم كما كان من قبل . اذ نظر اليهم كأنهم وحدات منظمة من العمال فقط ، وبقوا يستأجرون الاراضى من الدولة وبدلت الجهود لاعادة المقدرة الاقتصادية الى العناصر الأجنبية من بين السكان . وملك بعض الإباطرة وأعضاء من مجلس الشيوخ وافراد من طبقة الفرسان الرومان ، وعدد من الأثرياء الذين ينتمون الى العائلات البارزة في الاسكندرية ، ضياعاً شاسعاً في مصر . وشجع الإباطرة تكوين ضياع جديدة يملكها الافراد .

وهكذا لم يحدث الاحتلال الرومانى لمصر سوى تغيير ضئيل في التنظيم الداخلى للبلاد اذ كانت سياسة الرومان على الدوام أنه حينما يضاف الى امبراطوريتهم بلد يتمتع بتنظيم متطور للحكومة ، ألا يتدخلوا الا بالقدر الضرورى فيما يوجد من نظم .

واذا كان الغزو يبرر اتصالاً في كثير من النظم فإنه في نفس الوقت يؤدى الى بعض الانقسام . فهو كما سبق أن رأينا يحول مصر من الدولة البطلمية ذات السيادة الى نظام ولاية لها وضع خاص وتتبع امبراطور روما . وفرضت بالتالى جزية مالية على مصر وضريبة نوعية من القمح يجب أن تشحن الى روما في كل عام ، أى أن جزءاً كبيراً من دخل المصريين وانتاجهم الزراعى كان يذهب الى روما دون مقابل . كما مارس أغسطس عليها سلطاناً مطلقاً ، فهو يختار حكامها ، وهم مسئولون امامه فقط . ولم يحكم مصر وكيل مالى Procrator من وكلاء الامبراطور الذين كان يعهد

«لهم بادارة بعض الولايات الصغيرة التى لا ترابط فيها سوى حاميات خفيفة ، بل حكمها وال تدرب فى سلك وظائف «الفرسان» العسكرية والمدنى .

ويمكن ان نضيف الى ما تقدم من اسباب وراء هذا الوضع الخاص لمصر ، انه بينما كانت الولايات الرومانية الأخرى قد فتحتها جنرالات الجمهورية وبأسلحتها وبأسماها ولحسابها ، فان مصر كانت ثمرة انتصار ككتافيوس على منافس روما (أنطونيوس) ، وهى كانت مملوكة ملكية شخصية لزوجة هذا المنافس (كليوباترة) ، ومن ثم صودرت لحساب المنتصر ، يحكمها باسم الشعب الرومانى .

وكذلك فان أغسطس كان يعرف جيدا أهمية مصر ولا سيما كمستودع القمح لا غناء عنه لاطعام الشعب الرومانى ، وكمورد للمال لا بد منه لتدعيم خزائنه روما التى نضبت من جراء الحروب الأهلية . فضلا عن أن ثراء مصر يمكن أن يعول أية ثورة ، وأى شخص يسيطر على هذا البلد يمكنه تسببه مضايقات جدية لسكان روما بدون حاجة الى اتخاذ أى إجراء عدائى سوى مجرد وقف تصدير القمح من الاسكندرية فتصاب روما بالجوع ، ويجبرها على الخضوع له ، وهذا هو ما قصد فسبسيان فيما بعد ان يفعله .

كما أن موقع مصر الاستراتيجى الهام كمنفذ للجزء الشرقى من حوض البحر الأبيض المتوسط ، وبعدها وصعوبة الوصول اليها من روما بسبب ظروف الملاحة قديما وارتباطها بمواسم الرياح ، فضلا عن سهولة الدفاع عنها كان يمكن أن يفرض أى طموح للاستقلال بها . ففى وسع من يتحكم فى مدخلها او مفتحها : بيلوزيون فى الشرق (وهى طريق الوصول اليها من البر) وفاروسى الغرب (وهى طريق الوصول اليها من البحر) ، أن يصد بسهولة أى هجوم عليها . ومينائها هو الوحيد فى البحر الأبيض المتوسط الذى يصاح لرسو السفن الكبيرة ، والاقتراب منها برا عبر الصحراء سواء من الشرق أو الغرب كان يتسم بالخطورة . مهما كبر عدد الافراد .

ويضاف الى ما تقدم أن مصر اشتهرت بجنوح أهلها الى الشجيرة ، والقيام بالاضطرابات ، ولا سيما من سكان الاسكندرية وأهالى طيبة ، كما حدث فى النصف الأخير من حكم البطالة . فيمكن أن تؤدى هذه المسائل

الى نشوب شغب ومصادمات وسط الجماهير المختلفة في المعتقدات والاصل والتي كانت تسكن الاسكندرية ، بينما كان سكان مصر العليا يستخدمون السلاح لحسم خلافاتهم ، وكان يمكن ان يؤدي ذلك الى اضطرابات خطيرة ما لم تتخذ الاجراءات الملائمة والحاسمة .

التدابير التي اتخذها اكتافينوس قبل مغادرته مصر لكن يكفل استمرار خضوعها للسلطة المركزية : ولكل هذه الاسباب انتهج أغسطس سياسة تتسم بالحد والحرص (١) . واتخذ عدة تدابير تمنع عن هذه السمة .

فمن ناحية ، وضع في مصر من القوات ما يضمن عدم وقوعها في يد عدو من أعداء روما . ويذكر استرابون ان الحامية العسكرية الرومانية كانت مكونة في عهد أغسطس من ثلاث فرق وتسع سرايا وثلاث وحدات من الفرسان (٢) . ووزعت بين الاسكندرية وسائر أنحاء القطر حسب المواقع الاستراتيجية في البلاد ، وخاصة عند الحدود الجنوبية في أسوان .

ومن ناحية أخرى ، حرم على الشخصيات الكبيرة ، أي أفراد الأسرة الامبراطورية وأعضاء مجلس الشيوخ والشخصيات البارزة من الفرسان من ذوي نصاب أعضاء مجلس الشيوخ والذين يطلق عليهم اسم «الفرسان اللامعين Equites illustres» الدخول الى مصر لاي سبب كان او الإقامة بها ، الا بعد الحصول على اذن خاص من الامبراطور . وكان يمنح هذا الاذن في بعض الاحيان . ولم يمنع هذا الاجراء أعضاء مجلس الشيوخ الاغنياء من ان تكون لهم ممتلكات شاسعة في مصر في القرن الاول كما سبق ان رأينا ، وكان يشرف على ادارتها وكلاء لهم ، وكانت تجلب لهم ايرادات ضخمة . ومن ثم يمكن القول انه بعد أهوال الحرب الاهلية التي اجتاحت روما ، فان أرض مصر الخصبة ساهمت في أن تعيد الاستقرار الرومانية تكوين ثروتها .

١ - أنظر 1 Piganiol « A. » : Le statut augustéen de l'Egypte et sa destruction museum Helveticum, X 3-4 « 1953 », P. 195 ; Cf. Van Groningen « A. B. » op. cit. 189 et suiv.

Strabo, 17, 1, 12.

٢ - أنظر :

هذا وإذا لم يكن عضو مجلس الشيوخ يستطيع القدوم الى مصر بمحض رغبته ، فإن أحدا من مصر لم يكن يستطيع أن يصبح عضوا لمجلس الشيوخ في روما .

ومن ناحية ثالثة ، قرر عدم السماح لاي عضو من أعضاء مجلس الشيوخ بشغل منصب في مصر . وأعلى المناصب ، وهو منصب الوالى شغله أحد افراد طبقة الفرسان . ولم يكن والى مصر مسئولا امام أحد سواه . ولم يحمل لقب مندوب أغسطس Legatus Augusti ، كما هو الحال في ولايات الامبراطور ، ولا لقب برو قنصل Pro consule (اى من فئة القناصل السابقين) او برو برييتور Pro praetore كما هو الحال في ولايات مجلس الشيوخ بل حمل لقباً من القاب سلك الفرسان وهو «بريفيكتوس Praefectus» بمعنى حاكم أو وال .

ومن ناحية رابعة وأخيرة ، فإن أغسطس قبل رجائه أراد اشعار اغريق الاسكندرية أن سعيهم وراء التمتع بامتيازات خاصة ، كما كان شأنهم مع الملوك من بنى جلدتهم ، لم يعد يتلاءم مع الوضع الجديد ، وكذلك فيها يتعلق بانتحالهم وضع الطبقة الحاكمة . فقرر حرمانهم من حقهم في انتخاب مجلس الشيوخ Boule وذلك حتى لا يمكن لتيارات سياسية أن تظهر بينهم في الوقت الذى ضمن ليهود المدينة جميع الحقوق والامتيازات التى تمتعوا بها في ظل البطالة ، وهكذا ساوى بينهم وبين الاغريق ، وحتى تفوقوا عليهم اذ سمح لهم باستمرار مجلس الشيوخ Gerousia الخاص بهم والذى يدير شئونهم ويشرف عليها . ولقد أوغرت هذه السياسة التى تحابى اليهود صدور الاسكندرانيين والاغريق في مصر على الرومان واليهود معا . ومن ناحية أخرى فرض على الاغريق أداء ضريبة الرأس التى كانوا معفين منها . واسس مدينة جديدة تسمى مدينة نيقيوبوليس ، على بعد أربعة أميال شرق الاسكندرية .

ولقد شجع الامبراطور أغسطس ومن جاء بعده من الاباطرة على تكوين طبقة بورجوازية محلية . ونحن نشاهد وجودها فعلا في القرن الثانى الميلادى . وأقام أكثر الأعيان الجدد في مدينة من المدن الرئيسية ومنها

سهل عليهم أن يشرفوا على قطع أراضيهم وأملاكهم البعثة في مقاطعة أو عدة مقاطعات . وكان كثيرون منهم مصريين أصطبغوا بالصبغة اليونانية . وقد كان القرن الثاني هو الذروة التي انتهى عندها صيغ مصر بالثقافة اليونانية ، وأخذت في التدهور بعد ذلك . وتآق الأثرياء من اليونانيين الى أن يعيشوا عيشة رافهة لا عيشة نكد كالمصريين . ولكن ما حدث من تغيير لم يلمس غير السطح الخارجى . أما حياة الجماهير الفقيرة من المصريين فلم تتغير . واستمر جمهور الفلاحين والصناع المصريين يحيون نفس الحياة التي كانوا يعيشونها كما قسم لهم منذ فجر التاريخ المصرى ، ونالهم الأعياء والضجر ، وكان كدهم وآلامهم ، لا لأنفسهم وإنما من أجل الامبراطورية الرومانية ممثلة في شخص امبراطور روما المقدس .

ولقد اندلعت العديد من الثورات في الداخل مرات عديدة كلما سنحت الفرصة بذلك ، فنشبت الاصطدامات المستمرة بين الاسكندرانيين واليهود خلال القرن الاول الميلادى ، وقام المصريون بثورات في نهاية القرن الثاني وخلال القرن الثالث الميلاديين (١) . ولكن الحدود النوبية ظلت هادئة في اقلب الاحيان .

الباب الاول نظم القانون العام

احدى الظاهرتين اللتين يتسم بهما هذا العصر ، وهى ظاهرة الانقسام ، نجدها شاملة فى مجال القانون العام حيث أصبحت المباداة فيه فى يد الرومان وحدهم .

الفصل الاول السلطة الملكية

بعد أن تم لاكتافىوس فتح الاسكندرية فى اول اغسطس سنة ٣٠ ق.م. ، عاد الى روما ليستولى على السلطة فيها بالتدريج منذ سنة ٢٧ ق.م. الى أن تم له ذلك نهائيا فى سنة ١٠ ق.م. وأصبح امبراطورا باسم أغسطس أو المواطنين الاول *Principis* . وتمكن من أن يجمع بين يديه السلطات التى كانت فى ظل الجمهورية مقسمة بين سائر الحكام .

واستندت سلطة الامبراطور على دعامتين اساسيتين :

- (١) سلطة الامر والنهى فى انحاء الامبراطورية «الاميريوم للبرو قنصل *Imperum proconsulare* وكان يقوم مجلس الشيوخ بمنحه تلك السلطة . وهى تخوله قيادة الجيش ، وحق التعيين فى جميع الوظائف المدنية والعسكرية فى روما ، وحق اعلان الحرب أو اقرار السلم ، الخ.
- (٢) سلطة تقييد العامة *Tribunicia potestas* ويحصل عليها من الشعب يوم امتلائه المرش ، بمقتضى قانون الولاية العامة *Lex de imperio* . ويترب عليها أن تكون ذاته مضمونة لا تمس .

وبعد تردد من قبل أغسطس ، ورغبته أول الامر فى أن يركز سلطته على سلطة البروقنصل ، أكر سلطة تقييد العامة وهذه السلطة الاخيرة لم تكن تعطيه سلطة الاميريوم التى تخول حق قيادة جيوش مكونة من فرق

رومانية ، ولا سلطة الأمر والنهى الكبرى أى سلطة بروقنصلية استثنائية
Imperium preconulare maiuse وهى تعنى أن هذه السلطة تعلو على
سلطة سائر الحكام ، حتى حكام الولايات التابعة لمجلس الشيوخ . وهذه
السلطة كان يعبر عنها اسم الامبراطور ولقبه .

وإذا كان الإباطرة كما قلنا أثروا أن يخولوا سلطة نقيب العامة ، فذلك
لأنه كان على ما يبدو أكثر ملاءمة مع أصل نشأة الامبراطورية ذاتها ، حيث
أنها تولدت من الدكتاتورية الشعبية لقيصر . وسلطة نقيب العامة كانت
هائلة ، مادام أنه بممارستهم حق الاعتراض ، كانوا يستطيعون أن يصيبوا
الدولة بالشلل . وهذه السلطة سنوية ، غير أنها كانت تتجدد بالنسبة
للإمبراطور كل سنة (يوم ١٠ ديسمبر فى هادريان) .

ولم يتخل الإباطرة مع ذلك عن التدثر أحيانا برداء أعلى مناصب الحكم
القديمة . فالإمبراطور هادريان مثلاً ، فى العام العشرين من تقلده سلطة نقيب
العامة ، يتدثر منصب القنصل للمرة الثالثة .

وهكذا فإن الرئيس (المواطن الاول) Principis باعتباره إمبراطوراً ،
أى سيداً مقوضاً من قبل الشعب ، يمارس سلطاته فى مصر . ولما كانت هذه
السلطات مطلقة ، فإنه كان من السهل اعتباره فرعوباً من قبل سكان مصر .
وبتعبير آخر فإنه يمكن القول أن الشعب الرومانى عهد بمصر الى الإمبراطور
لكى يديرها وفقاً لتقاليدها ومتطلبات الحال .

ومن ثم فإنه بعد سقوط مملكة البطالمة ، صار الإمبراطور الرومانى
وريثاً لهم ، وخلفهم فى حكم البلاد باعتباره الملك الشرعى ، وفرعون مصر .
وروعيت هذه الفكرة فى المعابد على وجه الخصوص ، حيث صور عليها فى زى
الغرامنة المصريين وفوق رأسه التاج المزدوج لمصر العليا والسفلى ، وأمامه
استمع محفوراً داخل «خرطوشة» بالخروف الهيروغليفية . وكان ذلك كله
من ضرورات الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية المصرية ، التى لا
تستقيم الا بوجود فرعون على رأسها .

فالدولة فى نظر المصريين عقيدة دينية ، وهى ممثلة فى شخص الملك .
وكما لم يلقوا بالا الى أن الدولة كانت ممثلة فى عصر البطالمة بحكام مقدونيين

اجانبه ، فانهم قبلوا بسهولة ان تحل طبقة اخرى من الاجانب هم اباطرة روما محل طبقة الحكام المقدونيين طالما احترم الحاكمون آلهة مصر واعترف بهم الالهة على انموذ الكهنة. حكمهما شرعيين لمصر . وكان الكهنة من الدكاء بحيث سرعان ما كانوا يعترفون بالقوة التي تستند الى جيش منظم من الجنود المحترفين الاقوياء ، حتى ولو كانت اجنبية .

وكان الامبراطور الروماني يبرز في دساتيره كل الانقلاب التي منحها له الشعب الروماني والتي تعبر عن مجموعة السلطات الامبراطورية . فمن الانقلاب التي وردت في البرديات لقب قيصر Caesar ، والامبراطور قيصر اغسطس Imperator Caesar Augustus ، بجانب ذلك بعض الانقلاب ذات الطبيعة المحلية . ففي الوثائق المصرية قدم اغسطس كامبراطور ابن الاله ، اغسطس ، زيوس Zeus المحرر . وخلع عليه مثل ملوك البطالة ، لقب المنقلد ، والمحسن . وهو يتقمص في شخصه «ابن رع الخالد ، المحبوب من بتاح وايزيس» ، و «سيد القطرين» .

وتبرز الانقلاب ، مثل لقب اغسطس Augustus ، وهو يتضمن معنى ذي الجلال او صاحب الجلالة ، الطابع الديني لسلطة الامبراطور والذي كان هاما للغاية بالشعبية للمصريين . وهو مشتول عن فيضان النيل . وآلهة مصر تستطيع ان تنبأ أي ذجيل يرفض منحة فيضانا مفيدا . فسواء اكان يونانيا او رومانيا ، فانه يتعين على سيد وادي النيل ان يتصرف قبل كل شيء في صورة فرعون صالح . وكان من الضروري ان يكون الامبراطور اهلا لاحتلال مرتبة الفراعنة ومنحه سلطات الالهة ، والا فان الفيضان يكون سيئا للغاية ، وقد لا يتحقق البتة . ولا يستحق الامبراطور ثروة مصر الا اذا كان الفيضان خيرا . ولذلك كانت موارد مصر تمر مباشرة بخزانة الامبراطور .

نظام مصر الرومانية يفسر على ضوء الاعتبارات الدينية والضريبية . ومن ناحية السلطة التشريعية ، نجد ان ظاهرة الانقسام كاملة . اذ احتكر الاباطرة السلطة التشريعية في مصر ، كما اجازوا للولاة اصدار منشورات تكون مصدرا للقانون المطبق في مصر . فبالنسبة لممارسة السلطة

التشريعية من قبل الإباطرة فإننا نعلم انهم قاموا منذ فجر الامبراطورية الرومانية باصدار دساتير كانت لها دور كبير في مجال تقرير القواعد القانونية . وكانت الدساتير الامبراطورية على انواع مختلفة :

(١) المنشورات Edicta : كان للامبراطور حق اصدار المنشورات Ius edicendi استنادا الى سلطته البروقنصلية التي كانت له بالنسبة لانحاء الامبراطورية . وتصدر هذه المنشورات في شكل شبيه بمنشورات الحكام الجمهوريين .

(٢) الاحكام Decreta : وهي الاحكام القضائية التي يصدرها الامبراطور في الدعاوى المرفوعة اليه مباشرة أو بطريق الاستئناف .

(٣) الفتاوى Rescripta : وهي عبارة عن الاجابات التي يرد بها الامبراطور على الاسئلة القانونية الموجهة اليه من الادارات أو الافراد . ومنذ عصر الامبراطور هادريان ، كثرت الاجابات الصادرة الى الافراد .

(٤) التعليمات Mandata ، التي يوجهها الامبراطور الى الموظفين .

فالدساتير الامبراطورية بالنسبة لمصر (كما هو الحال بالنسبة لكل مكان في الامبراطورية على الاقل ابتداء من فسيبيان) كانت لها قوة القانون . وكانت تحد من سلطة انوالى الذي كان ينبغي عليه تنفيذ ما جاء فيها . وقد كان هناك من المسائل ما يتعين عليه الرجوع فيها الى الامبراطور ليبت فيها بنفسه . و الامبراطور هو الذى يحدد بانتظام مقدار الضريبة الذى يتعين على الولاية الوفاء به . ونحن نراه يتدخل ايضا بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاعفاء من الضرائب أو التكليف . ولم يكن للوالى أن يعفى أحدا من الخدمات الالزامية Leiturgia الا بمقتضى الشروط التي استقرت بتعاقب الإباطرة .

وكما كان الحال في عصر البطالمة ، فان الوثائق تؤرخ بحسب سنوات الامبراطور المتوج . ويلاحظ انه بينما كان هناك امتزاج ما بين الدولة والتاج في العصر البطلمى ، غير أن الفكرة التي سادت في العصر الرومانى هي أن الدولة نظام متميز عن الامبراطور .

الفصل الثاني

التعديلات التي أدخلت على النظام الإداري

لم يدخل الرومان في بادئ الأمر من التعديلات على النظام الإداري إلا في أضيق الحدود . فتعديّل الإمبراطور أغسطس الأساسى يتلخص في إقامة موظف جديد ليمارس سلطات الملك السابقة وسُمى والى . أما سائر الموظفين فقد بقوا باسمائهم دون تغيير هام (١) .

المبحث الأول

والى مصر

Praefectus Aegypti

أمد الإمبراطور أغسطس الموظف الجديد الذى عينه على رأس النظام الإدارى بالسلطات التى كانت للملك البطلمى من قبل ، وسُمى «بريفيكتوس Praefectus» أى والى . وكان اسمه الرسمى والى مصر ، وأحيانا سُمى «والى الاسكندرية ومصر Praefectus Alexandriae et Aegypti» (٢) .

علاقة والى بالامبراطور وبالمصريين :

كان والى يلحق بشخص الإمبراطور ، وغالبا ما كان يتغير بتغيره أو على الأقل فإنه فى أغلب الأحيان لا يظل طويلا فى السلطة بعد وفاة الإمبراطور الذى عينه ، لأن الفاهل الجديد كان يفضل أن يعين للولاية ~~صديقا~~ أو تابعا شديدا الولاء له .

ومدة ولاية والى كانت قصيرة . فالأشخاص الذين شغلوا هذا المنصب لم يتجاوزوا عموما ست أو سبع سنوات . وقصد من ذلك ألا تمتد ولاية حاكم طموح امتدادا قد يفريه بتوطيد مركزه ومناوأة روما

نفسها . ومن ثم لم يرغب أن يظل طويلا نفس الشخص في منصب يشعر فيه بقوة هائلة يتمتع بها . وأول وال عين من قبل أغسطس ، صديقه كورنيليوس جالوس Cornelius Gallus أدار الانتصار الذي حققه ، نتيجة قضائه على ثورة في طيبة في بداية العصر الروماني ، رأسه وتملكه الزهو ، فأقام نصبا في جزيرة فيلة (انس الوجود) مفاخرا فيه بانتصاراته ، مما أغضب الامبراطور عليه واستدعاه بعد عزله ، فخشي العاقبة ودفعه ذلك الى الانتحار . وهناك أمثلة أخرى لولاة تعرضوا لغضب الامبراطور عليهم بسبب تصرفاتهم المريبة .

وكان الوالى يعمل على تطبيق القواعد التى تضمنتها الدساتير الامبراطورية . وعادة ، وان كان ليس دائما ، حينما يرغب الامبراطور الاتصال بموظف ، فانه كان يتم عن طريق الوالى ، وان كان يندر أن يتدخل الامبراطور في التفاصيل الادارية في مصر . غير أن الوالى لم يكن له أن يتخذ قرارا لا يتفق وسياسة الامبراطور ، مع التسليم بأن هذا الأخير كان يمارس سلطته في مصر عن طريق الوالى . فهو في نظر الامبراطور خادما عليه تنفيذ رغبات سيده ، وتطبيق القواعد العامة التى يقرها ويؤامرها بينها . ويتطلب منه الامبراطور الطاعة الكاملة وسهولة الانقياد له .

وعلى العكس من ذلك فان الوالى بالنسبة للمصريين حاكم حقيقى ، مطلق السلطان . والسلطات التى يتمتع بها بتفويض من الامبراطور هائلة (١) لأنه كان يمنح سلطة الامر والنهى أو الولاية العامة (امبيروم Imperium) ويستطيع حائزها اصدار الاوامر الى الاشخاص الخاضعين له واتخاذ كل الاجراءات الضرورية للعمل على تنفيذها ، كما انها تخوله سلطة قيادة الجيوش ، وبالتالي يسيطر على ما يوجد في مصر من قوات رومانية سيطرة مباشرة ، بل أنه يتمتع بأعلى درجات الامبيروم وتسمى Imperium merum أى السلطة المجردة أو الخالصة ، وهى تشمل سلطة الفصل في القضايا الجنائية ، ولا سيما حق اصدار حكم الأعدام ، أو كما يعرفه الفقيه

اولبيانوس في كتاب الجامع Digesta ، بحق السيف Ius gladii (٨) .

ومن المحتمل أن سلطات الوالى لم تكن تتحدد بمقتضى قانون تصدره المجالس الشعبية في روما Comitia curiata ويسمى Lex curiata ، بل بمقتضى دستور امبراطورى Constitutio Imperialis ونقص هذا «القانون المعطى» القانون الذى أفسطس نفسه Lex data ونقص هذا «القانون المعطى» القانون الذى كان يصدر من الامبراطور بناء على تفويض السلطة التشريعية من قبل الجمعيات الشعبية ، وكان من بين ما يرمى اليه تحديد الوضع القانونى لشعب مهزوم .

وينظر سكان مصر الى الوالى باعتباره يحكم بدلا من الملك . ومن ثم يخلعون عليه في بعض الاحيان مظاهر التكريم الملكى . ويتحدث استرابون عن الوالى كشخص له مرتبة الملك Loco regum . ويشير الى أن هناك بعض الامتيازات التى كان يتمتع بها الملك فيما مضى أعطيت الآن للوالى . وهو يخضع لنفس التحريمات كما كان بالنسبة للفرعون مثال ذلك عدم ركوب النيل في زمن الفيضان . وهو يعامل وفقا لبروتوكول ملكى (بخصوص الاحتفالات والشعائر الملكية) أبرزها عادة استقبال الزوار في الصباح . كما كانت جموع الاتباع تنتظره أمام باب قصره لتزجى اليه تحية الصباح . وكان له حاجب عند غرفة نومه . وحينما كان يقوم بجولات تفتيشية في شتى أنحاء مصر كانت السلطات المحلية تحرص على الاستعداد لمثل هذه الزيارات فترشق الاموالى بالمطالب اثناءها . وكان يستقبل الوالى بأعظم مظاهر الخفاوة ، اذ كانت تنظم له المواكب وتلقى الخطب بين يديه وتقام الحفلات تكريما له ، وتعال الاصوات هاتفة باسمه وتزين تماثيل الآلهة في المعابد بأكاليل الزهور احتفاء بمقدمه .

وكان يشرف على بعض الاحتفالات التى كانت من أهم واجبات الفرائنة القدماء مثل تقديم المطايا من الذهب أو الفضة كقرايين الى النيل عند نقطة تدفقه بين جبلين .

سجلات الوالى :

صار الوالى صورة طبق الاصل للملك البطلمى . وتركزت فى يده السلطة العليا فى البلاد ، العسكرية منها والادارية والقضائية فهو رئيس للادارة ، مدنية كانت او عسكرية . ومع ذلك فان سلطته الشبيهة بسلطة البروقنصل والتي منحها له الامبراطور افسطس ورد عليها بعض القيود اذ ان بعض المسائل ، كما سبق القول ، ينظر فيها الامبراطور وحده .

١ - سلطته التشريعية :

كان للوالى حق اصدار المنشورات *ius edicendi* مثله فى ذلك مثل البريتور المدنى فى روما . فلقد كان هذا الاخير يقوم عند تقلده الوظيفة باصدار منشور يتضمن المبادئ العامة التى سيراها اثناء قيامه بوظيفته . وقد كان سكان مصر يلتزمون بما جاء فى منشورات الولاة من قواعد كانت تنشر على البلا ، كما هو الحال بالنسبة للامبراطورية ، بلصقها فى الاماكن العامة فى أرجاء البلاد ، ويتم ذلك تحت اشراف الموظفين ، ولا سيما الاستراتيجوس (حاكم المقاطعة) .

ولقد حفظت لنا الوثائق ، ونعنى بها النقوش والبرديات ، العديد من منشورات الولاة وكان اهمها المنشور الذى يصدره الوالى عند تقلده الوظيفة حيث يعرض فيه المبادئ التى ينبغى عليه اتباعها اثناء ولايته . وكانت هذه عادة متبعة فى جميع الولايات الرومانية وان كنا لم نثر على اى نموذج لمنشور الوالى بالنسبة للولايات الاخرى . ويرى شراح القانون الرومانى انه لما كانت المبادئ التى تتضمنها المنشورات لا تتغير فى العادة ، لذلك كان غالبا ما يكتفى الوالى بتكرار ما جاء فى منشورات اسلافه *Edictum translaticium* من احكام . ومن ثم وجدت احكام مشتركة تضمنتها منشورات الولاة فى أنحاء الامبراطورية جمعت فى منشور واحد اطلق عليه اسم منشور الوالى المستديم *Edictum provinciale* ، واعتبر مصدرا للقانون الرومانى بين جميع الولايات . وبجانبه نجد منشورات ولاة مصر التى تتضمن قواعد قانونية خاصة بها .

ويمكن القول اذن أن جميع ما يقرره الوالى له قوة القانون في مصر ، ولايحد سلطانه سوى ارادة الامبراطور وما يضعه من نظم عامة للولاية كما سبق أن رأينا .

٢ - سلطته القضائية :

ويقوم الوالى ومن يفوضه من الموظفين بالفصل في المنازعات . ويحدثنا المؤرخ تاسيت (١) « بأن أغسطس المؤله كان قد أمر بأن يكون للقرسان الذين يحكمون مصر سلطة الفصل في القضايا وأن تعتبر احكامهم كأنها قد صدرت عن الحكام الرومان » . والمقصود بالحكام الرومان هنا : الحكام الذين يستمدون سلطتهم من الشعب الرومانى ، وهم حكام الجمهورية القدامى : القناصل ، والحكام القضائيون Praetores الخ . ويتمتع والى مصر بسلطة قضائية لها قوة السلطة المخولة لهؤلاء الحكام .

فهو القاضي الاول للولاية واحكامه نهائية . ويفصل في جميع المسائل المدنية منها والجنائية ، أو يفوض غيره من الموظفين من المرتبة الادنى للنظر فيها . وترتب على هيمنته هذه على شئون العدالة أن كل الموظفين الآخرين الذين نراهم يباشرون القضاء يحوزون جميعا هذه الولاية بتفويض منه . ويمكن دائما رفع دعوى الاستئناف امامه ، وله أن يصدر الحكم بالامداد (حق السيف Ius gladii) ، فله بالتالى اختصاص جنائى ، وهو ما تشير اليه نص احكام الوالى حيث نجد من بينها احكاما بالموت ، بل مولقد ذهب البعض الى أن المحكمة التى يباشر فيها الوالى اختصاصه الجنائى كانت الديكاستريون Dikasterion الخاصة به فى الاسكندرية ، وأن لفظ « Béma » وهو الذى يترجم كلمة « محكمة » فى اللاتينية ، كان قاصرا على المحكمة التى ينظر امامها المسائل المدنية . ولكن هذا الرأى محل شك .

وكانت له دورة قضائية ، ويحتمل أنها كانت سنوية ، يعقد فيها مجلسه القضائى Conventus فى انحاء مختلفة من مصر فى اوقات مختلفة حتى لا يضطر الاهالى الى أن يحضروا الى الاسكندرية بأنفسهم . فكان

يعقده في المدن الثلاث الآتية : في بيلوزيون للنظر في قضايا أقاليم شرق الدلتا (بنابر) ، وفي ممفيس للنظر في قضايا أقاليم مصر الوسطى والعليا (فبراير - مارس - أبريل) ، وفي الاسكندرية للنظر في قضايا أقاليم غرب الدلتا . وكان يعقد مجلسه بصفة استثنائية في مدن أخرى مثل أرسينوى (مدينة الفيوم) ، وكبتوس (قفط) ، بل وحتى في بلدة صغيرة مثل كسويس (سخا) .

وفي المجلس القضائي ، لم يكن الوالي يفصل في كل المسائل ، بل ينيب غيره عنه بالنسبة لشئط كبير منها ، مثل الرئيس القضائي ورئيس الحساب الخاص أو الادبوس لوجوس Idios logos ، وقاضي القضاة ، والمشرف المالي Diolcetes ، والابيستراتيجوس ، وبعض الضباط ، والبروكوراتور Procurator ، بل وحتى الكاتب الملكي .

وكان الوالي ، كما سبق القول ، يتبع القواعد التي يضعها الامبراطور ، ويستطيع المتقاضون دائما التوجه اليه مباشرة ، كما كان يجوز للوالي ان يوجه اسئلة عن نقاط قانونية تصدر بصدها فتاوى امبراطورية « Rescripta » . واذا زار الامبراطور مصر ، انتقلت اليه سلطة الوالي القضائية . فكان مجلس الامبراطور المؤلف من المستشارين المرافقين له هو الذي ينظر في القضايا ويصدر الاحكام .

والخلاصة ان البرديات تشير ، كما رأينا ، الى ان القضاء يراوله موظفون مرتبون ترتيبا هرميا ، وفي قمته والى مصر والامبراطور . فمصر لم تعرف البتة نظام دعاوى البرنامج . وكان الموظف الامبراطوري يعهد الى الغير في بعض الاحيان بحسم الخلاف ، مع اعطائه التعليمات عن الطريقة التي ينبغي عليه ان يسلكها في مباشرته لهذه المهمة .

٢ - سلطته الادارية :

كان الوالي يعقد مجلسا اداريا Dialogismos للنظر في كل المسائل الهامة . اذ ان له الهيمنة على كل مظاهر الحياة العامة في مصر . وسنتكلم من نشاطه تفصيلا حينما ندرس أقسام الادارة المختلفة . ويكفي ان نشير هنا سريعا الى بعض اوجه نشاطه في هذا المجال :

(١) كان الوالى يأمر بإجراء احصاء عام للسكان كل أربع عشرة سنة على أساس البيانات التى يقدمها أرباب الاسر (اقرارات أرباب الاسر) أو ملاك المنازل (ومن هنا اصطلاح اقرار لكل منزل Apographé kat-oikian). وفى الفترة ما بين الاحصاءين كان من اللازم التبليغ عن المواليد . وكان يقدم هذا التبليغ بالنسبة لاطفال الرومان الى الوالى . وكان الوالى هو الذى يشرف على اعداد قوائم الكهنة ، وقوائم اصحاب الامتيازات (رومان ، اسكندريون ، الخ) .

(٢) وكان الوالى يشرف على كل ما يتعلق بتسجيل الملكية العقارية ، والاراضى العامة وأراضى العابد . وسنرى فيما بعد الأوضاع المختلفة للاراضى والتغييرات الهامة التى ادخلت على نظام الملكية فى العصر الرومانى . ونكتفى بالقول هنا أن الاموال كانت تحصى وتسجل الملكية العقارية فى دور المحفوظات العقارية Ribléothakoi enkteseon وحيث يدون فى سجلاتها أيضا كل تغيير فى الملكية وجميع التكاليف العينية التى تفرضها . ويشرف الولاة على سيادة النظام فى هذه المكاتب .

ولقد قيل أن وجود دور المحفوظات العقارية لم يكن يرمى الى تحقيق اهداف ضريبية ، أو على الأقل لم يكمن فى ذلك سبب وجودها الرئيسى . فخلد امثبرت ، وفقا لراى Mittels بمثابة «كتساب عقارى» يرمى الى تعضيد سندات الملكية ونشرها . ولكن يبدو أنه من غير المحتمل أن الادارة المالية لم تستخدم هذا المرجع الهائل .

ومهما يكن من أمر فإن احصاء الملكية العقارية كان من عمل الموظفين على وجه الخصوص ولا سيما موظفى كل بلدة وعلى رأسهم كاتب القرية Komogrammateus . اذ يمكن أن نجد فى تقاريره العديدة التى توجه عادة الى الاستراتيجوس العناصر المكونة لما يسمى بسجل المساحة . وهذه المسألة معقدة ، ومن المحتمل أنه لم يكن يوجد فى مصر سجل مساحة بالمعنى الفنى الحديث .

والوالى هو الذى يوجه بطريقة غير مباشرة هؤلاء الموظفين بواسطة الاستراتيجوس الذى يخضع المقاطعة . كما أنه هو الذى ينسق ما بين

اقرارات الاراضى غير المغمورة بالمياه أو يفيض فيها المياه ، والتي تقدم من المولدين الى الاستراتيجوس والى الكاتب الملكى (باسيليكوس جراماتيوس) . وهو الذى يأمر باجراء تفتيش سنوى ، يتحقق من خلاله مدى صحة اقرارات المولدين وجالة الزراعة وطبيعة الاراضى محل المعاينة .

فهو يقوم باختصار بذور المراقب العام النشاط للغاية ، وهو بطبيعة الحال يبدل اهتماما خاصا بالنسبة لاراضى المعابد والاراضى الحكومية المملوكة للدولة .

(٣) وكان للوالى الرقابة على الإدارة المالية بأكملها . وهو يشرف على مالية المدن ، وان كانت درجة اشرافه تزداد بالنسبة للمالية المقاطعات وحواضرها .

واذا كان الامبراطور هو الذى يحدد مقدار الضريبة التى تدفعها مصر ، فان الوالى هو الذى يشرف على توزيع اعبائها وتقسيمها على المقاطعات . وكانت لكل مقاطعة لجنة تقسيم Eglogistai يرأسها بروكوراتور فى الاسكندرية ، ويراقب الوالى اعمال هذه اللجان مع تصحيح عملياتها .

هذا ولقد كان من أهم الاهتمامات المستمرة للوالى ، تموين الاسكندرية وزوما بالقمح ، وهو ما كان يتم من حصيلة ضريبة القمح Annona ، التى كان يؤدى تحصيلها الى وجود حركة ذالبة فى المخازن العامة للبلاد ، وتنظيم المواصلات البرية والنهرية ، وعلى وجه الخصوص ذواب الحمل ، وعلى رأسها الحمير . وكان تقديم الحمير عبئا ثقيلا كاهل ملاك الحمير ، ومن المحتمل أنهم هم الذين كانوا يقودونها ، كما يحتمل أنهم انتظموا فى اتحاد . وكانت توجد اتحادات لمجهزى السفن النهرية والبحرية . وكان هناك مشرفان رومانيان فى الاسكندرية على رأس المخازن الكبيرة التى كان يودع فيها القمح قبل أن يأخذ طريقه الى البحر ، ويحملان لقب المشرف «بروكوراتور Procurator» على مخازن الفلال . ولقد عرف الحي الذى وجدت فيه هذه المخازن باسم نيابوليس Neapolis . وكان يعتبر حدثا هاما بالنسبة لروما ، وصول الاسطول الاسكندري المحمل بالقمح الى ميناء أوستيا القريب منها ، اذ كان يحمل الى المدينة ما يكفىها لمدة أربعة شهور .

كما أن الزالى كان ينظم كل ما يتصل بالضريبة من خدمات عامة .
ويجدر بالذكر هنا أنه قد شاع في العصر الرومانى نظام عرف باسم نظام
الاعمال والخدمات الاجبارية *Leiturgia* . وهذا النظام يقتضى من الافراد
القيام ببعض الخدمات العامة للدولة ، وفقا لبعض الشروط التى يحددها
القانون . ولم يلجأ البطالة الى هذا النظام الا بالنسبة لبعض الخدمات
التواضعة مثل تلك المتعلقة بأعمال الحراسة ، بينما كونوا هيئة من الموظفين
الذين يتخذون الوظيفة مهنة لهم ، وذلك بالنسبة لخدمات الدولة
المختلفة . أما الرومان فلقد عنفوا نظام الاعمال والخدمات الاجبارية
Leiturgia .

وهذا النظام جزء من الارث الذى خلفه نظام المدينة الذى لم يعرف
أبدا نظام الوظيفة بالمعنى الذى نقصده اليوم . وبكفيينا أن نتذكر الخدمات
العامة الثقيلة التى كان يتحملها في أثينا المواطنون الاغنياء ، مثل القيام
باعداد الاسطول (التريارخية *Triérarchie*) ، والإلزام بالخدمة في الاعياد
العامة (الخورجية *Chorégie*) ، ألخ . ومن حيث المبدأ فان مناصب الدولة
الكبرى ذاتها في أثينا ، بل والوظائف الفنية للغاية لم يكن يشغلها موظفون
خنيون ، بل تفرض على المواطنين بحسب قدراتهم ، ولفترة محدودة .

ومن الجدير بالذكر أن النظام الادارى الرومانى في مصر ، كان يقوم
على تقسيم الوظائف الى قسمين : وظائف مآجورة أى يتقاضى الموظفون
الذين يشغلونها راتبا سنويا ، وهى تشمل المناصب الكبرى في سلك الادارة
المركزية مثل وظائف الاستراتيجوس والكتاب الملكى ، ووظائف غير مآجورة
وتشمل في درجاتها العليا مناصب الحكم المخلّى في المتروبولات (عواصم
المقاطعات) التى كانت تعتبر تشريفا لمن يتولاها ، وفي درجاتها السفلى وظائف
الاعمال والخدمات الاجبارية *Leiturgie* بما فيها كاتب القرية او العضوية
في لجنة شيوخ القرية وما دون ذلك من أعمال الحراسة والنقل والحفر ،
مما كانت الدولة تفرضه فرضا على الاهالى حسب قدراتهم المادية .

ومن ثم فانه في ظل نظام الخدمات الاجبارية ، كان من الضرورى تحديد
وضع الاشخاص والاشياء لتحديد التكاليف الملقاة عليهم . ولذلك كان يجرى
احصاء شامل للافراد والاموال . وكانت تنوع طريقة الاختيار للخدمات

الاجبارية ، مثل شغل المتاسب المحلية العليا ، واختيار أعضاء المجالس المحلية . وكانت تقدم قوائم المعينين بالاختيار أو القسرة من قبل الإيستراتيجوس ، وأحيانا الوالى . وحينها لا يشترك الوالى فعلا في هدم العمليات ، فانه يراقبها . وقراره ضرورى بصفة خاصة حينما توجد منازعة على بعض الامتيازات . فهناك بعض الفئات من الاشخاص تخضع لبعض الاعباء الثقيلة للغاية ولكنها تعفى من اعباء اخرى تتسم بالتواضع . وهناك آخرون معفون تماما من كل عبء ، مثال ذلك الرياضيون الذين يشتركون في المياريات الرسمية ويتوجون لانتصارهم ، والاحبار ، وفي حدود معينة المعلمون .

وإذا كانت هناك حالات واضحة لا تثير أى خلاف بخصوص قواعد تطبيق نظام الخدمة الاجبارية كحالة الافراد الذين تجاوزوا السبعين عاما فهم معفون منها ، فان هناك حالات أخرى تثير النزاع في بعض الاحيان مثل حالة الاشخاص الذين يقيمون اقامة مؤقتة ، ويفضل الوالى أو الإيستراتيجوس في مثل هذا النزاع .

٤ - سلطته في الاشراف على المسائل الدينية :

ولم يمس الاحتلال الرومانى الديانة المصرية ققاعدة عامة . بل على العكس ، شجع عبادة الالهة الوطنيين ، مع مراقبة طبقة الكهنة المصريين مراقبة دقيقة باعتبارهم يمثلون القيادة المنظمة الوحيدة للاهالى .

والوالى هو الذى يمثل الامبراطور على الصعيد الدينى . ولم نعد نرى ، مثلما كان الامر في عصر البطالمة ، اجتماع المجمع العام للكهنة في منف أو كانوب . وربما كان يخشى من اصفاء درجة كبيرة من الوحدة على الكهنة . فركزت كل السلطة في ايدي الموظفين الامبراطوريين ، ولا سيما الوالى . وألقى جزء من هذا العبء فيما بعد على موظف عرف باسم اديوس لوجيوس Idiosfagos والذى كان يحمل بين القابه لقب كبير كهنة مصر والاسكندرية رغم أن منصبه ادارى بحت . وهناك وثائق ترجع الى القرن الاول على وجه الخصوص تشير الى أن الوالى يشرف على الموظفين الدينيين واعداد قوائم الكهنة ، ويبين من منهم يتمتع بالاعفاء من ضريبة

الراس Laographia وبعض التكاليف . وهو المرجع الاخير الذى يلجأ اليه بالنسبة لكل المسائل المتعلقة بإيرادات المعابد والكهنة .

٥ - سلطته العسكرية :

كان الوالى هو قائد القوات الرومانية المرابطة فى مصر . وكان الجيش يضم فى عهد أغسطس ثلاث فرق وبعض الامدادات الإضافية ، موزعة فى أنحاء البلاد على التفصيل السابق بيانه . ولكن منذ الإمبراطور تيرىوس (خليفة أغسطس) أصبحت الاسكندرية هى المقر الرئيسى للحامية الرومانية ومنها تصدر الاوامر للوحدات بالتحرك الى أى منطقة فى مصر . وفى عام ٢٣ قرر تيرىوس سحب فرقة من الحامية الرومانية ، وأصبح فى مصر فى الفترة ما بين عام ٢٣ وعام ١٠٩ فرقتان فقط . ثم صارت قوة الحامية من جديد ثلاث فرق فى ظل الإمبراطور تراجان . ولم يعد يوجد ابتداء من عام ١١٩ سوى فرقة واحدة .

وكان الوالى فى بعض الأحيان يقود الجيوش بنفسه عندما يكون هناك ما يستدعى تحركه ، ولا سيما فى بداية العصر الرومانى . ومن الامثلة على ذلك الحملات التى قام بها كورنيليوس جالوس فى طيبة (عام ٢٦) ، وإيليوس جالوس فى اثيوبيا (عام ٢٧) . وكان الوالى يشرف على وجه الخصوص ، على القواعد التى تتعلق بالتجنيد ، وحالة العسكريين فى الخدمة وعند اعتزالهم ، والنظام العسكرى .

وتجدر الإشارة الى طلبات الاستيلاء لصالح الجيش ، ولا سيما تلك المتعلقة بابواء الجنود . وهذا الإيواء Hospitium عليه يفرض على بعض السكان لصالح الجندي أو الموظف . وبجانب السكن ، يمكن اقتضاء بعض وسائل المواصلات وفقا لشروط محددة (حق الاستيلاء على السفن مثلا) أو نزع حيازتها) . وكانت القاعدة الاساسية التى تحكم هذه المسائل أنه لا يجوز القيام بأى استيلاء الا بعد الحصول على اذن من الوالى ، وأن حق الجندي أو الموظف قاصر على ماوى واحد وما يقدم اليه لاشباع احتياجاته وفقا لما تبينه منشورات الوالى ، وغنى عن القول أن الولا كانوا كثيرا ما يتدخلون للحيلولة دون اساءة استعمال هذا الحق .

المبحث الثاني

معاونو الوالى فى الادارة المركزية

اقتضت مهام الوالى العديدة ان يكون بجواره مجموعة من كبار الموظفين لمساعدته فى القيام بها وكانت هذه الشخصيات تحت هيمنته ، وان كانت تقتسم معه السلطة فى ادارة مصر . وكانت توجد على راس الإدارات الكبيرة .

ونخص بالذكر منها :

١ - **الرئيس القضائى** Juridicus : وهو كـالـوالى يعينه الامبراطور ، يقوم بالدور الذى كان يؤديه المدونيون القضائيون « Legati juridici » فى الولايات الاخرى . ومعلوماتنا عن اختصاصاته قليلة . ويمكن القول ان منصبه انشئ ليكون بجانب الوالى رجيل قانون ملم بالمسائل القانونية ، سيما وان الوالى كان من طبقة الفرسان التى لا يشغل أفرادها عادة بالقانون فى روما ، وانما كان معظمهم من رجال الجيش أو السلك الادارى أو الاعمال التجارية والمالية ، ممن لم تكن لديهم خبرة خاصة بالقانون الرومانى . ولهذا انشأ أغسطس هذه الوظيفة ليكون شاغلها بمثابة مستشار قانونى ، ورتبته فى نفس الوقت على تصرفات الوالى حتى لا تتعارض أحكامه وقراراته مع مبادئ القانون الرومانى .

ومن ناحية أخرى فان الكثير من المصريين كانوا مغرمين برفع الدعاوى ، ولذلك وجد من الضرورى أن يكون هناك معاون للوالى يستشير به فى الاحكام قبل اصدارها أو ينبيه عنه فى النظر فى القضايا التى كانت ترفع اليه . وكان اختصاص الرئيس القضائى قاصرا على المسائل المدنية ، فلا يشمل المجال الجنائى .

ولا يستطيع الوالى أن يعزله ، وان كان تابعا له . ويصبحه فى جولاته ، وينوب عنه فى حالة غيابه . واذا خلى منصب الوالى فانه يقوم بمباشرة مهامه لحين تعيين وال جديد .

٢ - قاضي القضاة Archidicates : كان ، وفقا لما جاء على لسان استرابون ، قاضيا اسكندريا محليا . وكانت محكمته تنعقد في العادة في الاسكندرية ، وان كان اختصاصه يشمل القضايا المدنية في جميع انحاء البلاد . وأوردت النصوص إشارة واحدة الى أنه ينظر دعوى في منف .

وهناك من يرى أنه قد طرأ على طبيعة وظيفة قاضي القضاة بعض التغيير ، اذ استولى الرئيس القضائي على اختصاصاته القضائية ، واصبحت وظيفة قاضي القضاة آدارية قبل كل شيء ، وهو رئاسة دار المحفوظات الرسمية التي تحفظ فيها صور من الوثائق والعقود التي تبرم في انحاء مصر .

والحق أنه يبدو لنا أن قاضي القضاة قد كلف بالاشراف على دار المحفوظات في الاسكندرية ولكنه كان القاضي الاصيل الذي ينظر في القضايا المدنية التي تدور حول مستندات محفوظة في هذه الدار . كما كان يمكنه أن يباشر القضاء نيابة عن والي وبتفويض منه ، بل ولقد تساءل ميتس «Mitteis» عما اذا كان من المحتمل أن ولايته القضائية تستمد من تفويض دائم من والي .

٣ - المشرف المالي (الديويكيتيس Diolcetes) : فقد المشرف المالي (الديويكيتيس) مرتبة الصداقة التي كان يحتلها بالنسبة للمسائل المالية في العصر البطلمي ، اذ أصبح الاشراف على الإدارة المالية من اختصاص الوالي . ويمكن القول أن الديويكيتيس صار مجرد موظف يساعد الوالي فيما يتعلق بالمصادر الاعتيادية لإيرادات الخزانة العامة ، ولا سيما الاشراف على تقدير الضرائب سنويا وجمعها .

٤ - مراقب الحساب الخاص (أو الادبوس لوجوس Idios Logos) : ان معلوماتنا عن هذا الموظف غريبة . فهو يشغل إحدى الوظائف الكبرى . وزادت أهميته من حيث أنه قد أصبح يشرف على المصادر غير الاعتيادية لإيرادات الخزانة العامة . فهو يضع في حساب خاص «Idios Logos» كل الموارد الاستثنائية المالية للدولة : مثل الغرامات ، و الاراضي التي هجرها اصحابها وغيرها من الأموال التي تصدر لحساب الدولة لأن اصحابها قد

تأخروا في دفع الضرائب المستحقة عليها ، الخ . وكان له اختصاص قضائي بممارسه لتحصيل هذه الموارد .

وعهد اليه كذلك بالاشراف على تنفيذ بعض القوانين منها : القوانين المقيدة لظاهر البذخ في بناء المقابر ، وقوانين الاحوال الشخصية : قوانين الزواج والوارث والوصايا ، والقوانين واللوائح التي يخضع لها الكهنة ، وقوانين الجمعيات . كما انه هو الذي يفصل في مسائل الغش بالنسبة للصادرات وجوازات السفر ، والقيود التي ترد على التصرفات التي يجريها مدينو الدولة ، والعقود ، والصرف . وكان اهتمامه الوحيد في كل ذلك ينصب على المكاسب التي تعود على الخزانة من المخالفات التي تؤدي الى توقيع الغرامة أو مصادرة الاموال لمصلحتها .

وكان ينبغي على هذا الموظف ان يتبع القواعد المالية Gnomon التي وضعها الامبراطور أغسطس والتي تكفل له أداءه لوظيفته . ولقد تضمنت بردية يونانية عثر عليها في قرية بطن هريت بالقيوم ، مختصرا لهذه القواعد ، وهي محفوظة الآن بمتحف برلين . ولقد قيل ان هذا المختصر يرجع الى اصل لاتيني نشر في الاسكندرية .

ج - الكاهن الاكبر : وهو يعاون الزاوي في الاشراف على العبادات في أنحاء مصر . وهناك من يخلط بينه وبين الاديوس لوجوس . ولكن يبدو ان المنصبين لم تشغلهما شخصية واحدة الا ابتداء من عهد الامبراطور سبتيموس سيفروس (١٩٤ - ٢١١) . واذا كان الاديوس لوجوس يتدخل قبل ذلك في ادارة العبادات ، فمن اجل اكتشاف الاخطاء التي تؤدي الى توقيع الغرامات والتي يقوم بتحصيلها لصالح الخزانة العامة .

وقد ذهب راي اني ان الكاهن الاكبر لم يكن يشغل وظيفة دينية حقيقية . واعتبره البعض كاهنا لقيادة الامبراطور ، وان تلك كانت وظيفته الوحيدة ، أما المسائل الادارية المتعلقة بالمبشرات فكانت من اختصاص الاديوس لوجوس وحده . والحق انه غالبا ما تبدو الوظائفان مختلطتين في التمييز ، كما لا يوجد أي دليل على ان الكاهن الاكبر لم تكن له اختصاصات ادارية او انه كان كاهن عبادة الامبراطور .

٦ - الابيستراتيجوس : كان يشرف على أحد الأقسام الإدارية الكبرى الثلاثة التي قسم أغسطس مصر اليها وهي : الدلتا ومصر الوسطى ومصر العليا (منطقة طيبة) . وهو وريث الابيستراتيجوس البطلمي ، وأن كان يلاحظ أنه في العصر البطلمي لم يكن يوجد ابيستراتيجوس الا في منطقة طيبة بينما لا يوجد أي دليل على تعيين ابيستراتيجوس في مصر الوسطى أو الدلتا الا ابتداء من القرن الثاني للإمبراطورية . ومن ناحية أخرى فانه بينما كان الابيستراتيجوس البطلمي يتمتع بسلطات عسكرية ، فان سلطات الابيستراتيجوس الروماني كانت مدنية فقط ، وأن كان له استخدام الجنود لتأدية بعض الواجبات التي تلقى على عاتق البوليس .

وكان الابيستراتيجوس في العصر الروماني مواطنًا رومانيًا شأنه في ذلك شأن كبار الموظفين السالفي الذكر ، باستثناء حالة واحدة أشارت اليها المصادر في ظل أغسطس . كما يحتل أدنى الوظائف التي يقوم الإمبراطور بتعيين شافليها . وهو بهذه الصفة يباشر العديد من اختصاصات الوالي في القسم الإداري الكبير الذي يخضع لإشرافه ويسمى ابيستراتيجية . ويعتبر حلقة الاتصال ما بين الابيستراتيجية والإدارة المركزية ، ويتبع الوالي مباشرة . وبعبارة أخرى فانه كان يقوم بدور الوسيط فينقل أوامر الوالي الى السلطات المحلية في الابيستراتيجية ، ويشرف على تحصيل الضرائب وما يلزم لحساب الحكومة المركزية .

وفي الابيستراتيجية الخاضعة لإشرافه ، كان يباشر رقابته ليس فقط على قرى المصريين وجواضر النومات ، بل وكذلك على المدن اليونانية الموجودة فيها مثل نقراطيس وبطلمية وانتينوبوليس . وكانت هذه الابيستراتيجية تضم عددا من النومات ، ولذلك كان مرؤوسه المباشر هو الاستراتيجوس حاكم النوموس .

وكما هو الحال بالنسبة للوالي في الولاية ، يقوم الابيستراتيجوس بصحة منتظمة بجولات تفيشية في النومات التي تتبعه . ويختار باسم الحكومة ، من بين الاسماء الواردة في القوائم التي بعدها الكتبة المحليون ، الإغراق الذين يشغلون الوظائف غير المأجورة في الإدارة المحلية مثل وظيفة الجمنازيارخوس Gymnasiarchos ، وكذلك من يتحمل من الأفراد الخدمات

الاجبارية العامة ، بمعنى انه هو الذى يقوم باجراء القرعة على القوائم الخاصة بذلك ، وينظر في الشكاوى وطلبات الاعفاء المتعلقة بها .

ويستطيع ، مثل الوالى ، ان يصدر اوامر تتعلق بالخدمات الاجبارية العامة كرمع ذلك لا تتبعه كل هذه الخدمات ، اذ ان الوالى هو الذى يجرى القرعة على اكثرها أهمية ، وهو الذى يعفى منها . ويصعب تحديد الخط الفاصل بين ما يتبع الوالى منها وما يتبع الابيستراتيجوس . وحينما اختفت القرعة ، فان الابيستراتيجوس لم يعد يتدخل الا عند وجود شكوى ممن عين لاداء الخدمة .

وللابيستراتيجوس ولاية قضائية ، فينظر في القضايا التى تثار في الابيستراتيجية عندما كان يتجول فيها . ويحتمل ان هذه الولاية لم تكن مطلقة ، اذ كان يباشر القضاء بتفويض من الوالى ، وهو تفويض دائم بالنسبة للخدمات الاجبارية العامة . اما بالنسبة للمسائل التى كانت من اختصاص محكمة الوالى *Conventus* مثلا ، فانه كان ينبغي ان يحصل على تفويض خاص للنظر فيها . وعلى أية حال فان المظالم كانت توجه اليه . وهو يستدعى الشاكى والمشكو فى حقه ، ويحاول التوفيق بينهما ، واذا لم ينجح فى منعه فانه يرسلها الى القضاء المختص ، كمحكمة الوالى .

ويجب عليه ان يشرف على حسن سير العمل فى ابيستراتيجيته ، وترفع اليه التقارير . وفى نهاية خدمته يقدم كشف حساب عن ادارته لمحكمة الوالى . ونحن لا نعرف المراتب التى كان يتقاضاها الابيستراتيجوس ، بيد انه من الثابت ان حصيلة بعض الضرائب (كالترخيص بممارسة بعض المهن فى المعابد) كانت مخصصة له .

المبحث الثالث

موظفو الادارة المحلية

١ - الاستراتيجوس : سبق القول ان كل منطقة من المناطق الادارية الثلاث الكبرى فى مصر قسمت الى عدد من النوهات (المقاطعات) . ويوجد الاستراتيجوس على رأس النوموس . وهو من حيث المرتبة فى درجة ادنى من الابيستراتيجوس ، ويختار فى العادة من بين الافريق أو المصريين

المتأخرين من الملاك من سكان المقاطعة بواسطة الابيستراتيجوس ، ويعتمد الوالى هذا التعيين . ومدة خدمته ثلاث سنوات . ويتطلب من الاستراتيجوس ، عند تقلده لوظيفته ، أن يترك جميع الاعمال الاخرى ، ويقدم ما يكفل حسن اداؤه لواجباته ، كما يؤدى اليمين بأن يبائر مهامه وفقا للقانون . وعند انتهاء مدة خدمته ، يقدم كشف حساب عن أعماله ، ويراجعه الوالى .

ودور الاستراتيجوس هام للغاية . فهو الرئيس الفعلى لادارة النوموس ، وشغله الشاغل ينصب على المسائل المالية وامواله ضامنة لحقوق الخزانة . وهو المسئول عن تحصيل الضرائب في مقاطعته وكان ينبغي عليه بالتالى أن يشرف على تقدير الضرائب ويتخذ من الاجراءات ما يكفل تغطية الديون المستحقة للخزانة وعلاقته مباشرة مع الوالى في المسائل المالية ، دون المرور بالابيستراتيجوس . ويشرف ايضا على عملية تعيين الافراد للقيام بالخدمة بالنسبة لصيانة الترعة والمصارف الخ ...

ولم يكن له اختصاص عسكري ، وان كنا نشاهده في حالة الاضطرابات الداخلية يقود قوات عسكرية لقمعها وللمحافظة على النظام .

وفي المجال القضائى ، فانه كان يقوم بجولات في مقاطعته ، يحتمل مرة كل شهر ، وتقدم اليه العرائض طلبا لحياته ، ومن ثم كان ينبغي أن يكون له بعض الولاية القضائية ، ربما بمقتضى تفويض دائم . ولكن اختصاصه لا يمتد الى المسائل الخطيرة او تلك التى تتضمن أمورا تخضع للقانون المدنى ، فكان يتعين عليه أن يحيل بشأنها المتنازعين الى محكمة الوالى *Conventus* . اذ لم تكن له سلطة اصدار الاحكام . فهو يتلقى الشكاوى وينتظر قدوم الوالى في جولته . وفي مثل هذه القضايا ، من المحتمل أن الاستراتيجوس كان يجرى تحقيقا اوليا للاقتناع بوجود أدلة لاول وهلة . وكان يمكنه أن يجمع الادلة مثل اداء اليمين ، وتحفظ صور منها مع الشكوى المقدمة .

وكانت كل الاحصاءات الخاصة بالاراضى او الافراد او الحيوانات توجه اليه مثلما كانت توجه الى موظفى الاحصاءات والكتابة .

٢ - النومارخس : علمنا مما تقدم أن النومارخس ، وهو الذى كان يشغل فى الاصل المنصب الرئيسى فى النوموس ، قد جرد من اُغلبية اختصاصاته التى نقلت الى الاستراتيجوس ، ولكنه ظل موجودا تحت هيمنة هذا الاخير كموظف مالى فى الاساس . فهو يباشر بعض الرقابة على تحصيل الضرائب وتقديم الاموال الى الخزانة المحلية ، كما اشرف على ضروب التجارة والحرف المختلفة فى المقاطعة . وكان ملتزما بانجاز المهام الملقاة على عاتقه امام الدولة ، ويسأل فى حالة اهماله فى الحصول على المقدار المحدد من اليراد ، ويتعرض لمصادرة املاكه .

٣ - الكاتب الملكى Basilicogrammateus : كان يختار بدوره من بين الاغريق والمصريين المتأخرين فى المتروبوليس (عاصمة المقاطعة) ، كقاعدة عامة . فالامثلة على شغل الرومان لهذه الوظيفة اندر من تلك الخاصة بالاستراتيجوس . وكانت مدة خدمة الكاتب الملكى مماثلة لمدة خدمة الاستراتيجوس ، رغم أننا نصادف ، فى حالة واحدة على الاقل ، استمرار كاتب فى وظيفته لفترة تتجاوز الخمس سنوات . ويحتمل انه كان يعين أيضا بنفس الطريقة .

والكاتب الملكى هو المساعد الايمن للاستراتيجوس ، ويحل محله عادة فى حالة غيابه أو خلو منصبه مؤقتا . ومن مكتبته تخرج جميع الاحصاءات والتقديرات والتقارير التى كانت تكتب عن النوموس وترفع الى الاستراتيجوس . كما ترد اليه كل التقارير والاحصاءات التى يدونها كتاب القرى والشرفون على مخازن الحبوب ، واقرارات مولى الضرائب . ومن هنا تظهر اهمية فى مجال الضرائب وتقديرها ، وفى مجال الترشيح لشغل الوظائف المختلفة فى المقاطعة والقيام بالخدمات الاجبارية العامة لانه هو الذى يعد قوائم المرشحين المناسبين للاممال المختلفة ، كل حسب ما يملك من عقار .

ويبدو ان الكاتب الملكى كان ينتمى الى الادارة المالية ويتبع المشرف المالى (الديويكيتيس) . وهذا لا ينفى انه كان يساعد الاستراتيجوس فى كل ما يطلب منه من اعمال ايا كانت طبيعتها ، مثل جمع الادلة فى المنازعات القضائية وتخصيص حصيلة بعض الضرائب لمكافاته .

أهمية حاضرة المقاطعة :

وكان يوجد في حاضرة المقاطعة دار لحفظ الوثائق والاوراق الرسمية يشرف عليها موظف أرشيف ولقبه Bibiophylakes ، ويعتبر المساعد المباشر للكتاب الملكي . وتودع عنده صوراً لكل المستندات الرسمية في المقاطعة ، ويدون في سجلاته كل تغيير في ملكية الاراضي ، ويتسلم بيانات دورية من ملاك الاراضي تتضمن وصفا تفصيليا لاملاكهم . وكانت هذه الدار مقسمة الى ادارتين ، احدهما تشرف على سجلات الاراضي ، والاخرى تتعلق بالبيانات المالية الخاصة بالمقاطعة .

كما وجدت في عاصمة النوموس بعض الوظائف ذات الصبغة المحلية كان يطلق على اصحابها اسم «حكّام محليون Archontes » ومن بينهم رئيس الجمنازيوم (جمنيارحس) ومسجل الجمنازيوم (كوزميتيس) ، ويختصن بالاشراف على التربية والتعليم . وهناك المشرف على التموين (بولينارخيس Buthenarches) . أما الحياة الدينية فكان يشرف عليها موظف مختص سمي نيوكوروس Neocoros . وهناك رئيس هيئة الموظفين (اكسجيتيس Exegetes).

ويضاف الى هؤلاء موظف يهمنّا من الناحية القانونية هو الموثوق (الاجورانوموس Agoranomos) وكان يهتم في الأساس بتسجيل وتنفيذ العقود والوصايا وغيرها من التصرفات القانونية . فكان اطراف التصرف يحضرون أمام الاجورانوموس ، وبعد تحريره وتوقيعه ، يسجل وتودع صورة منه في دار المحفوظات المحلية . واذا لم يكن العقد محرراً أمام الموثوق فتتعين الإشارة الى اتمامه .

وهذه الوظائف الاخيرة ذات الصبغة المحلية هي نفسها التي عرفتها المدن اليونانية من قبل . وكان الغرض من نشرها في عواصم الريف ، لتخفيف عن الادارة المركزية ، عن طريق حث مواطني كل متروبوليس على الاهتمام بشئونهم الخاصة مثل الاشراف على الجمنازيوم ، او تموين المدينة بمواد الغذاء الاساسية من القمح والزيت مثلاً ، أو مراقبة عمليات البيع والشراء . وهذه الوظائف لم تكن ماجورة وانما اعتبرت تشريفاً لمن يتولاها .

ويلاحظ أن الرومان أوجدوا في حواضر الريف (المتروبوليس) ، مراكز للثقافة اليونانية ، وارتبط بها كل الاغريق خارج الم المدن أو المصريون المتأفرون . وتركيز هذه الثقافة اليونانية في الحواضر يعد احدى الظواهر التي تسود تاريخ الاحتلال الروماني في مصر .

٤ - **موظفو المراكز والقرى** : قسمت المقاطعة الى مراكز (توبارخيا) ، ويوجد على رأس كل منها حاكم المركز (التوبارخس) ، ويساعده كاتب المركز (توبوجراماتيوس) .

ويضم كل مركز مجموعة من القرى (كومى) . ولا شك أن العنصر الاساسى للادارة المحلية في مصر يوجد في القرية ، ويتركز في حاكمها (الكومارخس) وكاتبها (كوموجراماتيوس) .

ولقد تضاعفت اهمية الكومارخس خلال القرون الثلاثة الاولى للحكم الروماني ، امام لجنة شيوخ القرية ، ومن المحتمل أن هؤلاء الشيوخ كانوا خلفاء لشيوخ المزارعين في العصر البطلمي ، وتضم هذه اللجنة عددا من الاعضاء ، نجدهم عشرة في مثال وأربعة في مثال آخر . ودخلهم في المثال الاول يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ دراخمة ، بينما هو في المثال الثاني ٨٠٠ دراخمة . فعضوية لجنة شيوخ القرية قاصرة على طبقة ملاك الاراضى وتعتبر من ضمن الخدمات الاجبارية العامة .

وتمثل هذه اللجنة الاهالى ، وتتلخص مهمتها الرئيسية في قيامها بدور الوسيط ما بين الدولة والاهالى في مسألة جمع الضرائب وامداد الدولة بالعمال للاغراض المختلفة عند الضرورة . كما كانت مسئولة امام سلطات النوموس عن استتباب الامن وسيادة النظام بين السكان . وكان يرتبط بهذه المسئولية ، الواجب الملقى على عاتقها بتقديم الجناة للمحاكمة ، وبتجميع الادلة عند الحاجة . كما كانت تشترك مع كاتب القرية في الاشراف على شئون الزراعة والاياردات المختلفة .

ولقد ازداد نشاط كاتب القرية كثيرا . وهو يمثل الادارة المركزية ، ويتبع الادارة المالية ، حال كاتب المركز والكاتب الملكى . وهو آخر الافراد المسئولين عن امداد الادارة المركزية بكل المعلومات عن مختلف الموضوعات

التي تطلبها عن القرية . وهو الذي يرفع التقارير السنوية لها، وبعد القوائم بعدد سكان القرية ومقدار ملكية كل فرد من الاراضى وطريقة زراعتها ، ومقدار ما يقع عليها من الضرائب ، وكذلك نصيب كل فرد من الاهالى فى القيام بالخدمات الاجبارية العامة مثل بناء الجسور وحفر الترع وتنظيف القنوات ، والأفراد الذين يكونون أهلا لتعيينهم لشغل بعض المناصب فى القرية .

ومن الجدير بالملاحظة أن نظام ادارة المقاطعة السالف الذكر لم يشمل المدن اليونانية الاربع التي ظلت موجودة فى العصر الرومانى أو المدينة الخامسة وهى مدينة انتينوبوليس الى انشائها الامبراطور هادريان فى الصعيد فى عام ١٢٠ م ، فهذه المدن كانت تعتبر دويلات صغيرة داخل الدولة ولذلك لم تشملها سلطات الموظفين المحليين بل كانت خاضعة لسلطة الامبراطور مباشرة وبالتالى تتبع ممثليه وهم والى ومعاونوه .

المبحث الرابع

التحليل الذى أدخل على نظام الحكم والادارة ابتداء من حكم

الامبراطور دقلديانوس(١) :

تتضح لنا مما تقدم المعالم الرئيسية لنظام الحكم والادارة فى مصر والذى استمر خلال القرنين الاولين من الحكم الرومانى . ولكن فى النصف الثانى من القرن الثانى أخذ يتكشف عن قصور وعيوب مختلفة نتيجة تغير الازوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فى بقاء أو سقوط كل نظام سياسى أو ادارى ، فهو يعد صورة أو انعكاسا لها .

ومن الجدير بالذكر أن الرومان اتبعوا قاعدة أساسية فى تولى الوظائف المدنية وهى قاعدة الموطن Origo ، أى أن كل شخص فى موطنه . ومن ثم وقع عبء الادارة فى الريف على كاهل اهله . فكانت وظائف الحكم المحلى فى المتروبولات تقع على المتروبوليين ، بينما تحمل القرويون الاعمال اليدوية

والوظائف القروية من الخدمات الاجبارية العامة . وتحولت الوظائف الإدارية المختلفة الى خدمات اجبارية تفرض على القادرين من الاهالي فرضا . ونظرا لكثرة تكاليف هذه المناصب ، فقد عانى شغلها كثيرا من جرائها ، مما اضطرهم الى التهرب منها ، حتى أصبح من المتعذر في نهاية القرن الثاني العثور على عدد كاف من الافراد ممن تتوفر فيهم الشروط اللازمة لشغل جميع الوظائف حتى اوشك النظام الادارى على الانهيار .

وحاول الامبراطور سيبتيميوس سيفروس (١٩٩ - ٢٠٠) معالجة الموقف ، فمنح عواصم المقاطعات نظام المجلس التشريعى *Boule* ، وهى محاولة لتوحيد النظام الادارى في مصر وسائر ولايات الامبراطورية الرومانية ، ولتأمين القاء مسئولية الادارة على الاهالى بدلا من السلطة المركزية ، بغية تحقيق نوع من الحكم الذاتى من الناحية الادارية ، وهو صورة قريبة للنظام المعروف باسم نظام البلديات *Municipia* الذى انتشر في ايطاليا . وهكذا وجدت المدن ذات النظم البلدية . ولكنها ما زالت لا تعتبر مدنا بالمعنى السياسى لهذا اللفظ *Civites, Polis* .

ومن ناحية اخرى فان الامبراطور كراكلا اصدر دستوراً في سنة ٢١٢ بمنح المواطنين الرومانية لجميع السكان الاحرار في الامبراطورية باستثناء طبقة المستسلمين كما سيلي تفصيله ، وكانت اهم نتيجة ادارية لدستور كراكلا أن عددا كبيرا من افراد الطبقات الثرية من الرومان والاسكندرانيين المقيمين في الريف ، والذين كانوا يدمون من قبل أن موطنهم الاصلى هو الاسكندرية للتهرب من تحمل نصيبهم في تولى الوظائف المحلية والخدمات الاجبارية خارج مدينتهم ، ادمجوا نهائيا في طبقة اهل عواصم النومات ، وطولبوا بتحمل نصيبهم من هذه الاعباء .

ويمكن أن نضيف انى ما تقدم أن الوضع الاستثنائى لمصر استمر في خطوطه العريضة كما حدده الامبراطور افسطس الى أن اعتلى الامبراطور دقلديانوس العرش (٢٨٤ - ٣٠٥) . فأقام نظام الملكية المطلقة وأعاد تنظيم الادارة في ولايات الامبراطورية على أساس تبسيط النظم وتوحيدها . واتجهج مبدأ اللامركزية بانشاءه وحدة ادارية كبيرة تمثل حلقة متوسطة بين الادارة المركزية وادارة الولاية . وهذه الحلقة المتوسطة اطلق عليها لفظ

دوقية *Diocēsis* وقسمت الامبراطورية الى اثني عشرة دوقية ، وقضى بذلك على تنظيم الامبراطور اغسطس القائم على أساس تقسيم الولايات بين الامبراطور ومجلس الشيوخ .

واندمجت مصر في الامبراطورية الرومانية ، ووقعت في دوقية الشرق ، وقسمها دقلديانوس الى ثلاث ولايات أساسية تطبيقا لسياسة هذا الامبراطور التي سارت على تقسيم الولايات الكبيرة الى ولايات أصغر ، وذلك عملا بمبدأ اللامركزية . فمصر التي كانت طوال تاريخها القديم وحدة سياسية وإدارية واحدة قسمت الى الولايات الآتية : ولاية مصر الهرقلية *Aegyptus Herculia* وتشمل شرق الدلتا ومصر الوسطى (وسميت الهرقلية نسبة الى اللقب الذي اتخذهُ شريك دقلديانوس في إدارة الولايات الغربية *Maximian Herculia*) ، وولاية مصر الجوفيرية *Aegyptus jovia* وتشمل غرب الدلتا بما فيها الاسكندرية (وسميت كذلك لان دقلديانوس اتخذ لنفسه لقب جوفيسوس *jovius* أي انه بمثابة كبير الآلهة على الأرض) ، وولاية طيبة *Thébas* وتشمل الصعيد جنوب أسيوط . أما الصحراء الغربية فقد أصبحت ولاية مستقلة أطلق عليها اسم ليبيا .

وهذا التقسيم بطابق تقريبا التقسيم السابق للبلاد الى ابيستراتيجيات . وعين على رأس كل ولاية حاكم أطلق عليه لقب *Praeses* وهكذا فان النظام الذي وضعه دقلديانوس قسم السلطة في مصر بين حكام ولايات مصر الثلاث . وهم حكام مدنيون وليس لهم سلطان عسكري ، بمعنى انفصال السلطة المدنية عن السلطة العسكرية . اذ وضع للحامية العسكرية الرومانية في مصر بأسرها قائدا مستقلا .

وهؤلاء الحكام يخضعون للوالي « *Praefectus Aegypti* » ، وهو وحده الذي يملك حق السيف *Ius gladii* كما سبق القول ولكنهم جميعا كانوا يتبعون المشرف على دوقية الشرق الذي حمل لقبه كونت . وتكشف عن عظم وزيادة اختصاص الوالي مقارنة باختصاص الحكام *Praesides* واقعة أن التعليمات التي كان يصدرها الكونت كان من الممكن أن توجه اليه مباشرة .

وبعد سلسلة من التغيرات ، أصبحت مصر نحو نهاية القرن الرابع (في عام ٣٨٢) دوقية مستقلة وألحقت بها ليبيا ، وأصبح يحكمها حاكم عام يسمى *Praefectus Augustalis* .

كما حدث تعديل آخر يتعلق بالاقتسام الادارية المحلية في الريف . اذ حولت حواضر النومات الى مدن بالمعنى الادارى ولم يعد هنالك فيها سوى ادارة محلية حلت محل النظام المزدوج القديم الذى كان يقوم على وجود موظفين يمثلون السلطة المركزية وموظفين يمثلون الحكم المحلى . ومن ثم اخفى منصب الاستراتيجوس الذى كان يحكم النوموس طيلة العصرين اليونانى والرومانى . ثم اتبع ذلك بالفناء أقسام التوموس القديمة وهى التوبارخيا .

وقسمت النومات الى عدد من الوحدات الجديدة أطلق عليها اسم باجوس *Pagus* أو باغوش يتولى ادارتها موظف يعرف باسم *Praeposities* ولفظ باجوس هو الاصطلاح اللاتينى الذى كان يخلع على الارض الزراعية التابعة للمدينة . وهكذا أصبحت الولايات الثلاث تنقسم الى عدد من المدن بالمعنى الادارى ، ولكل مدينة ارض زراعية تتبعها ، وقسمت هذه الارض الزراعية الى عدد من الوحدات المسماة باغوش .

وما من شك ان الهدف الحقيقى من تدعيم نظام الحكم المحلى ، ادراكه دقلديانوس أن النظام المزدوج قد ثبت فشله وعجزه ، ولذلك سعى الى القضاء عليه الادارة المحلية بأكمله على كاهل الأهالى ممثلين فى هيئات الحكم المحلى ومدفوعين بفكرة الشعور بالاستقلال . وأخيرا فان جستينيان أعاد تنظيم مصر على النحو التالى : قسم دوقية مصر الى أقسامها الاربعة القديمة ، وأضاف اليها ولاية ليبيا ، ووضعت مباشرة تحت سلطة حاكم الشرق « *Praefectus orientis* » كما وحد السلطتين المدنية والعسكرية فى يد حاكم كل قسم .

٣٠١ -
الفصل الثالث
النظام القضائي

أحدث الغزو الروماني أنفصاما كاملا في المجال القضائي . إذ ألفى الرومان الانواع المختلفة من المحاكم التي كانت سائدة في العصر البطلمي ، ووجدوا جهة التقاضي ، رغم تمايز عدة قوانين معا : القانون المصري والقانون اليوناني والقانون الروماني . وليس في مغدورنا أن نسرّد تفاصيل التنظيم القضائي في مصر الرومانية . ولذلك سنوجز حديثنا عنه ، علما بأننا قد سبق أن لمسناه ونحن بصدد الكلام عن الوالي وأعوانه الذين كانوا على رأس النظام الإداري .

ومجمل القول أن النظام القضائي تعرض لتغيير جذري ، إذ أصبح القضاء بيد السلطة المركزية أو من يمثلها فقط على النحو التالي : لم تعرف مصر نظام القضاء الخاص « Orda privatorum judiciarum » المطبق في روما عند فتحها لمصر والذي كان مبنيا على نظام دعاوى البرنامج ، بل سارت على نظام الدعاوى الإدارية أو غير العادية حيث يتولى موظفون الإشراف على التحقيق والنظر في الدعوى والنطق بالحكم ، أي أن الفصل في الدعوى يتم على مرحلة واحدة وليس على مرحلتين : أمام الحاكم القضائي ، ثم أمام القاضي ، كما كان الحال بالنسبة لدعاوى البرنامج في روما . ومن المعلوم أن نظام الدعاوى الإدارية حل محل نظام دعاوى البرنامج في روما أيضا في عصر الإمبراطورية السفلى .

ولم يكن نظام قضاء الموظفين غريبا على مصر ، إذ سبق أن رأينا أنه قد بدأ ينتشر في العصر البطلمي ابتداء من القرن الثاني قبل الميلاد . ويكفي أن نتذكر قضية هرمياس للتدليل على أن مصر عرفت نظام « القضاء الإداري » قبل مجيء الرومان إليها وأن كان قد أصبح أساس التنظيم القضائي في العصر الروماني ، حيث اعتبر الوالي رئيسا للسلطة القضائية . وكان بعض معاونيه من الموظفين الإمبراطوريين يباشرون القضاء بدورهم . ويستخدمون السلطات الواسعة المفوضة لهم من قبل الإمبراطور أو الوالي . وما يهمنا الآن هو تحديد الولاية القضائية لكل موظف له اختصاص قضائي على النحو التالي :

كانت **للوالى** ولاية قضائية عامة تشمل المسائل المدنية والمسائل الجنائية معا . وهى اصيلة وخاصة به اذ يستعدها من الامبراطور مباشرة . وكان يزاول القضاء فى محكمته *conventus* بالاسكندرية . وهو ينتقل فى اوقات محددة من السنة الى الاقاليم للنظر فى قضاياها .

وتساءل الشراح عما اذا كان الوالى قد انفرد بالولاية القضائية فى مصر وبالتالي فان امواله يباشرون بالقضاء بتفويض منه ، ام ان هؤلاء كانت لهم هم ايضا ولاية قضائية خاصة بهم يستمدونها بتفويض من الامبراطور نفسه ؟ لمعرفة الاجابة على هذا التساؤل ، نعدد اعيان الوالى الذين لهم اختصاص قضائى :

فالمساعد القضائى اعترف له بعض الشراح بولاية قضائية خاصة به . ذلك ان الغاية من انشاء وظيفته تكمن فى المرتبة الاولى فى الاشراف على مرفق القضاء . ولم تكن هذه الولاية محددة بحسب المكان أو الاشخاص ، بل بحسب المسائل ، بمثل الفصل فى الامور المتعلقة بتعيين الاوصياء ومحاسبتهم . وكثيرا ما كان ينوب عن الوالى فى رئاسة محكمته .

اما قاضى القضاة (الارخيديكاستيس) ، فانه كان يتمتع باختصاص قضائى بتفويض دائم من الوالى وفقا لراى البعض ، بينما اعترف له فريق آخر من الشراح بولاية قضائية خاصة به ، وانه كان يقوم بوظيفة قاضى الصلح . ولا نستطيع الانضمام الى أى من هذين الرايين لانه تعوزنا الأدلة الحاسمة فى الوقت الحاضر على الاقل . وان كان من الثابت انه كان يقوم احيانا برئاسة محكمة الوالى عند عدم حضور هذا الاخير .

اما رئيس الجنائى الخاص (الادبوس لوجوس) فكان يختص بقضايا الضرائب . ويبدو ان للوالى لم يكن يواجهه فى هذا الاختصاص ، وبالتالي كان يستعده من الامبراطور مباشرة .

ومن بين الحكام المحليين فى عاصمة التوموس ، يفترض ان **رئيس هيئة الموظفين** كان له اختصاص قضائى . فهو الذى كان يعين **الوصياء** على القصر أو النساء بالنسبة للمعسر اليونانى من السكان .

القسم الثالث

مصر في ظل الحكم الاسلامى

نبذة تاريخية :

حينما فتح عمرو بن العاص مصر ، فيما بين سنوات ١٨ هـ - ٢٠ هـ = ٦٣٩ م - ٦٤١ م ، تغير وضعها السياسى . فبعد أن كانت قبل الفتح الاسلامى احدى الولايات الرومانية ، أصبحت ولاية اسلامية . واندمجت فى الدولة الاسلامية وحكمها وال يعينه الخليفة .

ولقد تبعت مصر ، امان عصر الولاة ، حكومة الخلافة تبعية مباشرة ولاكثر من قرنين وربع قرن : اثناء حكم الخلفاء الراشدين فى المدينة ، والامويين فى دمشق ، والعباسيين فى بغداد . واستطاعت دول جديدة ، منذ القرن الثالث الهجرى (٢٥٤ هـ = ٨٨٦ م) أن تحكم مصر حكما مستقلا عن الخلافة العباسية . فظهرت الدولة الطولونية ، ثم الدولة الاخشيدية .

ولكننا نجد مصر تصبح مركزا للخلافة الفاطمية (٣٦٢ هـ - ٥٦٧ هـ) الى أن تقضى عليها السلطنة الايوبية . ثم تؤسس دولة المماليك البحرية ، فدولة المماليك البرجية التى يقضى عليها الاتراك العثمانيون (فى عام ٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م) ، وتضرب تابعة تبعية مباشرة للدولة التركية العثمانية حتى يجيء محمد على ويؤسس الدولة المصرية الحديثة .

تهريب مصر : ومن المعلوم أن اللغة اليونانية كانت قبل الفتح العربى لغة البلاد الرسمية . ولكنها لم تكن لغة الشعب المصرى الذى تمسك على الدوام بلغته القومية . ولم تستطع الشعوب المختلفة التى توالى على مصر قبل مجيء العرب أن تقضى على لغة المصريين .

أما بعد الفتح العربى ، فلقد حدث انعاش مؤقت للغة القبطية على حساب اللغة اليونانية . ولكن بدأ القبط فى ترك لغتهم القبطية فى أواخر القرن الرابع الهجرى . وبقيت هذه اللغة محصورة فى نطاق ضيق . بل أننا نجد مصر منذ أواخر القرن الثانى الهجرى تشارك فى الحياة الأدبية العربية مشاركة ملموسة ، ويظهر فيها من له شأن فى العلم باللغة العربية وآدابها (١) .

والحق إنه لا يمكننا أن نفسر كيف ترك الفلاح المصرى لغته ، رغم تمسكه بالتقديم ، إلا على أساس التفاعل الذى تم بين العرب والمصريين . وفى القرن الثالث الهجرى ، أصبح العرب فى مصر لا يتميزون عن أهل البلاد ، بعد قرار الخليفة العباسى المعتصم بصرف العرب عن ديوان الجند فى مصر وقطع إعطياتهم . وترتب على ذلك انتشار العرب فى الريف المصرى واختلاطهم بالمصريين ، واشتغالهم بالزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من الأعمال التى كانوا يترفعون من قبل عن الاشتغال بها . فلقد كانت الفكرة الأساسية السائدة من قبل أن تكون الدولة العربية حربية تديرها الأرستقراطية العربية وتقوم بأودها الشعوب المخوكة من أهل الدمة الذين يحميهم العرب مقابل توفير أسباب العيش لهذه الأرستقراطية . ولكن لم ينجح العرب فى تحقيق هذه الفكرة فى واقع الحياة العملية لفترة طويلة .

ويعتدونا هذا التعريب السريع لمصر إلى أمعان النظر والتفكير لأن تنازل شعب عريق فى المدنية كالشعب المصرى عن لغته ، واتخاذ لغة شعب لم يكن يوازيه فى الحضارة أمر غير عادى . وكانت مصر إحدى الأمم القليلة التى تخلت عن لغتها القديمة . فلم يقض فتح العرب لآبران والهند على لغتهما القومية . ولم يمنع اعتناقهما للدين الإسلامى من الاحتفاظ باللغة القومية (٢) .

١ - راجع : أمين الخولى : مصر فى تاريخ البلاغة ، مجلة كلية الآداب ، المجلد الثانى ج ١ سنة ١٩٣٤ ص ٨ .

٢ - راجع : زكى محمد حسن : مصر والحضارة الإسلامية ، ص ٢١٤ .

انتشار الإسلام بين المصريين : وتعد ظاهرة تعريب مصر وانتشار الإسلام فيها أهم الظواهر التاريخية خلال العصر الإسلامي . ويرجع البعض انتشار الإسلام بين القبط إلى العامل المالى والاجتماعى . فلقد اعتنق بعض الاقباط الدين الإسلامى منذ أول الفتح العربى حبا فى الانتماء الى دين الطبقة الحاكمة والتمتع بما لها من حقوق . فالمغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب ، على حد قول ابن خلدون .

كما أدى نزول العرب فى الريف المصرى الى المساعدة ليس فقط على انتشار اللغة العربية بل وكذلك على انتشار الإسلام بين المصريين . على أن انتشار الدين الإسلامى كان أسرع من انتشار اللغة العربية . ولم يكن هناك عنصر وطنى فى الثورات التى قام بها القبط ضد الحكومة العربية ، بل كانت بسبب الضرائب . ولعل ضعف هذا الشعور الوطنى هو الذى ساعد العرب على القضاء على هذه الثورات وعلى دفع القبط الى اعتناق الدين الإسلامى وإلى استعمال اللغة العربية . وعلى كل فانه فى عهد الخليفة المأمون ، أصبح معظم افراد الشعب المصرى يدينون بالإسلام .

علو مركز مصر الحضارى فى العالم الإسلامى ؛

وإذا نظرنا الى هذا الامر من الناحية السياسية ، فثابتا نلاحظ أن مصر لم تصبح فى الفترة ما بين الفتح العربى والفتح العثمانى دولة إسلامية فحسب ، بل وأخلت بتزعّم العالم الإسلامى كله . فبعد أن كانت مصر خاضعة للخلافة فى عهد الولاة ، صارت مركزا للخلافة الفاطمية ، ثم مركزا للخلافة العباسية فى عهد الظاهر بيبرس (فى عام ٦٦١ هـ) ، تلك الخلافة التى ظلت قائمة بها الى الفتح العثمانى .

وأما من الناحية العلمية ، فحسبنا دليلا على علو مركز مصر فى العالم الإسلامى منذ العصور الوسطى أن نذكر قول ابن خلدون : «ولا أوفر اليوم فى الحضارة من مصر فهى أم العالم وإبوان الإسلام وينبوع العلم والصنائع» (١) .

١ - راجع : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٨١ (فصل فى أن حملة العلم فى الإسلام أكثرهم من المعجم) .

ولقد سبق القول أنه حينما فتح المسلمون مصر كانت الثقافة المصرية واليونانية والرومانية منتشرة فيها . ولكن خضعت هذه الثقافة لقوة الحركة الدينية . وتركزت الحركة العلمية في بدء العصر الاسلامى في مصر على الجانب الدينى . ولقد كان ذلك هو المتبع في جميع الولايات الاسلامية ، حيث كان أكثر العلماء الذين ظهروا اذ ذاك علماء دين (١) . أما العلوم الدنيوية والفلسفية فقد كان شأنها ضعيفا في صدر الاسلام . وكان أكثر حملة العلم آنذاك من العرب ، حتى اذا كان عصر التابعين وتابعيهم ، أصبح بعض حملة العلم عربا وأكثرهم من الموالى . وفي العصر العباسى ، امتزجت العقلية العربية بالعقلية الفارسية واليونانية ، وأقبل نخبة من العلماء على تعريب الكتب الاجنبية ودراستها . وتكونت ملكة البحث والتنقيب . وقرر علماء بغداد المبادئ التى ينبغى أن يسير عليها العلم ، وهى السير من المعلوم الى المجهول ، وعدم قبول شيء على أنه حقيقة الا بعد ثبوت التجربة .

واذا كانت مدينة الاسكندرية عند الفتح العربى تعد أهم مركز في الشرق تشع منه الثقافة اليونانية والرومانية ، فان هذا الفتح لم يقض على الحياة العلمية في الاسكندرية ، ولا سيما في العلوم العقلية . ولكن مدرسة الاسكندرية أخذت شأنها يقل تدريجيا . اذ لم يهتم الإقباط اهتماما كبيرا بدراسة الثقافة اليونانية والرومانية . أما الإقباط الذين أسلموا فقد أقبلوا على دراسة العلوم الاسلامية الدينية . شأنهم في ذلك شأن العرب الذين توافدوا على مصر لما سمعوا بفناها وخصب أراضيها ، وأقاموا بالقبسطا وخططوها حسب قبائلهم واستوطنوا المدن والريف .

ويمكن القول أنه كان لمصر في عصر الولاة نصيب في حفظ التراث اليونانى والرومانى بتركها العلماء من الاغريق والرومان يغادرونها مع مؤلفاتهم وكتبهم زمن الفتح ، كما لم يحدث تعرض لمدرسة الاسكندرية .

١ - ومن امثلتهم ، الليث بن سعد ، المولود في مصر سنة ٩٤ هـ . وكان الامام الشافعى يتأسف على فوات لقيه ، ويقول «كان الليث أقره من مالك الا أنه ضيعه أصحابه» .

ومن ناحية أخرى ، كان لمصر نصيبه ايضا في حفظ تراث المسيحية الشرقية ، حيث تركت الاديرة وشانها . ولقد كانت هذه الاديرة مراكز للثقافة المسيحية في مصر .

وفي هذا العصر كذلك ، اعتبرت مصر احدى المراكز الاسلامية الهامة . وكان يقد إليها الطلبة من جميع الأرجاء وخاصة من افريقيا والغرب والاندلس ، لتلقى العلم في جامع عمرو بن العاص الذي كان مركز الحركة العلمية الدينية ومنه يتخرج خيرة العلماء . فالغموض الذي شاب الشخصية الاسلامية لمصر في الفترة التي كانت فيها حديثة العهد بالاسلام أي خلال القرنين الاولين للهجرة ، كان راجعا لمجموعة من الاعتبارات ، منها مراقبة مصر في الحضارة والدين .

وإذا كان الخلفاء العباسيون قد شجعوا العلم في بغداد حتى احتلت مركز التفوق على جميع المراكز الاسلامية الاخرى ، غير أن مصر وقرطبة بالاندلس تلت بغداد في الظهور في هذا المجال . وكان العلماء في كل واحدة منها يحاكون علماء بغداد .

ودور الزعامة الذي لعبته بغداد في أول الامر بالقياس الى القاهرة وقرطبة هو بعينه الدور الذي لعبته القاهرة بالقياس الى المواسم الاسلامية التي ظهرت اهميتها بعد ذلك في الشام واليمن وبلاد المغرب التي اعترفت لمصر بالزعامتين الادبية والسياسية ، وطفئت بالتالي الشخصية المصرية منذ العهد الفاطمي بنوع خاص على البلاد المجاورة التي كانت تعتبر جزءا من الدولة المصرية في ظل الخلافة الفاطمية . حينئذ والسلطنة الايوبية والملوكية حينئذ آخر .

وأما إذا نظرنا الى الامر من الناحية التالية ، فهنا يثور سؤال من وضع الاراضي المصرية في بداية الفتح العربي ، وحول ما إذا كان العرب تركوا للفصريين أراضيهم وفرضوا عليها الخراج أم اعتبروها في حكم الفتيمة وقسمت بينهم كفاتحين .

ولقد اختلف المؤرخون مثل ابن عبد الحكم (١) والمقريزي (٢) وأبو المحاسن (٣) والسيوطي (٤) حول هذه المسألة : فمنهم من ذهب الى أن مصر قد فتحت عنوة ، ويرتبون على ذلك أن أراضيها تكون في حكم الفئيمة وتقسم بين العرب ولا يكون للمصريين أى حق على أراضيهم .

ويرى فريق آخر أن مصر فتحت صلحا بمقتضى عهد ومن ثم فإن أراضيها تكون فيئاً (٥) للمسلمين بناء على اتفاق تم بين المصريين والفاتحين من العرب على مقدار الخراج الذى يدفعونه مع احتفاظ المصريين بأراضيهم .

ويرى فريق ثالث أن مصر فتحت صلحا ما عدا الاسكندرية أو الاسكندرية وبعض قرى الوجه البحرى فانها فتحت عنوة . وهذا الخلاف فى الراى مرده الى أن المؤرخين يعتمدون على ما قاله الرواة الذين اتجهوا اتجاهات متناقضة .

على أن المؤرخين على اختلاف آرائهم ، اتفقوا على أن مصر اجريت مجرى البلاد المفتوحة صلحا . اذ أن صلح بابليون عقد بعد أن فتح المسلمون الحصن عنوة . وهذا الفتح هو الذى حدد مصير مصر السياسى والمالى . ومنح العرب للمصريين عهدا ، وتركت بمقتضاه الاراضى المصرية للمصريين . وسلم لهم بحق التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة والتوريث (٦) . وفرضت على هذه الاراضى ضريبة عقارية تعرف بالخراج . وكان الخراج

١ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر واخبارها ، طبعة المعهد ، ص ٧٤ - ٨٢ .

٢ - المقريزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

٣ - أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .

٤ - السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

٥ - الفئء هو ما صولح عليه المسلمون من الجزية والخراج . راجع : ابن آدم القرشى ، كتاب الخراج ، ص ٣ .

٦ - راجع : جروهمان : الاوراق البردية العربية ، الجزء الاول ، ص ١٢٩ - ١٣٠ و ١٣٢ - ١٣٣ و ١٤٥ - ١٤٨ .

يجبى عينا ونقدا . وبدأت مصر عقب الفتح ترسل القمح الى المدينة كما كانت ترسله لروما ومن بعدها لبيزنطة .

ومن المسلم به انه بمضى الوقت ، أصبح يفرض على الاراضي المصرية الخراج حتى ولو اسلم مالكيها . ونعرف ان القبط والمسلمين على السواء ثاروا في العصر العباسي بسبب زيادة الخراج زيادة كبيرة . ويمكن القول بصفة عامة ان مصر في عصر الولاة كانت شبه مزرعة تستغل لا من اجل ازدهارها وانما من اجل جباية اكبر دخل ممكن . وكانت مهارة المصريين محل تقدير العرب في فن العمارة والبناء . وكانوا يستخدمونهم في مصر وفي غيرها من البلاد الاسلامية .

ومن ناحية اخرى ، اخذ العرب بنظام الليتورجيا Leitura او الالتزام ، ومعناه التزام الشخص او الجماعة ببعض الخدمات للدولة . ولكن هذا النظام لم يكن عاما في العصر الاسلامي ، يمسك العصر البطلمي والروماني . وكان ظاهرا بصفة خاصة في الضرائب وما يتصل بها . فكانت القرية تلزم باداء نوع من الخدمة او بدفع مبلغ مقابل اعفائها من ذلك . وفي بعض الاحيان كان الوالي يوصى عماله بجمع الاشخاص او المواد اللازمة لهذه الخدمات ويعدم قبول المال مقابل اعفائها من ذلك . ومن امثلة ذلك العمل على ابواء الجنود وضيافتهم ، وتقديم البحارة ومواد بناء السفن ، وكذلك المواد والابدى العاملة لتشييد المباني العامة وشق الطرق وغير الترع في مصر بل ولعمارة المساجد في الشام والحجاز .

والخلاصة : ان علو مركز مصر الحضاري في العصر الاسلامي كان متعدد الجوانب . ولقد كانت الفرصة التي اتاحها لها استقلالها في الفترة ما بين عام ٢٥٤ هـ وعام ٩٢٣ هـ ، اى منذ حكم الدولة الطولونية (١) وحتى الفتح العثماني ، كافية لتدعيم هذا علو ولكن تثبت مصر للعالم الاسلامي شخصيتها العريقة التي اكتملت قدرا كبيرا من عناصرها منذ العهد

١ - راجع : حسن احمد محمود ، حضارة مصر الاسلامية : العصر الطولوني ، سنة ١٩٦٠ .

الفرعونى مع اضافة عنصر هام جديد وهو الدين الاسلامى . فكانت الحكومات المصرية فى العصور الوسطى تقوم على أساس الاسلام الذى جاء لمحاربة العصبية ويدعو الى الاخوة الاسلامية .

ويمكن ان نلاحظ اثر هذه الروح الجديدة فى الحكم المصرى وفى العقل المصرى . فمن حيث الحكم المصرى ، نجد ان مصر كانت ترحب بالحكام الاجنبى متى كان هذا الحاكم معتنقا للديانة الاسلامية . فلا غرابة اذن ان نجد مصر تقبل الطولونيين والفاطميين والايوبيين والمماليك . ولم تجد فضاضة فى قبول محمد على لنفس الاعتبار .

ومن حيث اثر هذه الروح فى العقل المصرى ، فواضح ان مصر بحكم مركزها أولا ، وبحكم الزعامتين الدينية والادبية اللتين ورثتهما من بغداد لانبا ، أصبحت محطاً للكثيرين من علماء المسلمين على اختلاف أقطارهم وأجناسهم . ومعنى هذا أن مصر قد لعبت فى الاسلام نفس ذلك الدور الذى كانت تلعبه فى عهد اليونان والرومان (١) . فلقد كثر الفقهاء والمجتهدون فى مصر ، ومن اعلامهم الامام الشافعى . وحينما انشئ الجامع الأزهر ، ضمن للعلوم الاسلامية مركزاً ثابتاً دائماً . ولا شك أن مصر بهذا كله وضعت حجراً كبيراً فى بناء الشريعة الاسلامية .

ويبين من كل ما تقدم أن مصر خضعت فى أول أمرها خضوعاً كاملاً للعرب والاسلام ، ثم لم تلبث بعد ذلك أن اتخذت من هذا السدين نفسه ونسيلة الى الاستقلال ، ثم وسيلة الى السيطرة المعنوية على الاقطار الاسلامية المختلفة .

على أن هذه الزعامة التى سلمت لمصر فى العصور الوسطى كلفتها ثمناً غالياً للحصول عليها ، وذلك بما قاومت به الصليبيين ، وبما صدرت من هجمات الغول ، وبما قامت على احياء الخلافة العباسية فى القاهرة ، وإن كان الخليفة فيها شخصاً ليس له من الخلافة غير الاسم .

١- راجع : محمد عبد العزيز مرزوق : العصر اليونانى والرومانى والعصر الاسلامى .

وفوق هذه الجهود الحربية ، بذلت مصر جهودا علمية وأدبية ضخمة . إذ نهض العلماء فيها نهضة كبيرة ، وأخذوا يجددون التراث الاسلامى بعقول مصرية . والنهضة العلمية والأدبية التى بلغت أوجها فى عصر المماليك (١) ، كانت تمتاز بأمرين : صيانة التراث الاسلامى الذى كادت تعصف به أيدي الغول ، واعمال الذوق المصرى فى هذه الصيانة أو التجديد .

خطة دراسة هذا العصر :

وسوف نتناول بالبحث من بين نظم القانون العام ، نظام الخلافة ، والتعديلات التى ادخلت على النظام الادارى ، والنظام القضائى فى مصر الاسلامية . ولكى نلم الماما دقيقا بوضع هذه النظم فى مصر ، لا بد ان تبدأ بدراسة عامة لها فى الاسلام . ولن نعالج بطبيعة الحال نظم القانون الخاص ، اذ أن مجال دراستها هو الشريعة الاسلامية .

١- راجع : فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، ١٩٥٨ .

باب وحيد نظم القانون العام

الفصل الاول نظام الحكم في الاسلام (نظام الخلافة)(١)

لا غنى عن دراسة نظام الخلافة لتفهم نظام الحكم الذى كان سائدا في مصر خلال هذا العصر . اذ ان مصر : كما سبق القول ، قد أصبحت بعد الفتح الاسلامى ولاية للخلفاء يحكمونها عن طريق الولاة الذين يرسلونهم اليها . والحق أن القرآن لم يشر الى نظام الحكم الذى ينبغى أن يتبعه المسلمون بعد النبى . ولكن يلاحظ أن هناك صورة من صور أنظمة الحكم قد شاعت في ظل الدولة الاسلامية وهى نظام الخلافة . ومن ثم نتكلم عن الخلافة فنعرفها ، ونبين طريقة اختيار الخليفة وتطور نظام الخلافة ، والشروط الواجب توافرها فيمن لهم حق اختيار الخليفة ، وكذلك الشروط الواجب توافرها في الخليفة .

١ - التعريف بالخلافة :

هناك تعريفات عديدة للخلافة ، ولعل خيرها هو أن الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى . ويبين من هذا التعريف أن منزلة الخليفة من الامة كمنزلة الرسول من المسلمين له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم ودنياهم ، وبيده وحده زمام الامة . فكل ولاية مستمدة منه . فهو الحاكم الزمنى وهو الحاكم الروحى

١ - راجع : السنهورى ، الخلافة ، باريس ١٩٢٦ - مقدمة ابن خلدون ، ص ٢ ، ص ٥٢١ - الاحكام السلطانية للماوردى ، ص ٤ ، عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم في الإسلام ، ١٩٦٦ ، على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم .

للمسلمين ، اى أن الخليفة يجمع بين السلطين الزمنية والدينية . ولذلك كان يلقب بالقباب ثلاثة لها دلالتها : الخليفة ، أمير المؤمنين ، الإمام . ولقب أمير المؤمنين يشير الى السلطة الزمنية . أما لقب الإمام فتتمثل فيه الصفة الدينية من حيث الامامة في الصلاة لما تدل عليه من صفة الزعامة ، وامارة الحج والاذن بأقامة الشعائر في المساجد والخطبة في الجمع والاعياد وغير هذا من الشئون الدينية^{١٥٥}

ولا يعنى شمول ولاية الخليفة للشئون الدينية ان الخليفة ذو صلة الهية أو يستمد سلطانه من الله . فهو فرد من المسلمين وثقوبوا بكفايته لحراسة الدين وسياسة الدنيا فيأبوه على أن يقوم برعاية مصالحهم ، وله عليهم حق السمع والطاعة ، وسلطانه مكتسب من بيعتهم له . ويستتطور هذه الفكرة كما سيلي .

٢ - طريقة اختيار الخليفة ، وتطور نظام الخلافة :

انتقل الرسول محمد عليه الصلاة والسلام الى الرفيق الاعلى (١) ولم يوصى بالخلافة الى أحد من ذوى قرياه أو غيرهم من الصحابة بل ترك الامر شورى للمسلمين من بعده . ولذلك جاءت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وكانت انتخابية شورى ،

ولكن الخلافة استحالَت في عهد الامويين والعباسيين الى حكم استبدادى وراثى ، وصار الانتخاب صوريا . ومن ثم يمكن القول ان الخلافة الحقيقية المستوفاة لجميع الشروط لم تنعد عهد الخلفاء الراشدين . ففي عهد الدولة الاموية (٤١ - ١٣٢ هـ = ٦٦١ - ٧٥٠ م) استحالَت الخلافة الى ملك استبدادى وانتقل نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند الى الدين الى نظام الملك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند الى السياسة أولا والدين ثانيا . واصبحت الخلافة وراثية . فالخليفة الاموى يعين ولى عهده ، ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد فى حضرته ، كما كانت تؤخذ البيعة فى الاقاليم بحضور والى نيابة عن الخليفة .

١ - ولد الرسول عليه السلام فى عام ٥٧٠ م ، وهاجر من مكة الى المدينة فى عام ٦٢٢ م ، وتوفى فى عام ٦٣٢ م .

أما الدولة العباسية التي تأسست بعد انهزام الأمويين على يد العباسيين في موقعة الزاب ، والتي استمرت زهاء خمسة قرون إلى أن زالت من بغداد على أيدي التتار (١٣٢ - ٦٥٦ هـ = ٧٥٠ - ١٢٥٨ م) (١) فلقد سارت بدورها على نظام التوريث . وذلك أن الخلافة العباسية ساعد على وجودها الفرس الذين يقولون بنظرية الحق الإلهي للملوك ، وأن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مفتصبا لحق غيره . ولذلك أصبح الخليفة العباسي يحكم بتفويض من الله لا من الشعب ، كما يتجلى ذلك من قول أبي جعفر المنصور «أنا أنا سلطان الله في أرضه» . ولقد سار العباسيون على نظام تولية العهد لأكثر من واحد .

وعلى الرغم من أن الخليفة العباسي أصبح طوال عصر انحلال الدولة العباسية العسوية في أيدي أمراء من الأتراك أولا ، ثم في أيدي بني بويه والسلاجقة بعد ذلك ، فقد ظل محتفظا بسلطته الدينية . إذ ثبت في أذهان الناس أن الخلافة نظام لا بد منه لصالح العالم ، وأن الخليفة هو مصدر السلطات .

وليس أدل على ذلك من أنه عندما زالت عن الخليفة العباسي سلطته الزمنية وصار عاجزا حتى عن التصرف في شؤنه ، وأصبح يعمل وفقا لمحض رغبة رجال الدولة الأقوياء الذين كانوا يستطيعون سجنه أو عزله أو قتله ، ظل مع ذلك متمتعا بسلطته الدينية ، حتى أننا نجد كثيرين من الحكام المسلمين يعترفون بسلطته ويهرعون إليه للحصول على تفويض بالحكم باعتباره خليفة للنبي ومصدر قوة المسلمين ، ولكي يكسبوا حكمهم صفة الشرعية في نظر الشعوب المحكومة . ويكفي للدلالة على مقدار رسوخ هذه العقيدة في الأذهان أن نشر إلى أنه عندما فتح المغول بغداد في سنة ٦٥٦ هـ وقتلوا الخليفة المعتصم ، خيل للمسلمين أن العالم على وشك الانحلال فخلوه من خليفة .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه إذا كانت الخلافة العباسية قد قامت على الحق الإلهي في الحكم ، فأننا نجد صدى لهذه الفكرة عندما تعدد الخلفاء

أثناء ضعف الدولة العباسية : فلقد قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب أولا (٢٩٧ هـ) ثم في مصر ثانيا (٣٦٢ هـ) على نظام التوريث وعلى أساس فكرة تقديس الامام وعصمته ، فاعتبر الامام في نظر الناس ظل الله في الارض . اذ خلق الشيعيون على خلفائهم من صفات التقديس ما لم يوصف به بنو العباس . فأوامر الخليفة الفاطمي تعتبر أنها أوامر صادرة من الله الذي أملاها على الامام المعلم ، لانه يتلقى علمه من الله عن طريق الوحي .

واستمرت فكرة تقديس الخلفاء الفاطميين رائجة في مصر . وكان الخليفة اذا شعر بدنو أجله يعهد بالخلافة الى أحد أبنائه ، ثم تتجدد هذه البيعة بعد وفاته . ولما تطرق الضعف الى الخلافة الفاطمية في عهد المستنصر أصبح اختيار الخليفة بيد القواد وغيرهم من كبار رجال الدولة ، الذين لم يراعوا في اختياره أن يكون بالضرورة أكبر أبناء أبيه .

ومن مظاهر تعدد الخلفاء أيضا ، قيام الخلافة الاموية ببلاد الاندلس في عهد عبد الرحمن الثالث (٣٠٠ - ٣٥٠ هـ) ، وكانت لا تستند على أساس أنها مستمدة من الله أو من الشعب وإنما هي نتيجة قوة عبد الرحمن الثالث .

والمهم ان الخلافة بنظامها القديم الذي سنفصله ، والذي يراعى فيه اتباع أسلوب معين في اختيار الخليفة أنتهى بفتح المغول لبغداد ، اذ اختل نظام الخلافة حتى أصبح في مقدرة كل أمير قوى متغلب على جهة اسلامية أن يستجيز لنفسه لقب الخلافة ، ولم يعد يرى ما يدعو الى الالتجاء الى الخلفاء للحصول على تفويض شرعى بالحكم . ولذلك فان المغول بعد أن اعتنقوا الاسلام لم يحفلوا بالخلفاء العباسيين بالقاهرة . بل ان كلمة «خليفة» ، بعد تعدد الخلفاء ، لم تعد تدل على الرجل الروحي المتسلط على العالم الاسلامي ، وإنما أصبحت تدل على مجرد حاكم .

ويكفى للدلالة على أن نظام الخلافة أصبح صوريا لا قيمة له انه عندما تم احياء الخلافة العباسية في مصر في عهد دولتي المماليك ، وظلت حتى جاء السلطان سليم الاول . واخذ معه الخليفة العباسي الى القسطنطينية وتحولت الخلافة بالتالى الى العثمانيين (٦٥٩ - ٩٢٣ هـ = ١٢٦١ - ١٥١٧ م) لم

يجعل سلاطين المالك لل خليفة شيئاً من السلطة ، اذ أصبح كل عمله ينحصر في اسباغ الصبغة الدينية على سلاطين المالك بتوطيد دعائم ملكهم . وهذا هو ما كان يرمى اليه الظاهر بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) باستقدامه الى مصر أحمد بن الامام الظاهر أحد رجال الدولة العباسية ، وأخذ له البيعة من الناس ، وخلق عليه لقب المستنصر بالله .

فسلطة الخلفاء العباسيين في مصر كانت مقصورة على الامور الدينية . ومما لا شك فيه أن انفصال السلطين الدينية والزمنية كان لهما أثر كبير في اضعاف سلطة الخليفة واستبداد السلطان بالنفوذ ، بخلاف ما كان عليه الحال في عهد الخلفاء الراشدين والامويين وخلفاء العصر العباسي الاول ، حين كان يجمع الخلفاء بالسلطين معا .

واستمرت الخلافة العباسية الاسمية في مصر زهاء قرنين ونصف . ولم يهتم بعض سلاطين المالك بدورهم بالحصول على تفويض من الخليفة بالحكم . وأطلق بعضهم مثل قايتباي وقانصوة الغوري على انفسهم لقب امام .

هذا ولا نلاحظ أن سلاطين العثمانيين تلقبوا بلقب الخلفاء الا في القرن الثامن عشر الميلادي ، ولا سيما في معاملاتهم الدولية مع الدول المسيحية ، وذلك لاغراض سياسية غايتها أن يكون لهم شيء من النفوذ الديني على العالم الاسلامي الذي كان كثير منه تحت سلطان الدول المسيحية .

ومهما يكن من أمر فان الخلافة العثمانية بقيت ضعيفة الجانب الى أن زالت نهائيا في سنة ١٩٢٤ .

٣ - الشروط الواجب توافرها فيمن لهم حق اختيار الخليفة (اهل الحل والعقد) :

وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

- (١) العدالة الجامعة لشروطها ، ويقصد بها الورع والتقوى .
- (٢) العلم الذي يتوصل به الى معرفة من تتوافر فيهم شروط الخليفة .

(٣) ان تكون لديه الدراية بمن هو اصلح للامامة بين الاشخاص المرشحين لها .

ويطلق على هؤلاء عبارة «اهل الحل والعقد» . وبمجرد مبايعتهم للخليفة تتم امامته وتجب طاعته على جميع افراد الامة . ومن ثم فان من لهم حق اختيار الخليفة ليس عامة الشعب .

ويذكر علماء المسلمين القدامى ان اختيار الخليفة يتم اما بواسطة اهل الحل والعقد (أو اهل الاختيار) ، واما بواسطة الاستخلاف أو ولاية العهد . ويقولون أن الخلافة ثبتت لعمر لان ابا بكر عهد بها اليه من بعده . ولكن بعض علماء الفقه الاسلامي في مصر في عصرنا هذا يرون أن الخلافة لا يجوز أن تتم الا بموافقة اهل الحل والعقد ، ويقولون أن عمر لم يصبح خليفة الا بعد أن تمت له البيعة من الصحابة . فالاستخلاف لا يعدو ان يكون ترشيحا من السلف للخلف ، والامة بعد ذلك صاحبة القول فيمن تختاره اماما .

٤ - الشروط الواجب توافرها في الخليفة (١) :

وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

- (١) العدالة الجامعة لشروطها . ونعني بذلك أن يكون الخليفة مستقيما في السيرة والسلوك متجنبا للمعاصي .
- (٢) العلم المؤدى الى الاجتهاد في النوازل والاحكام .
- (٣) سلامة الحواس والاعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل .
- (٤) الرأي المفضى الى سياسة الرعية وتدبير المصالح .
- (٥) الشجاعة والنجدة المؤدية الى الدفاع عن الامة (٢) .

١ - انظر : أبو الحسن الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٥ - مقدمة ابن خلدون ٢١٥ وما بعدها - محمد الخضر حسين : ضلالة فضل الدين عن السياسة .

٢ - انظر : محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، طبعة ٦٢ ص ٤٢ .

(٦) القرشية ، اى أن يتصل نسبه بقریش . على أن ثمة خلافا بين العلماء حول اشتراط هذا الشرط .

ومن استجتمعت فيه هذه الشروط وبإيعه أهل الحل والعقد الدين تختارهم الامة من أهل العدالة والعلم والرأى كما سبق القول ، يصير اماما .

٥٨ - سلطات الخليفة :

كان الرسول عليه الصلاة والسلام هو الرئيس الدينى للمسلمين ، كما كان حاكما مدنيا يجمع فى يديه السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

وكذلك كان شأن الخلفاء . اذ لم يأخذ نظام الخلافة بمبدأ فصل السلطات . بيد أن سلطة الخليفة لم تكن مطلقة بل مقيدة باتباع احكام القرآن والبينة ، والاخلاء بمبدأ الشورى .

ويلاحظ فيما يتعلق بالسلطة التشريعية ، أن الشارع عند المسلمين هو الله تعالى (١) . وتبين ارادة الله بواسطة نبيه . والمجتهدون ، وهم طائفة العلماء الذين ينوبون عن الامة الاسلامية ، يملكون سلطة التشريع فى حدود الكتاب والسنة . وسلطتهم تقتصر بالنسبة الى ما فيه نص ، على تفهم النص وبيان الحكم الذى يدل عليه . أما بالنسبة الى ما لا نص فيه فعملهم ينحصر فى قياسه على ما فيه نص واستنباط حكمه بواسطة الاجتهاد وتخريج الملة وتحقيقها . والخليفة بوصفه مجتهدا يشترك فى هذه السلطة التشريعية شأن سائر المجتهدين (٢) .

١ - انظر : عبد الوهاب خلاف : السلطات الثلاث فى الاسلام ، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد ، عدد يونية ١٩٣٥ ص ٥٠٨ - محمود شلتوت : فقه القرآن والسنة ، ص ٩٦ .

٢ - من المعلوم أن القرآن قد جمع فى عهد أبى بكر ، وكان هو القانون المدون الوحيد للمسلمين ، خلال القرن الاول الهجرى . فكان يرجع أهل الفتيا من الصحابة والتابعين اليه والى حفاظ السنة ، فان لم يجدوا نصا اجتهدوا رأيهم . ولكن لما اتسعت دائرة الفتح الاسلامى ، دون الحديث ، كما دون المجتهدون اجتهاداتهم . ومن هذا الحين صار رجال التشريع يرجعون الى الكتاب والسنة واجتهادات الائمة . ولكن ترك أمر التشريع للفوضى . فادعى الاجتهاد من ليس أهلا له ، ولذلك سدد العلماء باب الاجتهاد . وبعد أن كان اجماع المجتهدين ، وهو المصدر الثالث من مصادر التشريع الاسلامى ، يضمن للاحكام النبوية تمشيها مع روح الزمن ، بعد التشريع الاسلامى عن مصالح الناس لانها فى تغير والتشريع الاسلامى واقف =

وكان الخليفة ، في الصدر الاول من عهد الخلفاء الراشدين لا يلجأ في الحالات التي يوجد فيها نص من القرآن أو السنة ، الى تلك الجمعية التشريعية المكونة من المجتهدين فيما يصدره من تشريع أو قرار . وكذلك كان الشأن في الحالات التي يحدث فيها خلاف بين المجتهدين ، فكان المرجع في هذه الحالة كذلك الى ما يصدره الخليفة من تشريع أو قرار .

وبخصوص السلطة التنفيذية ، فلقد كان الخليفة يتولاها ، ويعاونه فيها الوزراء والولاة وقواد الجيوش ورجال الشرطة وجباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة كما سيلي تفصيله (١) . وكان على الخليفة ، في استعمال سلطته التنفيذية ، ان يطبق أحكام الشريعة . وعليه وهو مجتهد أن يراعى ظروف الزمان والمكان ، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه مصلحة الأمة .

أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فهي ليست مستقلة في الاسلام عن السلطة التنفيذية . إذ أن الخليفة يجمع بين السلطين . وهو الذي يولى القضاة ويعزلهم ، ويجوز أن يلى القضاء بنفسه : فان وجد نصا قضى به وإن لم يجد كان يستشير الفقهاء ، فإذا تكون رأى قضى به ، وكذلك كان يفعل من يعهد اليه الخليفة بالقضاء .

٦ - أعوان الخليفة (ديوان العزيز) (٢) :

كانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز . وكان الوزير يشرف عليه ، ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز . كما كان رؤساء الدواوين يلقبون أحيانا بالوزراء ولكنهم على الدوام تابعون لهذا الوزير .

== عند حدود ما وصل اليه الأئمة في القرن الثاني الهجرى . وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجرى كونت الدولة العثمانية من علماء الأمة جماعة أسمتهم «جمعية المجلة» ، وكان عملها قاصرا على الترتيب والاختيار من كتب مذهب أبى حنيفة .

١ - أنظر : عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ٥٠ ، ٥١ .

٢ - الماوردى : الأحكام السلطانية .

١- الوزير (١) : لم يكن في مقدور الخليفة أن يباشر وحده أعمال السلطة التنفيذية جميعها . ولذلك كان لا بد له من الاستعانة بالوزراء . ولقد كان هؤلاء يستعينون بدورهم بغيرهم من عمال الدولة .

ولما كان العباسيون قد اقتبسوا نظم الحكم من الفرس ومنها الوزارة ، لذلك عد «الوزير» ابتداء من عهدهم فقط منصبا هاما في الدولة تلى مرتبة مرتبة الخليفة . فهو ساعده الايمن ، ويجمع في يده شئون الحكم من مدنية وعسكرية .

وكان الوزير حلقة الاتصال بين الخليفة والرعية . ولم يتعدد الوزراء بتعدد الاعمال ، فيكون للحرب وزير ، وللمال وزير وهكذا .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قبل العصر العباسي ، أى في عصر الرسول وعهد الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ، كان لفظ «وزير» حين يطلق انما يعنى به وصف من الاوصاف لا منصب من المناصب الكبيرة . وهكذا كان يوصف أبو بكر بأنه وزير الرسول الذي كان يستشير ، وعمر بالنسبة الى أبي بكر ، وعثمان بالنسبة الى الخليفة عمر (٢) .

ولقد تقلد الوزارة في العصر العباسي الاول وزراء اكثرهم من الاعاجم كالبرامكة وبنى سهل ، كما اشتهر في العصر العباسي الثاني بنو الفرائد وبنو الجراح . واكثر من اختير للوزارة لوحظ في اختيارهم الكفاية العلمية والبلاغة . ولقد كان منصب الوزير في بعض الاوقات محفوف بالمخاطر ، اذ كان الوزير يخاف على نفسه من بطش الخليفة به اذا ما تغير عليه (٣) .

وهناك نوعان للوزارة : وزارة التنفيذ ، وهى التى تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ اوامر الخليفة وعدم التصرف في شئون الدولة من تلقاء نفسه . ووزارة التفويض ، وهى أن يعهد الخليفة بالوزارة الى رجل يفوض اليه

١ - مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٨ - الاحكام السلطانية للماوردى ص ٢١ - ٢٨ .

٢ - انظر : احمد أمين ، ضحى الاسلام ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

٣ - انظر : حسن ابراهيم حسن ، النظم الاسلامية ، ص ٦٣ .

النظر في أمور الدولة ، والتصرف في شئونها دون الرجوع اليه ، ولا يبقى للخليفة بعد ذلك الا ولاية العهد وسلطة عزل من يوليهم الوزير .
ولما كان ضعف الخلفاء يؤدي الى ازدياد نفوذ الوزراء كما حدث في العصر العباسي الثاني ، قويت فيه المنافسة على الوزارة . ومن ثم تفشى الدس وانتشرت الرشوة والاستعداد لشراء هذا المنصب بدفع مبلغ من المال للخليفة .

٢ - الكاتب (١) : كان من الضروري تعيين موظفين يعاونون الوزير للإشراف على الدواوين المختلفة . وكان الكاتب من أكبر أعوان الخليفة . وفي عهد الخلفاء الراشدين ، كان الخليفة يختار الكاتب من بين الذين يجيدون الخط . وفي عهد بني أمية ، تعدد الكتاب لتعدد مصالح الدولة ، فكانوا خمسة : كاتب الرسائل ، وكاتب الخراج ، وكاتب الجند ، وكاتب الشرطة ، وكاتب القاضي . وأهم هؤلاء الكتاب في الرتبة كاتب الرسائل . وكان الخلفاء لا يولون هذا المنصب إلا أقرباءهم وخاصتهم . وظل الكتاب على هذه الصورة الى أيام العباسيين .

وكان ديوان الرسائل في الدولة العباسية من الدواوين الهامة في الدولة (٢) . وكانت مهنة صاحبه ، الذي لا يقل مركزه عن مركز الوزير ، هي اذاعة المراسيم وابراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومراجعة الرسائل الرسمية ووضعها في الصيغة النهائية وختمها بخاتمها . كما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المطالبات وختم الأحكام بخاتم الخليفة . وقد جرت العادة أن يتسلم المدعى صورة من الحكم ثم تحفظ الصورة الأصلية في دار السجلات .

وكانت طائفة الكتاب تؤلف وحدة على رأسها الوزير ، بل وتندرج في الرقي الى الوزارة ، معتمدة على كفايتها وبلاغتها . وكان الخلفاء يستمعون

١ - راجع : مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

٢ - انظر : الاحكام السلطانية للماوردي ، ص ١٩١ - حسن وعلى ابراهيم : النظم الإسلامية ، الطبعة للمفصلة ص ٢١٥ .

من الوزراء بالكتاب أحيانا ، وكانت الكتابة سبيلا الى الزيادة في كثير من الاحيان . كما كان بعض الخلفاء يتخذون من الكتاب قوادا يعتمدون عليهم في الضرورات .

هذا ولم يكن اتخاذ الكتاب مقصورا على الخلفاء وحدهم ، بل كان ولاية الاقاليم يتخذون كتابا يعاونونهم في الادارة .

٢ - الحاجب (١) كان الخلفاء الراشدون لا يمنعون أحدا من الدخول عليهم . فلما جاء بنو أمية ، اتخذوا الحجاب ، وذلك خوفا على أنفسهم ، وتلافيا لازدحام الناس على أبوابهم وشغلهم عن النظر في مهام الدولة . وأصبح الحاجب يعد من كبار الموظفين . وهو يشبه كبير الامناء في أيامنا . ومهنته ادخال الناس على الخليفة .

وحدا العباسيون حدو الامويين . فاتخذوا الحجاب وزادوا في منع الناس من لقاء الخليفة الا في الامور الهامة .

وأصبح بين الخليفة وبين الناس داران : دار الخاصة ودار العامة ، حيث يقابل الخليفة كل طائفة في مكان معين حسبما يرسمه لهم الحجاب .

وتطور نظام الحجابه في العصر العباسي الثاني . فاتخذ الخلفاء حجابا ثالثا اشد من الاولين . ولقد تدخل الحجاب في هذا العصر في أهم شئون الدولة حتى استبد بعضهم بها دون الوزراء . وكان أصحاب الدواوين يرجعون اليهم في المسائل المتعلقة بدواوينهم قبل ان يفصلوا فيها .

الفصل الثاني

النظام الإدارى فى الدولة الإسلامية (١)

قل من عنى من العلماء بتفصيل النظام الإدارى السائد فى الولايات الإسلامية . ويمكن القول أن النظام الإدارى لم يكن واحداً فى الولايات المختلفة ، بل كان لكل ولاية نظامها الإدارى الذى يلائمها . ولكن لا معنى ذلك أنه كان هناك اختلاف تام بين النظم الإدارية السائدة فى هذه الولايات . فلقد كان يجمع بينها خصائص مشتركة هى موضع الدراسة الآن .

فعندما تم فتح جزيرة العرب ، عين الرسول ولاة على الأقاليم . وأبقى عمر هذا النظام وزاد عليه . فقسم البلاد المفتوحة (٢) إلى أقسام إدارية كبيرة ليسهل حكمها ويشرف على موارد ثروتها . فالخليفة عمر هو أول من وضع النظام السياسى والنظام الإدارى للدولة الإسلامية . وكان من سياسته عدم اختلاط العرب بأهالى البلاد التى فتحوها حتى لا تضعف قوميتهم . وقد عين عمر على الولايات المختلفة عمالاً أو ولاة كانوا يستمدون سلطتهم من الخليفة وينوبون عنه فى حكم الولاية . ولقد اختار عمر الولاية من العرب . وسار على هذه السياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين والإماميين . وبلغ اهتمام الخلفاء باختيار الولاية أن كان بعضهم يسند هذا المنصب إلى أفراد من البيت المالك .

ولقد ظل هيكल التنظيم الإدارى فى جملته فى صدر الإسلام وفى عهد بنى أمية ، على ما كان عليه فى عهود الفرس والروم . إذ وجد العرب فى تلك البلاد التى فتحوها نظاماً إدارياً ثابتاً ، فأبقوا عليه مع إدخال ما يتطلبه

١ - انظر : محمد المهدي شمس الدين : نظام الحكم والإدارة فى الإسلام ، ص ٨٢ - كما وردت إشارات للتنظيم السياسى والإدارى للدولة الإسلامية فى الموسوعات التاريخية والأدبية مثل : فتوح البلدان للبلاذرى ، مروج الذهب للمسعودى ، كتب الحوليات والبلديات ، صبح الأعشى للقلقشندي ، نهاية الأرب للنويرى ، عيون الأخبار لابن قتيبة ، الإمامة والسياسة لابن قتيبة ، الفخرى لابن الطقطقى .

٢ - بدأت الفترحات العربية فى عام ٦٣٢ م .

الاصلاح من تغيير . ومن ناحية اخرى فان التنظيم الادارى السائد فى تلك الفترة كان بسيطا اوليا . فلم يتبع نظام توزيع الاعمال على الادارات المختلفة ، واختصاص كل ادارة باعمال معينة كما فعل العباسيون .

الولاية : ان الخليفة بما له من الرئاسة العامة كان من حقه ان يتولى كل اعمال الولايات الاسلامية . غير انه لما كان لا يستطيع ان يباشر شئون الاعمال جميعها بنفسه ، كان لا بد له من الاستعانة بولاة وعمال يعهد اليهم ان ينوبوا عنه فى بعض الوظائف حسبما يراه (١) . فكل عمال الدولة نوابه عنه ، وتعيينهم وعزلهم والاشراف عليهم من حقه هو لانهم وكلاء عنه . وعموم ولاية والى وخصوصها مرجعها اليه . فتارة كان الخليفة يعين والى ويجعل ولايته عامة ويقوض اليه اختيار العمال . وتارة كان يعين والى ويعين معه عاملا للخراج او الصداقات .

ولقد كان اكثر الولاة فى عهد الخلفاء الراشدين واول عهد الامويين مطلقى الحرية فى ولاياتهم ، يتصرفون فى شئون ولاياتهم الادارية بما يرون ، ويخطر على الخليفة بما يظن انهم من عظام الامور .

وكانت سلطتهم مطلقة حتى على الارواح . ويكفى ان نشير الى ولاية الحجاج وزيد بن ابيه . وطالت مدة حكم والى الاموى حتى بلغت عند بعض الولاة نحو عشرين عاما ، كولاية عبد العزيز بن مروان بمصر . ولما يوقع عمر بن عبد العزيز امر عماله الا يقتلوا احدا الا بعد الرجوع اليه .

فلم يكن اذ ذاك النظام السائد هو نظام المركزية ، بل كانت كل ولاية كأنها مستقلة فى ظل النظام اللامركزى . ولكن هذا بطبيعة الحال مرجعه الى الخليفة . ولذلك لما اراد بعض الخلفاء تركيز الاعمال فى يدهم حدوا من سلطة الولاة وحظروا على والى ان يباشر شئونا يعينها الا بعد عرضها عليهم .

وهذا ما حدث فى العصر العباسى الاول ، حيث استحال النظام اللامركزى الى نظام مركزى ، بمعنى ان عمال الاقاليم لم تكن لهم السلطة المطلقة التى كانت لولاة الاقاليم فى عهد الامويين . وكان الخليفة العباسى

يختار عمال الاقاليم ممن يشق بهم . ومع ذلك قيد سلطتهم المدنية والقضائية ، ولم يترك الوالى فى ولايته مدة طويلة حتى لا يستبد بالامور او يجنح الى الاستقلال ، كما كان يتعين على الوالى ان يقدم بياناً مفصلاً عن شئون ولايته بعد عزله ، وتصادر املاكه اذا حدث شك فى صدقه وامانته .

وبين من كل ما تقدم ان الولاية التى كان يتمتع بها الوالى فى المهود الاسلامية المختلفة كانت تنقسم الى قسمين :

١ - الولاية العامة :

وهى ان يفوض الخليفة الى الوالى امانة بلد أو اقليم للنظر فى جميع شئونه بما فى ذلك النظر فى تدبير الجيوش للدفاع عن ذلك البلد ، وتعيين القضاة ، وجباية الخراج ، وقبض الصدقات ، واقامة الحدود ، واختيار موظفى الاقليم ، الخ ..

وكانت هذه الولاية العامة أحياناً شاملة لجميع هذه الاختصاصات الواسعة ، وأحياناً أخرى نجد أن هذه الولاية العامة غير شاملة أو مقيدة وذلك حين نجد الخليفة يعين الى جانب الوالى عاملاً خاصاً للخراج أو الصدقات أو لغير ذلك من الاعمال . فتكون لكل وظيفته . وهذا هو ما حدث بالنسبة لعمر بن العاص . فبعد أن كانت ولايته فى اول الامر شاملة حيث كان يقود الجيش ويقضى فى الخصومات ويجبى المال ، عين الخليفة عمر بن الخطاب بعد قليل شخصاً آخر لجباية خراج مصر هو عبد الله بن ابي سرح ، كما ولى على مصر قاض يفصل فى الخصومات ، فصارت سلطة الوالى مقصورة على قيادة الجيش وامامة الصلاة .

٢ - الولاية الخاصة :

وهى ان يفوض الخليفة الى الامير امر تنظيم الجيش وقيادته لقتال المشركين والدفاع عن الرعية . ولذلك كان يطلق لفظ «الامير» على قائد الجيش .

اعوان الوالى : كان الوالى يستعين فى ادارة البلاد بطائفة من كبار

الموظفين وأهمهم ثلاثة : عامل الخراج (أو صاحب بيت المال) (١) ، والقاضي ، والقائد (أو صاحب الشرطة) .

وكان عامل الخراج أهم العمال . فكان الوالى يحتفظ بهذا المنصب لنفسه ، وربما أسنده الخليفة لرجل من قبله . فيعمل هذا مع الوالى جنبا الى جنبه : هذا يدير دفة السياسة وذلك يتولى شئون الولاية المالية . وكان بمثابة الرقيب على أعمال الوالى ، مما أدى الى تنساع السلطة والمنافسة بينهما ، الامر الذى يعطل قصر عهد الولاية وعمال الخراج فى بعض الاوقات . وكان عامل الخراج يقوم بجمع الخراج ، ويدفع منه أرواق الجند وما تحتاجه الولاية من ضروب الإصلاح ، ويرسل الباقي الى بيت المال بحاضرة الدولة . ولا يقل عامل الخراج فى المنزلة عن الوالى . فيخطب فى المراسلات الخاصة به بما يخطبه به الوالى ، كما ترسل المنشورات اليه فى الوقت الذى ترسل فيه الى الوالى ، الذى لا يمتاز عنه الا بالصلاة بالناس فى المسجد ، مما يجعل ولايته أهم من صاحب الخراج .

وبلاحظ انه عندما اخلت الدولة العباسية فى الضعف ، أصبح الولاية يؤثرون البقاء فى بغداد وينسبون عنهم من يدير شئون الولاية باسمهم . وكان من اثر هذه السياسة أن جنح بعض النواب والولاية الى الاستقلال ، كما كان لضعف السلطة المركزية اثر فى استقلال ولايات الاقاليم البعيدة عن حاضرة السندولة .

فترى أحمد بن طولون يعمل على الجمع بين وظيفتي الوالى (الحرب والصلاة) وصاحب الخراج ، ثم يستقل بمصر ويحذو حذوه فى ذلك محمد ابن طنج الإخشيد . وهذه الحالة السيئة للدولة العباسية تعطل قيام الدول المنتقلة فى ذلك العصر .

ظهرت فى مصر الدولتان الطولونية والإخشيدية ، اللتان قامت على انقاضهما الدولة الفاطمية ، كما استحالَت الدولة العباسية الى دويلات كثيرة .

١ - راجع كتاب الخراج لابی يوسف - الاحكام السلطانية للماوردى ، ص ١٢٢ .

ومن الدراسات المعاصرة : ضياء الدين الرئيس : الخراج او النظام المالى للدولة الاسلامية - بدوى عوض : النظام المالى للدولة الإسلامية .

الفصل الثالث

نظام الحكم والإدارة في مصر الإسلامية (١)

أولا - من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي :

أ - نظام الحكم :

صارت مصر ولاية استكفاء منذ الفتح العربي إلى أن تولاهم أحمد بن طولون (٢٥٤ هـ = ٨٦٨ م) ، فحولها إلى إمارة . وحذا حذوه محمد بن طنج الأخشيد الذي استمرت عائلته في حكم مصر إلى أن فتحها القائد جواهر الصقلي بجيوش الممزر لدين الله الفاطمي وأسس الدولة الفاطمية في مصر (٣٥٨ هـ = ٩٦٨ م) .

وفي عهد الخلفاء الراشدين وبنو أمية وصدر بنو العباس ، كانت مصر أحيانا ولاية عامة وأحيانا ولاية خاصة . ولكنها اضطرت على أن تكون عامة منذ ضعف الدولة العباسية . ثم صارت إمارة ، فدولة خلافة كما سبق القول .

١ - في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين :

كان الخليفة هو الذي يولى وإلى مصر ويمسزله . ويقوم الوالي في عاصمة الولاية التي شيد بها عمرو بن العاص ، وتعني بها القسطنطين . وذلك حتى العصر العباسي ، ففيه شيد «أبو عون» قائد جيش العباسيين مدينة «العسكر» شمال القسطنطين ، واتخذت مقرا لولاية العباسيين إلى عهد «ابن طولون» .

وكان الوالي اعظم موظفي الولاية المصرية . وهو الرئيس الاعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من أعمال الدولة . وكان

١ - من المؤلفات التي تسجل المعالم التاريخية لتطور الإدارة المصرية : كتاب الجيهشيارى : الوزراء والكتاب ، وكتاب الصابى : الوزراء ، وكتاب الكندي : الولاية والقضاة .

الجيش تحت قيادة الوالى . ومن ناحية اخرى كانت الصلاة اهم اعمال الوالى لارتباطها بالامامة الدينية . وكان على الوالى أن يقيم الصلاة في الجمع والاعياد ، ويؤم الناس في الصلاة ، ويستخلف عليها حين تعددت المساجد . ولقد ظل الحال كذلك حتى الصدر الاول من ايام العباسيين ، وحتى ولى مصر ولاة من غير العرب ممن لا يحسنون العربية فندبوا غيرهم للصلاة .

ومن ناحية اخرى كان يتولى البوليس عامل خاص يسمى «صاحب الشرطة» ، وهو يعد من كبار الموظفين . وكان ينوب عن الوالى في الفسقاط اذا غاب عنها . وهو الذى يصلى بالناس في حالة عدم وجود الوالى ايضا . كما انه يتولى اعطيات الجند وغير ذلك من الاعمال .

كما وجد «صاحب المقالم» للنظر في الشكاوى التى ترفع اليه من الاهالى تظلما من عمال الحكومة أو غيرهم . فيفصل في بعضها بنفسه ، ويحيل البعض الآخر وهو الهام منها ، الى القاضى .

ومن الشخصيات الهامة للغاية في الادارة المصرية «صاحب الخراج» . اذ كان الخلفاء يعينون عمالا مستقلين عن الولاة لجباية الخراج . ومن الجدير بالذكر ان الضرائب العادية التى كان مفروضا اداؤها على كل ذمى لا تتجاوز دينارين في العام عن الشخص ، وهى جزية الرؤوس التى كان يعفى منها الاطفال والنساء والشيوخ . كما ان الجزية ، وهى موضومة على الرؤوس ، تسقط بالاسلام . اما الخراج فهو على الارض ولا يسقط بالسلام المالك .

وكان الخراج يدون في مصر باللغة اليونانية ، التى كانت اللغة الرسمية فيها الى عهد الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ) ، وذلك استنادا الى مانجده في أوراق البردى العربية ذات الصيغة الرسمية التى عثر عليها ، والتى يرجع تاريخها الى عهد الوليد . اذ دونت باليونانية والعربية معا ، الاولى على أنها اللغة الرسمية التى كانت تدون بها الاعمال في الدواوين الحكومية والثانية لانها لغة الحاكم العربى .

هذا وقد يلاحظ في بعض اوراق البردى كتابات باللغة القبطية الى جانب اللغتين اليونانية والعربية . وتلاحظ ان هذه الكتابات القبطية قد دونت اما في آخر الوثيقة أو في ظهرها ، مما يدل على ان هذه اللغة كانت

لغة في الدرجة الثالثة من الاهمية . كما يلاحظ أن هذه الكتابات كلها قد دونت بحبر مخالف لحبر النص الاصلى للوثيقة . وهذه الكتابات القبطية يختلف موضوعها عن موضوع النص الاصلى اليونانى العربى ، فموضوعهاى الغالب من نوع واحد . وهو الصكوك . كما وجدت فى بعض الوثائق صكوك باليونانية . يضاف الى ذلك كله انه لم يعثر حتى الان على وثيقة رسمية كتبت بالقبطية فى العهد العربى .

وكتابة هذه الوثائق باليونانية والعربية كانت عامة لسكان مصر يخاطب بها اليونان والاقباط وغيرهم .

٢ - فى عهد الدولتين الطولونية والإخشيدية :

اخذت الدولة العباسية فى الاضمحلال منذ سنة ٢٤٢ هـ = ٨٥٦ م . وقويت شوكة الاتراك بها . فانقطع ارسال الولاة من العرب الى مصر ، واخذ الخلفاء يعمدون بالولاية الى الاتراك . فيقيم الولاة منهم ببغداد ويرسلون الى مصر نوابا عنهم يحكمونها لهم ويرسلون الخراج اليهم .

ولما قلد «باكباك» التركى ولاية مصر فى سنة ٢٤٥ هـ = ٨٦٨ م ، استمر على الإقامة ببغداد وارسل التركى أحمد بن طولون نائبا عنه . وما لبث هذا الا أن استقل بالامر فى سنة ٢٥٧ هـ = ٨٧١ م مع بقاء تبعيته للخليفة . فتحولت بذلك مصر من ولاية الاستكفاء الى ولاية استيلاء ، واصبحت اماره . وشيد ابن طولون مدينة القطائع ، بجوار المقطم ، وجعلها عاصمة للبلاد . على انه قطع كل صلة بالخلافة فى سنة ٢٦٩ هـ بحذفه اسم الخليفة من الخطبة والامتناع عن ارسال الخراج اليه .

واستقل ابن طولون وثورته بحكم مصر حتى سنة ٢٩٣ هـ = ٩٠٥ م ، اذ عادت البلاد ولاية عباسية الى أن ولى الخليفة عليها محمد بن طنج الاخشيذ عام ٣٢٣ هـ = ٩٣٥ م ، فاستقل بالامر ايضا واصبحت ولايته اماره مع بقاء تبعيته للخليفة العباسى . واستمرت عائلته فى الحكم حتى سنة ٩٦٨ م .

وفى عهد الاخشيديين ، عرف نظام الوزارة فى مصر لأول مرة ، اذ كان ولاه مصر قبل ذلك يستعينون بالكتاب الذين كانوا يؤدون أعمال الوزير ،

وان لم يطلق عليهم هذا الاسم . وهذا هو ما فعله أحمد بن طولون ، اذ اتخذ كاتباً له .

ب - النظام الإداري :

ظل النظام الإداري على ما كان عليه في العصر الروماني . فالعرب ميالون بطبيعتهم الى قبول واقع الاشياء والاخذ بما سبقهم به غيرهم من نظم وقوانين . ولذلك بقى هذا النظام وسار عليه الولاة دون تغيير يستحق الذكر اللهم الا ما كان عليه في عهد الفاطميين من مظاهر السلطان التي اخذها عنهم من جاء بعدهم كما سنرى . فالمحافظ والمأمور والمفتش الزراعى والخولى لا يختلفون حتى اليوم في مصر من جهة اختصاصهم عما كانوا عليه زمن الرومان ، اللهم الا في الاسماء التي تطلق عليهم . فلفظ محافظ يطابق لفظ استراتيجوس ، وكذلك الامر بالنسبة للمأمور والتوبارخوس .

ولقد جعل العرب مكان من غادر من مصر من الموظفين الرومان الذين لم يرضوا ان يعملوا تحت امرة الولاة العرب ، عمالا من القبط . وبذلك صار معظم موظفي الدولة من المسيحيين بعد زمن قليل ، وانصرف المسلمون الى امور الدين .

ثانياً - في عهد الفاطميين :

١ - نظام الحكم :

قامت الدولة الفاطمية بالمغرب في اواخر القرن الثالث الهجري نتيجة الصراع الشيف بين السنيين والشيعة . فقد ظل العلويون يمتقدون انهم احق برعاية المسلمين لانهم اولاد علي ، ابن عم النبي وزوج ابنته فاطمة . واخذوا يناضلون في سبيل هذه الزعامة ، بالسيف تارة وبالمكيدة والدهاء تارة اخرى ، حتى توجت جهودهم بقيام الخلافة الفاطمية في المغرب التي اصبحت تنافس الخلافة العباسية في المشرق .

ولم يكن استيلاء الفاطميين على مصر ومد نفوذهم نحو الشرق الا وسيلة للقضاء على نفوذ العباسيين السياسى وجعل السيادة للمذهب الاسماعيلى مذهب الفاطميين .

غير أن سلطة الخلفاء الفاطميين أخذت في الاضمحلال منذ أوائل القرن الخامس الهجرى (أوائل القرن الحادى عشر الميلادى) . إذ استعان الفاطميون فى أواخر عهدهم بالجنود الأتراك ، فعملوا بذلك على زيادة ضعف الدولة . ومن ناحية أخرى عمل الوزراء على الاستئثار بالسلطة دون الخليفة .

صحيح أن الوزارة فى بداية هذا الحكم كانت عبارة عن وزارة «تنفيذ» . إذ رغم العظيمة التى كان يتمتع بها الوزير الفاطمى فان سلطته كانت محدودة . فلقد كان بقاؤه فى مركزه متوقفا على تمتعه برضى الخليفة وتمعيده ، ولا يستبد بأمر من الأمور دون رأى الخليفة . إذ كان الخلفاء من القوة بحيث يستطيعون أن يديروا أمور الدولة بأنفسهم .

غير أن الوزارة لم تلبث أن تبدلت ، لا سيما فى العهد الأخير من أيام الفاطميين (٤٢٥ - ٥٦٧ هـ = ١٠٧٣ - ١١٧١ م) ، فأصبحت وزارة تفويض بمعنى أن الوزير يستبد دون الخليفة بكل أمور الدولة ، وتلاشت شخصية الخلفاء . وأصبح فى أيدى الوزراء أمر تعيين الخلفاء وعزلهم ، وكانوا يختارون أضعفهم إرادة حتى يكون العوبة فى أيديهم . ومن ثم تمتع الوزير بالسلطة المطلقة ، كما كان فى قبضة يده خراج الدولة . وكان داره المحور الذى تدور عليه أعمال تلك الدولة الواسعة ، التى لم تكن تابعة للخلفاء إلا اسما فقط . وكان من أرباب السيوف . وآخر وزراء الدولة الفاطمية هو صلاح الدين يوسف بن أيوب ، الذى لقب بالملك الناصر ، وقضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية .

ب - النظام الإدارى :

اشرك الخلفاء الفاطميون المغاربة مع المصريين فى الوظائف العامة بحيث وضعت كل مصلحة حكومية تحت رياسة شخصين أحدهما مصرى والآخر مغربى . ثم حل المغاربة الشيعة تدريجيا محل المصريين السنيين فى المناصب الهامة . وحتم المغاربة على جميع موظفى الدولة أن يسيروا وفق أحكام المذهب الشيعى . وكانت أهم الاعمال الإدارية التى تقلدها الشيعة هى الوزارة وجباية الخراج والقضاء والحسبة .

هذا ولقد كانت الكتّابة تلى الوزارة فى الرتبة ، وكان الكاتب يقوم

بعمل الوزير اذا ما استغنى عنه الخليفة ، وكان يسمى أحيانا صاحب الوساطة .

وكان هناك عدة دواوين مشحونة بعدد ضخم من الموظفين وعلى رأس كل منها موظف كبير يقال له صاحب . ومن هذه الدواوين : ديوان الجيوش ، وتعرض على صاحب هذا الديوان الاجناد وخيولهم ، وديوان خزائن الكسوة والطراز ، ويتولاه رجل من أبواب الاقلام ، وديوان الاجباس ، وهو يشبه وزارة الاوقاف اليوم ، وديوان الرواتب ، وديوان بيت المال وهو بمثابة وزارة المالية في الوقت الحاضر ، وديوان الانشاء ، وصاحب هذا الديوان الاخير يلى الوزير في الرتبة ويتقاضى راتبا ضخما . ثم يأتى بعده صاحب القلم الدقيق ، وهو يوقع على المظالم ، ويخلو بالخليفة يدرس معه شيئا من القرآن وسير الانبياء والخلفاء والعظماء ، ويحدثه عن مكارم الاخلاق ، ويعلمه تجويد الخط .

ولما أصبح الوزير في اواخر عهد الدولة الفاطمية صاحب السيف والقلم ، جلس للمظالم ، والى جانبه صاحب القلم الدقيق بدل كاتب السر . وكانت له سلطة التوقيع تحت توقيع الوزير ، بل والنظر في الشكاوى قبل انعقاد مجلس النظر في المظالم .

ويلى صاحب القلم الدقيق في الرتبة ، صاحب القلم الجليل ، ووظيفته تلخص في تسليم رقايع المظالم من صاحب القلم الدقيق ووضعها في الصيغة القانونية قبل عرضها على الخليفة للتصديق عليها . وكان الكتاب يختارون ممن اشتهروا بسعة الاطلاع في الادب وممن امتازوا بالقدرة في فن الانشاء .

ثم كان من كتاب الموظفين في الدولة الفاطمية غير اصحاب الدواوين ، صاحب الباب ونائب صاحب المال ، ووكيل بيت المال ، وحامل مظلة الخليفة ، وصاحب الرسالة . ووظيفة هذا الاخير حمل كتب الخليفة الى الوزير وغيره من كبار موظفي الدولة .

اما المناصب الدينية ، فكان من أهمها ثلاث وهى : وظيفة قاضى القضاة ، وكان له النظر في الاحكام الشرعية ، والاشراف على دور السكة

وضبط عيارها ، ووظيفة داعي الدعاة ، وكان يقوم بنشر الدعوة الفاطمية في دور العلم والمساجد ، ووظيفة المحتسب ، وكان له النظر في الاسواق والمحافظة على الآداب والاشراف على الموازين والمكاييل وعلى استيفاء الديون .

هذا وقد ارتقى نظام الحسبة في عهد الفاطميين . وكان المحتسب يجلس للفصل بين الناس في جامعي عمرو والأزهر . واتسعت سلطته حتى أنه كان يلزم رجال الشرطة بالقيام بتنفيذ احكامه . وهو الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وهو المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والامانة . كما كان له نواب يطوفون في الاسواق ، فيفتشون القدور واللحوم ، وأعمال الطهاة ، ويلزمون رؤساء المراكب ألا يحملوا أكثر مما يجب حمله من السلع ، ويشرفون على السقائين لضمان تغطيتهم القرب ، ولبس السراويل بما لا ينافي الآداب العامة ، ويمنعون معلمى الكتاتيب من ضرب صغار الاولاد ضربا مبرحا ، ويحولون دون تغرير معلمى السباحة بالصغار .

الدولة الايوبية :

١ - نظام الحكم :

ما أن حاول الصليبيون الاستيلاء على موارد دلتا النيل القنية حتى اضطروا المصريون لطلب النجدة من نور الدين سيد حلب .

فأرسل هذا جيشا بقيادة صلاح الدين الكردي ، فتح مصر ثم وضع حدا للخلافة الفاطمية في سنة ١١٧١ ، وأسس الدولة الايوبية (١١٧١ - ١٢٥٠) . فلقد انتهز صلاح الدين فرصة وجود الخليفة العاضد آخر خلفاء الفاطميين على فراش الموت ، وكان قد استوزره ، فجعل الخطبة للخليفة العباسي ، وبذا عادت مصر الى ظل الدولة العباسية من حيث البيعة الدينية فقط ، وتوحد الاسلام الشرقي كله بعد انشقاق دام قرنين كاملين .

وأصبح يحكم مصر سلاطين مستقلون يعترفون للخليفة برعاعته الدينية . لكن أكثر السلاطين الايوبيين من اتخاذ المعاليك الاثران انصارا لهم ولولهم شئون الحكومة ، فاستولى هؤلاء بالتدريج على السلطة وقضوا على الدولة الايوبية .

ب - النظام الإداري :

اكتفت الدولة الايوبية بالضرورة من التنظيم الادارية . فمن حيث الوزارة ، اتخذ سلاطين بنى ايوب لانفسهم «وزراء تنفيذ» كانوا يرجعون في كثير من الامور اليهم . وكان في استطاعة السلاطين في الدولة الايوبية الاستغناء عن خدمات الوزير .

وقد اضطر السلطان الايوبي ، نظرا لكثرة تغيبه عن الدار المصرية بسبب اشتغاله بالحروب الصليبية وغيرها من الحروب في الشرق ، الى استحداث وظيفة جديدة هي وظيفة «نائب السلطان» ، وهو الرجل الذي يلى السلطان في المرتبة وينوب عنه في اثناء غيابه .

واما دواوين الحكومة فقد اكتفت الدولة الايوبية منها بديوان الانشاء ، وديوان بيت المال ، وديوان الجيوش ، وديوان الاسطول ، وجعلوا لهذا الاخير ميزانية خاصة . وكان لكل ديوان رئيس يقال له ناظر الديوان .

والى جانب الوظائف السابقة ، توجد وظائف أخرى في البلاط الايوبي كوظيفة الحاجب ، وعمله ادخال الناس على السلطان ، ووظيفة «الاستادار» وله النظر في ادارة البيوت السلطانية ، ووظيفة «الدوادار» ، ومن عمله تبليغ الرسائل الى السلطان وتقديم المنشورات اليه للتوقيع عليها ، ووظيفة «الامير جاندار» ومهمته الوقوف على باب السلطان واستئذانه في استقبال رجال الدولة ، ووظيفة «ناظر الخاص» ويؤول اليه النظر في شئون السلطان المالية . وقد بقيت هذه الوظائف الاخيرة الى عهد المماليك وكان لها في ذلك العهد شأن اكبر من شأنها في العهد الايوبي بكثير .

ثم كان من اهم الوظائف الدينية في العهد الايوبي بعد وظيفة قاضى القضاة وظيفة المحتسب الذى كانت مهمته اشق منها في الدولة الفاطمية . اذ كان من عمله في الدولة الايوبية النظر في العقائد الدينية ، ومحاربة الفلاسفة والرافضة ، والمعتزلة ، والقدرية ، والدهرية ، ومراقبة الناس في الصلاة ، ثم النظر في الاسواق العامة ، وما يجرى فيها من الربا والاحتكار وغلاء الاسعار ، ويكشف عن صحة الموازين في دار خاصة بها يقال لها (دار العيار) . وكان عليه ان يفتش الفنادق ، ويحث التجار والسقايين على

النظافة ، ويراقب حركة مرور الدواب والسفن وغير ذلك ، ويعمر بالناس في الحمامات ومجالس التعازى والطرق المزدهمة وهكذا .

ثالثا - في عهد المماليك (١) :

١ - نظام الحكم :

اعتمد ولاة مصر وسلاطينها على الرقيق في جيوشهم . فاكثروا من الاتراك والروم والصقالبة والسودانيين . وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمي أول من جلب المماليك الى مصر . ثم جاء الايوبيون ، وكانوا غرباء في البلاد ، فاكثروا من هؤلاء ليكونوا جيوشا يعتمدون عليها ويحيطون أنفسهم بها دون الجند من المصريين والعرب .

ولقد استطاع هؤلاء المماليك في النهاية ان يحكموا مصر لآكثر من ثلاثة قرون ، ويقوموا حكما عسكريا دكتاتوريا . وهى دكتاتورية امتدت الحكم بادارة حازمة . وكان الحكام والسلاطين فيها من انصاف البرابرة جئء بهم من اسواق النخاسة والرق القائمة في الاقطار المجاورة للبحر الاسود بصفة خاصة . وينقسم حكم المماليك الى دولتين :

دولة المماليك البحرية (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ = ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) :

وسميت كذلك لان الصالح ايوب كان قد انزل هؤلاء المماليك في قلعة الروضة . وكما هو شأن الايوبيين ، كان سلاطين هذه الدولة يعترفون بالزعامة الدينية للخليفة العباسي .

ولما استولى التتار على بغداد في سنة ٦٥٦ هـ وقضوا على الدولة العباسية دعا السلطان الظاهر بيبرس أحد أبناء الخلفاء العباسيين وبإيعاه بالخلافة في سنة ٦٥٩ هـ . وبذا أصبحت القاهرة مقر الخلافة العباسية التى أصبحت سلطتها دينية بحتة . وقد أكثر السلاطين من شراء المماليك الشراكسة ولولهم مصالح الدولة الهامة فكانوا من عوامل القضاء على دولة المماليك البحرية .

دولة الماليك البرجية : أسسها الماليك الشراكسة (٧٨٤ - ٩٢٢ هـ = ١٣٨٢ - ١٥١٧ م) الذين كانوا يقومون في عهد الدولة السابقة بحماية القلاع والحصون فجعلوا سكنهم في أبراجها .

ولم يكن الملك في عهدهم وراثيا ، كما كان في عهد الماليك البحرية ، بل كان للقوى منهم المسيطر على باقى الامراء . وقد تسرب الخلل في أواخر عهدهم لتسائر النظم الحكومية واستعملوا الرشوة في كل شيء حتى في القضاء . وقد قضى الاتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الاول على هذه الدولة عام ٩٢٢ هـ = ١٥١٧ م .

ب - النظام الإدارى :

استطاع سلاطين الماليك وعلى رأسهم الظاهر بيبرس أن يحدثوا تغييرا جوهريا في نظام الادارة المصرية حتى أصبح مضرب المثل في الدقة . واستعان بيبرس في ادارة شئون دولته بالامراء المقربين اليه فولاهم أرقى المناصب . ونقلت بعض الوظائف الادارية من العباسيين والفاطميين والايوبيين . ولعل من أظهر التغييرات التى حدثت في وظائف الادارة قلة نفوذ الوزير وزيادة نفوذ موظف جديد هو نائب السلطان . فبعد أن كنا نرى الكلمة والنفوذ في عهد الدولتين الفاطمية والايوبية للوزير ، أصبحنا نجد الكلمة والنفوذ لهذا الموظف المذكور . ومن المعلوم أن هذه الوظيفة ابتدعها الايوبيون ، وأحيائها الظاهر بيبرس . وذلك لكثرة تغيبه عن مصر . وكان هذا النائب يقوم مقام السلطان أثناء غيابه ، ويشترك معه في توزيع الاقطاعات وترشيح الافكاء لمناصب الدولة . وسمى «كافل المالك والسلطان الثانى» .

كذلك كان يرافق السلطان في أسفاره وزير يعرف باسم وزير الصحة . والمهم أن الوزارة ظلت قائمة وإن كانت سلطة الوزراء لم تكن كاملة لقيام النائب مقام السلطان أثناء غيابه . وذلك حتى ألفاها الناصر محمد بن قلاوون ، واعتمد على «ناظر الدولة» في ادارة شئون البلاد .

واضح إذن أن سلاطين الماليك لم يعنوا بأن يتخذوا لهم وزراء يعاونونهم في ادارة شئون الدولة ، فأضعفوا أولا من نفوذهم ، ثم استبدلوا بهم بعض كبار الموظفين . ولعلمهم عمدوا الى ذلك خشية أن يزداد نفوذ

الوزراء فيعملون على تقويض سلطتهم وخلمهم من عروشهم ، كما كان الحال في اواخر عهد الدولة العباسية والفاطمية .

ويعاون «ناظر الدولة» كثير من الموظفين يعرفون بالمستوفين . ولهؤلاء رئيس يسمى «مستوفي الصحبة» مهمته اعداد المراسيم الخاصة بتنظيم شئون الدولة وتعيين صفار الموظفين . والغى الناصر كذلك وظيفة النائب واضطلع بما كان يقوم به النائب والوزير . كما استحدث «ناظر الخاصة» . وكانت مهمته اولا مقصورة على ادارة اموال السلطان ، غير أنه لم يلبث أن ازداد نفوذه لكثرة تقربه من السلطان وأصبح يتدخل في اموره الخاصة .

وقد ملا سلاطين المماليك بلاطهم بكثير من الموظفين ، نخص بالذكر منهم «الحاجب» و «الاستادار» و «الدوادار» و «الامير جاندار» (١) . وكان يعهد الى الاول ادارة البيوت السلطانية . ويبلغ الثانى الرسائل للسلطان ويقدم اليه المنشورات للتوقيع عليها . كما يقدم اليه كل ما يؤخذ عليه العلامة السلطانية ، وهى الإشارة التى كان يذيل بها السلطان الاوراق لتعطى الصفة الرسمية . أما الثالث فمهمته الوقوف على باب السلطان ، واستئذانه فى استقبال كبار رجال الدولة واعيانها .

وكان للسلطان نواب يتوبون منه فى ادارة شئون الدولة ، ومهمتهم تنفيذ الاوامر الصادرة منه ، وجمع الخراج والرسوم الجمركية ، وكانت الاسكندرية اعظم الولايات شأنا فى ذلك العصر لاهميتها التجارية . وكان الوجهان القبلى والبحرى مقسعين الى عدة ولايات .

ومن الوظائف الهامة التى ظهرت فى هذا العصر وظيفة «الولاية» ، وهى تقابل ما يعرف فى العصر الاسلامى الاول بالشرطة . وكان يقوم باعباء هذه الوظيفة ثلاثة أمراء : «والى القاهرة» و «والى الاقليم» و «الانابك» ، وهو القائد العام للجيش .

وكان من أهم دواوين الحكومة فى دولة المماليك : ديوان الانشاء ويلقب صاحبه بصاحب ديوان الانشاء . ووظيفته تسلم المكاتبات الواردة وعرضها

على السلطان لبحثها ثم تولى الرد عليها . وكان هذا الديوان يقوم في ذلك العصر مقام وزارة الخارجية في الوقت الحاضر ، اذ كانت تأتي اليه المكاتبات من جميع انحاء الولايات والممالك التي كان بينها وبين مصر بعض العلاقات ، كما كانت تحرر به المكاتبات التي يرسلها السلطان الى حلفائه . وكان لصاحب ديوان الانشاء مساعدون يولونه في الرتبة .

كما كان هناك طائفة اخرى من الكتاب .

رابعا - في عهد الاتراك العثمانيين : (١٥١٧ - ١٨٠٥) (١) :

استولى الاتراك العثمانيون على مصر نهائيا في سنة ٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م ، وجعلوا منها ولاية عثمانية وحكموها حتى جاء محمد على وأسس الدولة المصرية الحديثة . وأخذ السلطان سليم الاول في تدعيم سلطته في مصر ليأمن من تمردھا . فجعل عليها واليا يلقب بالباشا ، وأهم واجباته ابلاغ الاوامر السلطانية لرجال الحكومة ومراقبة تنفيذها . كما جعل جيش الحماية (الجوقات) كله تحت امرة قائد مقيم في القلعة ، وهو المنوط به حفظ النظام في البلاد والدفاع عنها وجباية الخراج . وأطلق على قائد الوجاق لقب الاغا . وأهم تلك الوجاقات «الانكشارية» . ومن اجتماع الضباط من سائر الوجاقات يتألف مجلس شورى الباشا ، يساعد الوالى في الادارة ، فلا يقضى أمرا الا بمصادقته .

اما القوة الثالثة فهي المماليك الذين استبقاهم السلطان سليم في ادارة البلاد لحفظ التوازن ما بين الباشا والوجاقات .

فقد قسمت البلاد الى ٢٤ سنجقية (محافظة) على رأس كل منها حاكم من المماليك يلقب بالسنجق أو بالبيك يعينه الديوان (وهو مجلس شورى الباشا) على بين أمراء المماليك .

هذا هو ملخص النظام الذى وضعه السلطان سليم الاول ليضمن تدعيم سلطته في مصر ، وذلك بأن يجعل فيها ثلاث قوى كل منها تراقب اعمال الأخرى فلا يخشى من اتخاذها وتمردھا .

ولقد أنشأ السلطان سليمان القانوني مجلسين عرفا بالديوان الأكبر والديوان الأصغر ، وناط رئاستهما بالباشا . وكان الأول منهما مكونا من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان ، هو «مجلس شورى الباشا» ، ووظيفته اقرار كل ما يتعلق بالاعمال العامة الهامة التى لا تتعلق ادارتها بالباب العالى نفسه . وكان لا يجتمع هذا المجلس الا للتداول فى الشؤون الخطيرة . أما الشؤون الأخرى فكانت من اختصاص المجلس الثانى المكون من رجال الجيش وحدهم ، وكان يجتمع يوميا .

وأخذ المماليك يستولون على السلطة شيئا فشيئا . اذ بدأوا باختيار امير ذمعيما لهم تولى منصب حاكم القاهرة ولقب «بشيخ البلد» . وهو الذى كان حاكم البلاد الحقيقى ، بالرغم من وجود آل عثمانى بالقلعة ، يرسل من لدن القسطنطينية . وأصبح الباشا لا يستطيع معارضته فى شئ . واقتصرت علاقة مصر بتركيا ، علاوة على الجزية ، على تمثيلها صوريا بالباشا وذكر اسم السلطان فى خطبة الجمعة وسك النقود باسمه .

ولقد تنازع المماليك فيما بينهم مما أدى الى اختلال الامن . وفى اثناء ذلك استولى نابليون بونابرت على مصر ، ودامت الحملة الفرنسية من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٨٠١ م . وعين أحد رجاله حاكما للقاهرة ونصب آخر لإدارة المالية .

كما أنشأ ديوانا لإدارة الامور العامة ، وكان فى بادئ الامر مكونا من عشرة من مشايخ العلماء ، ثم وسع نطاقه وأصبحت عضويته بالانتخاب لتمثيل جميع الطوائف المقيمة فى مصر ، وضم اليه أعضاء فرنسيين . كما حافظ نابليون على تقسيم البلاد الى اقاليم (خمسة عشر اقليما فى النهاية) .

وبعد خروج الحملة الفرنسية بواسطة الجنود العثمانيين والانجليز ، وعودة السيادة التركية ، أخذ المماليك فى التطلع للسلطة . ولكن تمكن محمد على ، وكان ضابطا فى الجيش التركى الذى جاء مصر لخراج الفرنسيين ، من اكتساب رضا الجيش واستمالة الاهالى اليه فاختروه واليا ووافق السلطان على تنصيبه فى يولية سنة ١٨٠٥ م .

خامساً - في العهد الحديث (من أوائل القرن التاسع عشر حتى اليوم) :

يمكن تقسيم تطور الحكم والادارة في هذا العهد الى أربعة ادوار :

(١) من سنة ١٨٠٥ الى سنة ١٨٦٦ : قضى محمد على على أمراء المماليك بمذبحة القلعة في أول مارس سنة ١٨١١ . ولما استتب له الامر اخذ في ادخال الاصلاح على النمط الغربى .

١ - علاقة مصر بتركيا :

اشتبك محمد على في حروب مع تركيا الى أن عقدت معاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ، التى نظمت ، بجانب القرمانات المختلفة التى كان يصدرها الباب العالى ، علاقة مصر بتركيا حتى قيام الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ وانقضاء العلاقة بينهما . ولقد نصت المعاهدة المذكورة على منح محمد على وذريته ولاية مصر ، وولاية جنوب الشام بما فيه عكا طيلة حياته . ولم يقبل محمد على هذه المعاهدة التى أبرمت بين تركيا من جهة وانجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا من جهة أخرى . ثم اضطر للرضوخ ، وأصدر الباب العالى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى اعتبر قانونا اساسيا لمصر وجاء فيه :

١ - تكون الولاية لمن يختاره الباب العالى من اولاد محمد على الذكور ثم لاولاد اولاده الذكور ، الخ .

٢ - يجب على من يعينه السلطان واليا أن يسافر بنفسه الى الاستانة لتقليده الولاية .

٣ - يعتبر والى مصر كأحد وزراء الباب العالى .

٤ - يكون والى مصر ملزما باتساع فرمان التنظيمات (خط شريف همايونى كخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ ضمنا لحقوق الافراد وحررياتهم) ، وكل ما أصدره ويصدره الباب العالى من القوانين واللوائح ، وأن تسرى على مصر المعاهدات المبرمة او التى تبرم بين تركيا والدول الاجنبية .

٥ - تحصل الضرائب على اختلاف أنواعها باسم السلطان ويكون توزيعها وتحصيلها طبقا للقواعد المتبعة فى سائر ولايات الدولة .

٦ - تستولى الحكومة المصرية على ثلاثة أرباع المتحصل من الضرائب والرسوم الجمركية ، على أن يرسل الربع الباقي سنويا للباب العالى .

٧ - تعين لجنة من قبل الدولة العلية تقيم بمصر لضبط الإيرادات ومعرفة حصة الباب العالى منها .

٨ - أن يكون لمصر حق سك العملة باسم السلطان .

٩ - ألا يتجاوز عدد الجيش المصرى ثمانية عشر ألف جندى فى مدة السلم على أن يزداد هذا العدد وقت الحرب بالمقدار الذى تقرره تركيا ، كما تكون مدة الخدمة العسكرية خمس سنوات بحيث يؤخذ من أفراد القربة أربعة آلاف شاب سنويا ، يرسل منهم الى الأستانة أربعمائة جندى كل عام . . وأن يكون تعيين الضباط للدرجة (صاغ قول أفياش) من حق الوالى ، أما ما علا ذلك من الرتب فيمنحها السلطان بناء على طلب الوالى .

١٠ - ليس لمصر انشاء سفن حربية إلا بإذن صريح من تركيا .

١١ - بما أن حق الإرث على ولاية مصر لم يمنح لمحمد على وأسرته إلا بهذه الشروط ، فلو اخلوا بأحدها سقط حقهم وأصبح للسلطان الحق فى تولية من يشاء .

وقد منح محمد على فى نفس اليوم بفرمان آخر ولايات السودان ، والنوبة ، ودارفور وكردفان وسنار ، مدة حياته . ثم صدر فرمان آخر فى ابريل سنة ١٨٤١ جاعلا الولاية لمن يكون أكبر سنا من ورثة محمد على الذكور ويتعدل مقدار الخراج المستحق للباب العالى ، أى الجزية ، مع مراعاة حالة الحكومة المصرية ، وبإغطاء الوالى حق منح الرتب العسكرية الى درجة اميرالاي . وقد صدر فرمان آخر فى يونيو سنة ١٨٤١ محددًا مقدار الجزية بثمانية آلاف كيس (الكيس خمسة ليرات تركية) .

ب - نظام الحكم والادارة :

كان الحكم مطلقا ومركزا فى يد الوالى الذى لا تقيسد سلطته سوى حقوق الباب العالى . فقد كان الوالى مستقلا فى ادارته يقوم بفرض الضرائب وبالأعمال العامة والتشريع .

وكانت مصر في سنة ١٨٤٠ مقسمة الى سبع مديريات . وقسم محمد على كل مديرية الى عدة مراكز وكل مركز الى عدة اقسام وكل قسم الى عدة نواح . ومحمد على اول من سمي رئيس المديرية (مديرا) ، ورئيس المركز (مأمورا) ، ورئيس القسم (ناظرا) . وأما رئيس الناحية فما فتىء اسمه (شيخ البلد) منذ القدم . أما المديرون فكانوا كلهم أتراكا أو مماليك من مماليك الباشا العظيم .

وجعل محمد على ، على رأس الادارة ، عدة دواوين للنظر في شئونها المختلفة ويختص كل منها بعمل معين ، كديوان الداخلية وديوان الحربية الخ . وجعل فوقها كلها (ديوان) الوالى الذى كان يبدى رأيه في المشاكل التى تعرض عليه ثم يصدر الوالى أمره فيها باعتباره مرجع سائر السلطات . وكان اختصاصي المجلس شاملا للمسائل التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفى سنة ١٨٣٨ ، أعيد تنظيم الدواوين فأصبحت سبعة وعرفت باسم (دواوين العموم) يرأس كل منها مأمور تحت رئاسة كتخدا بك . كما أنشئ بجانب الوالى مجلس جديد يسمى (بمجلس الشورى الخاصة) . وكان يختار الوالى اعضاءه من الاعيان ويرأسه ناظر . وسمى مجلس الشورى منذ سنة ١٨٤٦ (بالمجلس الخصوصي) . وينظر في المسائل التى تعرضها عليه جمعية عمومية مكونة من كبار الموظفين . وتعقد مرتين في الاسبوع بالقاهرة .

(٢) من سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٨٢ :

وتبدأ هذه الفترة بإدخال النظام النيابى وتنتهى بالاحتلال البريطانى لمصر . ونصالح فيها كذلك علاقة مصر بتركيا والوضع الخارجى من ناحية ، وما أدخل على نظام الحكم والادارة من تعديلات من ناحية اخرى .

١ - علاقة مصر بتركيا :

استمر فرمان سنة ١٨٤١ المعدل بالفرمانات اللاحقة ، القانون الاساسى لمصر الى أن تولى اسماعيل باشا الذى أخذ في حمل الباب العالي على تغيير نصوص الفرمانات السابقة لمصلحته مقابل زيادة مقدار الجزية التى وصلت بمقتضى فرمان ٨ يونية سنة ١٨٧٣ الذى استجر العمل به حتى

النهاية ، الى ١٥٠ ألف كيس أى ٧٥٠ ألف ليرة تركية . وتوصل اسماعيل باشا الى تعديل نظام الورانة بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ ، وجعل الولاية فى الابن الاكبر للوالى ثم الاكبر وهكذا . . كما منح بمقتضى فرمان يولية سنة ١٨٦٧ لقب «خديوى» . وسميت الولاية المصرية (بالخديوية المصرية) . وبذا امتازت مصر على سائر الولايات العثمانية وأصبح الخديوى أرفع مرتبة من سائر الولاة والوزراء . واعترف الباب العالى ، بفرمان ٨ يونية سنة ١٨٧٣ ، باستقلال الخديوى بالشئون الداخلية المصرية واذن له بعقد القروض والمعاهدات التجارية دون استشارته وزيادة عدد الجيش حسب ما يراه صالحا .

على أن الاضطراب المالى وتكاثر الديون التى اقترضها اسماعيل من الخارج ادى الى تدخل الدول الاجنبية فى الشئون المصرية . فأنشئ صندوق الدين بالامر العالى الصادر فى مايو ١٨٧٦ ليتسلم المبالغ اللازمة للوفاء بالديون . وقد شكلت هيئة الصندوق من أربعة أعضاء اجانب : فرنسى ، انجليزى ، ايطالى ونمساوى ، ثم عين مراقبان أحدهما فرنسى والاخر بريطانى تنتخبهما دولتهما ، وخولهما سلطة مطلقة فى الاشراف على الشئون المالية . لكن الحالة استمرت فى السوء ، فشكلت لجنة عليا لاجراء تحقيق فى الحالة المالية . وجاء فى تقريرها أن الحكومة المصرية فى حالة افلاس ، وأنه يجب اتخاذ بعض الوسائل لتسوية الحالة المالية ، وتصفية ديون الحكومة . ولكن الحالة تخرجت وتم عزل اسماعيل باشا فى سنة ١٨٧٩ . وفقد الخديوى سلطة عقد القروض . وتم الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، واستاثرت انجلترا بالسلطة فى مصر مع خضوعها فى نفس الوقت لسيادة تركيا .

اما فيما يتعلق بمركز مصر القانونى من الوجهة الدولية فى التسرن التاسع عشر ، فهناك رأيان أحدهما مرجوح وهو أن مصر ولاية عثمانية ذات نظام خاص وامتيازات واسعة . اما الرأى الثانى وهو الراجع فيذهب الى أن مصر ذولة ناقصة السيادة تابعة لتركيا .

ب - التعديلات التى ادخلت على نظام الحكم والادارة :

امر اسماعيل باشا فى سنة ١٨٦٦ المجلس الخصوصى بوضع لائحة انتخاب وقانون لمجلس نيابى سمي «بمجلس شورى النواب» ، أفتتح فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ . وشمل اختصاص المجلس الداولة فى المشروعات التى ترمى الحكومة عرضها عليه وإبداء الراى فيها . وكان المجلس مسلوب السلطة لاستئثار الخديوى بها .

وفى سنة ١٨٧٢ نظم اسماعيل باشا المجلس الخصوصى ، وجعل من اختصاصه تحضير مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح ، وعرضها عليه لإصدار الامر بها أو رفضها حسب ارادته المطلقة .

وفى سنة ١٨٧٧ ، أصدر الخديوى أمرا بتشكيل وزارة مسئولة إمامه . وسمى الوزراء بالنظار لوضعهم فى مرتبة أقبل من وزراء الداولة العلية . وقد استبدلت هذه التسمية منذ انقطاع علاقة مصر بتركييا بلفظ الوزراء . وجعلت الوزارة تحت رئاسة رئيس مجلس النظار . وأصبح هذا المجلس مختصا بالنظر فى كل الامور ثم تعرض قراراته على الخديوى . وبدا اشترك مجلس النظار مع الخديوى فى السلطتين التشريعية والتنفيذية . وكان من بين أعضائه المراقب الانجليزى الذى عين ناظرا للمالية ، والمراقب الفرنسى الذى عين ناظرا للإشغال ، وأعطيا حقا الاعتراض على قرارات مجلس النظار للتضييق من سلطة الخديوى . غير أن الخديوى لم يحتمل هذا التدخل الاجنبى فعزل الوزارة المختلطة ، وشكل وزارة مصرية مجضة .

وأخيرا أنشئ مجلس النواب فى سنة ١٨٨٢ وأصبحت له السلطة التشريعية . فبقيت السلطة التنفيذية فى يد الخديوى ومجلس النظار ، وانتقلت مسؤولية الوزارة من الخديوى الى المجلس .

وحافظ اسماعيل باشا على تقسيم مصر الى مديريات ومراكز وأقسام ونواحي . وعهد برياسة النواحي الى عمد بدلا منها الى مشايخ . وجعل هؤلاء مساعدين لاولئك فى أعمالهم . وفوض الى أهالى كل ناحية امر انتخاب عمدتها ومشايخها . وأبقى الصيارفة والمأذونين . كما أبقي مرجع الادارة كلها الى وزارة الداخلية وحول الدواوين الى وزارات .

٣ - من سنة ١٨٨٢ الى ١٩٢٣ : ظل لتركيا بمصر مندوب يمثل الباب العالي حتى سنة ١٩١٤ . اذ أعلنت انجلترا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ حمايتها على مصر .

وبذا زالت السيادة التركية ، ثم رأت بريطانيا أن تلغى الحماية وتحدد مركزها في مصر ، فأعلنت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذي يقضى بانتهاء الحماية وبأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وخلال هذه المرحلة استمر مجلس النظار قائما بالسلطة التنفيذية مع الخديوى . وأعطيت له كذلك السلطة التشريعية بهذه الصفة ، وأصبح مسئولا أمام الخديوى دون غيره ، وأعطى للمستشار المالى البريطانى حق حضور جلساته والاعتراض على المشروعات التى يخشى منها على المالية العامة .

كما صدر القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ منشئا مجالس مديريات فى كل مديرية ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجلس شورى الحكومة .

ففيما يتعقق بمجالس المديريات فقد أنشئ فى كل مديرية مجلس يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب ، وجعل من اختصاصه الاشتراك مع المدير فى الإدارة المحلية بنصيب محدود .

وتتكون الجمعية العمومية من أعضاء مجلس شورى القوانين والنظار و٦٦ عضوا . وكان أهم اختصاصاتها تقرير الضرائب الجديدة . وكان رأيها فى ذلك نهائيا ، واستشاريا فى باقى الأمور التى تعرض عليها . وكانت تنعقد مرة كل سنتين .

ويتكون مجلس شورى الحكومة من خمسة أعضاء معينين بأمر عال ، ومن المستشار القضائى ووكلاء النظارات . . . الخ على أن تكون رياسته لرئيس مجلس النظار . فهو هيئة تنفيذية القرض منها تخفيف العبء على مجلس النظار . ولكنه ألغى فى سنة ١٨٨٤ . وحلت محله اللجنة الاستشارية التشريعية ، ووظيفتها بحث مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح التى ترسل اليها من الوزارات ووضعها فى الصيغة التشريعية .

وألفى القانون النظامى لسنة ١٩١٣ مجلس الشورى والجمعية العمومية وأحل مكانهما الجمعية التشريعية . ولكنها لم تنعقد سوى دورا واحدا ، اذ عطلت أعمالها لقيام الحرب العظمى ، واستمرت معطلة لحين إلغائها بإنشاء النظام الدستورى فى سنة ١٩٢٣ . وكانت تتشكل من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين وأعضاء قانونيين ، وتشارك الخديوى ومجلس النظار فى التشريع بصفة استشارية . وكان لها اشتراك حقيقى فى تقرير الضرائب .

(٤) منذ سنة ١٩٢٣ : أصدر الملك فؤاد الاول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ ، أمرا ملكيا بإعلان تمام الاعتراف باستقلال البلاد واتخاذة لنفسه لقب صاحب الجلالة الملك . وفى ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، الذى نص على أن حكومة مصر ملكية وراثية وشكلها نيابى ، وتضمن كذلك حقوق المصريين وواجباتهم . كما صدر فى نفس السنة قانون الانتخاب . وفى سنة ١٩٣٠ ، أبطل العمل بهذا الدستور وحل محله دستور جديد تضمن المبادئ الأساسية التى نص عليها دستور سنة ١٩٢٣ . ولكن أبطل العمل به بدوره بمقتضى الأمر الملكى الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ . وأعيد دستور سنة ١٩٢٣ ثانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . كما عقدت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ثم ألفت من جانب مصر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ . كما أُلغى النظام الملكى وحكم أسرة محمد على بمقتضى البيان الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونية ١٩٥٢ ، الذى أعلن فى نفس الوقت قيام نظام الجمهورية .

الفصل الرابع نظام القضاء في الاسلام (١)

مقدمة :

في عهد الرسول ، كان صلى الله عليه وسلم يقضى بين المسلمين بنفسه . كما كان يعهد أحيانا الى بعض أصحابه فض خصومة معينة . وتارة كان يعهد الى بعض الولاة عند توليته لهم بالفصل في الخصومات ولكن لم يعهد عنه أنه عين خصيصا في بلد من البلدان رجلا حمل عبء القضاء بين المسلمين .

ومن ثم لم يكن للمسلمين في عهد الرسول قاض سواه . وكان يحكم بين الناس بما ينزل الله عليه من الوحي . فيحضر المتخاصمان اليه مختارين ويسمع كلام كليهما . وكانت طرق الإثبات عنده : الكتابة ، والبينة ، واليمين ، والشهادة ، والفراصة ، والقرعة ، وكل طريق يؤدي الى الإثبات . وكان الرسول يقول «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» ، وأيضا «أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر» ، وأيضا «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد» .

ولم يكن الحيس في عهد الرسول ، وكذلك في عهد أبي بكر ، يتعدى منع المتهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بوضعه في بيت أو مسجد ، وملازمة الخصم أو من ينيبه عنه له . ولم يستحدث السجن بالمعنى الفني الا في عهد عمر بن الخطاب .

ولما توفي الرسول وإبتدأ عهد الصحابة والخلفاء ، كانت سلطة القضاء يتولاها الخليفة بنفسه أو يعهد بها الى غيره . وهذا طبيعي ما دام أن القضاء جزء من الولاية العامة ، أى من حق الخليفة نفسه له أن يتولاها وله أن ينيب عنه .

١ - أنظر عبد الوهاب خلاف ، السلطات الثلاث في الاسلام ، مجلة القانون والاقتصاد ، عدد مارس ١٩٣٦ ، ص ٤٦٩ - محمد سلام مذكور ، القضاء في الاسلام - محمود محمد عرنوس : تاريخ القضاء في الاسلام .

وكان لعمر بن الخطاب الفضل في تنظيم القضاء (١) . اذ لما ازدادت الفتوحات ، أصبح متعلما على الخليفة أن يجمع بين النظر في الامور العامة والفصل في الخصومات . كما رأى عمر من المصلحة أن يفصل القضاء عن الولاية ، وأن يعهد بأمور القضاء في الولايات الاسلامية الى شخص آخر غير الوالى ، وأطلق عليه اسم القاضى .

وهكذا أخذ القضاء في الاستقلال شيئا فشيئا ، حتى اكتسب وجودا متميزا عن دائرة أعمال السلطة التنفيذية . بيد أن نظرية الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية في الاسلام لا زالت محل خلاف حتى الآن . فبعض العلماء يرون الفصل بينهما . وبعضهم لا يراه على أساس أن السلطة التنفيذية هى التى تعين القضاة ، وأن تطبيق القانون لا يخرج عن كونه تنفيذا له .

وكان عثمان بن عفان أول من اتخذ دارا للقضاء . أما الخليفتان السابقتان فكانتا يتخذان من المسجد مكانا للفصل في الخصومات . وفي صدر الاسلام كان قاضى البلدة يجلس عادة بمسجدها الجامع وهو أكبر مسجد فيها ، أو في منزله اذ لم يكن للقاضى دار محكمة . ومن كانت له خصومة يأخذ بخناق خصمه وبمضيان اليه ، فيذكر كل منهما حجه . ومن كان خصمه غائبا يبعث القاضى في طلبه . وقاضى البلدة يقضى لاهلها ، وكذلك لكل من يرفع اليه خصومته من غير أهل بلده . وله أن يحيل المتقاضى الى قاض آخر بكتاب يسمى «كتاب القاضى الى القاضى» اذا رأى في ذلك تسهيلا للتقاضى أو ضمانا للعدالة ، كأن يكون المدعى أو المدعى عليه في بلد القاضى بالمحال عليه .

وقبل أن ندخل في التفاصيل ، يمكن القول أن نظام القضاء في الاسلام اتسم بسمات ثلاث :

(١) بساطة الاجراءات في رفع الدعاوى .

(٢) سهولة التقاضى وتقريبه وتيسيره ومجانيته .

(٣) سرعة الفصل في الخصومات ، اذ كان القاضي يفصل في الدعوى في مجلس واحد . وان كان مما يؤثر عن الخليفة عمر بن الخطاب انه كان لا يحب تعجيل الفصل في الخصومة بل كان يقول «ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث بينهم الضغائن» .

وسنعالج في هذا المجال المسائل الآتية :

أولاً - تعيين القاضي : كان تعيين القاضي في الامصار الاسلامية يتم تارة من الخليفة نفسه ، وتارة يكون من الوالى بتفويض من الخليفة حال تعيين عثمان بن قيس قاضيا بمصر من قبل عمرو بن العاص اثناء ولايته عليها .

وفيما يتعلق بتعيين القاضي من قبل الوالى ، فان الامر كان يخضع لنوع ولاية الوالى : فان كانت ولايته عامة ، قام الوالى بتعيين القاضي . وان كانت ولايته خاصة ، كان يكون عاملا على الخراج أو على الصلاة ، فاختيار القاضي يكون من قبل الخليفة مباشرة .

ولم يكن تعيين القاضي مانعا للخليفة أن يقضى بنفسه ، اذ ان حق القضاء كان للخليفة اصلا كما سبق القول ، وما القاضي الا معاون له .

واستمر الحال على هذا النحو - أى أن الخليفة هو الذى يقوم بتولية القضاة أو يفوض الولاية في ذلك - حتى كان العصر العباسى ، فانشأ الخلفاء العباسيون وظيفة قاضى القضاة ، وهو قاض أعلى ينظر في شأن القضاة ويقيم في عاصمة الدولة ويولى من قبله القضاة فائين عنه في الاقاليم والامصار ، ويتفقد قضائه ونوابه وله حق عزلهم . وكان أول من أدخله هارون الرشيد ، وأخذ عن الفرس . كما ان أول من تولى هذا المنصب أبو يوسف ، أحد اصحاب ابي حنيفة وصاحبه كتاب الخراج . ولقد كانت لقاضى القضاة سلطة واسعة كما سيلي . كما كان له ببغداد ديوان يعرف بديوان قاضى القضاة . ومن اشهر موظفى هذا الديوان : الكاتب ، والحاجب ، وعارض الاحكام ، وخازن ديوان الحكم واعوانه .

وكان يراعى في اختيار القاضى غزارة العلم ، والتقوى ، والعدل ،

وأن يكون سليما من العيوب التى تحول دون معرفة الحقيقة كالممى والصمم ، والا تأخذه فى الله لومة لائم (١) . ولقد أشار الخليفة الاموى عمر بن عبد العزيز الى هذد الخصال التى يجب توافرها فى القاضى ولخصها فيما يلى : علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم على الخصم ، واقتداء بالائمة ، ومشاركة اهل العلم والراى .

وواضح اذن أنه لم يكن يتولى القضاء الا من كان فقيها مجتهدا ، وذلك الى أن ظهرت المذاهب الاربعة فلم يعد القضاء مجتهدين كما كانوا من قبل ، بل صار القضاء تابعا للمذهب خليفة كل جهة .

وكان للقضاة مرتبات يجريها عليهم بيت المال .

ثانيا - القواعد التى يطبقها القاضى :

كان القاضى يحكم بين الناس بكتاب الله ، وسنة رسوله . وفى عهد الامويين ، وجد مصدر ثالث هو فتاوى الصحابة خصوصا كبارهم كابى بكر وعمر وعلى . فكان القاضى يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه نص صريح فى الكتاب أو السنة ، أو فتوى للصحابة ، وذلك بطريق القياس . والقياس معناه أن القاضى يبحث عن مشكلة تشبه ما بين يديه من المشاكل يكون قد صدر فيها حكم من القرآن أو السنة أو الاجماع ، فاذا عثر على شىء من ذلك قضى به . كما كان يستعين القاضى بالفقهاء اذا أشكل عليه امر . وللقاضى أن يرسل الى الخليفة يطلبه رأيه .

وهكذا كان القضاة فى صدر الاسلام من المجتهدين الذين لهم السلطة التشريعية ، والذين لا يقلدون احدا فى احكامهم ، وكانت لديهم الحرية المطلقة فيما يصدرونه من احكام .

ولما دون الائمة المجتهدون اجتهاداتهم واتخذها رجال القضاء مرجعا

١ - انظر : عارف النكدي : بحث القضاء فى الاسلام - الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٦٣ - حسن وعلى ابراهيم : النظم الاسلامية ، النسخة المفصلة ص ٣٣٤ .

لهم ، كان عمل القضاة لا يخرج عن تطبيق ما رآه غيرهم . وكانوا يقلدون المجتهدين ، أى أنهم كانوا يرجعون الى اجتهاد غيرهم .

ومن هذا نتبين أن القضاء فى الاسلام كان له طوران :

الطور الاول - فى عهد الخلفاء الراشدين وعهد بنى أمية ، حيث اعتاز القضاء بميزتين :

(١) أن القاضى كان يرجع فى قضائه الى الكتاب والسنة فى الفصل فى الخصومات . وإن لم يجد فيهما نص يقضى به اجتهد رايه وقضى . وكان فى كل بلد اسلامى جماعة من فقهاء الصحابة يعتبرون مستشارى القضاة . ولم يكن رجوع القاضى اليهم تقليدا لهم ، لانه مجتهد مثلهم ، وانما كان للوقوف على ما عندهم من رواية أو راي . فأحكام القضاة كان مصدرها القرآن أو السنة أو الاجتهاد والشورى بين رجال القضاء والفقهاء .

وكان القاضى متمتعا بالحرية التامة فى قضائه . ولما كان قضاؤه مبنيا على اجتهاده فانه اذا قضى فى حادثة مماثلة ورأى غير الراى الاول ، فانه كان يقضى فى الحادثة الجديدة بما رآه . ولا ينقض هذا قضاءه الاول لانه بنى على اجتهاد فلا ينقضه اجتهاده الآخر ولا اجتهاد قاض ثان . ولعل هذا هو السبب فى أنه لم يوجد فى ذلك العهد نظام استئناف الاحكام ، فمن المتفق عليه بين الفقهاء أن قضاء القاضى لا ينقض حتى اذا ظهر خطؤه ، ولا يجوز لقاض آخر نقضه .

وكما كان القاضى مجتهدا فى الموضوع ، كان مجتهدا فى الاجراءات التى يتوصل بها الى الاحكام على أساس ما ورد فى السنة من الاصول العامة لتلك الاجراءات مثل البيئة على من ادعى واليمين على من انكر ، ومثل ، لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر . وكانت طرق القاضى فى الحكم ما يوصل الى احقاق الحق من بيئة أو يمين أو تكول أو قرينة طاعة أو فراسة صادقة . وهكذا نلاحظ مبلغ حرية القضاة فى قضائهم واجراءاتهم (١) .

وخلاصة هذه السمة أن القاضى فى عهد الخلفاء الراشدين وعهد بنى أمية كان يقضى بما يوحى اليه علمه واجتهاده حيث لم تكن المذاهب الاربعة التى تقيد بها القضاة فيما بعد قد ظهرت .

(٢) والسمة الثانية تتلخص فى أن القضاء لم يكن يومئذ متاثرا بعوامل السياسة حيث كان القضاة مستقلين فى قضائهم عن جميع السلطات ، وكانت كلمتهم نافذة حتى على الولاة وعمال الخراج .

الطور الثانى - فى العصر العباسى (١) :

وينبغى أن نتكلم عن القضاء فى العهد الاول من هذا العصر ثم فى عهده الثانى . أما فيما يتعلق بالقضاء فى العصر العباسى الاول ، فلقد حدث تغير فى السمتين السالفتى الذكر . فمن ناحية ، ضعفت روح الاجتهاد فى الاحكام حيث ظهرت المذاهب الاربعة ، فأصبح القاضى يومئذ ملزما بأن يصدر احكامه فى ظلال تلك المذاهب الاربعة ووفق أحدها . فقد كان القاضى فى العراق يحكم وفقا للمذهب أبى حنيفة النعمان (٨٠ - ١٥٠ هـ) أمام أهل

١ - وبلا حظ أن العصر العلمى الاسلامى (أو ما يسمى بعصر أئمة المذاهب وأصحابهم) يبدأ بتأسيس الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ . ولقد امتاز القرنان الثانى والثالث من الهجرة باتساع الحضارة الاسلامية . فازداد حفظ القرآن . كما دوت السنة . واتسعت دائرة الاجتهاد . وظهر نوابغ الفقهاء وأشهرهم أئمة المذاهب الاربعة . وانتشرت مذاهبهم فى العالم الاسلامى فى القرن الثالث الهجرى .

فلما حل القرن الرابع الهجرى ، اشتد الجدل بين فقهاء المذاهب . وابتدأت روح التقليد فى الظهور بجانب الاجتهاد المقيد الذى حل مكان الاجتهاد المطلق فى عهد الأئمة . واستمر الحال كذلك خلال ضعف الدولة العباسية ، حتى سقوط بغداد فى يد المغول سنة ٦٥٦ هـ وانقضاء الخلافة العباسية واستيلاء العنصر التركى أو الطورانى على الدول الاسلامية . فاقفل باب الاجتهاد وجاء زمن التقليد المحض والذى استمر حتى الآن . والتقليد هو تلقى احكام عن امام معين واعتبار أقواله كأنها من الشارع نصوص يلتزم المقلد باتباعها . وأصبح العلماء يدرسون طريقة امام معين فى استنباط الاحكام ، على أن يكون العمل فى التشريع طبق ما قرره أئمة المذاهب .

الرأى والقياس . وفى الشام والعرب والاندلس كان المذهب القضائى الشائع هو مذهب الامام مالك (٩٣ - ١٦٧ هـ) الذى يعتمد على الحديث . وفى مصر كان القضاة يصدرون أحكامهم وفق مذهب الامام الشافعى (١٥٠ - ٢٤٠) الذى جمع بين الحديث والرأى والقياس . وهناك أخيراً مذهب الامام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) الذى يتفق مع مذهب مالك من حيث اعتماده على الحديث . وقد انتشر مذهبه فى البحرين . وإذا تنازع متخاصمان على غير المذهب السائد فى بلد من البلاد ، اناب القاضى عنه من القضاة من يدين بمقائد مذهب المتخاصمين . واستمرت هذه المذاهب الاربعة حتى اليوم مصدر التشريع الاسلامى .

ولقد كان لكل ولاية قاض واحد فى حاضرة الولاية ، واليه مرجع السلطة القضائية فى الولاية كلها . ولعل منشأ هذا ان الخصومات كانت قليلة والقضاء أشبه بالافتاء . كما أن نظر الولاة والخلفاء فى المظالم جعل الاختصاص القضائى ضيقاً محصوراً ، فلما احتاجت الولاية الى أكثر من قاض يوضح الحكم فى الامور المشبهة (١) .

بيد أنه عندما اتسعت الدولة العباسية ، أصبح فى كل ولاية قضاة عدة يمثلون المذاهب الاربعة ، وينظر كل قاض منهم فى النزاع الذى يقوم بين من يدينون بمقائد مذهبه ، ويرتدى السواد شعار العباسيين . كما كان يتعدد القضاة فى المدن الكبيرة . وكانت بعض الخصومات الهامة تنظر أمام قضاة أربعة ، وأطلق على مجلسهم مجلس الحكام الاربعة . وكانوا يجتمعون بأمر الخليفة أو نائبه . وهو الذى يعين لهم نوع القضايا المعضلة التى لا ينفرد بها قاض واحد .

وبخصوص السمة الثانية ، فنلاحظ تأثير القضاء فى ذلك العصر بنوازع السياسة لان الخلفاء العباسيين كانوا يحاولون أن يصبغوا اعمالهم صبغة شرعية ، فعمدوا الى حمل القضاة على السير فى ركابهم .

اما فيما يتعلق بالقضاء فى العصر العباسى الثانى ، فنجد ان الفساد

المستشرى يومئذ لم يقتصر على حالة الدولة المدنية والحربية بل تجاوزه الى القضاء الذى تآثر بدوره بالسياسة وبدرجة اكبر . واصبح الخلفاء يتدخلون فى القضاء ، حتى حملوا القضاة فى كثير من الاحيان على السير وفق رغباتهم . وكثيرا ما اعتذر بعض الشخصيات عن قبول ذلك المنصب خشية تدخل الخلفاء فى احكامهم القضائية . وهناك امثلة عديدة تدل على ان الخلفاء العباسيين فى كلا العهدين قد نقضوا العهد مع كثير من القواد والعلميين بعد ان اعطوهم الامان واستندوا فى ذلك الى فتاوى القضاة .

ولقد وصل السوء الى حد ان القضاة الذين يرشحون لمناصب القضاء كانوا يعدون من يدهم السلطة العامة بدفع ائانة معينة فى كل سنة ندفع اليهم اذا ولوا منصب القضاء . فبعد ان كان الالتزام مقصورا على الخراج ، بمعنى ان تعهد الدولة بالخراج الى اشخاص يجسونه على ان يؤدوا لبيت المال مبلغا معيناً ، تعدى هذا النظام الى القضاء ، فاصبح القاضى فى اواخر عهد الدولة العباسية يلتزم بدوره بان يؤدى لبيت المال مبلغا مقابل ما يجبيه من رسوم القضايا .

والخلاصة ان القضاء فى الدولة الاسلامية مر بمرحلتين :

الاولى : كان مرجع القضاء فيها الاصول واجتهاد المجتهدين والمفتين ، وكانت لهم مع السلطة القضائية سلطة التشريع . اما المرحلة الثانية فكان فيها القضاة مقلدين يرجعون الى مجتهدات الائمة . فلم يكن للقضاة فى أية مرحلة قانون مفصل يرجعون اليه فى احكامهم ، وذلك بسبب فوضى التشريع .

وعند تقييد القضاء بقانون ادى الى اضطراب الاحكام ، ومخالفة بعضها لبعض فى الولاية الواحدة والولايات المختلفة . ولعل هذا هو السر فى ان كثيرا من العلماء افتوا بفعل باب الاجتهاد سبدا للريفة الفوضى والاضطراب حتى يكون القاضى فى احكامه ملزما باحكام مذهبه لا يحيد عنه .

ثالثا - اختصاصات القاضى :

١ - الاختصاص الموضوعى :

لم يكن هناك تحديد واضح للاختصاص الموضوعى للقاضى ، اى بيان دقيق لما يدخل فى اختصاصه من مواد المنازعات . بيد ان عدم تحديد

اختصاص القضاة أدى فيما بعد ذلك الى سلب كثير من حقوقهم وتضييق دائرة اختصاصهم . وصارت السلطة القضائية شركة بين ولاية اقسوايا يتولون منها ما يشاؤون وقضاة ضعفاء يفصلون فيما يتركة ولاية الامر السياسيون . وكان اختصاص القاضى يضيق ويتسع حسب رغبة الولاية فى الاستئثار بالسلطة او رغبتهم عنها .

ومهما يكن من امر فانه يمكن القول أن وظيفة القاضى فى عهد الخلفاء الراشدين كانت قاصرة على الخصومات المدنية . اما القصاص والحدود والتأديب فكانت فى يدي الخلفاء والولاة .

وفى عهد بنى أمية ، امتدت وظيفة القاضى الى اختصاصات اخرى تجاوزت الفصل فى الخصومات المدنية كالنظر فى امر المحجور عليهم بسبب الجنون أو السفه ، ومراقبة اموال اليتامى والمفلسين ، والنظر فى امر وصايا المسلمين وادارة أوقافهم ، وتزويج الايامى عند فقد الاولياء . اما القصاص والحدود كالسرقة والزنا فكانت ترجع الى الخلفاء والولاة ، الا اذا جعل الخليفة للقاضى أن ينظر فى بعضها لتقته بكفاوته مثلما جعل معاوية لقاضى مصر سليم بن عتر النظر فى الخراج . كما كان يفاوض الخليفة للقاضى أحيانا نظر بعض الامور العامة كالمظالم لا باعتبارها داخلية فى ولاية القضاء ولكن لنفس الاعتبار السالف الذكر .

وفى العصر العباسى ، اتسعت سلطة القاضى اتساعا كبيرا . فنجائب النظر فى الخصومات المدنية والجنائية ودعاوى الاوقاف وتنصيب الاوصياء ، كانت تضاف الى القاضى أحيانا الشرطة والمظالم والحسبة ودار الضرب وبيت المال .

ويلاحظ ، كما سبق القول ، أنه لم يعد اختصاص القضاة بحد واضح يسمح ارباب السلطة التنفيذية من الاعتداء على اختصاصهم . ولذلك فانه يضعف الخلافة ضعف سلطان القاضى ، وضاعت دائرة نفوذه حتى أصبح عمله مقصورا على الفصل فى الخصومات والنظر فى الاحوال الشخصية . ومن ثم سلب منه النظر فى المظالم والجرائم واقامة الحدود .

هذا ولقد كان القضاء فى الدولة الاستلامية أشبه بالمقتنن ، وكانت

احكامهم اشبه بالفتاوى ، كما يدل على هذا قول أبى الحسن الماوردى (١) «وانما كانت المنازعات تجرى بينهم فى أمور مشتبهة بوضوحها حكم القضاء» .
واما حيث لا يكون النزاع عن اشتباه بل يكون عن جحود ، فالمختص بالفصل فيه والى المظالم .

ب - الاختصاص المحلى :

كان القاضى يعين قاضيا للولاية الاسلامية كلها . وكما ان والى كان يستعين على أعمال ولايته بمن تدعو الحاجة الى الاستعانة بهم ، كذلك كان القاضى .

وأما - تنفيذ الأحكام :

قلنا أنه لم يوضع نظام يبين علاقة القضاة برجال السلطة التنفيذية . كما لم يسن قانون يلزم ولاية الأمور بتنفيذ أحكام القضاة . ولم تظهر أضرار ذلك فى الصدر الأول من الاسلام ، اذ كان المتقاضون اشبه بالمستفتين ، والاحكام المدنية واحكام الاسرة اشبه بالفتاوى ، والتقاضى فيها اشبه بالاستفتاء أو التحكيم . فاذا أصدر القاضى حكمه اقتنع به المتقاضون فى اغلب الاحيان ، وقاموا من تلقاء أنفسهم بالتنفيذ . واذا شذ منهم من لم ينقل من تلقاء نفسه حكم القاضى ، ففى بعض الاحيان كان القاضى يعمل بنفسه على تنفيذ حكمه سواء بالوعظ أو الزجر ، اذ كان من سلطة القاضى تنفيذ أحكامه التى يقضى بها ، وان لم يكن ذلك نظاما مطردا .

ومع مضي الوقت ، ظهرت الحاجة الى القوة لتنفيذ أحكام القضاة . وهذه القوة بيد الولاة ، فان رضوا نفذوا وان لم يرضوا عطلوا . ولقد أدى ذلك الى ضعف سلطان القضاة فى نظر الناس ، وجعلهم يلجؤون الى الولاة فى فصل خصوماتهم ، وكانت قيمة أحكام القضاة مرتبطة بشخصيته وصلته بالوالى . فاذا كان مؤيدا من الوالى نفلت أحكامه ، واذا لم يكن مؤيدا كانت مجرد فتاوى غير ملزمة .

١ - انظر : أبو الحسن الماوردى ، المرجع السالف الذكر .

أما ما كان يصدره الخلفاء والولاة من قتل أو قطع أو حبس أو إى حد أو تعذيب أو فصل فى أية مظلمة ، فلقد كانوا ينفذونه بأنفسهم وبمن يعهدون إليه بالتنفيذ من رجالهم . وما كان للتنفيذ رجال معينون لافى عهد الرسول ولا فى صدر الصحابة لان المسلمين كانوا كلهم جندا ، ويعتقدون ان الحد اذا وجب فتنفيذه واجب على كل مسلم .

خامسا - تدوين الاحكام :

لم يعرف عهد الخلفاء الراشدين السجلات التى تدون فيها احكام القضاة ، لروضخ المتقاضين من تلقاء انفسهم الى قضاء القضاة ، ولان القاضى حين يصدر حكمه كان فى العادة ينفذه مباشرة . فلم تدع الحاجة اذن الى تسجيل الاحكام واحتفاظ المحكوم له بصورة حكمه . وللهذا لما فشا فى الناس التناكر ، اضطر القضاة الى تسجيل الاحكام ، وابتلعت السجلات . ففى عهد الامويين ، نجد ان سليم بن غز قاضى مصر من قبل معاوية اختصم اليه فى ميراث فقضى بين الورثة ، ثم تناكروا الحكم فعادوا اليه ففضى بينهم ، وكتب كتابا بقضائه واشهد فيه قادة الجند ، فكان اول قاض دون احكامه .

سادسا - قاضى العسكر :

هو الذى يفصل فى خصومات الجند . واذا كانت الخصومة بين جندي ومدنى ، فالمبرة بقاضى المدنى عليه . وكان يطلق هذا اللقب ايضا على القضاة الذين يخرجون مع الخليفة ، فاذا نزل فى بلد كان لهم تولى القضاء فيها مدة وجوده بها .

سابعا - حرية القاضى واستقلاله :

ان مبدأ عدم قابلية القاضى للمزل هو مبدأ غير معنروف فى الفقه الاسلامى . فقد كان تعيين القضاة وعزلهم من الامور التى تدخل فى اختصاص الخليفة دون قيد على سلطانه كما سبق ان اوضحنا . كما كان الخليفة يفوض هذه السلطة احيانا الى الولاة واجبانا الى قاضى القضاة .

على أن للقاضى كامل الحرية فى قضائه . ولم يكن لقاضى سلطان على

قاضي آخر حتى جاء العصر العباسي وأنشئ منصب قاضي القضاة الذي كان له الإشراف على أعمال القضاة وتنفيذ أحكامهم .

هذا ويلاحظ أنه حين تفتشت شهادة الزور ، اقتضى الأمر تعيين شهود عدول ، عرفوا بحسن السمعة والفقہ ، وصاروا من هيئة المحكمة ، يعمل برأيهم القاضي فيما له علاقة بالتقاضين . وكان من اختصاصاتهم أيضا الشهادة على ما يصدره القاضي من الأحكام وأنه غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية . وهذا النظام أشبه بنظام المحلفين في العصور الوسطى ، وفي إنجلترا حتى اليوم .

ثامنا - الفرق بين عمل كل من القاضي والمحاسب وقاضي المظالم :

كانت سلطة القاضي موزعة بين القاضي والمحاسب وقاضي المظالم . فوظيفة القاضي فض القضايا المرتبطة بالمسائل المدنية ، وعمله مبنى على التحقيق والإثبات في الحكم . أما المحاسب فهو ينظر في المسائل التي تتعلق بالنظام العام وفي الجنايات أحيانا ، مما يستدعي أمر الفصل فيها إلى السرعة . وكان عمله مبنى على الشدة وسرعة الحسم . ويفصل قاضي المظالم فيما استعصى من الأحكام على القاضي والمحاسب . ولهذا اعتبرت الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . وكان القضاء والحسبة يستندان في بعض الأحيان إلى رجل واحد مع ما بين العاملين من التباين . ونعالج هنا سريعا نظام الحسبة ونظام قضاء المظالم في الإسلام .

(١) نظام الحسبة(١) : كان عمر بن الخطاب أول من وضع نظام الحسبة . وكان يقوم بعمل المحاسب ، ولو أن هذا اللفظ لم يستعمل إلا في عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) . وكان المحاسب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحافظ على الآداب والفضيلة والأمانة ، وينظر في مراعاة أحكام الشرع ، ويشرف على نظام الأسواق ، ويحول دون بروج

١ - كتب الفقهاء في الحسبة كتبا مفردة ، مثل : كتاب الحسبة لابن تيمية ، وكتاب : نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري ، وكتاب معالم القرية في أحكام الحسبة لابن القرشي .

الحوانيت حتى لا يعوق ذلك نظام المرور ، ويستوفى الديون ، ويكشف على الموازين والمكايل ، ويماقب من يعث بالشريعة أو يرفع الاثماني ، ويمنع التعمدي على حدود الجيران ، وارتفاع مبانى أهل الذمة على مبانى المسلمين .

(٢) ولاية المظالم : عرف ابن خلدون ولاية المظالم بأنها وظيفة ممتزجة

من سطوة السلطنة ونصفه القضاء ، وتحتاج الى علو يد وعظيم رهبة تتمتع المظالم من الخصمين ، وتزجر المتمدن ، وكأنه يمضي ما عجز القضاء أو غيرهم عنه . كما وصف المقرئى «المظالم» بأنها كل حكم يعجز عنه القاضى فينظر فيه من هو أقوى منه (١) .

ولم يجلس للمظالم أحد من الخلفاء الراشدين ، لان الوازع الدينى فى عهدهم كان له سلطان على نفوس المسلمين . ولكن تفرط طباع الناس واتساع الملك فى أيام بنى أمية دفع بعض خلفائها الى تخصيص يوم للنظر فى مظالم رعاياهم . وكان الخليفة الاموى عبد الملك بن مروان أول من انشا ديوانا خاصا لسماع المظالم وكان يرأسه الخليفة ، ويتكون من قضاة حاضرة الخلافة وامرائها وأهل الراى فيها . كما كان الخليفة يفوض للقاضى أحيانا النظر فى المظالم لا باعتبارها داخلة فى ولاية القضاء ، كما سبق أن قلنا ، ولكن لما يراه من الكفاءة للقيام بها .

بيد اننا نلاحظ أن محكمة المظالم قد أهملت بعد خلافة عمر بن عبد العزيز . ثم أعيدت فى العصر العباسى . اذ أن هناك ما يثبت أن هارون الرشيد عقد جلسة المظالم برؤاسته .

وفى الاصل كانت محكمة المظالم تنعقد فى ديوان المظالم تحت رئاسة الخليفة أو نائبه . غير أنه نظرا للاعباء التى تحملها الخلفاء والولاة فى المعصور المتأخرة فقد جرى العمل على استناد رئاسة ديوان المظالم لرجل جليل القدر عظيم الهبة يعرف باسم «قاضى المظالم» أو «صاحب ديوان

١ - انظر : ابن خلدون ، المرجع السالف الذكر - المقرئى ، المرجع المشار اليه من قبل - حسن وعلى ابراهيم : النظم الإسلامية (الطبعة المفضطة) ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

المظالم . وهذا مفهوم بسبب طبيعة قضاء المظالم . ولقد حدث ذلك في عهد الخليفة المقتدر . وفي عهد الخليفة المعتضد قسمت المظالم الى نوعين : مظالم خاصة ، وهى التى تقدم ضد رجال الحكم ، ومظالم عامة ، وهى التى تقدم ضد باقى الافراد .

ويعتبر قضاء المظالم قضاء غير عادى . اذ يملك قاضى المظالم سلطة واسعة ولا يتقيد بقيود معينة مما يلتزم به القضاء العادى . فالادلة التى يستند اليها ادلة مطلقة . فهو يسعى الى رفع الظلم واطهار الحق . ومن ثم له أن يحرك الدعوى من تلقاء نفسه ولو كانت دعوى مدنية . ويستدعى من يرى لزوم سماعه من الشهود يغير طلب من الخصوم . ولا يحد حريته فى سماع الشهود أى قيد ، ولو كانت شهادتهم غير مقبولة . كما له ان يوقع ما يراه من العقوبات التأديبية التى تكفل اظهار الحق .

وترتب على ذلك ان اعتبر قضاء المظالم اعلى درجة فى القضاء . وكان يهدف الى رفع الظلم عن الناس . ومن هنا جاء تعبير «ظلامه» . وكان الغرض الاساسى من انشاؤه هو وقف تعدى ذوى الجاه والحسب .

ومن اختصاص قاضى المظالم :

(١) النظر فى القضايا التى تقام على الولاة وعمال الخراج وكتاب السدواوين .

(٢) النظر فى نظم اصحاب الرواتب المقررة من نقص ارزاقهم او تأخير ميعاد دفعها اليهم ، ورد ما يقتصب من اموال المسلمين سواء كان ذلك من الولاة او غيرهم من اصحاب النفوذ والقوة .

(٣) تنفيذ ما يعجز القاضى والحسب عن تنفيذه من الاحكام لقوة المحكوم عليهم . وعظم سلطانهم . كما يجوز للمتقاضين اللجوء الى قاضى المظالم اذا اعتقدوا ان القاضى لم يحكم بينهم بالعدل .

(٤) مراعاة اقامة العبادات ، والنظر فى ادارة الموظفين لشئون الدولة ومبادئ صلاحيتهم لادائها وامانتهم .

ويتضح مما تقدم ان عمل قاضى المظالم لم يكن مقصورا على القضاء بل هو عمل قضائى حيناً وادارى احيانا .

الفصل الخامس

نظام القضاء في مصر الإسلامية (١)

(حتى إنشاء المحاكم الأهلية والمختلطة)

أولا : من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي : دخل التشريع الإسلامي مصر بفتح العرب لها ، وأصبح الشريعة العامة الواجبة التطبيق . وصار القضاء في مصر تابعا بدوره للقضاء في الدولة الإسلامية .

وفي عهد الخلفاء الراشدين ، كان الخليفة هو الذي يولى قاضي مصر ، الذي كان له مطلق الحرية في اختيار الآراء التي يقضي بها نظرا لعدم وجود قانون مدون يعتمد القاضي عليه في إصدار أحكامه . وإن كان من المعلوم أن الخليفة كان يختار قضاة من الرجال الذين يتوسم فيهم العلم بكتاب الله وسنة رسوله والقدرة على استنباط الأحكام منهما .

وأتبع في مصر ما كان معمولاً به في بقية الولايات الإسلامية ، في أول أدوار التشريع الإسلامي الذي يبدأ من ظهور الإسلام إلى أواخر القرن الثاني الهجري . إذ سبق أن رأينا أن القاضي في هذا الطور لم يكن يتقيد بمذهب معين . بل كان استنباط الأحكام موكولا إلى اجتهاده ، معتمدا على مصادر التشريع وهي الكتاب والسنة والرأى ثم الإجماع .

وكانت المحاكم بغير دور للقضاء . ولذلك اتخذ القاضي داره مقسرا للقضاء في يادي الأمر ، ثم أخذ يعقد جلساته بمسجد عمرو بن العاص . ولم تكن هناك في مصر كذلك سجلات تدون فيها الأحكام . ومن الجدير بالذكر أن عمرو بن العاص عندما فتح مصر ، أقر أهل الدمة على قضائهم دون أن يدخل عليه تعديلا .

وفي عهد الدولة الأموية : ظل القضاء على بساطته التي كان عليها في

١ - انظر : عزيز خاكي : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، مقال منشور في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية ، ص ٦٤ وما بعدها - المحاماة لفتحى زغلول .

عهد الخلفاء الراشدين . وان كان قد زيدت اختصاصات القاضى . فكان ينظر فى المسائل المدنية والجرائم والشرطة والاقواف وأموال اليتامى . وكان قاضى مصر مشهوراً لدى الجمهور بالاستقامة ، والعلم الذى اكتسبه من اشتغاله بالفقه الإسلامى . ولذلك كان محل ثقتهم ، وكان لمركزه أهمية توليها نفوذ كبير ، حتى انه ظل فى كثير من الاحيان يشغل منصبه فى عهد العديد من الولاة .

وفى العصر العباسى ، سادت سلطة القاضى . ولم يعد للوالى سلطة عزل القاضى او توليته كما كان يحدث فى كثير من الاحيان قبل العصر العباسى . اذ لما قامت الدولة العباسية ، صار تعيين القاضى تصدر به مراسيم من بغداد ، ويرسل من قبل حكومة الخلافة . كما اضحي تحديد رواتب القضاة ودفعهم اليهم من اختصاص الخليفة دون سواء من الولاة . بيد أن الولاة كانوا يستعيدون حق تعيين القضاة عندما كانت تضعف الدولة العباسية . وعلى كل حال من الملاحظ أنه كلما استقلت مصر بشؤونها استقلت بقضاها . وكان تعيين نواب القاضى فى الاقاليم من اختصاص الوالى ونيس من اختصاص القاضى .

وفى صدر العصر العباسى ، اصبح للقاضى الهيمنة على مرافق الدولة المختلفة ، وزيدت اختصاصاته مرة أخرى فشملت ايضا مسائل الشرطة والمظالم والقصاص والحسبة ودار الضرب وبيت المال (١) .

وقد اتى بعض قضاة العصر العباسى فى مصر بضروب من الإصلاح ، وتطهير القضاء من الميوب التى كانت قد تفشت فيه مثل شهادة الزور التى كانت حرفة يحترفها البعض . وعرضوا بالسجلات ، ودونوا فيها الوصايا والديون ، ونظموا الحبوس (الاقواف) .

هذا ولقد أدى التسامح الدينى ، وانتشار العلوم بين المسلمين فى صدر الدولة العباسية الى ظهور مختلف المذاهب فى الشريعة الإسلامية ، وتشعب القضاء تبعاً لتشعب المذاهب . واشتهر فى العصر العباسى مذهب

الإمام مالك في مصر . ولكن العمل به لم يكن ليحد من حرية القاضي في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والتمويل على اجتهاده ، واستنارة المجتهدين في الولايات الأخرى .

ومن ناحية أخرى فإنه بجانب المذهب المالكي ، أصبح للمذهب الحنفي ، وهو مذهب قاضي القضاة مكانة أيضا ، نظرا لكون مصر ولاية سياسية . ففي عهد خلافة المهدي وهارون الرشيد ، قلد بمصر من القضاة من يقولون بقول أبي حنيفة . ولكن سرعان ما أقبل المصريون اقبالا عظيما على المذهب الشافعي . وأصبح القضاء منذ أن انتشر مذهب الشافعي بمصر لعلماء الشافعية كقاعدة عامة ، وإن كان هناك قضاة يتبعون المذاهب الأخرى . وبعبارة أخرى ، لم يكن القضاء في مصر ، تابعين للمذهب واحد ، بل كان منهم الشافعي والمالكي والحنفي . وفرض على القاضي أن يحكم وفق عقائد المذهب الذي ينتمي إليه .

ويرجع السبب في ذلك إلى أن بعض القضاة ، مع تطور الزمن وتغير الحال ، لم يحافظوا على الثقة التي وضعت فيهم ، وتفتت الرشوة في بعض الأوقات لدرجة انحطت معها نفوس بعض القضاة ، الذين استغلوا الخلاف بين المذاهب في العبث بالحقوق ، والحكم بما تمليه أهواؤهم ، فتضاربت أحكامهم وقلت ثقة الجمهور بهم . ورغب في تقييدهم بمذهب معين تفاديا للتناقض وإقرارا للعدالة . وساعد على تحقيق هذه الرغبة تدوين أحكام المذاهب من الأئمة ، واعتناق بعض السلاطين مذهباً معيناً مما أدى إلى قصر تعيين القضاة على متبعي ذلك المذهب .

وفي عهد الطولونيين والاختشيديين ، اشتهر القضاء بالنزاهة وعدم المحاباة . ولم يكن القضاء في هذا العهد يلتزمون مذهباً بعينه ، بل كانوا يحكمون تبعاً لعقائد الناس ومذاهبهم ونزعاتهم الدينية ، وكان منهم المالكي والشافعي والحنفي .

ثانياً - في عهد الفاطميين والايوبيين :

كان الفاطميون يدينون بالمذهب الشيعي بنوعيه الاسماعيلي والامامي . ولذلك عندما استولوا على مصر طبقوه فيها ، وانكروا سائر المذاهب الأخرى . وعمل به في القضاء والفتيا .

وفي أوائل عهد الدولة الفاطمية ، انتشر المذهب الاسماعيلي بصفة خاصة . وكان علماءه يقومون بتدريسه في الجامع الازهر . كما أسند منصب قاضي قضاة مصر الى فقيه من فقهاء الاسماعيلية . وهذه أول مرة عرف فيها هذا اللقب بمصر . اذ كان قاصرا قبل ذلك على كبير القضاة ببغداد .

وكان لقاضي القضاة في مصر حق تعيين نواب الحكم «القضاة» ليضطلعوا بمهمة القضاء نيابة عنه في جميع المدن المصرية . ولم يكن نفوذ قاضي القضاة في مصر قاصرا عليها بل كان يجاوزها الى سائر الولايات التابعة للدولة الفاطمية شرقا وغربا (وكانت تشمل مصر والشيام وبلاد المغرب وغيرها) . كما لم يكن اختصاصه قاصرا على النظر في قضايا الاحوال الشخصية بل كان يتناول جميع القضايا المدنية والجنائية . وكان يقوم بإمامة المسلمين في الصلاة الجامعة ، ويشرف على دار الضرب (صك النقود) ، ويتفقد سيرة نوابه في الاقاليم ويشرف عليهم . كما أسندت مقاليد الدعوة الفاطمية الى قاضي القضاة ، فبدأ يطلق عليه «قاضي القضاة وداعي الدماء» . كما استمر قضاء المظالم في عهد الدولة الفاطمية كما كان في عهد الدولة العباسية .

هذا ويلاحظ ان الفاطميين لم يسيروا بصفة دائمة ، ولا بنسب في اواخر عهدهم ، على قاعدة اسناد القضاء الى المتشيعين وحدهم (اي من يدينون بعتائد المذهب الشيعي) . فقد عهدوا بهذا المنصب في بعض الاحيان الى بعض السنين . غير ان تعيين غير الشيعيين كان قليلا حدوثه ، وعلى شريطة خضوعهم لاحكام مذهب الشيعة .

ولكن كل ذلك لم يضعف مذهبي الامامين مالك والشافعي في مصر ، حتى اضطرت الدولة الفاطمية في اواخر عهدها ان تخرج على هذه القاعدة ، ونجد ان أحد وزرائها (أبو علي بن الفضل) ، يعين في سنة ٥٢٥ هـ أربعة قضاة : اثنين من الشيعة ، احدهما اماميا والآخر اسماعيليا ، واثنين من السنين ، احدهما شافعي والآخر مالكي . وأعطى لكل قاض السلطة المطلقة في إصدار أحكامه وفق مذهبه . ولما قتل هذا الوزير (وكان اماميا) ، عادت السلطة ثانية الى الاسماعيلية . ونقيت على ذلك الى ان جاء صلاح الدين

الايوبى ، فعمل فى سنة ٥٦٤ هـ على القضاء على الخلافة الفاطمية .
وأسس مدرستين لتعليم الفقه ، احدهما على مذهب الامام الشافعى
والاخرى على مذهب الامام مالك . ثم صرف جميع قضاة الشيعة ، وعين
بدلهم قضاة من السنيين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم . وبذلك اخذ
المصريون يرجعون شيئاً فشيئاً الى المذهب السننى الذى كانت له السيادة
قبل الدولة الفاطمية ، واخذ المذهب الشيعى بنوعيه يضمحل من مصر الى
ان قضى عليه نهائياً .

وهكذا درج الايوبيون على طريقة واحدة ، بتعيين القضاة من السنيين
بين مالكية وشافعية . ثم اقتصر القضاء على مذهب الشافعية حين عين
قاضيه صندر الدين بن عبد الملك بن درباس الشافعى المذهب . اذ ان ابن
درباس لم يكن يعين أحداً من القضاة فى الاقليم الا من كان شافعيًا . ومن
ثم انتشر المذهب الشافعى فى مصر وما يتبعها من الاقاليم . وكان يتولى
منصب القضاء فى عهد الايوبيين فى القاهرة وسائر الاقاليم المصرية قاض
واحد له حق انابة نواب عنه فى بعض الاقاليم . واحيانا كان يعين قاض
للقاهرة والوجه البحرى .

ثالثاً - فى عهد المماليك :

ارتقى نظام القضاء فى هذا العهد ، وادخلت عليه تعديلات جوهرية .
فمن ناحية ، استمر العمل بقضاء المظالم ، وكان الظاهر بيبرس أول من
تولى من سلاطين المماليك النظر فى المظالم . وأقام لذلك دار العدل حيث
كان يجلس بها للفصل فى القضايا يومى الاثنين والخميس من كل اسبوع
ويتحيط به قضاة المذاهب الاربعة وكبار موظفيه المالىين والاداريين وصاحب
ذخوان الاشياء . ولم تكن محكمة المظالم تنظر فى قضايا الافراد وحدها ، بل
تعلم اختصاصها الى الفصل فى شكاوى الشعب عامة .

ومن ناحية اخرى ، ادخل الظاهر بيبرس فى عام ٦٩٣ هـ = ١٢٦٥ م
بعض التعديلات على النظام القضائى بمصر . فبعد ان كان يتولى القضاء
قاضى قضاة واحد من الشافعية ، عين اربعة قضاة يمثلون المذاهب الاربعة ،
الشافعى والحنفى والمالكى والحنبلى . ولكل قاض الحكم بما يقتضيه مذهبه
فى القاهرة والفسطاط . كما اجاز لهم ان يؤلوا نوابا عنهم بانحاء الديار
المصرية . وكان المتقاضون اخراراً فى ان يذهبوا الى من يشاءون من هؤلاء

القضاة يحكمونه فيما نشب بينهم من خلاف . ولقد رأى بيبسرس انه في تقسيم القضاء على هذا النحو ما يضمن العدالة بين الناس .

كما امتد اختصاص قاضي القضاة وقضاة الاقاليم ، وزاد نفوذهم ، فتناول النظر في الدعاوى التى تتضمن اثبات الحقوق والحكم بإيصالها الى أربابها ، والنظر فى الاموال التى ليس لها ولى معين ، وتعيين أوصياء اليتامى ، وتفقد أحوال المحجور عليهم ، ونظر وصايا المسلمين ، والأوقاف . وكان القضاة يقومون أحيانا بمهام أخرى مثل الوزارة .

وكانت سلطة هؤلاء القضاة الاربعة مقصورة على المدنيين . أما الجيش المملوكى فكان له ثلاثة قضاة اختصوا بشئون العسكر ، وكان كل منهم يعرف باسم «قاضي العسكر» . وكانوا يحضرون بدار العدل مع القضاة الاربعة ، ويصحبون السلطان فى أسفاره . وكانوا يفصلون فى القضايا الخاصة بالعسكر والمدنيين .

وكانت جلسات المحاكم فى دولة المماليك تعقد علانية فى المساجد ، وأحيانا فى دور القضاء الخاصة . وكان القضاة فى هذا العهد لا يقبلون الرشوة ، ولذلك كان لهم مقام كريم فى نظر الجميع .

هذا ويلاحظ أن المماليك أدخلوا القوانين التتريّة فى مصر بجانب الشريعة الإسلامية ، وطبقوا مجموعة الأحكام التى وضعها ملك التتار جنكيزخان وسماها «الياسة» ، فلقد قسم التتار الأحكام الى سياسية وشرعية . ومن ثم جعل المماليك الحكم فى المسائل الشرعية لقاضى القضاة . فكان يقضى فى الأمور الدينية وفى مسائل الأوقاف والايام والزواج . أما المسائل المدنية والتجارية ، فطبقت عليها أحكام مجموعة «الياسة» ، ومنع القاضى الشرعى من النظر فيها وأعطى اختصاصها لشخص سمي «الحاجب» .

ولم يكن للحجاب فى أول الامر ولاية القضاء ، بل كانوا يقومون بالنظر فى مظالم الأمراء والجنود مع رجوعهم فى ذلك للسلطان . غير أنه فى عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون فوض للحاجب النظر فى المسائل المدنية والتجارية والفصل فيها طبقا لأحكام «الياسة» . وقد استبد الحجاب بالامر بعد ذلك .

وأغاروا على اختصاص القاضى الشرعى ، فتولوا القضاء فى سائر المسائل المدنية والتجارية والشرعية . واستمر الحال كذلك الى ان أعاد السلطان سليم الاول العمل بالشرعية الإسلامية .

رابعاً - القضاء فى عهد الحكم التركى (تدهوره) :

أعاد السلطان سليم الاول فى سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٦ م) للقاضى الشرعى اختصاصه فى كافة الأمور ، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . فكان يقضى فى كل المسائل من جنائية ومدنية وأحوال شخصية ، كما كان يقوم بقسمة التركات وتحصيل الرسوم على المبيعات وإدارة الأوقاف .

وبقى النظام القضائى فترة من الزمن يقوم على أساس ان يتولى القضاء ، قضاة أربعة من المذاهب الأربعة ، يسمى كل منهم «قاضى القضاة» . ولهم تعيين نواب عنهم فى الأقاليم .

وفى سنة ٩٢٧ هـ ، أبطل السلطان سليم نظام القضاة الأربعة ، وعين قاضياً تركياً كبيراً من درجة «قاضى عسكر» يسمى «قاضى مصر» ، ويكون على رأس القضاة فى مصر . ويرسل من الأستانة ، وهو بمثابة قاضى القضاة . ويختص بالقضاء على مذهب أبى حنيفة ، على أن يكون له نواب أربعة من المصريين ، واحد من كل مذهب ، أى أن القضاة بمصر كانوا متعددى المذاهب ، رغم أن العثمانيين جعلوا المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى للبلاد . كما قسمت مصر الى ستة وثلاثين ولاية قضائية .

واستمر قضاة العسكر يهبطون من الأستانة فى عهد الحكم التركى . ولم ينزع المماليك الحكومة العثمانية فى هذه الناحية من السلطة ، لانهم لم يخشوا بأساً من قضاة الأستانة . ولم يكن هؤلاء ينافسونهم فى النفوذ والجاه كما كان يفعل الولاة ، فتركهم المماليك وشأنهم .

ولحق الاضطراب القضاء نظراً لبيع وظائفه . اذ كان قاضى القضاة الذى يعينه الباب العالى لمدة معينة ، كانت سنة أو سنتين ، يدفع مبلغاً من المال لشيخ الاسلام بالأستانة حتى يتم تعيينه . ومن ثم كان يحصله ببيع قضاة المديرية بالمرزاد العلنى ، ويرسو على من يدفع الثمن الأعلى . ومن يرسو عليه المرزاد يبيع بدوره كل أو بعض القضاء الذى تولاه . وهكذا كانت

مناصب القضاء تعرض في سوق المقاومة . ومدة التقاضي سنة واحدة أو سنتان متى جاء أجلها تعين حكومة الاستانة قاضيا آخر أو تمدد مدة التقاضي القديم .

هذا ولقد كانت مراسيم التعيين تصدر من الاستانة لقاضي القضاء ولعدد من القضاة يمثّلون رؤساء المحاكم . ومراسيم التعيين لا تصدر كما قلنا إلا في مقابل اتاوة من المال يدفعها طلاب مناصب القضاء لحكومة الاستانة . وبعض هؤلاء القضاة كانوا زمنا ما اتراكوا ، فكانوا يستعينون بالترجمة . ولذلك عمت الفوضى ادارة القضاء .

على أن مناصب القضاء - خلا منصب قاضي القضاء - قد آلت مع الزمن الى القضاة المصريين . ذلك أن القضاة الاتراك الذين تصدر لهم مراسيم التعيين كانوا يتنازلون عن هذه المناصب لمن يطلبها من المصريين تلقاء جعل من المال كما سبق القول . ثم صارت مراسيم التعيين تصدر راسا للقضاة المصريين .

وما من شك في أن القضاة الذين يشترتون مناصبهم انما ينظرون اليها كوسيلة لايتراز الاموال . ذلك أنه لم يكن للقضاة مرتبات من الخزانة العامة ، كما لم يكن للتقاضي رسوم معلومة ، بل كان كل قاض يتقاضى في كل دعوى وبالنسبة لكل مقد ما يقدره بمحض مشيئته من رسوم عالية . فليس بغريب إذن أن يتورع كبار العلماء عن تقلد مناصب القضاء . وهذا وحده دليل كاف على انحطاط منزلة القضاء في عهد الحكم التركي .

وكان القضاة قلّة علمهم يرجعون الى فتاوى العلماء . فكانت هذه الفتاوى تقدم كمستندات في الدعوى . كما كانت لفتاوى العلماء قيمة في نقض الاحكام بعد صدورها . ومن ذلك جاءت كثرة الفتاوى في ذلك العصر .

وكان من أسباب الفوضى والاضطراب أيضا ، تعدد مذاهب القضاء ، وتحدد الاقوال في كل مذهب . فمن القضاة ، الحنفى والشافعى والمالكي والحنبلى . وكل قاض يحكم بحسب احكام مذهبه ، وبحسب القول اللبى يختاره من اقوال المذهب . ومن ثم لم يكن المتقاضون يعرفون مصر دعاواهم أمام مختلف المحاكم وبخاصة ما جرى عليه العمل من أن للمدعى الخيار في أن

يذهب الى أى قاض يريد . فكان المدعى يختار القاضى الذى يعرف عن مذهبه ما يؤيد دعواه .

هذا ولما تسلط المماليك على الحكم فى العهد العثمانى ، كانوا يرفعون مسائلهم القضائية لشيخ الجامع الأزهر ، وكان من الشافعية ، أو لغيره من أئمة الحنابلة أو المالكية . وانتهى بهم الأمر الى إعادة ديوان القضاة الأربعة الذى كان قد ألغاه السلطان سليم .

وقد ظل تعدد مذاهب القضاة فى مصر الى أن تخصص القضاء بمذهب الإمام أبى حنيفة ، وذلك فى عهد محمد على كما سنرى .

خامسا - القضاء فى عهد الحملة الفرنسية (تغيير النظام القضائى وانتخاب قاضى قضاة مصر) :

فى أوائل عهد الحملة الفرنسية ، استمر القضاء فى مصر على نظامه القديم . وبقي القضاة الموجودون من قبل ، يتولون القضاء ، وعلى رأسهم القاضى التركى «قاضى قضاة مصر» المولى من قبل السلطان . فلما خرج القاضى على السلطة الفرنسية أثناء الحملة على سورية ، وانضم الى أمير الحج فى ثورته ، عزم نابليون على أن يحدث تغييرا حاسما فى نظام القضاء . فشرع فى ترتيب ديوان سُمى «محكمة القضايا» ، على أن يكون من اثنى عشر ثلثا جزءا نصفهم من الأقباط والنصف الباقي من المسلمين وكان قاضيه الكبير ملطى القبطى . وفوض لهذا الديوان النظر فى أمور التجار والعامة ، والموارث والدماء .

غير أن هذه المحاولة لم تفلح . فاعيد للقاضى الشرعى اختصاصه . وطلب من جمعية العلماء (الديوان) أن يختاروا شيخا من بينهم يكون من أهل مصر ومولودا بها ، يتولى القضاء ويقضى بالأحكام الشرعية . واختير فعلا أحد مشايخ العلماء المصريين قاضيا لقضاة مصر . وكانت هذه أول مرة يولى فيها قاضى القضاة بانتخاب علماء مصر . ولا شك أن هذا كان من شأنه أن يرفع منزلة القضاء .

ولقد أرسل نابليون الى حكام المديريات يكلفهم أن يبلغوا دواوين الإقاليم نيا انتخاب جمعية للعلماء ، الشيخ العريشى لتولى قضاء مصر وأنه ينبغي أن يتلقى قضاة الإقاليم بتقليد القضاء من قاضى القضاة .

كما أصدر نابليون أمرا آخر في ٤ يوليو سنة ١٧٩٩ بتحديد الرسوم القضائية باثنين في المائة من قيمة النزاع ، على أن توزع حصيلتها على القضاة والكتبة .

ويمثل انتخاب قاضي القضاة وتحديد رسوم الدعاوى تطورا هاما في اصلاح النظام القضائي في مصر .

سادسا - في القرن التاسع عشر (وقبل صدور مجموعات القوانين المختلفة والاهلية) (١) :

أولا - القوانين :

لما استولى الامر لمحمد علي في مصر ، أصدر ، هو وخلفاؤه من بعده ، بعض القوانين في مسائل معينة . غير أن معظمها كان متعلقا بالقانون العام . اذ كان الفرض منها تأييد سلطة الحكومة . وقد ظل نظام التشريع مضطربا لحين صدور مجموعات القوانين المختلفة والاهلية (٢) .

ويمكن القول اذن انه لم يكن للبلاد في هذا العهد وحتى صدور هذه المجموعات قانون وضعي عام يرجع اليه في المعاملات . بل كان يرجع في كثير من الاحيان الى احكام الشريعة الاسلامية ، كما كان يرجع أحيانا الى ارادة الحاكم ورأيه ، والى قواعد العدالة والقوانين الفرنسية .

ويلاحظ أن كل القوانين التي صدرت في مصر قبل التجميع ، صدا الثلاثه السعيدية ، خالية من المسائل المدنية الا ما جاء عرضا . وكلها ترجع الى العقوبات والتأديب والامور الصامة .

١ - أنظر : عمر ممدوح ، أصول تاريخ القانون ، ص ٤٩٩ وما بعدها .

٢ - صدرت مجموعات القوانين المختلفة وهي : المجموعة المدنية ، والمجموعة التجارية ، ومجموعة التجارة البحرية ، ومجموعة المرافعات المدنية والتجارية ، ومجموعة العقوبات ومجموعة تحقيق الجنايات ، في عام ١٨٧٦ م . أما المجموعات الاهلية فقد صدرت في عام ١٨٨٣ .

وأهم القوانين التي صدرت حتى سنة ١٨٧٦ هي الآتية :

- (١) قانون الفلاح : أصدره محمد علي لضبط أحوال الزراعة .
(٢) قانون السياسة نامية (قانون السياسة الملكية) : نظم هذا القانون

دواوين العموم ، وجاءت به أحكام خاصة بالموظفين .

(٣) قانون عمليات الجسور : وهو خاص بأعمال الري .

(٤) قانون سياسة اللائحة : وردت به أحكام من يتأخر في إنجاز أعماله .
وغالبية أحكامه خاصة بالموظفين وواجباتهم .

(٥) قوانين أخرى : كانت تصدرها في أحوال مختلفة ، «الجمعية الحفائية»
و «الجلس الخاص» و «ديوان المالية» تحت اسم «بنود» ، وذلك
عدا اللوائح والقوانين الخاصة بالمجالس والدواوين .

(٦) قانون الانتخابات : لما كثرت القوانين وتمددت البنود ، عمدت الحكومة
إلى توحيدها وجمع شسئاتها ، وأخذت منها قانونا عاما أطلقت عليه
اسم «قانون الانتخابات» وأسندت كل قسم منه إلى القانون المأخوذ
عنه .

(٧) القانون الهمايوني : وهو ترجمة للالتزامات كثيرة فرضها الباب العالي
على محمد علي ، وكانت أولاها أن يتجه في إدارة نظام الحكومة سياسة
كانت إدارية أو قضائية على مجموعة أحكام كانت تعرف في البلاد
العثمانية «بقانونامة السلطاني» الذي سنته الدولة العلية في سنة
١٨٣٩ ، وصدر به «خط همايوني شريف» .

وهذا القانون مؤسس على ثلاث قواعد ، سميت ثلاث مواد ،
وهي مادة الأمن على النفس ، ومادة الأمن على المال ، ومادة الأمن على
العرض . وطبق هذا القانون في كل الأقاليم العثمانية . ولكن لما كان
لمصر نوع من الاستقلال التشريعي ، جعل لها نظام مخصوص تقررت
فيه أنواع العقوبات ، وسمى «بالقانون الهمايوني» ، وكثر تطبيق هذا
القانون عند تنظيم المجالس القضائية في مصر . إذ كانت هذه المجالس
تصدر أحكامها طبقا له .

(٨) اللائحة السعيدية (أو لائحة الاطمينان) : صدرت في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ، ووضعت نظام الاراضى الزراعية وملكيته .

ثانيا - المجالس القضائية :

لما صار محمد على واليا على مصر ، أنشأ مجموعة من المجالس ، سميت بأسماء مختلفة ، أنيط بها تقرير العدالة بين أهل البلاد . ولقد كانت هذه المجالس متباينة التكوين ، موزعة الاختصاص . وسار الولا بعده على طريقته ، فأنشأوا المجالس المتعددة ، والتي كان لها سلطة قضائية .

وأهم هذه المجالس القضائية :

(١) **المجلس العالى (ديوان الوالى)** : أنشئ في سنة ١٨٠٥ ، وأعطى اختصاصا قضائيا . ولما سمي بعد ذلك «ديوان الخديوى» جعل له حق النظر في جميع الدعاوى مع اصدار أوامره بما يشاء . وكونت هيئة قضائية عالية من بعض أعضاء ديوان الوالى ، وسميت «بالمجلس العالى الملكى» . وصدر قانون بطرق المرافعات والاجراءات أمام هذا المجلس ، وسمى القانون «توزيع مجلس أحكام ملكية» . واتسعت اختصاصات المجلس المذكور حتى صار يرجع اليه في كل الامور ، واستمر قائما حتى سنة ١٨٣٧ م .

(٢) **مجالس المدن والقضاء في الاقاليم** : شكلت مجالس في بعض المدن كالقاهرة والاسكندرية ودمياط . وكانت تضم عددا من كبار الموظفين . ونظر في جميع الدعاوى ، ثم ترسل احكامها الى ديوان الوالى للتصديق عليها . فان رأى فيها ما يوجب إعادة النظر أخالها الى المجلس العالى الملكى .

ولم يعمم نظام المجالس في كل الاقاليم ، كما طبق في المدن ، بل وكل القضاء فيها الى الكشف ، وكانت الاحكام تصدر على أساس الاهواء ودون التقيد بقانون .

ولم يعم هذه المجالس القضائية بمهمتها كما يجب . اذ انتشرت الرشوة ، وتعمقت القضايا نظرا لتكوين هذه المجالس من موظفين لهم وظائف أخرى في دواوين الحكومة . ومن ثم قرر محمد على وضع نظام جديد للمجالس . وأصدر بذلك «قانون السياسة نامه» .

: وشكلت مجالس جديدة :

(١) **مجلس الحقانية** : كان أعضاؤه من غير الموظفين بحيث لا يكلف أحدهم بعمل خارج عن اختصاص المجلس . ولقد شكل للفصل في المسائل المدنية والجنائية والعسكرية .

(٢) **المجالس التجارية المختلطة** : أنشئ في سنة ١٨٤٥ م مجلس لتجسار الاسكندرية . وهو يتألف من مصريين وأجانب للفصل في المسائل التجارية بين المصريين ، وبينهم وبين الأجانب . ولم يكن للمتقاضين رفع خصوماتهم الى المجلس مباشرة ، بل يقدم صاحب الشأن عريضة بذلك الى مدير ديوان الوالى ، الذى يحولها فى حالة موافقته على نظر الدعوى بالمجلس ، الى رئيس المجلس . ويرفع النظم من احكام المجلس الى الوالى .

وكانت تنقسم القضايا الى عادية لا يجوز النظم فيها ، وجسيمة يجوز فيها ذلك . ناذر رأي ديوان الوالى اعادة النظر فى الدعاوى التى من النوع الثانى أحالها على مجلس تجارى من غير التجار الذين أصدروا الحكم المطعون فيه . وعندما يصدر قرار هذا المجلس يعرض على الوالى لأصدار امره بما يراه .

ثم أنشئ مجلس تجارى آخر بالقاهرة . على نمط مجلس الاسكندرية . كما أنشئ بعد ذلك مجلس استئناف فى المسائل التجارية . وصيشرت لائحة عامة للمجلس التجارى عرفت باسم «لائحة الأربعين بند» . وطبق بمقتضاها قانون التجارة العثمانى فى مصر بحيث اذا لم يوجد به نص وجب تطبيق القانون الفرنسى .

وقد استمرت مجالس التجارة تؤدي وظيفتها الى السكان من مومنين وأجانب حتى سنة ١٨٧٥ حينما انشئت المحاكم المختلطة على النمط الفرنسى ، فتنساول اختصاص هذه المحاكم وظيفة المجالس المذكورة بعد الفائها .

(٣) **مجلس الاحكام** : ويؤلف من كبار أصحاب المناصب فى الدولة . ومن اول اختصاصاته ، النظر فى المسائل المدنية والجنائية والعسكرية ،

والفصل فيها فصلا نهائيا ، ومراجعة بعض أحكام المجالس الادارية اذا رفع بشأنها نظام . ومقر هذا المجلس العاصمة . وكان داخلا في اختصاصه وضع القوانين التى يقتضيها الصالح العام .

هذا وبلا حظ أن المحاكم الاهلية حينما انشئت فى سنة ١٨٨٣ ، سلخت من مجلس الاحكام نصف سلطته ، وقصرت اختصاصه على قضايا الوجه القبلى الذى لم يشمل نظام هذه المحاكم الا فى سنة ١٨٨٩ ، حيث تم الغاء النظام القديم برمته .

(٤) **مجالس الاقاليم** : يتولى فيها كبار الموظفين الاداريين كالمدير والامور الفصل فى الشئون الادارية والمالية . واستمرت هذه المجالس قائمة حتى انشاء المحاكم الاهلية . وكانت تستأنف أحكامها أمام مجلس الاحكام .

(٥) **مجلس قوميون مصر** : انشئ فى سنة ١٨٦٢ . وكان مختصا بالفصل فى الدعاوى المدنية التى يرفعها اجنبى على مصرى . ولم يكن مختصا بالنظر فى المسائل المتعلقة بالمقاسر بل كان النظر فيها خاصا بالمحاكم الشرعية . وكانت تستأنف أحكامه أمام مجلس الاحكام . وكان يطبق القوانين المعمول بها فى الدولة العلية مع اعتبار الاصول الرعية بمصر .

(٦) **المجالس البلدية الابتدائية ، ومجالس دعاوى البلاد ، ومجالس الدعاوى المركزية** : انشئ فى كل من القاهرة والاسكندرية مجلس بلدى ابتدائى تستأنف أحكامه أمام «مجلس الضبطية» الذى انشئ سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٤ م . فى كل من المدينتين . كما انشئت فى سنة ١٨٧٢ مجالس دعاوى البلاد بالقرى لنظر القضايا الصغيرة . وكان مجلس الدعاوى المركزية موجودا بكل مركز ، ويختص بنظر «الدعاوى التى فوق حدود مجلس دعاوى البلد» ، وكان له بعض الاختصاص الجنائى ، كما ينظر فى بعض المسائل الشرعية ، ويشرف على الاوقاف . وكانت تستأنف أحكامه أمام مجلس الاقليم أو المجلس المحلى .

وانشئ فى كل مديرية قلم يسمى «قلم الدعاوى» أو «قلم القضايا» لتحقيق المسائل الجنائية وحفظها أو تقديمها للمجالس .

وكان يجرى التحقيق تحت اشراف المدير وهو صاحب الراى الاسلى
فيه . واصبح القانون الهمايونى مطبقا فى المسائل الجنائية منذ سنة
١٨٦٣ م .

ورغم وجود هذه المجالس المختلفة ، فقد كان نظار الاقسام وحكام
الاططاط ينظرون فى كثير من الدعاوى ، فيفصلون فى بعضها ويحيلون البعض
الآخر الى المديرين .

كما ان هناك ملاحظة اخرى على المجالس المختلفة التى انشئت فى
الفترة ما بين عهد محمد على وعهد اسماعيل باشا سبق ان اشرنا اليها ،
وهى ان بعض هذه المجالس كان يتخذ الاحكام الشرعية قاسدا له فى
قضاياها ، والبعض الآخر كان يفصل بمقتضى القانونين العثمانى والفرنسى
ولا سيما فى الشئون التجارية ، ويقضى البعض الآخر فيما يرفع اليه من
منازعات بموجب اللوائح والتعليمات والنشورات التى كانت تصدر تبعا
لاسبابها ، مما يدل على ان تشريعا خاصا للبلاد فى ذلك الحين لم يكن قائما
حتى يمكن الرجوع اليه فى تطبيق الوقائع . فقد كانت المنشورات تنلوا
النشورات بين البات وتعديل بالزيادة والنقص على هذى ما كان يراه مجلس
الاحكام القديم ثم المجلس الخصوصى الذى حل محله ثم ديوان الحفانية
الذى تلقى عنهما ذلك الاختصاص فيما بعد .

ويمكن ان نشير اخيرا مما تقدم اضطراب اختصاص هذه المجالس
وعديم ثباته او تجديده على وجه دقيق ، كما انها كانت تحكم بما تراه دون
ضابط . وكان للجنسوية اثر كبير . وتسلبت الاحكام الاداريون على اعضاء
المجالس . ومن ثم فانه يمكن القول ان الاضطراب والفوضى كان من سمات
القضاء فى عصر عهد المجالس القضائية .

وظهرت الحاجة بمظهر تحرير عرائض الشكوى . اذ كان يذهب الناس
لشخص ملم بالقراءة والكتابة ليكتب لهم شكواهم . وتولد من ذلك وجود
طائفة سمي افرادها بوكلاء الدعاوى استأثرت باقامة الخصومات امام
القضاء .

ثالثا - القضاء الشرعى .

قلنا أن المحاكم الشرعية كانت أقدم جهات القضاء في مصر . وكانت صاحبة ولاية القضاء العامة منذ الفتح الاسلامى ، وان قضاءها كان يجرى في عهد المماليك والى زمن محمد على وفق المذاهب الاربعة . فكان لكل مذهب منها قاض يحكم على مقتضى قواعد مذهبه . غير أنه كثيرا ما كان يقع التضارب في الاحكام التى يصدرها القضاة نظرا لاختلاف المذاهب التى يجرى الحكم بها في المسألة الواحدة اختلافا كبيرا ، وكثيرا ما كان ينقض قاض حكم قاض آخر تبعا لهذا الاختلاف . كما كان الشخص يرفع دعواه للقاضي الذى يري في مذهبه موافقة لما يدعيه .

ووضع الناس من هذه الفوضى القضائية ورفعوا الى الباب العالى والى قاضى القضاء في زمن محمد على شكواهم منها ، وطلبوا تخصيص القضاء بمذهب الامام أبى حنيفة على أساس أن هذا التخصيص من حق ولى الامر . فأجيب طلبهم ، وأصدر الخليفة العثمانى ، في أوائل ولاية محمد على سنة ١٨٠٥ ، فرميا يلزم القضاء والمفتين باتباع المذهب الحنفى ، مذهب السيادة العثمانية ، ويلقى نظام القضاء الاربعة . وأصبح المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى للقضاء والافتاء ، وتوحد بذلك القضاء .

وكانت المحاكم الشرعية تقضى بهذا المذهب في جميع الوقائع . اذ كانت ولايتها القضائية عامة بالنسبة الى مواد الخصومات ، وبالنسبة الى الأشخاص . فكانت تحكم في المواد المدنية والتجارية والجنائية والاحوال الشخصية . ويخضع لولايتها كل مضرى ومتوطن بفصر . وما كان لغيرها سلطان القضاء الا الرؤساء المليون الدين منحوا ولاية الحكم بين طوائفهم غير الاسلامية في خصوص مواد احوالهم الشخصية ، لان الاسلام بنى معاملة غير المسلمين في بلاده على أساس تركهم وما يدعون ، وعدم التعرض لهم فيما يعتقدون . فعلى هذا الأساس منحوا حق إقامة شعائرهم الدينية ، وحق التقاضى امام رؤسائهم المليون في المنازعات المتعلقة باحوالهم الشخصية لانها تطبق فيها احكام الدين الخاصة .

ولم يكن للحكومة في مصر في عهد محمد على ومن بعده سيطرة على

القضاء الشرعى اذ كان تابعا لقاضى قضاء مصر ، وكان تركيا ، وبمعيّن لمن لدن السلطان مباشرة ، وهو الذى يعين قضاء المديرات . وكان بيع المناصب القضائية فى المديرات مستمرا ، ولم يكن للقضاء مرتب معلوم بل كان لهم تحصيل ٢٪ من قيمة رسوم الشهادات من مبيعات ووثائق وهبات .

ولكن حدث تطور فى نظام القضاء الشرعى على النحو التالى :

فمن ناحية اتفقت الحكومة المصرية فى عهد سعيد باشا مع الباب العالي على تغيير النظام السابق الذكر بأن تختص بتعيين جميع القضاة ما عدا « قاضى مصر الحروسية » اذ ان الحكومة العثمانية استمكت بحقها المطلق فى تعيين ذلك القاضى لىبقى لها مظهر الولاية القضائية العليا فى البلاد من جهة ، ولتظل السيادة فى اكبر مظهر من المظاهر الشرعية فى حوزتها من جهة اخرى .

ووضعت للنظام الجديد اول لائحة للمحاكم الشرعية فى سنة ١٨٥٦ م . وبذلك يعلل بيع القضاء وجباية الرسوم بمعرفة القضاة ، واصبحت لهم مرتبات ، كما جعلت للقاضى رسوما معينة ، واصبح القضاء الشرعوى موظفين تابعين فى شئونهم الادارية والمالية للحكومة المصرية ، وقد كانوا من قبل مستقلين فى تصرفاتهم حتى فيما يجوبونه من الرسوم القضائية اذ انهم كانوا يعينون بمقتضى فرمانات سلطانية تجعلهم يحكم تعيينهم بمنأى عن اية رقابة صادرة عن الحكومة المحلية .

واستمر منصب قاضى مصر قائما الى ان انقطعت التبعية بين مصر وتركيا عقب اعلان الحرب العالمية الاولى ، وصدر مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ الذى الفى وظيفة قاضى القضاء وأحل محله رئيسا للمحكمة العليا الشرعية تعينه الحكومة المصرية ، وليس له ما كان لسلفه من ضروب الامتياز الذى فرض على مصر يومئذ فرضا .

ومن ناحية اخرى فان الفوضى القضائية التى كانت مبعث الشكوى والتى أدت الى تخصيص القضاء بذهب الامام أبى حنيفة بفرض القضاء على أسبابها ، لم تزل بعد ذلك تماما لاختلاف الاقوال فى المذهب الواحد

يكاد يبلغ حد الاختلاف بين المذاهب الاربعة ، اذ قلما يوجد قول في
الاوله نظير في المذهب الآخر مع الفارق فقط في الرجحان والضعف .
ومن ثم عادت الشكوى ، وفكرة ولاية الامور في علاج جديد لهذه الحال ، وكان
ان صدرت لائحة سنة ١٨٨٠ في عهد محمد توفيق باشا ، والتي تناولتها
يد التعديل بعد ذلك مرارا ، ونص فيها على وجوب العمل بأرجح الأقوال
من مذهب أبى حنيفة .

ويلاحظ من ناحية ثالثة ، أن الولاية العامة التي كانت للمحاكم
الشرعية بدأت تنقلص في زمن العثمانيين ، وعدت عليها جملة عواد جعلت
حدودها تضيق تدريجيا . ومنها انشاء المجالس القضائية على اختلاف
انواعها من مختلطة ومحلية وأهلية ، والذي ترتب عليه اقتصار مدى
اختصاص المحاكم الشرعية على الاحوال الشخصية . ومنها أيضا قيام
الدولة العلية بمقتضى اتفاقات سياسية مع الدول الاجنبية ، وترتب عليها
تمتع رعايا هذه الدول بامتيازات قضائية في الدولة العثمانية . ومن ثم
خرج الاجانب عن سلطة التشريع والقضاء المحلي . ومنها كذلك التوسع في
السلطة القضائية التي كانت للرؤساء المليون . ومنها أخيرا متطلبات الإصلاح
التي أدت الى انشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ ، والمحاكم الأهلية في
سنة ١٨٨٣ ، والمجالس الحسينية في سنة ١٨٩٦ .



فهرس

صفحة

الكتساب الاول

٣ دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الروماني

القسم الاول

٣ فكرة القانون لدى الرومان

٣ مقدمة تاريخية عامة

الباب الاول

٦ التقسيمات الرومانية للقانون

٦ الفصل الاول : القانون المدني وقانون الشعوب والقانون الطبيعي

٨ الفصل الثاني : القانون المدني والقانون الولائي والقانون الامبراطوري

١١ الفصل الثالث : القانون العام والقانون الخاص

الباب الثاني

١٢ تطبيق القانون من حيث المكان والزمان

القسم الثاني

١٥ فكرة الحق لدى الرومان

باب تمهيدى

١٥ مضمون الحق وتنفيذه

١٥ الفصل الاول : مضمون الحق وتقسيماته

١٦ الفصل الثاني : تنفيذ الحق بوجبايته

صفحة

الباب الاول

اشخاص الحق

١٩

٢١

الفصل الاول : حالة الحرية

٢٣

المبحث الاول : اسباب الرق

٢٥

المبحث الثاني : انتهاء حالة الرق

٣٠

الفصل الثاني : حالة الوطنية

٣١

المبحث الاول : المواطنين

٣٦

المبحث الثاني : اللاتينيون

٣٣

المبحث الثالث : الاجانب

الفصل الثالث : زوال الشخصية القانونية أثناء الحياة او ما يسمى

٣٥

بالموت المدني

٣٦

الفصل الرابع : أهلية الإذاء (الوصاية والقوامة)

٣٨

المبحث الاول : نشأة الوصاية

٤٠

المبحث الثاني : الوصاية على القصر

٤٥

المبحث الثالث : الوصاية على النساء

٤٨

المبحث الرابع : نظام القوامة

٥١

الفصل الخامس : الاشخاص المحذرة

الباب الثاني

٥٥

مصادر الحق

الباب الثالث

٦٤

مصادر الحق (الوقائع والاعمال القانونية)

٦٤

فصل تمهيدى : ماهية الوقائع والاعمال القانونية

صفحة	
٦٦	الفصل الأول : اركان الوقائع والاعمال القانونية
٦٦	المبحث الاول : التصرف القانوني
٦٧	المطلب الأول : في الشكل او التعبير عن الإرادة
٧٦	المطلب الثاني : في المضمون
٨٠	المطلب الثالث : في السبب
٨٤	المطلب الرابع : في مطابقة التصرف القانوني للنموذج
٨٩	المطلب الخامس : في اثبات التصرف القانوني ونشره
٨٧	المطلب السادس : في انواع التصرفات القانونية
٩٠	المطلب السابع : في العناصر العرضية للتصرف القانوني
٩٧	المطلب الثامن : في النيابة في التصرفات القانونية
١٠١	المطلب التاسع : في تفسير التصرف القانوني
١٠٤	المطلب العاشر : في عيوب التصرف القانوني
١١٤	المبحث الثاني : الفعل غير المشروع (أو الفعل الضار)
١١٥	المطلب الاول : في مخالفة الفعل لواجب قانوني
١١٧	المطلب الثاني : في الضرر
١١٨	المطلب الثالث : في الخطأ
١٢١	المطلب الرابع : في مطابقة الفعل غير المشروع للنموذج
١٢٢	المبحث الثالث : الواقعة القانونية (عنصر الزمن)
١٢٣	الفصل الثاني : آثار الوقائع والاعمال القانونية

صفحة

- المبحث الاول : الواقعة والعمل القانونى كسبب لكسب الحقوق
(الاثار المكتسبة) ١٢٣
المبحث الثانى : الواقعة والعمل القانونى كسبب لانقضاء الحقوق
(التقادم) ١٢٤

الباب الرابع

حق الملكية

- ١٢٨
١٢٨ الفصل الاول : الوظيفة الفردية والاجتماعية لحق الملكية
١٢٦ المبحث الاول : الوظيفة الفردية لحق الملكية
١٣٢ المبحث الثانى : الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية
١٣٤ الفصل الثانى : مضمون حق الملكية

الكتاب الثانى

- ١٣٩ دراسات فى تاريخ القانون المصرى
١٣٩ مقدمة

القسم الاول

- ١٤٥ مصر ابان الحكم البطلمى
١٤٥ مقدمة

الباب الاول

- ١٥٣ نظم القانون العام
١٥٣ الفصل الاول : السلطة الملكية فى مصر البطلمية
الفصل الثانى : طرق الحكم والادارة
١ المبحث الاول : الادارة المركزية

صفحة

١٦٥	المبحث الثاني : الادارة المحلية
١٦٨	الفصل الثالث : الملكية والمدينة
١٧٠	الفصل الرابع : التركيب السلاى والاجتماعى
١٧٦	الفصل الخامس : أسس التنظيم القضائى
١٧٦	المبحث الاول : الفاية من تنظيم مرفق القضاء
١٧٨	المبحث الثانى : مضمون الاصلاح القضائى
١٨٢	المبحث الثالث : التغيير الذى حدث فى التنظيم القضائى البطلمى خلال القرن الثانى
١٨٧	الفصل السادس : أسس التنظيم القانونى

الباب الثانى

نظم القانون الخاص

٢١١	الفصل الاول : نظام السرق
٢١٤	الفصل الثانى : قانون الاشخاص والاسرة (الاحوال الشخصية)
٢١٤	المبحث الاول : الزواج والطلاق
٢١٧	المبحث الثانى : السلطة الابوية والامية
٢١٩	المبحث الثالث : الوصاية
٢٢١	الفصل الثالث : المواريث
٢٢٥	الفصل الرابع : قانون الاموال
٢٣٧	الفصل الخامس : الالتزامات (دراسة بعض العقود الخاصة)

صفحة

٢٣٧	مبحث تمهيدى : عموميات
٢٤٠	المبحث الاول : العقود العينية
٢٤٠	المطلب الاول : البيع
٢٤٣	المطلب الثانى : القرض والوديعة
٢٤٥	المبحث الثانى : العقود الرضائية
٢٤٦	المطلب الاول : الاجارة
٢٥٢	المطلب الثانى : فى الشركة
٢٥٤	المطلب الثالث : فى الوكالة
٢٥٨	المبحث الثالث : العقود الكتابية
٢٥٨	المبحث الرابع : العقد غير المسمى
٢٥٩	المبحث الخامس : الهبة
٢٦٠	المبحث السادس : الاتفاقات
٢٦١	المبحث السابع : الاثراء بلا سبب والوعد بجائزة
٢٦١	المبحث الثامن : بعض وسائل تدعيم الوفاء بالالتزام
٢٦٢	المبحث التاسع : حوالة الحق
٢٦٣	المبحث العاشر : انقضاء الالتزام

صفحة

القسم الثانى

٢٦٥ **النظم القانونية المطبقة فى مصر ابان الحكم الرومانى**

٢٦٥ **مقدمة تاريخية : وضع مصر فى الامبراطورية الرومانية**

الباب الاول

٢٧٣ **نظم القانون العام**

٢٧٣ **الفصل الاول : السلطة الملكية**

٢٧٧ **الفصل الثانى : التعديلات التى ادخلت على النظام الادارى**

٢٧٧ **المبحث الاول : والى مصر**

٢٨٨ **المبحث الثانى : معاونو والى فى الادارة المركزية**

٢٩٢ **المبحث الثالث : موظفو الادارة المحلية**

المبحث الرابع : التعديل الذى ادخل على نظام الحكم والادارة ابتداء

٢٩٧ **من حكم الامبراطور دقلديانوس**

٣٠١ **الفصل الثالث : النظام القضائى**

الباب الثانى

٣٠٣ **نظم القانون الخاص**

٣٠٣ **الفصل الاول : نظام الملكية**

٣٠٧ **الفصل الثانى : علاقة القوانين المحلية بالقانون الرومانى فى مصر**

المبحث الاول : العلاقة ما بين القوانين المحلية والقانون الرومانى

٣٠٧ **فى مرحلة ما قبل دستور كراكلا**

المبحث الثانى : العلاقة ما بين القوانين المحلية والقانون الرومانى

٣٢٧ **فى مرحلة ما بعد صدور دستور كراكلا**

صفحة .

القسم الثالث

مصر ابان الحكم الاسلامى

٣٤٥

نبذة تاريخية

٣٤٥

خطة دراسة هذا العصر

٣٥٣

باب وحيد

نظم القانون العام

٣٥٤

الفصل الاول : نظام الحكم فى الاسلام (نظام الخلافة)

٣٥٤

الفصل الثانى : النظام الادارى فى الدولة الاسلامية

٣٦٥

الفصل الثالث : نظام الحكم والادارة فى مصر الاسلامية

٣٦٩

الفصل الرابع : نظام القضاء فى الاسلام

٣٨٩

الفصل الخامس : نظام القضاء فى مصر الاسلامية (حتى انشاء المحاكم

٤٠٣

الاهلية والمختلطة)

Biblioteca Alexandrina



0431178